

١٣٧٠ هـ
الذَّيْءُ

عَلَى رَدِّ السَّقِيفَةِ

الْعُدْوَةِ السَّيْرِ مُحَمَّدُ الْقُرُونِي الطَّائِفِي



مراجعة و تصحيح

هيئة محمد الأمين الشنقيط

مكتبة الأمين

عَلَى رَأْسِ السَّقِيفَةِ

بقلم

السيد محمد الكاظمي القزويني

عفا الله عنه

✽ الطبعة الثانية ✽

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

مطبعة العرفان ✽ حيدا



PDF مكتبة نرجس
www.narjes-library.blogspot.com

عَلَى رَأْسِ السَّقِيْفَةِ

بقلم

السيد محمد الكاظمي القزويني

(وما محمد إلا رسول قد خلت
من قبله الرسل إنا أن مات أو قتل
انقلبتم على أعقابكم ومن ينقلب
على عقبيه فلن يضر الله شيئا
وسيجزي الله الشاكرين)
« قرآن كريم »

عفا الله عنه

(بينا انا قائم فاذا زمرة حتى إذا عرفتهم خرج
رجل من بيني وبينهم فقال لهم قلنا قل ابن قال إلى
النار والله ، قلت وما شأنهم قال انهم ليرتدوا بعدك
على ادبارهم العهقرى ثم إذا زمرة حتى إذا عرفتهم
خرج رجل من بيني وبينهم فقال لهم قلنا قل ابن قال
إلى النار والله ، قلت وما شأنهم قال انهم ليرتدوا
بعدك على ادبارهم فلا اراء يخلص منهم إلا مثل
همل النعم) (رسول الله «س»)
اخرجه البخاري في باب الخوض من صحبه
ص ٩٤ من جزئه الرابع

※ الطبعة الثانية ※

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

مطبعة العرفان * صيدا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُنِيرٍ ثَانِي عَطْفُهُ يُضِلُّ
عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَنَذِيقُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَذَابُ الْحَرِيقِ ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتَ يَدَاكَ وَأَنَّ
اللَّهَ لَيْسَ بِظَالَمٍ لِلْعَبِيدِ . صدق الله العظيم - سورة الحج -

الحمد لله على آلائه وله الشكر على نعمائه وصلى الله على خاتم أنبيائه محمد وعلى آله الطاهرين
خلفائه وعلى أصحابه الكرام التابعين له بإحسان

وقع في يدي كتاب (الرد على السقيفة) لعبد الله الحضرمي الذي يزعم مؤلفه أنه يرد به
على كتاب (السقيفة) لفضيلة الاستاذ الشيخ محمد رضا آل مظفر (فجداني اسمه إلى قراءته
قراءة من يتقاضى عن صفات الهفوات ويدراً تزيف الأقوال بالشبهات وكنت أمر في صفحاته
الاولى على عبارات ترمز إلى غير هدى فتناديها أدلة المنطق فلا تقبأ بالنداء وما زلت انتقل من
حقيقة نيرة ينكرها إلى مزلة مجاهد خطير يجدها حتى أشرفت على خاتمة كتابه كما وقفت على
فأنته فكانت نتائجه أشبه بالبناء على جوف هار

استهدف المؤلف برودده الحامية إلا من التحويه أن يقرن نفسه بأعلام الفكر الإسلامي في
القرن العشرين ويروم بكتابه المشتمل على الدعاوى المجردة أن يعتني به النقاد من أهل الفضل
ليردوا عليه . اتكون حاله من بال (في بئر زمزم)

وليكن (الاستاذ) على ثقة من أني لم أكتب هذا الكتاب لأرد به عليه لأنني على يقين
بأن كتابه الذي لم يحوسر الطنين السجع لا نطق العناية به وإنما أردت أن ألفت نظر القراء
الذين جاز عليهم الدهر فلا يأتي عليهم يوم واحد إلا ويوقفهم أمام مثل هذا المؤلف من الذين
أضلوا كثيراً بتحويرهم الحقيقة وقلبيهم الأدلة الأمر الذي أقل ما يستتبعه فساد العقيدة واعوجاج
الطريقة . وهما الداءان اللذان جد التيارى على هذا الدين بما استطاعوا من إزالتها عن هذه الأمة
التي بليت بأحزاب هؤلاء المتطفلين على الاسلام وأهله

تصفحتنا كتاب الحضرمي وقرأنا كلماته فوجدناه كثيره من إخوانه يرى الحق الصريح في
خصمه فيلوي عنه عتقه ويخطئه بمجونه ليشوه سمته ويرى الباطل في نفسه فيلبسه ثوب المدي
يعيش باسمه

فهو يريد في عصر الكهرباء والطاقة الذرية عصر استنارة العقول أن يصحح ما قامت به السقيفة من قلب الشريعة وإمارة السنة وسحق الحق ويريد من الناس أن يتبعوا قوله ويذلوا عند رأيه وإن كانوا لا يثبتان إلى الدين بنسب ولا يتصلان إليه بسبب وهيمات وهيمات إلى الورا. والحق معها قل ناصروه في البداية فإن النصر حليفه عند النهاية .

حقاً إنها لمأساة تستوجب اللوعة فلقد سمي هذا الرجل الثموية رداً والتكذيب للصالح المحمدي الجياد تفكيراً حراً ورد آيات الكتاب رأياً صريحاً ومجرد الدعوى دليلاً منطقياً والخروج عن الحجة الزاماً وبهذا النوع من الرد ضاعت القواعد المقررة ولذلك وبهذا الأسلوب اضطلعت الأصول الموضوعية للرد .

ونحن نطالب القراء الكرام بجامعة الاخوة الدينية أن يبنذوا التعصب للأواء. ويتركوا السير وراء شئنة الأسلاف ويبحثوا بدقة ويتقبوا في يقظة فإنهم لا شك مسؤولون عن كل صغيرة وكبيرة - وعليهم أن ينظروا بعين صحيحة إلى ما اعتمد عليه الخصمان من الأدلة الشرعية والبراهين المنطقية فإن هذا هو المعول عليه عند أهل العقول ولكن صاحب الكتاب لم يعتمد في رده على ما يعتمد عليه العقلاء فإنك تراه تارة يحتج على خصمه بما يرى ويهوى ومرة يعتمد فيه على ما يرويه أئمة من الحديث وأخرى على ما هو معلوم بالطلان في مذهبه دون أن يشعر إلى بطلان ذلك كله في باب المناظرة إذ الخصم لا يكون حكماً وما تفرد به لا يكون حجة على خصمه المخالف له في الرأي والذي يتبرأ من مبدئه ورأيه ثم اني لم اعتمد في الرد على رده إلا على قواعد الخصم ودفع رده المزعوم على مقتضى اصوله وأقوال أئمة في الحديث والتفسير والتاريخ والسيرة لتقوم الحجة به عليه وليس من الممكن ولا بالمعقول أن الراوي لهذه الأحاديث من اقطاب اعلام السنة قديماً وحديثاً في نقد الحديث كلهم جاهلون بأسانيد الحديث او كذابين يضعون الاحاديث إلا هذا الحضرمي وأضرابه ممن شبوا في هذا العصر على المدنية الغربية الزائفة وتربوا في أحضانها فخلبت أبصارهم بأصباغها ولعبت بأفكارهم بألوانها فشغلت أدمغتهم بالتركيب المجردة والحكايات المسوّهة التي من شأنها تشويه رونق الحق والوضاء وكشف حياء الدين الحنيف وإذا كان حملة الحديث من علماء السنة كذايين كما يزعم هذا سقطت صرح السنة عن آخرها لا خصوص ما ورد في فضل الوصي (ع) وآل النبي (ص) لأشترك الجميع في العلة المسقطه وهي بلاهة الراوي أو غفلته أو كذبه أو فسقه أو خطاه وعليه فمن أين ياترى يأخذ الحضرمي أحكام دينه وأصول مذهبه الا لهم إلا أن يرجع في ذلك إلى دين جديد فإن من ينتمي غير الاسلام ديناً ليسوا بقليل ومن القبيح جداً أن فجر (الباء) فيما يرى ويهوى وفيما لا يرى ويهوى لا فجر

ونحن وأيم الحق نخترم الدليل ونستضي بنور البرهان ونجلى الاحاديث النبوية المجمع عليها

بين المسلمين أجمعين ونحتج بها في إثبات آرائنا كافة ونبرهن على صحتها بدلائلها فلم الينا (يا استاذ) بما لديك من حجج معقولة وردود مقبولة عند أهل النظر لنذعن للحقيقة - أما انك تسير على طرق معوجة وخطوط متهرجة وتدلي علينا بالتدريبات والتهرات فذلك ما نحن عنه بمنزل لا نمحرك لماثها قلنا ولا نضيع في سبيلها وقتا ولا خشية أن تنطلي برور الأيام على أذهان البله فيحسبوا يوماً - ما - كحقيقة راهنة لها أثرها وقبيلتها

إذ من المؤكد ان المقتريات الملققة والاكاذيب المنسقة إذا تناولتها الأقلام بالضبط - لا يد - ان تصبح في بعض الأيام كحقائق عند الزعائف والأغرار لذا تجد الكثير من الناس يخدعوا بهذه المقتريات دون أن يشعروا إلى ما يفرضه العقل من التثبت والتحقيق فجهل تلك الآراء الفاسدة خاصة إذا كانت مخالفة للضيق والوجدان

-(الصحابي ومناه)-

يقول الحضرمي وقد دفعتني غيرتي على اصحاب رسول الله (ص) أمراء المؤمنين ورؤساء المسلمين بما قد يشوه سمعتهم ويحيط من كرامتهم والعجب كل العجب ممن تجاوز حده وتحدى مثله فنصب نفسه لمعاداتهم والإساءة اليهم الأغراض شخصية أو للثأر والانتقام لا أدري قال اليهود في عيسى (ع) ما قالوا ورموه بما رموه وقال النصارى في عيسى (ع) ما قالوا واعتقدوا فيه ما اعتقدوا وقد افراطوا فوق الاسلام بينها وحكم حكما عادلا معتدلا في عيسى (ع) بلا إفراط ولا تفريط وجاءت طائفة فاعتقدت في علي ما اعتقدت وغالت فيه ما غالت فأفراطوا فوق المنصفون المعتدلون اهل السنة بين الفريقين موقف الحكم المدلل بلا إفراط ولا تفريط الخ

أقول فلينظر القارى الكريم إلى هذه المقالات الخالية الرطاب إلا من الإفك والسباب فإنك تجدها عارية عن البرهان قد أتت جملها على غاربها وأرسلها سائبة ولو كان الرجل صادقاً في دعوى الغيرة لدفعته غيرته على رسول الله (ص) وعلى دينه بما يشوه سمعته ويحيط من كرامته من الحكم على عدالة الصحابة اجمعين من غير دليل يقره الدين ويشهد به العقل ولم يكتم ما أنزل الله في أصحاب رسوله (ص) من البرينات الناطقة بأن فيهم الدول وفيهم الاولياء والاصفياء والصدقون وهم علماءهم وفيهم مجهول الحال وفيهم المنافقون اهل الجرائم والاثام والقرآن يقرر هذا بقوله تعالى «ومن اهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم نحن نعلمهم» ويقول تعالى «ولو نشاء لأريناكمهم فلعرفتهم بسيماهم ونعرفهم في لحن القول» فلا يصح في منطق ان نسكت عن هذا الدخيل الشائن لجوهر الدين وروحه الرفيعة ورسول الله (ص) اجل وارفع من ان يأمر بتظيم المنافق واكرام الفاسق صاحباً كان او غيره ومن نسب اليه (ص) ذلك فقد شوه سمعته المزهرة واساء اليه (ص)

وإلى دينه (ص) وليست الصحبة بمجرد ما حرما لا تنال من اعتصم بها امرأة ولا يسبوه. وإن ارتكب ما ارتكب فإن هذا شطط عن المنطق وتمرد على الحق وبعد عن الصواب وجملة القول ليست الصحبة قطعاً من موجبات الحكم بالإيمان والعدالة وحسن الظن فيهم. ولا توجب الاقتداء بهم وقد اجمع المسلمون كلهم اجمعون على ان الصحابي هو من لقي رسول الله (ص) وآمن به ومات على الاسلام كما اجمعوا على ان الإيمان والعدالة امران كسيان وليسا ذاتين طبيعيتين فالصحابي إذن كغيره من الناس لا يثبت إيمانه إلا بحجة ولا عدالته إلا ببرهان فعدولهم واجب التقدير والاحترام واهل الجرائم والعظائم منهم لا وزن لهم ولا قيمة ولا كرامة لهم ولا احترام فإن الاسلام لم يأت باحترام المجرمين ولا إكرام الفاسقين كأننا من كان ومن قال غير هذا فقد خان الله ورسوله (ص) وجماعة المؤمنين إلا ان طائفة والاسف افطرت فيهم وهم الحضرمي واصحابه فحكموا بعدالة الصحابة اجمعين زعماً منهم ان ذلك تقديس للنبي (ص)

وينسبون من أساء إلى بعضهم يجرح أو نقد أو تبين في امره إلى عدم التأدب مع أصحاب رسول الله ﷺ تارة وإلى القتل اخرى ونحن إننا نسي. إليهم تقديساً لرسول الله ﷺ شأن الأحرار في عقولهم من فهم معنى التقديس والتعظيم للنبي ﷺ وتوسكا بالكتاب والسنة الحاكمين بوجوب الابتعاد عن الفاسق والمنافق بصورة عامة والنجس منهم ووجوب التبين في اخبارهم ولا ريب في ان هذا هو المعنى الحقيقي لتعظيم النبي ﷺ وتقديسه وهو الذي يعضده المنطق العلمي والدليل الشرعي وبعد فهل يا ترى من الاعتدال ان نحكم على كل صحابي بالاعتدال وقد علمنا بوجود المجهورين فيهم على الاسلام كأبي سفيان وولديه معاوية ويزيد وعلمنا بوجود الداخلين فيه على غير بصيرة وعلمنا بوجود شاربي الخمر ومرتكبي الفجور وقاتلي النفوس فيهم بل كان فيهم المنافقون كما نطق به القرآن فليس من الحق والعقل إجلال من كان هذا شأنه في الموبقات لأنه صحب رسول الله ﷺ وأنا لنأبى كل الآباء من ان نستمع لقائل يقول بوجوب تقديسه وتعظيمه فمن شاء فليحمر ومن شاء فليصفر فإننا لا نعدو كتاب ربنا وصنة نبينا ﷺ في ذلك أبداً .
تقول لا أدري

فإن كنت لا تدري فتلك مصيبة وإن كنت تدري فالمصيبة اعظم
ومن لا يدري لا ينبغي له أن يبني على عدم درايته علماً ومن يدري حجة على من لا يدري
وأما قواك وجاءت طائفة فاعتقدت في علي (ع) وغالت فيه فإن عنيت بها الطائفة الامامية فكان
اللازم عليك أن تذكر لنا مورداً واحداً غالت الإمامية فيه في علي (ع) وهيأت ذلك فتلك كتبها
قد ملأت الخافقين على كثرتها في فنون شتى فراجعها فإنك تجدهم بياصرة هنك إن لم تكن
عليها غشاوة أنهم يتبرأون أشد البراءة من كل غال ومؤه للمخلوق .

تعرض الحضرمي لجملة من الآيات وزعم أنها واردة في حق الصحابة أجمعين وإن الخطاب فيها لهم قصداً وبالذات وعقب ذلك بقوله فعلى هذا ينبغي لكل مؤمن كامل الإيمان راسخ العقيدة أن يتأدب معهم ولا يذكهم إلا بخير على أن لم نجد في شرعنا ولا في قرآننا أن المتأخرين مسؤولون عن المتقدمين عند الله بما عملوا وكسبوا تلك أمة قد خلت لها ما كسبت ولكم ما كسبتم ولا تسألون عما كانوا يعملون ومن الأدب في حقهم تأويل ما وقع بينهم وما صدر عنهم بتأويل حسن ولا بد أنه كان ناتجاً عن اجتهاد صواب أو خطأ والعصمة لا تكون إلا لني فن ادعى العصمة أنير الأنبياء فهو مغال جاهل

﴿ آية كنتم خير أمة أخرجت للناس ﴾

أقول شغل الحضرمي مقدار صحيفتين أو أزيد بتكرار معان تعد من المعلومات الكاذبة على ظاهر اليد وأردفها بنقل الآيات ليذهب بها قلوب العامة ويوغر صدورهم وحذراً من أن تستلقف ذهن نفر ينصتون لها على غير هدى تلقى الكلمة الفاصلة التي تنساقط عندها تلك المعاني صرعى . أما هذه الآية فيريد على الاستدلال بها وجوه - أولاً - أن تخصيص عموم إطلاق الخطاب فيها بخصوص الصحابة - تخصيص بلا محص - فلا يجوز العدول لأجله عن عموم الخطاب لجميع الأمة لوضوح بطلانه - وثانياً أن تخصيص الخطاب بهم أن كان لأجل وجودهم حين نزولها فع ان سبق وجودهم على غيرهم من فعل الله لا يحمدون عليه لزم أن يكون جميع الآيات الخطابية وغير الخطابية لهم قصداً وبالذات لا خصوص هذه الآيات لا شترائك الجميع في الجهة التي من أجلها كان الخطاب لهم (أعني وجودهم حين نزولها) واللازم باطل بالاجماع فإذا بطل هذا ثبت أن الخطاب عام لسائر الأمة . وثالثاً لو كان الخطاب لهم قصداً وبالذات لزم خروج التابعين لهم بإحسان عن منطوق الآية فلا يكونون من خير أمة وذلك مناقض لقوله تعالى (والذين اتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه) فإن الخارج عن خير أمة ليس بمرضي عنه قطعاً لانتفاء الخيرية عنه بذلك الخروج وهذا باطل مثل ذلك في البطلان

- رابعاً - أنه لو كان الخطاب في الآيات لهم لزم بطلان رسالة النبي ﷺ إلى جميع العالمين فتصبح رسالته خاصة بمن كان في عصره من أصحابه ويكون كل ما في القرآن من الخطابات لهم لا يدخل معهم في ذلك داخل ولا داخل من المتأخرين أجمعين ويكون قوله تعالى « وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيراً ونذيراً » وقوله تعالى « وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين » وقوله تعالى إنيبه وصفه ﷺ « قل يا أيها الناس إني رسول الله إليكم جميعاً » باطلاً لا معنى له وليس له في الوجود صودة والتوازم كلها باطلة

- خامساً - ان الآية صريحة في أن العلة التي من اجلها صارت أمة النبي ﷺ خير أمة كونها أمة بالمعروف ونهاية عن المنكر ومؤمنة بالله - وإلا لكان المشركون والكافرون من اليهود والنصارى وغيرهم من الملل الخارجة عن الاسلام من خير أمة لأنها ايضا من أمة النبي «ص» بضرورة الدين وهذا ما لا يقول به أحد من المسلمين فنجم من هذا كله أن الصحابي كغيره لا خير فيه إلا إذا كان مؤمناً بالله ورسوله «ص» وأمرأ بالمعروف ونهاياً عن المنكر -

- سادساً - بما اخرج به البغوي محيي السنة عند أهل السنة في تفسيره معالم التنزيل بهامش الجزء الأول من تفسير الحازن صفحة ٣٣٧ عند تفسير الآية قال فاما المخاطبون بهذا من هم فقيه خلاف

قال وروى ابن جرير عن عمر بن الخطاب «رض» انه قال لو شاء الله تعالى لقال : انتم فكتنا كلنا ولكن في خاصة من أصحاب رسول الله «ص» وهكذا قال الحازن في تفسيره صفحة ٣٣٧ من جزئه الأول وغيره من مفسري السنة وبعد هذا كله كيف يقضى لمحتذات ان يقول ان الخطاب لهم قصداً وبالذات لا سيما وهو يرى إمامه عمر «رض» وهو أعرف منه بفاد هذا الخطاب يصرح بأنها في خاصة من أصحاب رسول الله «ص»^(١)

- سابعاً - لو سلمنا جدلاً أن الخطاب في الآية لهم قصداً وبالذات الا أنها خصصة بآية الانقلاب على الاعقاب والمردود على النفاق ومجديث الخوض والبطانتين وحديث لتبعين سنن من كان قبلكم شبراً شبراً من مقطوع الأحاديث والخاص يقضي على العام ويخصه عند علماء الأصول من الفريقين فالآية من الحججة لنا عليك لا لك «أفتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض فما جزاء من يفعل ذلك منكم إلا خزي في الحياة الدنيا ويوم القيامة يردون إلى أشد العذاب»

(١) ويقول البغوي في ص ٣٣٨ من معالم التنزيل بهامش الجزء الخامس من تفسير الحازن انها نزلت في ابن مسعود وابي بن كعب ومعاذ بن جبل وعالم مول أبي حذيفة وقال الآخرون جميع المؤمنين وقال ابو الفداء في ص ٣٩١ من الجزء الأول من تفسيره الصحيح ان هذه الآية عامة في جميع الامة وقال روى احد في مسنده عن النبي (ص) انه قال خير الناس اقرام واقام ثم وأمرهم بالمعروف وانهاهم عن المنكر واوصلهم للرحم ويقول ابن حبان في تفسيره البحر المحيط ص ٣٨ من جزئه الثالث وقال الحسن ومجاهد (صاحب التفسير المعتمد عند البخاري) وجماعة الخطاب لجميع الأمة بأنهم خير الأمم وبؤيد هذا التأويل كونهم شهداء على الناس ونحوه قال البيضاوي في ص ٣٦ من الجزء الثاني من تفسيره وانما اوردنا لك اقوال هؤلاء المفسرين من اعلام السنة في تفسير الآية لنظم ان الحضرمي لم يعتمد في تفسيرهما الا على الرأي والمهورى والعصية المعباء الأمر الذي ينتزه عنه المؤمنون الباحثون بورع واخلاص .

آية والسابقون الأولون

واما احتجاجك بهذه الآية على عدالة الصحابة كافة فردود من وجوه - اولا - ان المراد بالسابقين الاولين من المهاجرين - من هاجر الهجرة الاولى او الهجرة إلى رسول الله (ص) في حصاره بمكة حين حاصرت قريش بني هاشم مع النبي (ص) في شعب عبد المطلب اربع سنين والأمة مجمعة على أن ابا بكر (رض) وعمر (رض) وغيرهما لم يكونوا معهم في ذلك الموطن وانما كانوا من الثالين للاولين والثالين للثالين والسابقون الأولون من المهاجرين هم أمير المؤمنين علي بن ابي طالب (ع) وجعفر بن ابي طالب (ع) ابنا عم رسول الله (ص) وحزرة بن عبد المطلب (ع) عم رسول الله (ص) وعبيدة بن الحارث بن عبد المطلب (رض) وهؤلاء هم الذين سبقوا إلى الايمان وخرجوا في مواساة النبي (ص) عن الديار والأوطان واننى الله عليهم في محكم القرآن وابلوا دون ابي بكر وعمر (رض) وغيرهما في الجهاد وبارزوا الاقران وكافحوا الشجعان وقتلوا الأبطال واقاموا عود الدين وشيدوا الاسلام ولو سلمنا جدلا دخول غير هؤلاء في منطوق الآية الا أنه لا يوجب لهم العصمة من الضلال ولا يرفع عنهم جواز الغلط وفعل القبيح ولا يمنع عنهم السهو والنسيان ولا يجيل منهم تعمد العناد كيف وقد رأينا ما صنع شركاؤهم في الصحبة والهجرة والسبق إلى الاسلام حين رجع الأمر إلى أمير المؤمنين علي (ع) باختيار الجمهور منهم واجتماعهم عليه فنكث طلحة والزبير وقد كاثا بايما على الطاعة والايثار وطلحة نظير ابي بكر (رض) لأنه ايضا من العشرة الذين زعمت أن رسول الله (ص) بشرهم بالجنة والزبير اجل منها على كل حال وفارقه (ع) سعد بن ابي وقاص وهو أقدم اصلا من ابي بكر (رض) وأشرف منه في النسب وأكرم منه في الحسب وأحسن آثاراً من الثلاثة في الجهاد واتبعه على مفارقة علي (ع) وخذلاته محمد بن مسلمة وهو من وجوه الأنصار ورؤسائهم واقتفى أثرهم في ذلك وزاد عليهما باظهار سبه والبراءة منه حسان بن ثابت ومعاوية بن ابي سفيان فلو كان ذلك مانعاً من ارتكاب الحرام وموجباً لهم العدالة على حال لمنع هؤلاء عن فعله وهذا عمرو بن العاص أمير رسول الله (ص) على ابي بكر وعمر (رض) وذاك ابو موسى الاشعري له في الصحبة والسبق عندك مالا تجهله وقد علم الناس من صحيح الآثار عداوتهم لأمر المؤمنين واظهارهم البراءة منه والقنوت عليه في دير كل صلاة وفي سائر الأوقات وبعد هذا كله واضاف أمثاله كيف يصح في العقل والمنطق أن نجري اصابة العدالة في الصحابة أجمعين - وثانياً - ان الله تعالى لا يجازي أحداً بالثواب ولا يرضى عنه إلا على شرط الاخلاص في الايمان والايثار بالصالحات من الأعمال وهذا لا يختلف فيه اثنان من أهل الاسلام وإذا كان الأمر كذلك وجب

عليك أن تسوق لنا البرهان العلمي على أن أفعال الصحابة جميعاً في السبق والطاعة ظاهراً كانت على وجه الاخلاص ليتحقق لهم الرعد بالرضوان وانى لك بإثباته وهو لا دليل عليه ولا ثبتت لهم حجة توجب العلم واليقين به - وثالثاً - لو كان ما وعد الله تعالى به السابقين من المهاجرين والانصار يوجب نفي الضلال وفعل القبيح عن الصحابة اجمعين لأنوجب ذلك فيما وعد تعالى به المؤمنين بقوله تعالى (وعد الله المؤمنين والمؤمنات جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها ومساكن طيبة في جنات عدن ورضوان من الله اكبر ذلك هو الفوز العظيم) فإن أوجب ذلك استحقاق الثواب على كل حال للمتقدمين على علي أمير المؤمنين (ع) لكونهم من السابقين الأولين من المهاجرين والانصار ، لو سلمنا ذلك جدلاً لهذا الحزبي - أوجب مثل ذلك لكل مؤمن استحق وصف الايمان في حال من الاحوال وإن فعل ما فعل من المنكرات وهذا لا يقول به أحد من المسلمين وشي. آخر أنه لو كان ذلك يوجب العصمة لهم من الضلال والقطع لهم بدخول الجنان لأوجب ذلك أيضاً فيما وعد الله تعالى به الصادقين على صدقهم بقوله تعالى (هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم لهم جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها أبداً رضي الله عنهم ورضوا عنه ذلك الفوز العظيم) فهل ياترى يجب لذلك أن تقطع بالعصمة من الضلال وفعل الباطل لكل من صدق في مقاله في حين من الأحيان وأن ذلك يوجب له الثواب المقيم وإن ارتكب المحرمات وفعل السيئات ، وجهة أخرى أن ذلك لو كان يوجب العصمة لهم عن المحرمات وهتك الحرمات لأوجب ذلك لمن أشار اليهم القرآن (وبشر الصابرين الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا إنا لله وإنا اليه راجعون أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة وأولئك هم المهتدون) فإن قلت ان كل من صدق في مقاله كان معصوماً من الضلال ويوجب ذلك القطع له بالرضوان وان كل من صدق على مصاب فاسترجع مقطوع بعصمته وعدائه ويوجب ذلك له الصلوات والرحمة من الله وانسه من المهتدين وإن كان مخالفاً لك في الاعتقاد بل وإن كان مخالفاً لدين الاسلام كاليهود والنصارى وغيرهم من الملل الاخرى كما يقتضي ذلك ظواهر هذه الآيات فقد صرت إلى أمر عظيم وهو الخروج عن الاسلام وإن قلت ليس كل من استحق اسم السبق في الاولين من المهاجرين والانصار يجب أن يكون معصوماً عن الضلال ومحكوماً عليه بالعدالة على كل حال كما لا يكون ذلك فيمن استحق الوصف بالايمان أو الصدق في المقال أو الصبر على المصاب كما ناطقت به ظواهر تلك الآيات فقد سقط إذن احتجاجك بعموم آية (والسابقون الاولون) وبطل قولك بعدالة الصحابة اجمعين والحمد لله رب العالمين فإن قلت لا يجوز التخصيص في عموم السابقين ولا يصح الاشتراط فيهم بدليل الاشتراط والتخصيص في التابعين بقوله (والذين اتبعوهم باحسان) فلو كان في السابقين من يقع منه فعل القبيح لما صح إطلاق الرضا عنهم إطلاقاً ولما صح التخصيص والاشتراط فيمن وصله

بهم من التابعين في الذك الحكيمة . قلنا لك أولا ان هذا القول مما يوجب للسابقين العصمة من الذنوب ويرفع عنهم جواز الخطأ ويتبع من ان يلحقهم شيء . من الصوب وقد اجتمعت الامة على بطلان ذلك كله فيمن زعم الحصري نزول الآية فيه لاسيا اننا علمنا وقوع ذلك منهم ووصل اليها بالتواتر - أما الشيعة فقد اجتمعت على تحطئة المتقدمين على علي أمير المؤمنين (ع) والشيعة والمعتزلة وأكثر اصحاب الحديث يضللون طلحة والزبير في قتالهم لأمر المؤمنين (ع) فلا بد من ارتكاب التخصيص والاشتراط بقريظة الاجماع وما تواتر عنهم من وقوع فعل القبيح منهم - وثانيا - ان ذلك مناقض لما قررت من نفي العصمة عن غير الانبياء والمرسلين (ع) والتناقض قطعا شأن الحائز المتكسب الذي لا برهان له . وثالثا ان قوله تعالى (والذين اتبعوهم باحسان) ايس من الشرط في التابعين في شيء . وإنما هو من الوصف للاتباع المميز له عن سواء بما لا يوجب شيئا منه الرحمة والرضوان ورابعا انه لا مانع من ان يكون الشرط في التابعين شرطا في السابقين قد استغنى عنه بذكر السابقين للاختصار لاسيا ان الجملتين في الذكر على الاقتتان وهذا نظير قوله تعالى (والله ورسوله احق ان ترضوه) ونظير قوله تعالى (كل نفس بما كسبت رهينة إلا أصحاب اليمين) فإن من المقطوع به ان في الانفس من لم يردده ومع ذلك لم يستثنه لفظا من منظوقه - وهم البله والجانين والبهائم والاطفال وإنما يدل استثناء هذه الاصناف على استثناء العقول إلى غيره ذلك من النظائر النازلة في القرآن فآية السابقين جاءت من هذا القبيل وان الشرط في السابقين مثل الشرط في التابعين واللفظ من ذكر السابقين ثابت في التابعين ورابعا بما اخرجه البغوي في ص ١١٣ من تفسيره بهامش الجزء الثالث من تفسير الخازن عند تفسير هذه الآية من ان المراد بالسابقين الاولين المصلين إلى القبليتين وهكذا قال الخازن في ص ١١٣ من الجزء الثالث من تفسيره وغيره من مفسري السنة فهو ينطبق على أمير المؤمنين (ع) انطباق الكلبي على فردة لأنه ممن صلى إلى القبليتين وبابيع البيعتين وهاجر المهجرتين على ما تواتر نقله عن حملة الآثار من فحول اهل السنة ^(١) كما انه لا ينطبق على المتقدمين عليه في شيء .

❖ والسابقون السابقون ❖

وأما استدلالك بهذه الآية على إرادة جميع الصحابة فذلك مما لا دليل فيه إلا الحرص والشبهة وكيف يصح لما قل أن يقول بشمول الآية للصحابة أجمعين وهو يسمع بأذنيه كتاب الله يصرخ فيه ويقول بوجود المناققين والكذابين فيهم ويرى بعينه رسول الله ﷺ ينادي

(١) راجع الاستبصار والروض النضر من الجزء الثاني منها في باب فضائل علي (ع) فالتك تحدهما كغيرهما من اعلام السنة يصرحان بثبوت ذلك كله لامي (ع) سواء أرضي الحصري او غضب .

ان فيهم بطانة الشر وفيهم المرتدين على الأعقاب كما نطق به حديث الحوض كما سيحيي. ويقول السيوطي في الدر المنثور ص ١٥٤ من جزئه السادس عند تفسير هذه الآية عن النبي ﷺ ان السابقين ثلاثة يوشع بن نون إلى موسى (ع) ومؤمن آل يس إلى عيسى وعلي بن أبي طالب (ع) سبق إلى محمد ﷺ وأخرجه بهذا اللفظ أبو الفداء^(١) في تفسيره ص ٢٨٣ من جزئه الرابع عن مجاهد (صاحب التفسير الصحيح عند شيخ أهل السنة في الحديث البخاري) معترفاً بصحته والحجة فيه لأنه من المجمع عليه بين الفريقين فلا يجوز العدول عنه إلى سواء لأنه بتقديره يختلف فيه والحجة في المجمع عليه دونه ويؤكد لك ذلك ما أخرجه المؤرخ الكبير ابن عبد البر في ص ٤٧٣ من الاستيعاب من جزئه الثاني وحكم ابن جرير بصحته على ما حكاه عنه في كثر المال ص ٣١ بهامش الجزء الخامس من مسند أحمد عن النبي ﷺ أنه قال في علي (ع) انه اول امتي سلماً وأكثرهم علماً وأعظمهم حلاً وأخرج الحاكم في مستدركه ص ١٣٦ من جزئه الثالث والذهبي في تلخيصه وصحاه على شرط البخاري ومسلم عن النبي ﷺ انه قال اولكم وارداً على الحوض اولكم إسلاماً علي بن أبي طالب ودعواك ان ابا بكر (رض) كان أول من أسلم باطلة ساقطة ومن يعترف لك بذلك وبتقدير وروده فهو من أحاديثك التي لا حجة في غير المجمع عليه منه على خصمك بخلاف ما ورد في علي (ع) فإنه يجمع عليه والحجة فيه قطعاً لا في سواء . وأنت ترى أن قوله ﷺ أولهم سلماً بتزلة النص على خلافته من أهليته للأولية على سائر الامة فلأن الدلالة كما انها تكون من مدلول اللفظ كذلك تكون بالقرائن الواضحة الدالة النافية لسائر الاحتمالات المنافية للظهور في المعنى المطالب ولا شك في أن ذلك نص في إرادة الخلافة بقريظة الآية (والسابقون السابقون أولئك المقربون)

✽ في الأدب مع الصحابة ✽

تقول ينبغي لكل مؤمن كامل الإيمان راسخ العقيدة أن يتأدب معهم ولا يذكهم إلا بخير الخ

أقول كأنك تفرض على المسلمين فرضاً أن يتأدبوا مع جميع الصحابة وبلا استثناء . وتوجب عليهم أن لا يذكروهم إلا بخير ، وأي ذي روية متجرد متحرر يطشّن إلى هذه الفكرة الفاسدة

(١) ورواه أيضاً عن ابن أبي حاتم صاحب التفسير المعتمد عند ابن تيمية وقد اعترف الفضل ابن روز بهان مع قعته بصحته في الآية الثالثة عشرة من كتابه الذي سماه « ابطال نهج الباطل » المردود (باحقاق الحق) لقاضي القضاة التستري (رض) فإنه كال فيه للفضل بصاعه وارجع كل طئنة من طعناته إلى فحره .

وما هو القياس العلمي الذي رجعت إليه في هذا الحكم الجائر أرايت كيف يتحكم الحضرمي على الله وعلى رسوله ﷺ وعلى المؤمنين فيوجب عليهم الخضوع لأوامره في التأديب مع الصحابة أجمعين وأن لا يذكروهم إلا بخير وهل رأيت عينك أم سمعت أذنك أن مسلماً عاقلاً خالف كتاب ربه وسنة نبيه ﷺ لأن (الأستاذ الحضرمي) أوجب عليه التأديب معهم بصورة عامة (فالأستاذ) يرى أنه لا يجوز أن نذكر الفاسق الفاجر والمنافق الكاذب منهم كعاقبة وابن العاص ومروان وأحزابهم من البغاة إلا بخير وينع من أن نسي. إليهم أو نتهمهم وفوق هذا هو ينفي الإيمان الكامل والعقيدة الراسخة عن لم يتأديب معهم وإذا جاز هذا عند الحضرمي لزمه الكفر المتناهي في القباحة - وإطلاق قوله يقتضيه . هذا كتاب الله قد حط من قدرهم وقال منهم في عدة مواضع من كتابه بل حكم بنفاق جملة منهم وفي القرآن (ومن أهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم نحن نعلمهم) وقال تعالى (ويخلفون بالله أنهم لم تكذب وما هم منهم ولكنهم قوم بفرقون) وقال تعالى (وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل أفإن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم) وقال تعالى (كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وإن فريقا من المؤمنين لكارهون . يجادلونك في الحق بعد ما تبين كأنما يساقون إلى الموت وهم ينظرون وإذا يعدكم الله إحدى الطائفتين أنها لكم وتودون أن غير ذات الشوكة تكون لكم ويريد الله أن يمحق الحق بكلماته ويقطع دابر الكافرين ليحق الحق ويبطل الباطل ولو كره المجرمون) وقال تعالى في أصحاب النبي ﷺ بأعينهم وقد أمرهم رسول ﷺ بالخروج إلى بدر فتأقلا منه واحتجوا عليه ومانعوه عن الخروج معه (ألم تر إلى الذين قيل لهم كفوا أيديكم وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة فلما كتب عليهم القتال إذا فريق منهم يخشون الناس كخشية الله أو أشد خشية وقالوا ربنا لم كتب علينا القتال أولا اخترتنا إلى أجل قريب) وقال تعالى في نكثهم عهود نبيه ﷺ (ولقد كانوا عاهدوا الله من قبل لا يولون الأدبار وكان عهد الله مسؤولاً) فإن الخطاب في هذه الآيات وأضفاف أمثالها كله لهم قصداً وبالذات لا ما أورده المؤلف من الآيات الشاملة للمؤمنين المتقين منهم خاصة ولغيرهم في سائر الأعصار فعلى قواك هذا يلزم (والعاذ بالله) أن الله تعالى قد تجاوز حده وتحدى منزلته فنصب نفسه لمعاداتهم والخط من قدرهم لأنه حكم على جماعة منهم بالنفاق وعلى آخرين بالانقلاب على الأعقاب وكان (الأستاذ) يرى :

أن الله تعالى ما كان يعلم بعدالة الصحابة إجماعاً فتحكم صريحاً بنفاق جملة منهم وعلم ذلك الحضرمي وحده فتحكم بعداتهم جميعاً أو أن الله تعالى علم ذلك إلا أنه كان في حكمه على أولئك بالنفاق والانقلاب على الأعقاب ظالماً جائراً تعالى عن ذلك كله إلا هذا المؤلف فإنه كان

معتدلاً في حكمه غير ظالم ولا جائز وهل يا ترى هناك كفوراً أقبح من هذه الكفور ونتائج أظفَع من هذه النتائج التي يبندها الدين ويأبأها الشرع المبين (ولا تطع من اغفلنا قلبه عن ذكرنا واتبع هواه وكان أمره فراطاً)

- (مدبث الحوض) -

ويحدثنا البخاري في صحيحه من عدة طرق عن النبي «ص» أنه قال أنا فرطكم على الحوض^(١) ويرفعن رجال منكم ثم ليختلجن دوني فأقول يا ربني اصحابي فيقال انك لا تدري ما أحدثوا بعدك واخرج فيه عن سهيل بن سعد قال سمعت النبي (ص) يقول أنا فرطكم على الحوض من مر علي شرب ومن شرب لم يظلم أبداً ليعرن علي أقوام اعرفهم ويعرفوني ثم يحال بيني وبينهم فأقول انهم مني فيقال انك لا تدري ما أحدثوا بعدك فأقول سحقاً سحقاً لمن غير بعدي واخرج أيضاً^(٢) عن العلاء ابن المسيب قال اقيمت البراء بن عازب فقلت له طوبى لك صحبت النبي (ص) وبايعته تحت الشجرة فقال يا ابن اخي انك لا تدري ما أحدثنا بعده

وأخرج أيضاً في صحيحه عن النبي «ص» أنه قال يرد علي يوم القيامة رهط من أصحابي فيجلون عن الحوض فأقول يا رب اصحابي فيقول انك لا علم لك بما أحدثوا بعدك انهم ارتدوا على أديارهم القهقري^(٣) وفيه أيضاً عن النبي ﷺ أنه قال يرد علي الحوض رجال من أصحابي فيجلون عنه فأقول يا رب اصحابي فيقول انك لا علم لك بما أحدثوا بعدك انهم ارتدوا على أديارهم القهقري وفيه أيضاً عن النبي ﷺ أنه قال بينا أنا قائم فاذا زمرة حتى إذا عرفتهم خرج رجل من بيني وبينهم فقال لهم فقلت اني قال الى النار والله قلت ما شأنهم قال انهم ارتدوا بعدك على أديارهم القهقري

(١) تجد هذا كله في ص ٩٣ من جزئه الرابع وص ٩٤ من الجزء نفسه في باب الحوض

(٢) راجع ص ٣٠ من جزئه الثالث في باب غزوة الحديبية

(٣) راجع ص ٩٤ من جزئه الرابع في باب الحوض فانك تجد هذه الأحاديث كلها مروية عن النبي ﷺ من طرق حفاظ السنة وأعلامها وقد أوردناها غير واحد من أئمتهم في صحاحهم كسليم وابن ماجه والترمذي في صحاحهم وأحمد بن حنبل والحاكم والذهبي وغير هؤلاء في مسانيدهم وإننا اقتصرنا في نقلها عن البخاري وحده فلأنه امام الحديث عند اهل السنة المجسم على صحة احاديثه عندهم وأنه الحجة بعد كتاب الله باجماعهم على ما حكاه عنهم الهيثمي في ص ٥ من صواعقه وإننا أوردنا ذلك كله لتعلم أن الحضرمي لم يعتدل في مشيه ولم يزع الأغلال الثقيلة من عنقه ولم يكن في حكمه بعدالة جسيم الصحابة إلا مجازف مبطل.

ثم إذا زمره حتى إذا عرفتهم خرج رجل من بيبي وبينهم فقال لهم قلت أين قال إلى النار والله قلت وما شأنهم قال انهم ارتدوا بعدك على ادبارهم فلا أراه يخلص منهم إلا مثل همل النعم .

وفي النهاية في مادة همل من الجزء الرابع ص ٢٧٠ (المحمل ضوال الأبل) أي ان الناجي من الصحابة الذي حكم الحضرمي على الله وعلى رسوله ﷺ وعلى المؤمنين بوجوب التأديب معهم جميعاً قليل في قلة النعم الضالة (و قليل من عبادي الشكور) « و قليل ما هم » اقول والذي احدثوه بعده ﷺ انحرافهم بالبيعة عن علي الى غيره يوم القيفة الامر الذي تقضوا به السن المقطوعة وعفوا معلمها البينة فهل يرغب الحضرمي والمبتدعون من أنصاره ان يسارعوا إلى هذه البدعة المحدثه في الدين بعد موت النبي ﷺ وانقطاع الوحي ويتخذوه ديناً يبدان به وينبذوا الصحاح المحمدية الجياد الحاكمة على أفضلية علي (ع) من سائر الأئمة والتي كانت نصاً جلياً على أنه امام الأمة وخليفتها الاول بعد نبيها ﷺ لا جرم أنهم لا يجافونها الا الى رذيلة وبدعة ضلالة^(١)

فهؤلاء هم الصحابة الذين حكم الله ورسوله ﷺ على بعضهم بالخطأ وارتكاب الآثام وهم الذين حكيت ما حكيت فيهم من الأخبار وغرک منهم التسمية لهم بصحبة النبي ﷺ وهم الذين زعمت ان الله قطع لهم بالمغفرة والرضوان وهم الذين قتلوا امامك عثمان بن عفان «رض» بالمباشرة تارة وبالتسيب أخرى أرايت ما قال الله ورسوله ﷺ فيهم من النفاق والارتداد فكيف تجرأت وحكمت على جميعهم بالاعتدال فرسول الله ﷺ على قولك هذا «نموذ بالله» لم يكن مؤمناً كامل الايمان ولا راسخ العقيدة لأنه ﷺ بقوله هذا لم يتأديب مع أصحابه ولم يذکرهم بخير فليس إذن على وجه الأرض مؤمن واحد كامل الايمان راسخ العقيدة إلا هذا الحضرمي الذي تأديب معهم ولم يذکرهم إلا بخير وهل يكون الخروج عن الاسلام غير هذا

❖ لا يجوز من الظن بالكل ولا تأويل ما وقع بينهم ❖

تقول ومن الأدب في حقهم تأويل ما وقع بينهم بتأويل حسن اقول هذه صورة من احكام الرجل القريبة وتحكماته العجيبة فانك تراه يفرض على المسلمين اموراً لا يقرها العقل والدين ويلزمهم بارتكاب خلاف الله وخلاف رسوله ﷺ بربك قل لي ما هو الدليل الذي رجع اليه الحضرمي في وجوب تأويل ما وقع بينهم بتأويل حسن وكيف يصح في العقل والمنطق ان

(١) وفي الصحيح عن النبي ﷺ انه قال اما بعد فان اصدق الحديث كتاب الله وخير

المهدي هدى محمد وشر الأمور محدثاتها وكل بدعة ضلالة وكل ذي ضلالة في النار وقال ﷺ ايضاً من أحدث حدثاً أو آوى محدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً

تناول ما صدر منهم بتأويل حسن مع القطع بقبح ما صدر منهم وفساد ما وقع بينهم إنها لأحكام تستوجب الدهشة والاستغراب فهل ياترى من الدين تأويل القبيح بالحسن والاضلال بالهدى اللهم انا لا نسئلم لهذه الاحكام الجائرة ولا ديننا يرضى بهذا البعث والتحكيم .

❦ ليس كل الصحابة مجتهدين ❦

تقول لا بد أنه كان ناتجاً عن اجتهاد صواب أو خطأ أقول (كان الاستاذ) يروم بهذا التعليل العليل أن يصح ما وقع بين الصحابة من الفساد ويريد ان يجعل ذلك مقياساً علمياً له جالسه الغني في عدالة الصحابة أجمعين ولا يهجم بعد ذلك أن يكون باطلا لا يشك في بطلانه اثنان من أهل النظر يا هذا ان الحكم باجتهاد الجميع مما يقطع بفساده كل من اطعم على أحوالهم وسهر تاريخ حياتهم حينما يرى فيهم الأعراب « الأعراب أشد كفراً ونفاقاً وأجدر أن لا يعلموا حدود ما أنزل الله على رسوله » وفيهم الاميون الذين لا يعلمون الكتاب ويجهلون أكثر أصول الأحكام وشرائم الدين وفيهم من أسلم قبل موت النبي ﷺ بأيام وليس لهؤلاء نصيب من الاجتهاد والاجتهاد ملكة لا تحصل إلا بعد الفحص الكثير وبذل الجهد والممارسة التامة ومعرفة الأدلة والخوض فيها بالاستدلال وهذا شيء لا يختلف فيه اثنان من علماء المسلمين

وكون الاجتهاد والتفقه كان ممكناً لهم لا يمنع من عدم حصول ملكة الاجتهاد لأكثرهم ولا يقتضي الحكم بحصولها للجميع لأنه خلاف العلم العادي ولأنه يستلزم غلق سوق المسلمين في عصرهم فالخضرمي يروم بهذه الدعوى الفاسدة الناشئة عن التعصب فيهم أن يبرهن للمسلمين صحة ما وقع بينهم من الاختلاف والفتن وأنه كان يفسد بعضهم بعضاً ويحكم بعضهم بكفر بعض ويضرب بعضهم رقاب بعض ومن أراد الوقوف على أحوالهم فعليه بمراجعة كتب التاريخ والحديث والسيرة كالطبري وابن الأثير في تاريخيهما والحلي في سيرته ومسلم والبخاري في صحيحيهما (١)

(١) راجع ص ٧٤ من صحيح البخاري في أول كتاب الصلح من جزئه الثاني اعلم ثم أن الصحابة قد تشاققوا مرة أمام النبي (ص) وتضاربوا بالنعال وأخرجه مسلم في صحيحه في آخر باب دعاء النبي (ص) إلى الله من كتاب الجهاد من جزئه الثاني ص ١١٠

وتقاتل الأوس والخزرج مرة على عهده (ص) وأخذوا السلاح واصطفوا للقتال كما ذكره الحلي في سيرته في آخر ص ١٠٧ من جزئه الثاني والدحلاني في سيرته وهذا قليل من كثير لا يحمله فبالله عليك أي اجتهاد هذا ليكون ناتجاً عن صواب أو خطأ فهل ياترى من الاجتهاد الموافق للنص ان يتضاربوا أمامه (ص) بالنعال ويتشاققوا بمحضرتة ويضرب بعضهم رقاب بعض يترأى منه (ص) ألم يقل رسول الله (ص) علي مسمع منهم سباب المسلم فسوق وقتاله كفر « ألم ينص

وأحمد في مسنده والنسائي والترمذي وابن ماجة في صحاحهم فإنه يجد الكثير من هذا القليل « فالاستاذ » يحاول عبثاً بهذه المقالة الخاطئة أن يتخلص مما هو لا محالة فيه واقع من فسق بعضهم ونفاق آخرين بحكم ما وقع بينهم وما صدر عنهم « وهل يصلح العطار ما أفسد الدهر »

تقول وأن نحسن الظن بهم لأن بعض الظن إثم أقول هذا مثال آخر من أحكام هذا الرجل تقدر ان تعرف منه مقدار عصبية الأئمة . بربك قل لي لماذا ياترى يجب علينا أن نحسن الظن بهم وبأبي وجه يحسن الظن بالجميع بعد العلم بوقوع ما وقع بينهم من الغش والظلم والعظم وهل لذلك وجه سوى الشهوة والمباغة التي كنا نظن ان أيامها قد تصرمت وروحها الحية قد تقلصت وإذا بنا نرى أنفسنا في معترك جديد وثورة براكين من العصبية تتقاذف منها هذه القنابل الجديدة التي اخترعها هذا الحضرمي في القرن العشرين فهو يريد في هذا العصر ان يتقيد بتلك القبود التي كان يرسف فيها سلفه « الصالح » في القرون الخالية ويتهافت على التمثل بأخلاقهم البالية دون أن يشعر إلى البرن الشاسع بين ذلك العصر وعصرنا الحاضر فأرض اليوم « يا حضرة الاستاذ » غير الارض والعقول غير تلك العقول وهيئات أن يقبل الناس لهذه العقائد الموروثه عن الآباء والأجداد ما لم يقره العقل ويشهد به المنطق وأما استدلالك بالآية (إن بعض الظن إثم) فباطل على باطل وهو من أجبته فإن الاحتجاج بها إنما يحسن مع الشك لا مع العلم بوقوع الإثم والخطأ منهم فإنا لم نجد في أدلة المسلمين كتاباً وسنة إجماعاً وعقلاً ما يجوز تأويل سيئاتهم بالحسنات وموبقاتهم بالنصالحات فإن وجد ذلك الحضرمي فليرشدنا إليه وليدلنا عليه وهيئات ذلك وهل للتشويه بسمة الدين والظن بسيد المرسلين ﷺ معنى غير هذا على انه لو جاز لنا ان نحسن الظن بهم لكان

القرآن على وجوب تعظيم النبي «ص» واكباره (يا أيها الذين آمنوا لا ترفعوا اصواتكم فوق صوت النبي ولا تجهروا له بالقول كجهر بعضكم لبعض) فإذا كان هذا ما اوجبه الله تعالى عليهم من احترام النبي واجلاله «ص» وحرم عليهم ان يرفعوا اصواتهم فوق صوته والا يجهروا له بالقول كجهر بعضهم لبعض ، وإذا كان هذا ما رتبته رسول الله «ص» على سباب المسلم وقتاله من المحذور فكيف يا ترى يجوز لهؤلاء ان يهتكوا حرمة ويستحلوا هتكه ويخالفوا امره ولا يدل ذلك على الفسق الواضح والإثم الفاضح وإذا كان هذا واضاف أمثاله لا يدل على الفسق فعلام يا ترى يدل وبماذا يتميز الفاسق عن العادل وهل للفسق معنى غير ارتكاب ما حرم الله ومانهى عنه رسول الله ولا يقبل الحضرمي احتجاج اهل الحق بتصريح علماء السنة بوجود الفاسقين في أصحاب النبي «ص» مع انها رواية أئمة

يأبى الفتى إلا اتباع الهوى ومنهج الحق له واضح

الأولى أن يحسن بهم الظن رسول الله (ص) وهم أصحابه ونحن لما وجدنا رسول الله (ص) قد ابتغى بعضهم وابعده وحط من قدره وحكم القرآن بنفاقه وانقلابه ولم يلتصبا لهم المعاذير ولم يقولوا أنهم مجتهدون مثابون ومأجورون ولم يحسنا بهم الظن علمنا أنه لا يجوز في الدين أن تتأدب معهم ولا أن نحسن الظن بهم وعلمنا أنهم كثيرون من الناس لا يتأذون على غيرهم إلا بالآيات الراسخ والعمل الصالح وأنه لا كرامة لهم عند الله وعند رسوله (ص) إلا بالتقوى «إن أكرمكم عند الله أتقاكم» وبعد هذا كله أفليس من الغريب أن يطلب الحضرمي من المسلمين أن يتركوا قول الله وقول رسوله (ص) ويكونوا حرب الله وحرب رسوله (ص) ويأخذوا بترائعه المفلوذة وبراهينه الممكوسة ويكسبوا رضاه بالتأدب مع الصحابة أجمعين وهل سمعت أذنك أن مؤمناً عاقلاً خائفاً من ربه قد شرى مرضاة الخلق بسخط الخالق وإذا كان عدم تأدب طائفة من المسلمين مع الصحابة أجمعين وعدم ذكرهم للجميع بخير يمد ذنباً للمسؤول عنه كتاب الله وخاتم الأنبياء (ص) لأنهما في طليعة من حط من قدرهم ونال من كرامتهم ولم يذكروهم بخير والمسلمين برسول الله (ص) الاسوة الحسنة

ثم انا نأتيك من طريق لا يمكنك الخلاص منه فنقول لك لم منعت المسلمين عن الخط من قدر بعض الصحابة وحررت عليهم الاساءة اليه فان قلت لأنهم صحبوا رسول الله (ص) في حياته وسكنوا معه في مدينته فيقال لك إذا كانت الصحبة تمنع عن الخط من قدرهم وتوجب التأدب معهم لزمك أن تمنع الاساءة إلى مشركي قريش كأبي جهل وأخواله وتحرم الخط من قدرهم وتوجب التأدب معهم وان لا تذكرهم إلا بخير لأنهم صحبوا رسول الله (ص) وشاهدوه وجلوسا معه واجتمعوا بحضرته وقد نسبهم الله تعالى إلى صحبة نبيه (ص) بقوله تعالى (ما بصاحبكم من جنة) (وما بصاحبهم من جنة) فان قلت لا فيقال لك فلماذا اذن منعت الاساءة إلى المنافقين والفاسقين منهم ممن برهن الكتاب على نفاقهم والسنة على ارتدادهم فاذا قلت لا يوجد فيهم منافق ولا فاسق كقوت بصريح القرآن والسنة المتواترة بوجود ذلك فيهم وان قلت أنه يوجد فيهم المنافق وغيره فيقال لك ان صاحب كتاب السقيفة لم يطعن في المتقين منهم ولم يسيء إلى الذين آمنوا وعموا الصالحات منهم وتسمكوا بسنة صاحبهم رسول الله (ص) في حياته ولم يجحدوا عنها نقيراً ولم يبدلوا بدم وفاته تبديلاً فإن احترام أصحاب النبي (ص) الكرام واجلالهم واكبار شخصياتهم كاد ان يكون من ضروريات الدين الاسلامي

قول على أنا لم نجد في قرآننا ولا في شرعنا أن المتأخرين مسؤولون عن المتقدمين وتستدل على ذلك بالآية أقول ليس من الصعب علينا أن نحدد مقدرة الرجل العلمية ومقدار فهمه بما في الآيات وبين أيدينا كتابه وما اشد تعجبك إذا قلنا لك أن الاستاذ لا يعرف شيئاً عن كيفية التدليل والاستدلال

على بطلان الأشياء. فيورد الآيات في غير محلها ويبرهن بها على غير موردّها ولا تقول ذلك من تكهن فإن استدلاله بهذه الآية في محل النزاع شاهد صدق على ما تقول فإن الناس كلهم يعلمون أن المرء لا يسأل إلا عن عمله ولا يؤخذ إلا بذنبه وهذا شيء. وبيان الحقائق التي أخفاها الدجالون وكتبتهم المنافقون اتباعاً للأهواء والضلالات شيء. آخر لا ربط لأحد الموضوعين بالآخر ويفهم كل ذي فهم مستقيم أن الآية إنما يصح الاستدلال بها على الشيء الأول دون الثاني وصاحب كتاب السقفة لم يكن غافلاً عن الفرق بين الموضوعين - موضوع الآية - وموضوع ما هو بصدد بيانه للناس عامة ولكن فات ذلك عليك لأنك لم تتوخ به إلا التضييل والتضويه وذو الرماح في عيون المغفلين ولم توفق حتى في الاستشهاد بالآيات على مبتغاك والشيخ المظفر لم يؤلف كتابه إلا لأنه أراد أن يبين للدار الشاعر ما كتبه الظالمون من الحقائق الراهنة والأسرار الخطيرة تمسها وراء الميول والأهواء. ليقف الناس على ما كان يضره بعض هذه الأمة لرسول الله «ص» من النحل والحقد والبغض والحسد وما فطوه مع آل النبي «ص» من الاضطهاد والنكابة وما بذلوه من الجهود الجبارة في سبيل إطفاء نورهم وإخماد ذكهم وإخفاء كتمهم (ويأبى الله إلا أن يتم نوره ولو كره الكافرون) (وجعل كلمة الذين كفروا السفلى وكلمة الله هي العليا والله عزيز حكيم)

(في عصمة غير الأنبياء (ع)) -

تقول فمن ادعى العصمة لغير الأنبياء «ع» فهو منال جاهل أقول أورد الحضرمي هذه الجملة على طريق الحكاية لما يقوله بعض المسلمين وهو غير مؤمن بها ثم روى مدعيها بالجهل والظلم ليخرجه عن الإسلام وهذا الضرب من الاستنتاج مما يغمز في إيمان صاحبه فإن مقتضى كلامه أن المسلمين الذين يمتدنون العصمة للأئمة من آل رسول الله «ص» كلهم مغالون جاهلون ومن هنا تستطيع أن تفهم نفسية الحضرمي ومقدار تحامله الذميمة تعود بالله من كل خوان يحيف على من يبغض فيأصق به من الدواهي ما يقتضيه بغضه ويوحى إليه ضيمه الخبيث لا يا (استاذ) إن الذين ذكرت هم أشد الناس لله تعظيماً وأعظمهم لمقام الأنبياء، تزيهاً وأشدّهم محافظة على قوانين الدين وأصول الشريعة وأكثرهم تمسكاً بالثقلين كتاب الله والعروة النبوية الطاهرة الزكية واعلمهم بحلاله وحرامه وأدلتهم وأحكامهم فكيف يجوز عليهم ما يقوله المبطلون وينسبه إليهم الخراصون الذين يخلطون الحابل بالنابل ولا يميزون بين أهل الحق والباطل وما أشدّ تعجب القارى. إذا ما قلنا بتعطيل هذه الجملة ولستنا مغالين إذا قلنا رقتها يد العصية في عصر تمحيص الحقائق فبإتاحتها لولها أبناء الهمجية من المعجبين بتقاليدهم الفاسدة وكان عليك قبل هذا الحكم المشيع بالانكار أن تذكر لنا الوجه في جهل مدعي العصمة لغير الأنبياء (ع) ومغالاتهم فيها - ألكونهم من البشر فوصفهم بصفات الله تعالى أو لانه لا دليل

لهم عليه فإن قلت بالاشق الأول فلا ادراك تسلم من التناقض في قواك الباطل - لأن الأنبياء «ع» من البشر وقد اعترفت بعصمتهم فإن قلت بالاول وهو قولك كنت مغاليا على حد تعبيرك وبطل قولك بعصمتهم وان قلت بالثاني وهو قولك ايضا بطل قولك بأن مدعي عصمتهم مغال وان قلت بالاشق الثاني فلا يصح في عرف النقد ان تنسب الجهل إلى مدعيها لغير الأنبياء «ع» واثت لم تبحث ولم تنقب لانك إن فعلت نقبت أشياء كثيرة ثابتة وعدم العلم بالشيء ليس علماً بعدمه وكونك جاهلاً بدليله لا يكون حجة على عدمه فكيف - اغ لك ان تنسب الجهل إلى مدعيها وقد اثبتوها بأدلة قاطعة لجهيرة كل أفالك انهم

(- الادلة على عصمة الامام -)

وحسبك على عصمة علي امير المؤمنين «ع» كتاب الله والسنة وحكومة العقل القاطع - اما العقل فانا لا نحتاج به إلا على الذين يقولون اما «الاستاذ» واضرابه فلا يحسن الاستدلال به عليهم لانهم لا يخضعون لدليله ولا يتزلون على حكمه ولو جشناهم بكل آياته كيف لا وقد حكمهم حكماً قطعياً بأن الحاجة إلى الامام انما هي لرفع الفساد والانتصاف للظلم من الظالم وقطع دابر الشغب واقامة الحدود وغير ذلك من فوائده اللازمة ومن الضروري ان هذه الفوائد لا تتم إلا بامام عالم مجسم الاحكام معصوم من الزلل والعصيان والسهو والنسيان ولأن الامام هادي الامة فيجب ان يكون معصوماً ولو لم يكن معصوماً لوقع منه الفساد واحتاج إلى من يرفع فساده ويوقفه عند موبقاته ولو جاز عليه السهو والنسيان والخطأ والعصيان لم يكن هادياً وافتقر إلى هاد غيره فيدور او يتسلسل في الصورتين فلا بد من انتهائه إلى امام معصوم وقد ثبت بالاجماع ان غير علي والائمة الطاهرين من بنيه «ع» لم يكن معصوماً فينحصر الأمر بهم . ولا يكتفي الاجتهاد والظن عن العلم مع الامكان (ان الظن لا يفي من الحق شيئاً) فانه محل الخطأ والاجتهاد لا يحصل معه الجزم بأن ما يقوله هو من عند الله والامام يجب ان يحكم بما انزل الله وفي القرآن «ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الظالمون» وقال في مقام طلب خليفه ابراهيم «ع» الامامة لذويته « لا ينال عهدي الظالمين » ولو اكتفينا بالظن لزم بطلان الاحكام وضياع الشكايك التي لا تنالها أيدي الظنون مع ان النبي (ص) اذا جاء للعمل بها على عمر الدهور

(- آية المباهلة -)

أما الكتاب فحسبك علي «ص» قوله تعالى « فمن حاجك فيه من بعد ما جاءك من العلم

فقل تعالوا ندع ابننا منا وابنائكم ونساءنا ونساءكم وانفسنا وانفسكم الآية (١) فقد اجمع أئمة التفسير من أهل السنة على نزولها في علي وفاطمة والحسن والحسين «ع» وان المراد بأنفسنا نفس علي «ع» بلا شك «٢» لأن الشخص لا يدعو نفسه حقيقة كالأيا مرها حقيقة ولما بطل هذا تعين أن المراد غيره واجمعوا على أن ذلك هو أمير المؤمنين علي بن أبي طالب «ع» فالآية أثبتت له المساواة والمشاركة للنبي «ص» في جميع ما هو له - خرجنا عن هذا الصوم في خصوص الفضل والنبوة لقيام الأدلة القطعية على أفضلية النبي «ص» من علي «ع» وان محمداً رسول الله «ص» كان نبياً وعلي لم يكن كذلك فهو يدل على المطلوب من وجوه جهلها الحصري أو تجاهل عنها وأكبر الظن أنه ينكرها لأنها مخلة بفرضه - فمنها - أن النبي «ص» كان معصوماً ومثله علي «ع» والمعصوم اتقى فهو أحق بإمامة الأمة أقوله تعالى «ان اكرمكم عند الله اتقاكم» ومنها ان النبي «ص» كان واجب الطاعة مطلقاً ومثله علي «ع» واجب الطاعة على أبي بكر (رض) وغيره ومنها ان النبي ﷺ كان أفضل من جميع الصحابة ومثله علي «ع» والأفضل أحق بالإمامة بل لا تصح لغيره ومنها أن النبي «ص» كان إماماً وهادياً ومثله علي «ع» يكون إماماً وهادياً من بعده . وانت ترى كل هذا وأمثاله دلائل واضحة ونصوصاً صريحة على عصيته «ع» وإمامته وإفضليته من جميع الأمة وإذا كان كذلك فكيف لا يكون إمام هذه الأمة بعد نبيها «ص» وفي كتاب الله آيات ما فيها عبرة لقوم يؤمنون

«١» راجع ان شئت ص ٣٠٢ من تفسير البغوي بهامش الجزء الأول من تفسير الخازن وص ٢٢ من تفسير البيضاوي من جزئه الثاني وص ٣٠٢ من تفسير ابن جرير من جزئه الأول وص ٢٠٦ من تفسير النيسابوري من جزئه الثالث بهامش الجزء الأول من تفسير ابن جرير وص ٣٠٢ من تفسير الخازن من جزئه الأول وص ٤٧١-٤٨٢ من تفسير الفخر الرازي الكبير من جزئه الثاني وص ٣٩ من تفسير الدر المنثور للسيوطي من جزئه الثاني وص ٢٨٣ من صحيح مسلم في باب فضائل علي «ع» من جزئه الثاني وص ٢٧١ من الاصابة لابن حجر العسقلاني من جزئه الثاني في باب فضائل علي «ع» وص ١٤٦ من المستدرک للحاكم والذهبي في تلخيصه وصحاحه على شرط البخاري ومسلم من جزئه الثالث وهذا شيء لا يختلف فيه اثنان من أهل القبله حتى الخوارج «٢» أخرجه أحمد في صفحة ٢٥٩ من مسنده من جزئه الثالث والحاكم في مستدرک والذهبي في تلخيصه من حديث ام المؤمنين ام سلمة «رض» ص ١٤٦ من جزئه الثالث والحيوطي في تفسيره الدر المنثور عند تفسير الآية نص صريحاً في حديث طويل على قول الآية في علي وفاطمة والحسن والحسين «ع» وحكاه غير هؤلاء من حفاظ السنة بأسانيد كلها صحيحة والحجة في هذا لأنه متفق عليه ولا عبرة بخلافه لأنه مختلف فيه .

== (آية التطهير) ==

وناهيك بآية التطهير دليلاً واضحاً على عصمته وعصمة الحسين «ع» بقوله تعالى «انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً» ١٦ «اذ من الواضح ان الطهارة من الرجس والائتام عبادة عن العصمة منها وليس يازم الا ذهاب الرجس وجوده من قبل كما ربما يتوهم بل قد يذهب بما كان له وجود من قبل وبما لم يحصل له وجود للنعم منه لأن الأصل في الاذهاب هو الصرف وقد يصرف عن المرء ما لم يصبه كما يصرف عنه ما أصابه ولذا ترى يقال في الدعاء صرف الله عنك كل مكروه فإنه يريد لك من الله العصمة من سوء لا انه يريد بذلك الاخبار عن وجود سوء فيك والسؤال في صرفه عنك فإن هذا لا يفهم منه ولا يفيد كما أن اخباره تعالى عن إرادة إذهاب الرجس عن أهل البيت (ع) لا يفيد الإرادة بمعنى الغزوة أو الضمير أو القصد كما في المخلقين لوضوح فساده لاستلزامه إثبات الجوارح والآلات لله وهو معلوم البطلان وإنا يفيد إيجاد الفعل وهو العصمة في الدين أو التوفيق للطاعة التي يتقرب العبد بها إلى الله تعالى بفعله لا بفعل غيره

✽ مبحث على مع القرآن والقرآن مع على (ع) ✽

وأما السنة فأحاديث كثيرة متواترة - منها قول النبي «ص» علي مع القرآن والقرآن مع علي لن يفترقا حتى يردا علي الحوض (٢) فعلي مع القرآن دائماً وكل من كان مع القرآن دائماً يكون معصوماً دائماً - فعلي معصوم دائماً والحديث دليل الصغرى من القياس وأما دليل الكبرى فلا أنه لو لم يكن معصوماً لجاز عليه الخطأ ولا شيء من القرآن بخطأ وقد ثبت انه مع القرآن دائماً فثبت انه لا يخطئ دائماً ولأنه لو جاز عليه الخطأ فضلاً عن الافتراء لفارق القرآن إذا لا شيء من القرآن بخطأ ولما ثبت انه لا يفارق القرآن أبداً ثبت انه معصوم لا يخطئ.

١٦ «اخرجه احمد في ص ٢٥٩ من مسنده من جزئه الثالث والحاكم في مستدركه والذهبي في تلخيصه من حديث ام المؤمنين ام سلمة «رض» ص ١٤٦ من جزئه الثالث والسيوطي في تفسيره الدر المنثور عند تفسير الآية نص صريحاً في حديث طويل على نزول الآية في علي وفاطمة والحسن والحسين «ع» وحكاية غير هؤلاء من حفاظ السنة باسناد كلها صحيحة والحجة في هذا لانه متفق عليه ولا عبرة بخلافه لانه مختلف فيه .

٢٢ «تجدد في ص ١٢٤ في المستدرک والذهبي في تلخيصه من جزئه الثاني وصحاحه على شرط البخاري ومسلم وابن حجر في ص ٧٤ من صواعقه وغير هؤلاء من أصحاب الحديث عند السنة وهذا ما اتفق عليه الفريقان فهو الحجة لا سواء .

﴿ حديث ابن علياً ورفيقه لم يخرجواكم من باب هدى ﴾

ومنها قول النبي «ص» فيما أخرجه حفاظ السنة عن زياد بن مطرف قال سمعت رسول الله ﷺ يقول من أحب أن يحیی حیاقی ويموت میتی ويدخل الجنة التي وعدني ربي وهي الجنة الخلد فليتلو علياً وذريته من بعدي فإنهم ان يخرجوكم من باب هدى وان يدخلوكم باب ضلالة^(١) فعلي وذريته مع الهدى دائماً وكل من كان مع الهدى دائماً مصيب دائماً وكل مصيب دائماً معصوم فعلي وذريته معصومون والحديث دليل الصغرى وأما الكبرى فلائذ لو لم يكونوا معصومين لخرجوا من الهدى ولا شيء من الهدى بضلال وكما ثبت أنهم ان يخرجوا من الهدى ثبت أنهم معصومون ولأنه لوجاز عليهم الخطأ لدخلوا في الضلال وكما ثبت أنهم لن يدخلوا في الضلال ابدأتبت أنهم لا يخطئون أبداً

﴿ حديث المحبة ﴾

ومنها قول النبي (ص) في الصحيح الذي لا ريب فيه لعلي «ع» يا علي لا يجبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق^(٢) فعلي واجب المحبة مطلقاً وكل واجب المحبة مطلقاً واجب الطاعة مطلقاً

«١» تجده في ص ١٥٩ من الكثر في جزئه السادس وص ٣٢ من منتخب كثر المال بهامش الجزء الخامس من مسند احمد واورده المسقلاني في اصابته ص ٢٠ من جزئه الثالث مختصراً في ترجمة زياد بن مطرف ثم قال قلت في اسناده يحيى بن يعلى البخاري وهوواه اقوال ان طعن المسقلاني أوهمي لأن يحيى بن يعلى البخاري من الثقات بالاتفاق وقد اخرج له البخاري في ص ٣٠ من صحيحه من جزئه الثالث في عمرة الحديبية واخرج له مسلم في ص ٦٧ في صحيحه من جزئه الثاني في الحدود وقد ارسل الذهبي في الميزان توثيقه ارسال المسلمات ص ٣٠٧ من جزئه الثالث فكيف ياترى يكون واهياً وقد احتج به الشيخان وغيرهما من ائمة الحديث نعم انما صار واهياً عند المسقلاني لوروده في فضل الوصي وآل النبي ﷺ ولأنه مصادم لآيه فيا قامت عليه السقيفة على ان ابن حجر وغيره ممن يضرب على وتره «كالاستاذ الحضرمي» لم يقتصرُوا على توهين هذا الحديث فحسب بل حكموا بتوهين كل حديث يجدونه مخالفاً لآيهم في بيعة السقيفة القائمة على غير الحق فتداهم ثلاثة يقولون فيه انه منكر ومرة واه وطوراً غريب وتارة موضوع واخرى مفتر وان كان في اسناده الثقات عندهم بالاتفاق وقول المسقلاني وهذا الحضرمي من اوضح الشواهد على صدق ما نقول .

«٢» تجده في ص ٤٧٢ من استيعاب ابن عبد البر من جزئه الثاني وص ٢١٥ من صحيح الترمذي من جزئه الثاني صحيحاً واحمد بن حنبل في ص ٨٤ من مسنده من جزئه الأول والخطيب البندادي في تاريخ بغداد ص ٤١٧ من جزئه الثامن والبنوي في ص ٢٠١ من جزئه الثاني والمسقلاني في ص ٢٧١ من اصابته من جزئه الثاني وغير هؤلاء من الحفاظ فراجع فانه من القواطع

وكل واجب الطاعة مطلقا واجب الإمامة فعلي واجب الإمامة ولأن واجب المحبة مطلقا واجب العصمة مطلقا والحديث دليل الصغرى واما دليل الكبرى فقوله تعالى «قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله» فلو جاز عليه المعصية لما وجب حبه والمأهلي محارب لله ولرسوله «ص» فلا يجوز حبه وفي القرآن «لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله» وإذا بطل هذا ثبتت عصمته «ع» ولأنه لو جاز عليه الخطأ لوجب اتباعه على الخطأ ولا شيء من الخطأ يجوز اتباعه وكما ثبت وجوب اتباعه مطلقا ثبتت عصمته من الخطأ

﴿حديث المنزلة﴾

ومنها حديث المنزلة المتواتر نقله في صحاح أهل السنة من قول النبي «ص» لعلي أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي^(١) فقد أعطى «ص» علياً «ع» جميع ما لهارون من موسى إلا النبوة - ومنها العصمة لأن هارون كان معصوماً لأنه كان نبياً مرسلأبدليل قوله تعالى (فقولاً أنا رسول ربك فأرسل معنا بني إسرائيل) وهذا قليل من كثير ولو أردنا استقصاء البراهين العقلية والآيات القرآنية والأحاديث النبوية على عصمة علي «ع» والأئمة من ولده لأحوجنا ذلك إلى كتاب مستقل ولكن حسبنا هذا القدر فإن فيه عبرة لمن اعتبر

﴿أعمال المستغفلين بعد رسول الله (ص)﴾

وإن أردت المزيد فاهم معي لأعطيك صورة صغيرة تستشرف منها على القطع بوجود عصمة الإمام على الأمة وإلابلالدين وثلاث أحكامه وخاضعت قوانينه إن لم يكن فقه إمام معصوم

﴿أعمال الخليفة الأول (رضى)﴾

فهذا ابن حجر يحدثننا في ص ١٠ من صواعقه عن الخليفة الأول أبي بكر (رض) قال كان إذا ورد عليه الحزم نظر في كتاب الله فإن وجد فيه ما يقضي بينهم قضى به وإن لم يكن وعلم من رسول الله «ص» في ذلك سنة قضى بها فإن أعياء خرج فسأل المسلمين وإن أعياء ذلك جمع

(١) تجده في ص ١٩٧ من صحيح البخاري من باب فضائل علي من جزئه الثاني وأخرجه مسلم في صحيحه في الباب نفسه وهكذا كل واحد من الترمذي في صحيحه والحاكم في المستدرک والذهبي في تلخيصه وصحبه على شرط البخاري ومسلم في الباب نفسه وهذا من القواطع عند المسلمين عامة .

رؤوس الناس وخيارهم واستشارهم فإن جمع رأيهم على شيء قضى به ^(١)
 وكان عمر يفعل ذلك انتهى وهكذا أخرجه عنه كل من المقرضي في ص ١٤٢ من خطه
 من جزئه الرابع وابن تيمية في ص ١٢٥ من منهاج السنة من جزئه الثالث والسيوطي في ص ١٧
 من تاريخه غير هؤلاء من محدثي السنة ومؤرخيها العظام

والذي نقوله هنا - أن الحاجة إلى الحكم في الدين بالرأي والنظر - أما لأن النبي «ص»
 كتم بعض ما أنزل الله في القرآن وحاشاه من ذلك لأنه كفر صراح لاستلزامه معصية الرسول
 «ص» لربه وعناؤه لأمره «وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم» فالتبي «ص» إذن
 بين لهم ما نزل إليهم ولم يترك شيئاً من الشريعة إلا وأظهره لهم حتى لقد وقف فيهم مرة قائلاً
 «ما من شيء يقربكم إلى الجنة إلا وقد أمرتكم به وما من شيء يقربكم إلى النار إلا وقد نهيتكم
 عنه» كما نطقت به الصحاح المتواترة - والقول بأن النبي «ص» كتم قليلاً أو كثيراً خروج
 عن الدين جملة - وإن زعمت أن الدين كان ناقصاً فدعته الحاجة لتقصانه إلى الحكم فيه بالرأي
 والنظر فقد ردوت بذلك قول الله رداً مكشوفاً إذ أنه بصرخ فيهم «اليوم أكملت لكم دينكم
 وأتممت عليكم نعمتي» فهذا صريح في كمال الدين على عهد النبي «ص» ولم ينقص منه شيء حتى
 يكملوه بأمرهم وإن كان لجهلهم بأحكام الدين وقوانين الشريعة حكموا فيه بأمرهم فقد نسبت
 بذلك إلى النبي «ص» ما لا يجوز نسبته لعافل فضلاً عن اعقل العقلاء واشرف الأنبياء «ص»
 إذ كيف يجوز لمسلم أن يقول إن رسول الله «ص» نصب على أمته إماماً جاهلاً ولو لبعض
 الأحكام فينحبط بها تحبط الأعمى فيدخل في الدين ما ليس داخل فيه ويخرج منه ما هو داخل
 فيه ويزيد وينقص حسب أهوى وشاء له رأي ولا جائز أن يقال هنا بالاجتهاد على الرغم من أن
 ذلك لا يجوز على الإمام لأنه لا يحصل له الجزم بما يقوله بالاجتهاد وأنه من عند الله - إن المفهوم
 من المجتهد في اصطلاح العلماء هو من كان متمكناً من رد الفرع إلى الأصل واستنباط الحكم
 الفرعي عن الدليل الشرعي والمقام ليس من هذا القبيل لخلو الواقعة عن كل أصل ودليل ثابتين
 شرعاً وإما كان تعويلاً على الرأي والهوى لا غير وإذا جاز ذلك في دين الله بطل شرعه وقانونه
 فعلى هذا يجب القول بعصمة الإمام حفظاً للدين من الضياع

(١) أقول لو لم يجتمع رأيهم على شيء فماذا تراه كان يصنع فهل يتوقف وفي توقفه هضم
 الحقوق وتعطيل القوانين وفساد سوق المسلمين أو تراء يقول برأيه ما شاء وشاء له هواه وبه
 هدم الدين وتحليل حرامه وتحريم حلاله أرأيت كيف يجب أن نقول بعصمة الإمام (ع) لأن
 به تحفظ الأحكام وبصل به كل ذي حق في كتاب الله إليه حقه .

ويقول السيوطي في ص ٣٧ من تاريخه عن البغوي عن ابن أبي مليكة أحد رجال الصحيحين عن أبي بكر «رض» أنه سئل عن تفسير قوله تعالى «وفاكهة وأبا» فلم يدر ما هو وأخرج أيضاً في الصفحة نفسها عن أبي عبيدة وغيره عن أبي بكر «رض» وقد سئل عن الكلاله فقال إني سأقول فيها برأيي إن كان صواباً فمن الله وإن كان خطأ فمن الشيطان انتهى (فالخليفة هنا يريد أن يقتض حكم الله بالرأي ومن رفيف الهواء) فلما استخلف عمر «رض» قال إني لأستحي أن ارد شيئاً قاله أبو بكر ولا شك في أن احكام الشرع لا تصاب بالعقول وإلا بطلت بعنة الأنبياء «ص» وانسد باب الرسالة على مصراعيه وفي القرآن «ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون» وقال تعالى «لا ينال عهدي الظالمين» وقال تعالى «ولا تقف ما ليس لك به علم» وقال تعالى «والذين يعلمون ولا يعلمون» إلى غير ذلك من الآيات الصارخة في حرمة القول على الله بالرأي والهوى وإن المحتاج إلى الهداية لا يصلح أن يكون هادياً لغيره وقد نفى التساوي على وجه التوبيخ والانتكار بين الذين يعلمون مطلقاً والذين لا يعلمون مطلقاً .

ويقول ابن تيمية في ص ١٢٤ من منهاجه من جزئه الثالث أن أبا بكر (رض) قطع يد السارق اليسرى حيث جهل أن السنة هي قطع اليمنى ولا يجوز الاجتهاد مع النص بالاتفاق وهكذا حكاه عنه مالك في موطأه (١) ويقول ابن تيمية أيضاً في ص ١٢٤ من المنهاج من جزئه الثالث أن أبا بكر (رض) حرق الفجأة السلمي بالنار جهلاً منه بورد النهي في ذلك عن النبي «ص» مع أن الفجأة كان من المفسدين وحكمه معلوم في كتاب الله فكأن الخليفة (رض) لم يقرأ كتاب الله ولم يقف على هذه الآية «إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم» كما أن الخليفة عمر (رض) لم يقف على هذه الآية «إنك ميت وإنهم ميتون» فشك في موت النبي «ص» على ما نطقت به صحاح الأخبار الواردة من طريق أهل السنة ولو جاز الفتوى بالرأي هنا وفي غيره من موارد النص لأصبح حلال محمد «ص» حراماً وحرامه حلالاً ثم ما الوجه يا ترى في رجحان فتواه وهل كان ذلك ناسخاً لأحكام الله وقوانينه وحدوده على أنه (رض) قد أهل حدود الله فلم يقتض من خالد بن الوليد ولا حده حيث قتل مالك بن نويرة وكان مسلماً وقد قامت البيعة عنده على إسلامه

(١) وقد اعترف بثبوت صحته عن أبي بكر (رض) ابن تيمية في ص ١٢٥ من المنهاج من

من جزئه الثالث كغيره من اعلام السنة .

(٢) تجده في ص ٣٥٤ من كتاب السرقة

بشهادة كل واحد من الصحابين عبد الله بن عمرو ابني قتادة ولكن الخليفة لم يعبأ بالبيئة الشرعية واعتذر عن خالد بأنه تأول فأخطأ فهو يريد أن يدرأ الحدود الشرعية ولو بعد قيام البيئة احتفاظاً بشخص خالد القاتل للمالك والزاني بزوجته وهذا بما لا خلاف في فساد بين الامة قاطبة ولكن امام المسلمين ومفزعهم عند الحيرة ورجعهم في رفع جهلهم بأحكام الدين وإقامة الحدود قد جهل هذا كله واضعاف أمثاله من احكام الله وقوانينه بما يضييق المقام عن تعداده فحكم فيها بغير ما انزل الله في كتابه ونبيه «ص» في صفته وإذا كان هذا ثابتاً في صحاح السنة فلا جهنا بعد ذلك ان ينكرها الحضرمي واخرابه تعصباً منه

✽ اعمال الخليفة الثاني (رضى) ✽

اما الخليفة عمر «رض» فقد سجل عليه التاريخ قوله من غالى في مهر امرأة جعلته في بيت المال فقالت له امرأة كيف تمنعنا ما اعطانا الله حيث قال تعالى « وآتيتم إحداهن قنطاراً » قال كل الناس افقه من عمر حتى المخدرات في الجبال هكذا حكاه « شيخ الاسلام » ابن تيمية عن إمامه عمر «رض» في ص ١٤٧ من منهاجه من جزئه الثالث .

واخرج له «رض» الحفاظ ومنهم ابن تيمية في منهاجه ص ١٥٠ من جزئه الثالث انه ارسل إلى حامل ليستدعيها فأسقطت خوفاً لأنه كان فظاً غليظاً فلم يدر ما يصنع - وأمر بوجع امرأة ولدت لسته فقال له امير المؤمنين علي عليه السلام ان خاصمتك بكتاب الله خصمتك « وحمله وفصاله ثلاثون شهراً » « والوالدات يرضن اولادهن حولين كاملين » وكانت يحكم بالحدس والظن والرأي على ما حكاه عنه ابن تيمية في ص ١٥١ من منهاجه من جزئه الثالث وقيده من اعلام الحديث عند السنة - وقضى في فرض الجديثة قضية كلها ينقض بعضها بعضا الأمر الذي ما انزل الله تعالى به من سلطان على ما حكاه عنه المسقلاني في فتح الباري في شرح حديث البخاري من كتاب الفرائض بإسناد صحيح عن عبيدة بن عمرو ص ١٦ من جزئه الثاني عشر إلى غير ذلك من احكامه التي لم يعتمد فيها إلا على الحدس والرأي والظن « إن يتبعوث إلا الظن وإن هم إلا يخرصون » ويحدثنا ابن تيمية في منهاجه ص ١٣٩ من جزئه الثالث ان الخليفة عمر «رض» كان ينفي في شرب الخمر ويحلق مع ان السنة قامت على ان حكمه الجلد لا غير ولا مساخ للقول بالاجتهاد مع النص إجماعاً وقولا واحداً إلى غير ما هنالك من قضايا المتضاربة المتضادة التي ليست من الشريعة في شيء ولا هي منها على شيء مع ان رسول الله «ص» ما فارق هذه الدنيا والتحق بالرفيق الأعلى إلا ونصب لهم هادياً يرجعون إليه عند الحيرة بأحاديثه الجمة التي سمعوها وروعوها ولكنهم استحبوا العمى على الهدى فأعرضوا عنه وانصرفوا إلى من

لا يعرف من الدين ولا قلامة ظفر « واما ثمود فهديناهم فاستجبوا لعمى الهدى ، فها هي
 ذي احادته الشريفة تنادهم هلموا الى حديث الثقلين والسفينة وحديث الغدير والمنزلة وحديث
 علي لم يخرجكم من باب هدى ولن يدخلكم باب ضلالة وحديث انا مدينة العلم وعلي بابها فمن
 اراد العلم فليأت الباب وحديث ان علياً اكثرهم علماً واعظمهم علماً واقدمهم علماً وتلك
 آيات الكتاب البينات تهتف فيهم آية التطهير والمباهلة وآية الشاهد والولاية وغيرها من الآيات
 الصريحة في ان علياً «ع» امام الأمة وهاديا بعد نبيها «ص» ومعلمها المبين لها ما اختلفوا فيه
 فالتورا عن جوابها كسوام لا تراها بحجة من دعاها .

❦ اعمال الخليفة الثالث ❦

اما الخليفة عثمان فقد سجل التاريخ عليه حقوات وغلطات لا تحصى ولا تعد وقد انكرها
 عليه جل الصحابة لو لا كلامهم الأمر الذي استحلوا من اجله دمه وادى بحياة الخليفة الى القتل
 واليك نبذة من اعماله التي فعلها بعد انقضاء امر الشورى واستقرار الامر له فإنه بعد ان تبرع على
 الدست أوطأ بني أمية رقاب الناس واقطعهم الاقطاعات - فوهب مروان بن الحكم الوزغ ابن
 الوزغ خمس غنائم افريقية واقطعه فدكا - وما أدراك ما فذلك الذي منعت منه الصدقة
 فاطمة (ع) بنت رسول الله (ص) ووديعته في أمته التي يرضى الله لرضاها وبغضب لغضبها
 وإغا منعوها من فذلك لرؤية رواها الدافع لها عنه مع أنها كانت في يدها ونحت تصرفها وقد
 اعطاها ذلك رسول الله (ص) على ما حكاه السيوطي في الدر المنثور ص ١٣٠ من جزئه الثاني
 عن كل من أبي يعلى وابن أبي حاتم وابن مردويه وغيرهم عن أبي سعيد عند نزول آية (وآت
 ذا القربى حقه) أليست فاطمة بمن شهد الله تعالى لها بالطهارة من الرجس والافتراء أليس المودة
 في القربى طلب رضاها فلماذا يا ترى ماتت وهي غضي عليها ولنعد إلى ما كنا فيه من أعمال
 الخليفة عثمان لئلا يتجر الأمر إلى ما لا يحمد عقباه وأعطى عثمان عمه الحكم بن العاص طريدر رسول
 الله (ص) مئة ألف درهم وأعطى الحرث بن الحكم بن العاص ثلثمائة ألف درهم وأعطى زيد بن
 ثابت مئة ألف درهم وأعطى عبد الله بن أبي سرح أخاه من الرضاغة ما افاء الله تعالى على المسلمين
 من فتح افريقية وأعطى أبا سفيان بن حرب مئتي ألف درهم وقسم الأموال التي جاء بها أبو
 موسى من العراق على بني أمية وأعطى عبد الله بن خالد بن أسيد مئة ألف

هذه خلاصة ما ذكره ابن أبي الحديد في شرح النهج ص ٦٦-٦٧ من جزئه الأول ويقول ابو
 الفداء في تاريخه ص ١٨٧ من جزئه الأول وأعطى عثمان مروان بن الحكم خمس افريقية وهو
 خمس مئة ألف دينار (يساوي بالعمل العراقي اليوم خمسين وسبع مئة ألف دينار) وفي ذلك

يقول عبد الرحمن الكندي

أحلف بالله رب الأنام ما ترك الله شيئاً سدى
ولكن خلقت لنا فتنة لكي نبتلي بك أو نبتلى
فإن الأئمة قد بينا منار الطريق عليه هدى
فما اخذاً درهماً غيلة ولا جعلاً درهماً في هوى
وأعطيت مروان خمس البلاء د فبهات سبعك بمن سمى

واقطع مروان بن الحكم فداها وهي صدقة رسول الله (ص) التي طلبها فاطمة (ع) ميواثا
فروى أبو بكر عن رسول الله (ص) نحن معاشر الأنبياء لا نورث ولم تزل فدك في يد مروان
إلى أن تولى عمر بن عبد العزيز فانتزعها من أهله وردها صدقة انتهى ويحدثنا الطبري في تاريخه
ص ٥٠ من جزئه الثالث (كان الذي حالهم عليه عبد الله بن سعد ^(١) ثلاثمائة قنطار ذهب
فأمر بها عثمان لآل الحكم قلت أو لمروان قال لا أدري) وأغرب من ذلك ان عثمان لما ارسل
عبد الله بن سعد لغزو افریقیة قال له ان فتح الله عليك افریقیة فلك بما أفاء الله على المسلمين
خمس الخمس وابن جرير يقول وقسم عبد الله ما أفاء الله تعالى عليهم على الجند واخذ خمس
الخمس وبعث بأربعة أخماس إلى عثمان مع ابن وثبة النظري وضرب فسطاطاً في موضع
القيروان وأرغد وقد أشكوا عبد الله فإخذ فقال لهم انا نفلتكم وكذلك كان يصنع وقد أمرت
له بذلك وذاك إليكم فإن رضيتم فقد جاز وإن سخطتم فهو رد قالوا فإننا نسخط قال فهو رد
وكتب إلى عبد الله بذلك فليخبروا حضرة (الاستاذ) الحضرى عن حقيقة هذه القصة (من
خليفة المسلمين) ما هي وما ماهيتها وهل في كتاب الله آية أم في السنة رواية تدل على حقيقة
هذه القصة وما هي تلك الآية وما هي الرواية أو ان عثمان لم يجد في المهاجرين والأنصار مؤمناً
كامل الايمان راسخ العقيدة (إلا بنى ابي معيط) فجاد عليهم (بهذا السخاء المفرط) ثم اننا سألك
« يا استاذ » لماذا ياترى توقف عثمان عن إعطاء خمس الخمس وقد نفله اياه كما يقول ولماذا أناط
الأمر برضا الوفد وسخطه ولماذا ياترى لم يستشر المسلمين بإعطاء الخمس كله لمروان ولعل الأستاذ

(١) عبد الله بن سعد هو عبد الله بن ابي مرثد نفسه أسلم قبل فتح مكة وكانت يكتب
الوحي ثم ارتد مشركاً وصار إلى قريش ولما كان يوم الفتح هدر رسول الله (ص) دمه وأمر بقتله
ولو وجدوه تحت اسيار الكعبة فهرب إلى عثمان فأخفاه مدة ثم أتته به إلى النبي (ص) وطلب
امانه فسكت رسول الله (ص) طويلاً ثم قال نعم وبعد ان خرج عثمان وعبد الله قال النبي (ص)
لن حوله ما سكت إلا ليقوم إليه احدكم فيضرب عنقه انتهى نقله باختصار عن الاستيعاب لابن
عبد البر ص ٣٩٣ من جزئه الأول في باب عبد الله .

يجيب (بأنه قد اجتهد) ففعل ما فعل كأن الاجتهاد تحول لصاحبه صلاحية التصرف في اموال المسلمين ودماهم واعراضهم بما لا يقره الدين والعقل وكأن الاجتهاد من الأمور الجائزة حتى في خلاف الله وخلاف رسوله (ص) وخلاف شريعته الحاققة وهكذا نرى الاستاذ ومن يضرب على وتره يلجأون الى هذه الفكرة الحاطنة إذا ضاق عليهم الخناق ويجعلون الاجتهاد مبرراً لهم عن كل ما يقع منهم من الضلال والفساد واستحلال المحرمات الثابتة بالضرورة من دين الاسلام .

وبعد ثنا ابن الاثير في تاريخه ص ٣٥ من جزئه الثالث : وحمل خمس افريقية إلى المدينة فاشتراه مروان بن الحكم بخمس مئة ألف دينار فوضعها عثمان عنه وكان هذا بما اخذعليه وهذا احسن مما قيل في خمس افريقية فإن بعض الناس يقول اعطى عثمان خمس افريقية عبد الله بن سعد وبعضهم يقول اعطاه مروان بن الحكم وظهر بهذا انه اعطى عبد الله خمس الغزوة الاولى واعطى مروان خمس الغزوة الثانية التي افتتح فيها جميع افريقية ويقول المسعودي في حديثه : وكان عثمان في نمابة الجود والكرم والسماحة والبذل في القريب والبعيد فسلك عماله وكثير من اهل عصره طريقه ، وبني داره في المدينة وشيدها بالحجر والكلس وجعل ابوابها من الساج والمرمر ^(١) واقتنى اموالا وجنانا وعيوناً بالمدينة - وذكر عبد الله بن عيينة ان عثمان يوم قتل كان عند خازنه من المال خمسون ومئة الف دينار والالف درهم وقبحة خضباء بوادي القرى وحنين وغيرها مئة الف دينار وخلف خيلاً كثيرة وإبلًا . وقد ذكر سعيد بن المسيب ان زيد بن ثابت حين مات خلف من الذهب والفضة ما يكسر بالفؤوس ^(٢) غير ما خلف من الضباع بقبحة مئة الف دينار . ومات بعلي بن امية وخلف خمس مئة الف دينار وديونا على الناس وعقارات وغير ذلك ما قيمته مئة الف دينار إلى آخر ما قاله بما لا يسع المقام نقله . فكل هذا ونحوه يعطيك صورة واضحة عن الفوضى التي كانت تعمل في بيت مال المسلمين أيام خلافته وانها كانت تجرف ما في ذلك البيت من الاموال إلى بيوت بني امية وخزائن آل مروان ويقول ابن أبي الحديد في شرح النهج ص ١٦٥ من جزئه الأول ولما تكاثرت أحداثه كتب جمع من أهل المدينة من الصحابة وغيرهم إلى من بالآفاق انكم كنتم تريدون الجهاد فهللوا إلينا فإن دين محمد (ص) قد أفسده خليفتمكم فاخلموه فاختلفت عليه القلوب ومحدثنا كل من ابن الأثير في تاريخه ص ٨٠ من جزئه الثالث والطبري في تاريخه ص ١٧٤ من جزئه الخامس عن أم المؤمنين عائشة (رض) انها كانت تقول (اقبلوا نعملاً فقد كفر) وفي ذلك يقول ابن ام كلاب :

(١) العرعر شجر السرو فارسية الواحدة سروة وقيل السام وهو شجر أسود وقيل إنه

الأبنوس وقيل الشيزي وقيل شجر يصنع منه القسي هكذا في القاموس

(٢) الفؤوس جمع فأس وهي آلة ذات هراوة قصيرة يقطع بها الحشب وغيره

وَأَنْتِ أَمَرْتِ بِقَتْلِ الْأَمَا م وَقُلْتِ لَنَا أَنَّهُ قَدْ كَفَرَ
 ويقول ابن أبي الحديد في شرح النهج ص ٦٧ من جزئه الأول : فجاء زيد بن أرقم وكان
 صاحب بيت المال بالمقاتيع فوضعما بين يدي عثمان وبكى فقال أنبكي لأني وصلت رحي قال
 لا ولكن أنبكي لأني أظنك أنك أخذت هذا المال عوضاً عما كنت تنفق في سبيل الله في حياة
 رسول الله (ص) ولو أعطيت مروان مئة درهم لكان كثيراً فقال : التي المقاتيع يا ابن أرقم
 فإنما سجد غيرك .

وهذا معاوية عامله على الشام قد مثل دوراً في الخلافة والاستهتار وحسبك ان الأموال
 كانت تبذل على إحياء الباطل وامانة السنة وكانت تصرف في الخمر والفجور وبناء القصور
 وهتك الحرمات وارتكاب الفظائع فدوزك السير والتواريخ فإنك تجد صحائفها سوداً من
 قذائحه وبوائقه ومخازبه واما من جاء بعد هؤلاء من سلاطين بني أمية وملوك بني العباس الذين
 تسبوا دست الملك بالسيف والسنان كما كان يفعله فراعنة العصور الأولى فتحكموا في المسلمين
 حين ماتوا فاتخذوا مال الله دولا وعبادة خولا ودينه دغلا فارتكبوا الفجور وسفكوا الدماء
 التي حرم الله وهتكوا الأعراض وأباحوا الحرمات إلى غير ما هنالك من منكرات تسبيخ منها
 الأرض وتقسيم منها الجلود فهل من العقل أن يقول قائل ان هؤلاء أمراء الله في أرضه وحججه
 على بريته وقد بدلوا دينه وغيروا سنته وهل بعد هذا كله وأضعاف أمثاله يستطيع (الاستاذ)
 الحضرمي أن يقول ان مدعي العصبة الامام على الأمة مغال جاهل وهل يلام المسلم اذا ثار وفار
 عندما يرى هذا الحبط في أحكام الله وقوانينه وشرعه ومنهاجه وبكفينا هذا المقدار فلا نطيل
 الحديث وأظنك قد أحسست من خلال هذا القليل من الكثير بزلة الحضرمي وجنابته على
 المسلمين حيث نسب إليهم الغلو والخروج عن الاسلام

✽ اعمال امير المؤمنين على بن ابي طالب (ع) ✽

وسأعطيك صورة صغيرة عن إمام الأمة وخليفته الأول بحق بعد رسول الله (ص) ، امير
 المؤمنين علي بن أبي طالب (ع) فقد سجل عليه التاريخ ان (ع) كان يأتمم بأدام واحد مجل او ملح
 وكان يلبس الكرباس فكان أخشن الناس مأكلا وملبساً وكان يقول روي فداء أيستطاب
 أن يقال لي أمير المؤمنين ولا أواسيهم في جشب العيش - وقال عبد الله بن ابي رافع دخات
 إليه يوم عيد فقدم إليه جراب مخنوم فوجدنا فيه خبز شعير بابساً مرضوحاً فقدم فأكل فقالت
 يا أمير المؤمنين فكيف تخنمه قال خفت هذين الولدين أن يلبيناه بسمن أو زيت وكان ثوبه
 مرقوعاً بمجل تارة وبليف أخرى - وهو القائل بأبي وأمي في كتابه الذي كتبه لعثمان بن حنيف
 وكان يومئذ عامله على البصرة - ولو شئت اهتديت الطريق إلى مصفى هذا العمل ولباب

هذا القمع ونسائج هذا القز ولكن هيهات أن يغلبي هواي وبقودي جشعي إلى تخيير الاطعمة ولعل بالحجاز أو بالهامة من لا طمع له في القرص ولا عهد له بالشبع إلى آخر الكتاب وإن أردت المزيد من أحواله فعليك بمراجعة شرح النهج لابن أبي الحديد لتعلم ثمة انه هكذا يجب أن يكون حياة خليفة المسلمين وإمامهم وهادهم إلى الطريق المستقيم لا كما يقول الشاعر العربي

ضاعت خلافتكم يا قوم فالتبسوا
« خليفة الله » بين الناي والعود

تقول اما الخلفاء الراشدون فكانت كل أعمالهم مجيدة لا تخرج عن دائرة الشرع ثم تزعم ان كلها مأخوذة من الكتاب والسنة ومؤيدة باجماع الصحابة المدول الذين هم خير القرون وهم مبرؤن من كل تهمة ووصمة وجهها إليهم أعداؤهم كيف ورسول الله (ص) مات وهو عنهم راض الخ اقول إليك أيها القاريء هذه الجملة من كلماته المطلقة ذات المعاني المكررة قد اتخذها ذريعة لافراء البسطاء والبله من المسلمين ولا احب انها تنشب بذهن من ألم بالتاريخ ووقف على صحيح الاحاديث حينما يراها تغز في هذا الضرب من الاستنتاج الباطل فهو يريد بهذا النسيج من الكلام ان يقرر لقيام خلفائه مكانا فوق مكانهم ومنزلة فوق منزلاتهم فيغض الطرف ويتعمى عن اعمالهم الخارجية عن دائرة الشرع المخالفة لكتاب الله والسنة ويضع بدله كلمة ربما قدحت في الذهن معاني صحيحة

فالخلفاء الراشدون باستثناء علي امير المؤمنين (ع) كلهم يشهدون على انفسهم بأنه لم تكن كل اعمالهم مجيدة ولا غير خارجة عن دائرة الشرع ولم تكن كلها مأخوذة من الكتاب والسنة والجاهل المتعصب يقول كانت كل اعمالهم مجيدة ومأخوذة من الكتاب والسنة فيطعن فيهم صريحا ويرد شهادتهم رداً مكشوفاً

﴿ مخالفات الخلفاء (رض) وغيرهم لفعل رسول الله وفعله ﷺ ﴾

وحسبك في مخالفتهم لكتاب الله والسنة تخلفهم عن جيش اسامة الذي علموا قول النبي (ص) فيه فجهزوا جيش اسامة لعن الله من تخلف عنه^(١) ورددتهم لقول النبي (ص) فيما اخرجه البخاري في الصحيح المتواتر في باب قول المريض قوموا عني من كتاب المرض حيث قال (ص) وفي البيت رجال^(٢) فيهم عمر بن الخطاب (رض) هلم اكتب لكم كتابا لا تضلوا^(٣) بعده فقال عمر إن النبي (ص) قد غلب عليه الوجع وعندكم القرآن حسبنا كتاب الله فاختلف أهل البيت

(١) نقل هذه الكلمة جماعة من اعلام السنة وأرسلوها لإرسال المسلمات فمنهم محمد بن عبد الكريم الشهرستاني في المقدمة الرابعة من المقدمات التي ذكرها في اوائل كتابه الملل والنحل وحكاها عن الجوهري ابن أبي الحديد الحنفى في آخر ص ٢٠ من المجلد الثاني من شرح النهج طبع مصر (٢) تمجده في ص ٥ من الجزء الرابع من صحيحه (٣) لئلا حذفت النون لكونه جواباً ثانياً لهم

فاختصوا منهم من يقول قربوا يكتب لكم النبي (ص) كتابا لن تضلوا بعده ومنهم من يقول ما قال عمر فلما اكثروا اللغو والاختلاف عند النبي (ص) قال رسول الله قوموا قال عبد الله فكان ابن عباس يقول ان الرزية لكل الرزية ما حال بين رسول الله وبين ان يكتب لهم ذلك الكتاب من اختلافهم ولغطهم . وقد أورده البخاري في ص ٢٢ من الجزء الأول في كتاب العلم من صحيحه وأخرجه مسلم في آخر الوصية من صحيحه ص ١٤ من الجزء الثاني ورواه أحمد في ص ٣٢٥ من الجزء الثاني من مسنده وكثير غيرهم من محدثي السنة وقد تصرفوا فيه بما لا يجدي نفعا إذ نقلوه بالمعنى وكان اللفظ الثابت عن عمر (رض) ان النبي (ص) لا يجبر ويؤكد لك هذا ان لفظة هجر واقعة في الصحيحين ^(١) لكنهما أيها ذكر قائله ولم يكن القائل غير عمر (رض) بالاجماع على ان قولهم غلبه الوجع كلمة أخرى عن الهذيان والهذر اللذين هما معنى هجر اي انه (ص) يتكلم بكلام المرضى الأمر الذي لا معنى له ويؤيد إرادة هذا قول القائل حسبنا كتاب الله وإنا أبدلناها بهذه الكلمة رفعا لما يستهجن من هذه العبارة أو تهديبا لها وفي القرآن « وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى » والنكرة في سياق النفي تفيد العموم وانه لا ينطق عن الهوى في سائر حالاته مطلقاً في مرضه أو غيره .

وأنت تراهم هنا لم يتعبدوا بقوله (ص) ولم يأخذوا بنصه ولو فعلوا ذلك لأمنوا من الضلال ولم يكتف القوم بعدم الامتثال لأمره حتى ردوا عليه بقولهم حسبنا كتاب الله كأن رسول الله (ص) لا يعرف كتاب الله ولا يفهم معناه ولا يعلم ما فيه وكأنهم يرون انفسهم أعلم بخصوص القرآن وعمومه منه (ص) وأدرى بفوائده وخواصه منه (ص) وليت القوم اكتفوا بهذا كله ولم يفاجؤوه بتلك الكلمة الكزة وهو محتضر وحي فداء بينهم وهل ياترى كانت تلك العبارة وداعاً منهم له (ص) عند لحوقه بربه ولو صدقوا في قولهم حسبنا كتاب الله لاقتفوا أثره وتلوا سورة حيث يقول تعالى « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا » ويقول تعالى « انه

(١) راجع ص ١١٨ من كتاب الجهاد والسير من صحيح البخاري من جزئه الثاني فإنك تجد النبي (ص) يقول دعوني فالذي انا فيه خير مما تدعوني إليه ثم اوصى عند موته بثلاث اخرجوا المشركين من جزيرة العرب واجيزوا الوفد قال ونسبت الثالثة وفي حاشية البخاري قال سفيان ونسبت الثالثة هو قول سليمان الأحول وقيل هو قول سعيد بن جبير وقيل قول عيينة وقيل سليمان بن مسلم . وهذا يرشد إلى ان نسبائهم الثالثة لم يكن إلا لتضمنها الخلقة لملي خاصة والأئمة من ولده عامة إلا ان السياسة الفاشية في تلك الظروف قهرت رواة الحديث إلى القول بنسبائهما ولو علم القوم انه يريد كتابة العهد بالخلافة لأبي بكر (رض) لذكروها قطعا ولما نسوها ابداً وهذا الحديث أخرجه مسلم في صحيحه ص ٤٢ في آخر كتاب الوصية من جزئه الاول وأخرجه أحمد في ص ٢٢٢ من حديث ابن عباس من جزئه الثاني فلترجع .

لقول رسول كريم ذي قوة عند ذي العرش مكين ، ولكن لما علم القوم انه «ص» يريد توثيق العهد إلى علي بالخلافة وتأكيد النص عليه بالإمامة خاصة وعلى الأئمة من ولده عامة حفظاً لأمته من الضلال واحكام شرعه من الاضمحلال صدوه عن ذلك الكتاب بتلك الكلمة الجارحة .

ويكفيك في خروجهم عن دائرة الشرع إنكارهم إذن النبي (ص) يوم تبوك بنصر ابنه وأكل لحومها إذا املقوا في تلك الغزوة وجاعوا - فأنكر عمر (رض) ذلك وقال ما بقاؤكم بعد إيلكم على ما أخرجه البخاري في صحيحه ص ١١١ في باب حمل الزاد في الغزو من كتاب الجهاد والسير من جزئه الثاني والقضية ثابتة معروفة وأنكروا عليه صلح الحديبية بعبارة مزعجة فأنكر ذلك عمر (رض) على رسول الله (ص) جهره على ما حكاه البخاري في آخر كتاب الشروط ص ٨٦ من جزئه الثاني وهو من الامور المشهورة وأخرجه مسلم في باب صلح الحديبية ص ١٠٦ من صحيحه من الجزء الثاني وأخرجه أحمد في ص ٣٣٠ من الجزء الرابع من مسنده والحاوي في سيرته ص ١٩ من جزئه الثالث في غزوة الحديبية وأنكروا عليه اخذ الفداء من الامري وإطلاق سراحيهم يوم بدر كما في تاريخي ابن جرير وابن الاثير وسيرتي الدحلاني والحاوي وغير هؤلاء ممن ارخوا هذه الواقعة وانكروا عليه يوم مات المتأفق ابن أبي فأنكر عليه عمر (رض) حتى جذبه بردائه وهو واقف للصلاة عليه على ما أخرجه البخاري في اول ص ١٨ من صحيحه من جزئه الرابع في الصفحة الثانية من كتاب اللباس والقضية معروفة وقد حكاهما غير واحد من حفاظ السنة وأنكر عمر (رض) عليه (ص) امره ابا هريرة ان يبشر بالجنة كل من لقيه من أهل التوحيد وضرب ابا هريرة (وهو رسول النبي «ص» في تلك الواقعة) ردعاً له عما امره به النبي (ص) ضربة خربها إلى الارض على ما أخرجه مسلم في صحيحه ص ٤٥ في اوائل الجزء الاول في باب من لقي الله بالايان وهو غير شاك فيه دخل الجنة وحرم على النار وترك ابو بكر وعمر (رض) قتل رجل امرهما رسول الله بقتله واخبرهم انه لو قتل ما اختلف بعده اثنان على ما أخرجه الامام احمد في ص ١٥ من مسنده من جزئه الثالث من حديث ابي سعيد الخدري وحكاها اهل السير والخبار من اهل السنة بأسانيد الصريحة إلى كثير من هذا واضعاف أمثاله بما سجله المؤرخون واثبتته المحدثون من اهل السنة من مخالفتهم للكتاب والسنة وخروجهم بذلك عن دائرة الشرع بما يضيّق صدر الكتاب عن استقصائه ولكن (الاستاذ) الحضرمي جهل ذلك كله او تجاهل عنه فحكم بأن كل اعمالهم مأخوذة من الكتاب والسنة هتافاً وزوراً وتغطية لوجه الحقيقة ولو جاز لنا تأويل ذلك او بعضه لبطل الدين واحكامه ولكن قوله تعالى (وما ينطق عن الهوى) وقوله تعالى « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا » عبثاً باطلا لا معنى له وبعد فهل ياترى وجهاً للقول « بأن كل اعمالهم مجيدة ومأخوذة

من الكتاب والسنة ، إلا النعصب فيهم هذا كله في حياته «ص»

✽ مخالفة الخلفاء النبي (ص) بعد وفاته ✽

وأما ما خرجوا به عن دائرة الشرع وخالفوا فيه الكتاب والسنة بعد وفاته (ص) فيه سر على المتتبع احصاؤها وإليك جملة منها .

فمنها تحريم عمر بن الخطاب (رض) للمتعتين - متعة الحج ومتعة النساء وحكم فيها بخلاف ما كان عليه النبي «ص» وما جاء به كتاب الله «فمن قنع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدي» إذ لا خلاف بين المسلمين أجمعين في نزولها في متعة الحج وقال تعالى «فما استمتعتم به منهن فأنوهن أجورهن» وقد حكى نزولها في متعة النساء الطبري في تفسير الآية في أوائل الجزء الخامس من تفسيره الكبير ص ٩ والسيوطي في تفسيره الدر المنثور في تفسير الآية ص ١٣٩ من جزئه الثاني وأخرج مسلم في ص ٤٦٧ من صحيحه في باب المتعة بالحج والعمرة من جزئه الثاني عن ابن عباس أن المحرم لمتعة النساء هو الخليفة عمر «رض» وقد استفاض القول عنه «رض» وهو على المنبر متعتان حلالتان كانتا على عهد رسول الله «ص» وأنا أنهى عنها وأعاقب عليها متعة الحج ومتعة النساء على ما حكاه عنه غير واحد من أعلام السنة فمنهم الفخر الرازي في ص ١٩٤ من تفسيره الكبير من جزئه الثالث وأحمد بن حنبل في ص ٣٢٥ من مسنده من جزئه الأول والقوشجي في أواخر مبحث الإمامة من شرح التجريد في المقصد الثالث ص ٣٨٢ - ومنها - مخالفتهم في الطلاق فإنهم حكموا فيه بخلاف ما كان عليه رسول الله «ص» وما نزل به كتاب الله فقد أخرج مسلم في باب طلاق الثلاث من كتاب الطلاق ص ٥٧٤ من الجزء الأول من صحيحه عن ابن عباس بطرق مختلفة - قد كان الطلاق على عهد رسول الله «ص» والي بكر وسنتين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة قال فقال عمر بن الخطاب إن الناس قد استعجلوا في أمر قد كانت لهم فيه أناة فلو أمضيناه عليهم قال فأمضاه عليهم وحكاه قاسم بيبك أمين في كتابه «تحرير المرأة» ص ١٧٣ عن صحيح البخاري وحكاه «الفاضل الرشيد» عن أبي داود والنسائي والحاكم والبيهقي في ص ٢١٠ من المجلد الرابع من مناره ثم قال ما نصه ومن قضاء النبي «ص» بخلافه ما أخرجه البيهقي عن ابن عباس قال طلق ركاة امرأته ثلاثاً في مجلس واحد فعزن عليها حزناً شديداً فسأله رسول الله «ص» كيف طلقها قال ثلاثاً قال في مجلس واحد قال نعم فإذا تلك واحدة فأرجعها إن شئت وهذا كتاب الله يدل عليه في قوله تعالى «الطلاق» يعني الذي تحل المطلقة من بعده إما هو «مرتان» لا لفظتان أو ثلاث فإن طلقها مرتين وجب عليه بعد ذلك ما أضافت إليه الآية «فأمساك» بعد التطليقتين المتفرقتين «مءوف أو تسريح

باحسان ، « فإن طلقها ، يريد مرة ثالثة بعد تين المراتين المتفرقتين » فلا تحل له من بعد ، أي بعد التطليق الثالث « حتى تنكح زوجاً غيره » وهو أوضح من أن يخفى ومنها مخالفة عمر (رض) للنبي (ص) في أذان الصبح حيث تصرف فيه وأمر مؤذنه أن ينظم في سلك فصوله فصلا لم يكن على عهد النبي (ص) إلا وهو « الصلاة خير من النوم » على ما أخرجه مالك في باب ما جاء في النداء للصلاة في اواخر صفحة ٢٤ من موطئه ومنها مخالفته (رض) للنبي (ص) في تحريره لكلمة « حي على خير العمل في الأذان والاقامة » فقال وهو على المنبر كما نص عليه القوشجي في اواخر مباحث الامامة من شرح التجريد ص ٣٨٢ من المقصد الثالث ثلاث كن على عهد رسول الله (ص) حلالاً وأنا انهي عنهن واحرمهن واعاقب عليهن متعة النساء ومتعة الحج وحي على خير العمل وحكاه السيوطي في الفصل الذي عقده خلافة عمر « رض » من كتاب تاريخ الخلفاء في ص ٥١ وفي اوليات عمر من تاريخ الخلفاء للسيوطي نقلاً عن المكري « ان عمر اول من من قيام شهر رمضان « بالتراويح » واول من حرم المتعة واول من جمع الناس في صلاة الجناز على اربع تكبيرات وهكذا رواه ابن سعد عند ترجمته لعمر (رض) في الجزء الثالث من طبقاته -

ومنها مخالفتهم لرسول الله (ص) في آية الحس فأسقط ابو بكر (رض) سهم النبي (ص) وسهم ذي القربى ومنع بني هاشم من الحس كما في تفسير هذه الآية من الكشاف وغيره من مفسري السنة واخرج البخاري في اواخر باب غزوة خيبر من صحيحه صفحة ٣٦ من جزئه الثالث اب فاطمة (ع) ارسلت إلى ابي بكر تسأله ميراثها من رسول الله (ص) بما افاء الله عليه بالمدينة وفدك وما بقي من خمس خيبر فأبى ابو بكر ان يدفع إليها شيئاً فوجدت عليه فلم تكلمه حتى توفيت وعاشت بعد النبي (ص) ستة اشهر فلما توفيت دفنها علي ليلاً ولم يؤذن بها ابا بكر وصلى عليها واخرجه ايضاً في باب فرض الحس صفحة ١٢٣ من جزئه الثاني وأخرج البخاري في اواخر صفحة ١٧٦ من جزئه الثالث في باب ذب الرجل عن ابنته من صحيحه عن النبي (ص) انه قال فاطمة بضعة مني يربيني ما رابها ويؤذيني ما آذاها وفيه ايضاً في باب مناقب قرابة الرسول (ص) ومنقبة فاطمة (ع) بنت النبي (ص) صفحة ١٦٨ من الجزء الثاني عن النبي (ص) انه قال فاطمة بضعة مني فمن اغضبها اغضبني - وانت لو تأملت هذه الأحاديث وتبينت معناها لوصلت إلى الغاية المنشودة والحقيقة الراهنة وتحقق لديك مخالفة القوم لرسول الله (ص) في حله وترحاله في حياته ومماته (ص) ولم يراعوا فيه إلاّ ولا ذمة ولا احتراماً لحقوقه ومنها مخالفتهم للكتاب والسنة حيث اسقطوا سهم المؤلفة قلوبهم من آية الزكاة وقد ثبت بالضرورة من دين الاسلام ان النبي (ص) كان يعطيهم منها حتى الشعير بالرفيق الأعلى ولم يוכל الأمر

في إسقاط سهمهم إلى أحد من بعده «ص» وعلى هذا اجتمعت كلمة المسلمين واتفقت جميع طوائفهم على اختلاف مجملهم وتباين مذاهبهم وقد ذكر ذلك محدثو السنة كالمسقلاني في إصابته عند ترجمته لعينة صفحة ٥٦ من جزئه الخامس وصاحب مختصر القدوري في الفقه الحنفي في صفحة ١٦٤ من جزئه الأول وهو من أشهر الكتب الحنفية لعظم شأن مؤلفه عندهم - ومنها مخالفتهم للأحاديث النبوية الصحيحة والآيات القرآنية الواضحات الناصة على خلافة علي «ع» بعد رسول الله «ص» وضررهم لما عرض الجدار وخاصة أحاديث الولاية يوم الغدير الذي سلموا فيه على أمير المؤمنين «ع» بإمرة المؤمنين وحديث المنزلة والطائر المشوي والراية يوم خيبر وكآيات الولاية والتطهير والهداية وأضعاف أمثالها الصريحة في اختصاص الخلافة به «ع» فعدلوا عن ذلك كله وعقدوها لأنفسهم دون «ع» مع أنها من الوحي الإلهي الذي لا يجوز لكل مؤمن أن يرتكب خلافة «ع» ومنها مخالفة أبي بكر «رض» وعمر «رض» لله ولرسوله «ص» في إرساله عمر «رض» بالنار والخطب إلى بيت علي وفاطمة «ع» والحسن والحسين «ع» ليعرقوهم لو لم يبايعوه حتى قيل له يا أبا حفص إن في البيت فاطمة «ع» قال وإن علي ما حكاه ابن قتبية في صفحة ١٠ من الإمامة والسياسة من جزئه الأول وابن عبد ربه في صفحة ٦٣ من العقد الفريد من جزئه الثالث والسيوطي في تاريخه والنظام على ما حكاه عنه الشهرستاني في صفحة ٧٣ من المال والنحل الموضوع بهامش الجزء الأول من الفصل لابن حزم الأندلسي وابن أبي الحديد في صفحة ١٩ من شرح النهج من جزئه الثاني ومحمد بن هبكل في صفحة ٦٨ من كتابه في أبي بكر «رض» وعبد الفتاح عبد المقصود في صفحة ٢٣٦ من كتاب الإمام علي بن أبي طالب من جزئه الأول وغير هؤلاء من أهل السير والتواريخ عند أهل السنة مع أن بيت النبي (ص) وبيوت أهل بيته من أعظم البيوت الذي أذن الله أن ترفع وبذكر فيها اسمه وأنه يجب تعظيمها واحترامها فاستحل القوم من أهلها ما حرم الله على ما أخرجه السيوطي في صفحة ٥٠ من تفسيره الدر المنثور عند تفسير الآية من جزئه الخامس إلى غير ذلك وأضعافه من أعمالهم الشاذة عن دائرة الشرع بما يضيق المقام عن تعداده

وأنت ترى الحضرمي كتم هذا كله وتجاهل عنه فزعم أن كل أعمالهم مأخوذ من الكتاب والسنة على أن لا يجوزنا لهم الاجتهاد بعد فرض تسليبه لهم جدلا فلا يجوز لهم أن يجتهدوا في قبال النصوص النبوية والآيات القرآنية وإذا جاز لهم ذلك وكانوا فيه معذورين أو مثابين جاز لغيرهم من أعداء الدين ومبغضي الإسلام أن يجتهدوا في قبال الآيات البيئات وأحاديث سيد الكائنات «ص» ويكونوا بذلك أيضاً معذورين بل مثابين ومأجورين وهذا ما لا يقول به أحد من أهل الإسلام

أما الخليفة عثمان فقد فعل الأفاعيل المنكرة التي ترتعد لها فرائص أهل الدين وتتمزق من أجلها قلوب المؤمنين قدونك السير والتواريخ لأهل السنة فإنك تجد صغافرها مملوءة بالهفوات لكتاب الله ولسنة رسول الله (ص) حتى أدى ذلك إلى قتله بعد أن أنذره أهل الحل والعقد من المهاجرين والأنصار الذين يزعم هذا الحضرمي أنهم خير القرون والذين استخلفوه كما استخلفوا من كان قبله على أمة الرسول (ص) وطلبوا منه أن يشي بالانصاف في الرعية وإن يعدل في القضية ويقسم بالسوية فأبى عليهم حتى خلعوه فامتنع من أن ينخلع مدعياً أن ذلك ثوباً قصه الله إياه فلا يجوز له تزعمه فاصحاً أن هؤلاء هم الذين ألبسوه ذلك القميص دون الله ودون رسوله (ص) وقولك أن ذلك مؤيد باجماع الصحابة كذب باطل وهو من أقبحه وذلك لما حكاه أمثاء التاريخ عند أهل السنة من انتفاء مثل هذا الاجماع من الصحابة أجمعين

✽ المخلفون عن البيعة ✽

فهذا سعد بن عباد بن الحزرج ونقيبهم وجواد الأنصار وزعيمهم تخلف عن بيعة الخليفة حتى قتل غيلة بحوران وله كلام يوم السقيفة وبعده ذكره ابن قتيبة في الامامة والسياسة وغيره من أهل السير والتواريخ وهذا حباب بن المنذر الجوح الأنصاري البصري الأحمدي تخلف عن بيعتهما وذلك لا يختلف فيه اثنان من أهل التاريخ وهذا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (ع) والعباس بن عبد المطلب وبنو عتبة بن أبي لهب وسائر بني هاشم وشدان الفارسي وأبوذر وعمار والمقداد وخزيمة بن ثابت وأبي بن كعب والزبير وفروة بن عمر بن ودقة الأنصاري والبواء بن عازب وخالد بن سعيد بن العاص وغير هؤلاء كثير من وجوه المهاجرين والأنصار كلهم تخلفوا عن البيعة بحكم الأخبار المتواترة عن علماء السنة فلا سبيل إلى الإنكار. وقد نص البخاري ومسلم في الصحيحين^(١) على تخلف أمير المؤمنين علي (ع) عن البيعة حتى لحقت سيدة النساء فاطمة (ع) بأبيها رسول الله (ص) وانصرفت عنه وجوه الناس « والناس إلى الباطل أميل » وهكذا صرح غيرهما من المؤرخين كالطبري في تاريخه في أحداث السنة الحادية عشرة وكثير غيرهم وهذا أبو صفيان بن حرب تخلف عن البيعة وهو القائل يومئذ في أرى غيره لا يطفوها إلا دم كما نص عليه ابن عبد ربه في حديث السقيفة من العقد الفريد وقال أيضاً علي ما في حديث السقيفة من كامل ابن الأشتر فما بال هذا الأمر في أقل حي من قريش ثم قال اعلي أبسط يدك أبابيك فوالله لئن شئت لأملأها عليه خيلاً ورجلاً فأبى أمير المؤمنين (ع) ذلك وقال (ع) له والله أنك ما أردت بهذا إلا الفتنة وإنك والله طالما بغيت للإسلام شراً

(١) تجد ذلك في آخر باب غزوة خيبر صفحة ٣٦ من صحيح البخاري من جزئه الثالث وصفحة ٧٢ في باب قول النبي (ص) لا تورت ما تركناه صدقة من صحيح مسلم من جزئه الثاني

— (الاجماع وفساده) —

ومن هذا ونحوه يستشرف القارىء على القطع بان المسلمين جميعا لم يقره عليه ولم يتبعهم في ذلك سائر الأنصار ويقول القسطلاني الشارح لصحيح البخاري صفحة ١١٩ في باب رجم الحلبى من الزنى إذا احصنت من جزئه الرابع عند قول عمر (رض) ان بيعة ابي بكر فلتنة (لأن البيعة لم تقع باجماع الصحابة) وفي هذا التعليل دلالة صريحة على فساد ما زعمه «الأستاذ» من التأييد باجماع الصحابة اجمعين .

على أن الأنصار قد ادعوا الخلافة لأنفسهم ثم ادعاهم من ادعاهم منهم لأبي بكر (رض) فهذا شهدوا على أنفسهم بالكذب فيما ادعوه لأنفسهم من الخلافة فلا تصح شهادة الأنصار لأبي بكر (رض) بالخلافة ولا اجماعها عليه لأنها اقرت على نفسها بكذب ما ادعته من استحقاق الخلافة فتكون وجود شهادتهم حينئذ كعدمها شرعاً نعم نحن لا ننكر على الحضرمي انعقاد البيعة له من بعض الصحابة وهم المسارعون اليها ابتغاء المال الكثير والجاه العريض والغل الثابت في قلوبهم للوصي (ع) وآل النبي (ص) الا ان ذلك لا يكون اجماعاً له قيمته وأثره شرعاً باتفاق الفريقين لجواز الخطأ على بعضهم فلا يحصل به الجزم على الصواب بل هو الأغلب دليل الفساد والضلال وفي القرآن « وما أكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين » وقال تعالى « ومن آمن وما آمن معه إلا قليل »

وقال تعالى « وات كثيرآ من الخلفاء لينبغي بعضهم على بعض إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وقليل ما هم » ثم ان من الواضح البين ان أكثر الناس على مرور الأزمان عصاة لرب العالمين والقليل منهم مخلصون مطيعون له والجمهور الأكثر منهم جهال في مختلف الأدوار يختلف الأجيال والعلماء الصالحون محصورون في العدد وأولو الصون والمروءة واهل الفضائل والمناقب في الدنيا والدين قليلون وهذا بما لا يرتاب فيه أحد من اولي الأبواب ومن ذلك تعلم ان لا عبوة بالأكثرين ولا تدور الأحكام الصحيحة والصفات الفاضلة مدارهم ومن المشاهد بالعبور انه لم يتربع مترتب على دست الحكم ولم يتسكن متسلك قط في أي مصر من الأمصار إلا وكان حال الناس معه حالهم مع الخلفاء (رض) في الطاعة له والانقياد اليه وهذه عادة الناس في كل حين إلى آخر الزمان الا ترى إلى اجتماع أكثر الناس على معاوية ابن أبي سفيان حين ظهر أمره وازدادت شوكته عند مهادنة الامام الحسن السبط (ع) وسكوت الجميع عنه وهم يرونه يلعن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (ع) على المنابر والمنائر ويقنت عليه في دبر كل صلاة ويضرب رقاب المسلمين على الولاية له (ع) ويعطي الاموال الكثيرة على البراءة منه (ع) وهكذا كانت حالة الناس مع يزيد بن معاوية وقد قتل الحسين بن علي سبط النبي وريحانته

من الدنيا^(١) سيد شباب أهل الجنة ظمأ وعدوانا وسبى أهله ونساءه وذواربه وهتكهم بين الملأ وسيرهم على أقتاب المطايا في الفلوات واحتياح حرم النبي (ص) في واقعة الحرة وسفك دماء أهل الايمان وأظهر الردة عن دين الاسلام ولم يجاهره أحد من الأمة بنكره وأطبقوا على اظهار التسليم له والانقياد اليه والانتماء به ولم يزل الامر يجري في الناس بعد يزيد مع الجبارين من بني امية والطفة المردة من آل مروان الذي لعنه النبي (ص) ولعن من تناسل منه^(٢) حتى انتهت السلسلة إلى بني العباس ففعلوا المنكرات وهتكوا الحرمات وهكذا كانت صورة الناس من عهد آدم (ع) إلى من تأخر عنه حتى الآن وإلى ما بعد الآن - فالناس إذن ينظرون إلى من حصل له الاتفاق في الرئاسة والسلطنة والزعامة والهيمنة فينقادون اليه ويمثلون أمره ويمتثلون خلافه حقاً كان أم باطلاً صواباً كان أم ضلالاً من الله كان أم من الشيطان وسواء أكان عادلاً في الرعية او ظالماً لها على أنافد وجدنا الجمهور في كثير من الامور ينقادون عن أولياء الله وخلفائه ويخالفون أنبياءه (ع) ويسفكون دماهم بغضاً وعناداً لله تعالى ولهم ويجمعون على طاعة أعداء الله ويسلمون لهم على الطوع والايثار وكتاب الله شاهد عدل على ما نقول مع أنه قد ينفق للظالم المتغلب والناقص الغبي والأحق الجاهل من الأكثرين الرضا به والاتباع له فتنقاد له الامور على مبتغاه وما يتمناه فيها ويختلفون على العادل المستحق والحكيم العالم فتضطرب عليه الامور وتكثر له المشاغبات وتحصل في ولايته الفتن والمنازعات والخصومات والمعارضات كما وقع ذلك لاسمري ونبي الله (تعالى) هارون (ع) على ما حكاه الله تعالى في القرآن وقد عرف الذين اتوا العلم ما جرى على أنبياء الله تعالى وخلفائه (ع) من الاذى والتكذيب والطرده والتشريد والاضطهاد والقتل والرد لدعواهم والاستخفاف بحقوقهم والانصراف عن تلييتهم والاتفاق من الجمهور على خلافهم والاستعلال لدمايتهم على ما اقتضى الكتاب من أخبارهم فكان من الانبياء لفراعنة والجبابرة والباردة وملوك الروم والفرس على الضلال والعمى ما لا يمكن لمن سمع كتاب الله وتلاياته أن يرقب فيه فتنة من كل أولئك أنه لا يعتبر في الحق اجتماع جمهور الناس على واحد ولا يعتمد في الباطل على اختلافهم في آخر وإلا لزم تكذيب الكتاب واللازم معلوم البطلان فيدور الامر في الموضوعين - موضوع الاجتماع وموضوع

(١) أخرجه البخاري في صفحة ٢٠١ من صحيحه في باب مناقب الحسن والحسين (ع) من جزئه الثاني وغيره من حفاظ السنة فلتراجع فانه من القواطع .

(٢) أخرجه الحاكم في مستدركه صفحة ٤٧٩ من جزئه الرابع وأخرجه الحاكم ايضاً في صفحة ٤٨١ من جزئه الرابع عن عائشة ام المؤمنين (رض) قالت فيه ولكن رسول الله (ص) لعن أبامروان ومروان في صلبه قالت مروان قصص من لعنة الله إلى غير ذلك من صحاح السنة

الاختلاف على البراهين والحجج دون الاجتماع والافتراق حيث تسجل لديك وجود الاجتماع على الباطل والضلال والاختلاف في الصواب والهدى وهذا بما لا مزيل إلى دفعه وإنكاره إلا بالتعصب والعناد

✽ حديث القرون وما فيه ✽

تقول الذين هم خير القرون وهم مبرزون من كل تهمة ووصمة وجهها أعداؤهم أقول أولاً إن هذا الحديث كذب باطل لا أصل له ومكذوب فيه على رسول الله (ص) وإنما وضعوه ليصنعوا به ما فعله الأولون في السقيفة من عقد البيعة لغير أهلها وصرفها عن محلها وقد أئذروا رسول الله (ص) بكثرة الكذابة عليه وثانياً من أعطاك بصور هذا الحديث عن رسول الله وكيف حكمت جازماً بصحته مع أنه من آحاد الخبر لا يقتضي علماً ولا عملاً فإن قلت رواه أهل الصحاح عن ثقات أهل السنة وحفاظهم فيقال لك إن الذين رروا هذا الحديث وأمثاله بما تمسكت به في رد خصمك هم الذين رروا الأحاديث الواردة في فضل الوصي (ع) وآل النبي (ص) لا غيرهم فلماذا إذن حكمت بكذب هذه وقلت أنها مفسومة لا أصل لها وصدقت بتركها وتلقيتها بالقبول فالخضرمي إما أن يقول بكذب عامة ما يرويه أهل الصحاح من أهل السنة عن حفاظهم وثقاتهم في علم الحديث أو يقول بصحتها فإن قال بالأول بطل قوله بأنهم خير القرون وبطل أن يكونوا مبرزين من كل تهمة ووصمة كما يقول وإن قال بالثاني بطل قوله بأن ما ورد في فضل علي والأئمة من ولده (ع) كذب وباطل ومفسوس كما يزعم ونحن لو لم يكن لنا إلا هذا لكفانا مؤنة الرد عليه اللهم إلا أن يركن في ذلك إلى التعصب والعناد وفي هذا إلى البغض والمعاداة المائلة بين نبرات قلعه (إن تكفروا أنتم ومن في الأرض جميعاً فإن الله لعني حديد) وثالثاً ما تقول لو قلنا لك إذا جاز لك أن تحتج بما صح عندك وحدك على خصمك الذي يرى أن كل ما ترويه في شأنهم باطل لا أصل له وإذا كان ذلك يوجب عليه النزول على حكمه والأخذ بمذلوله شأن البراهين والحجج جاز لليهود والنصارى وغيرهم أن يحتجوا على المسلمين بما صح عندهم من الحرافات والحزبات وكان يجب عليهم أن يقبلوا تلك الترهات والسخافات بما انفردوا بحكايتها وكل ذلك معلوم البطلان بدلائل العقول واحتجاجك بالحديث باطل على باطل إن كنت من العقلاء وتلك الأمثال نضربها للناس وما يعقلها إلا العالمون » ورابعاً لو سلمنا جدلاً بصحة هذا الحديث وأنعمنا النظر عن منعه فإن أردت من خبريتها أكثرية التقوى في أهلها فهو من الباطل الحاسر يبطله كتاب الله » وما أكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين » لا سيما أن ذلك لا يفيد خبرية جميع الناس الموجودين في عصر النبي (ص) حتى الكاذبين والمنافقين وذلك فإن قولنا قريش أفصح العرب وأكرمهم مثلاً لا يقتضي في العرف والآفة أن كل فرد من أفرادهم يكون

أفصح وأكرم من جميع الناس لوضوح وجود الكثير من اتصف بالعمى واللوذم فيهم وإن أردت به وجود طائفة في عصر النبي (ص) لا نظير لهم في المعادة فيما بعد عصره (ص) نعم إن هذا يوجب بطلان الحديث لا يجديك نفعاً لوجود طائفة أخرى في عصره لا نظير لهم في الشقاوة فيما بعد قرنه (ص) وهم المنافقون والكذابين لدلالة الكتاب عليه كما مر وسأتي البحث عنه مستوفى وإن أردت خيرية من تظاهر بالشريعة واعتنق الإسلام في عصره (ص) من الذين بأنون بعده في العصور المتأخرة فكتاب الله والسنة يطلانه إبطالا أما الكتاب فيقول تعالى «يخلفون بالله أنهم لمنكم وما هم منكم ولكنهم قوم يفرقون» وقال تعالى «ومن أهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم نحن نعلمهم» فأخبر تعالى عن طائفة في عصر رسوله (ص) بأنها قد أظهرت الإسلام وأبطنت الكفر وقال تعالى «وطائفة قد أهمتهم أنفسهم يظنون بالله غير الحق ظن الجاهلية يقولون هل لنا من الأمر شيء قل إن الأمر كله لله يخفون في أنفسهم ما لا يبدون لك» وقال تعالى «إن الذين جاؤا بالآفة عصبه منكم لا تحسبوه شراً لكم بل هو خير لكل امرئ منهم ما اكتسب من الآثم» فأخبر تعالى عن طائفة في عصره (ص) بأنهم كذابين منافقون يظهرن الإسلام ويبطنون الكفر وقال تعالى «واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة والله شديد العقاب» فأنذرهم من الفتنة في الدين وأخبرهم بأنها تشملهم على العموم إلا من خرج بعصمة الله من الذنوب بالطاعة وقال تعالى «ألسم أحسب الناس أن يتركوا أن يقولوا آمناً وهم لا يفتنون ولقد فتنا الذين من قبلهم فليعلمن الله الذين صدقوا وليعلمن الكاذبين أم حسب الذين يعملون السيئات أن يسبقونا ساء ما يحكمون» ولو أردنا استقصاء الآيات النازلة في هذا الشأن لانتشر القول وطال به الكتاب وأما السنة فقد مررت عليك أحاديث الخوض الحاكمة بوجود الاشقياء فيهم وإليك حديث البطانين المروي في الصحيحين^(١) عن النبي (ص) أنه قال ما بعث الله من نبي ولا استخلف من خليفة إلا كانت له بطانتان بطانة تأمره بالمعروف وتحضه عليه وبطانة تأمره بالشر وتحضه عليه فالمعصوم من عصمه الله وخذ مني مضافاً إلى ذلك ما أخرجه البخاري في باب لتبعن سنن من كان قبلكم صفحة ١٧٤ من صحيحه من الجزء الثاني عن النبي (ص) أنه قال لتبعن سنن من كان قبلكم شبراً شبراً وذراعاً ذراعاً حتى لو دخلوا جحر ضب تبعتموهم قلنا يا رسول الله اليهود والنصارى قال فمن

(١) تجده في صفحة ١٦٦ في باب بطانة الامام وأهل مشورته من الجزء الرابع من صحيح البخاري ومن صحيح مسلم في الباب نفسه وأخرج البخاري في صحيحه صفحة ١٥٢ من جزئه الرابع في باب إذا قال عند قوم شيئاً عن حذيفة بن اليمان قال إن المنافقين اليوم شر منهم علي عهد النبي (ص) كانوا يومئذ يسرون واليوم يجهرون

ومن المعلوم بأحضره الأستاذ أن بني إسرائيل ضيعوا هارون وعكفوا على عبادة العجل وكذا أمة النبي «ص» ضيعوا من هو منه بمنزلة هارون من موسى وتمسكوا بأذيال غيره وكيف يستبعد منهم أن يتركوا وصي نبيهم بعد لحوقه بربه للرئاسة العظمى والزعامة الكبرى والجاه الكبير والمال الكثير والفيل الثابت في قلوب الجمل الغفير وقد تركت أمة موسى «ص» على حياة منه «ع» أخاه هارون بلا طلب مال ولا جاه

انزعج من أصحاب أحمد إذ رضوا بتقديم ذي جهل وتأخير ذي فضل
فأصعاب موسى في زمان حياته رضوا بدلا عن باري الخلق بالعجل

وأنت ترى كل هذا ونحوه دلائل واضحة على وجود الظالمين والفاسقين في عصره وبعد عصره (ص) إلى يومنا هذا وعليه فحديث القرون إن لم نقرنه بقرن يجب تخصيصه بما ذكرنا من الخصوص فيختص موردده بخصوص المؤمنين المتقين والصالحين الأبرار منهم الذين انخرقوا ببيعتهم عن المستغفلين «رض» وهم قليلون طبعاً ، وسيجزى الله الشاكرين ، وخامساً أن الحديث لو سلمنا جدلاً صحته فهو معارض بما هو أقوى منه سنداً ومتناً وذلك ما أخرجه ابن حجر الميمني في صواعقه في أواخر صفحة ١٢٦ عند بيان وقوع الخلاف في التفضيل بين الصحابة ومن جاء بعدهم من صالحى هذه الأمة بأسانيد كلها معتبرة ومتواترة ففيها الصحيح وفيها الحسن فمنها قول النبي (ص) طوبى لمن رآني وآمن بي مرة وطوبى لمن يرني وآمن بي سبع مرات وعن عمر بن الخطاب (رض) قال كنت جالساً عند النبي «ص» قال أندررون أي خلق أفضل إيماناً قلنا الملائكة قال رحق لهم بل غيرهم قلنا الأنبياء «ع» قال رحق لهم بل غيرهم قال أفضل الخلق إيماناً قوم في أصلاب الرجال يؤمنون بي ولم يروني فهم أفضل الخلق إيماناً

أقول وفي هذا الحديث ما يدل على كذب حديث القرون بقريضة سكوت عمر بعد قوله الانبياء «ع» فلو كان صادراً عن النبي «ص» لم يخف ذلك على عمر «رض» ولكان يحسن منه أن يجيب أصحابك يا رسول الله «ص» لأنك قلت أنهم خير القرون أو صح ما يزعمون ولما سكوت ولم يقل ذلك علمنا أنه من وضع الدجالين الذين يضعون الأحاديث توافاً إلى أولياء الأمور وتقرباً إليهم بما يبيع لهم أن يرتكبوا في دين الله ما يرتكبون ومنها قوله «ص» مثل أمي مثل المطر لا يدري آخره خير أم أوله وقوله «ص» ليدركن المسيح أقوام أنهم لمثلكم أو خير ثلاثاً

— (ولامة العقل على بطون حديث القرون) —

وصادماً أن هذا الحديث مخالف لدليل العقل وباطل بمقتضى العدل وخارج عن الحكمة وذلك لأنه إن كانت الامة في خيرة جميع الناس في عصره «ص» هي تقدم خلقهم في الزمان المتقدم علي ما بعده فقد ثبت بالاجماع أن أمة النبي «ص» أفضل من جميع الأمم الماضية قبلها

وان رسول (ص) أفضل من جميع الأنبياء (ع) الذين تقدموه وعليه يجب طرد هذه الالة لاستحالة دخول التخصيص في عموم الالة عقلاً لأنه لا يعقل ان يقال ان بعض النار محرق وبعضها غير محرق وعلى هذا يلزم ان يكون كل امة أفضل من تأتي بعدها واللازم باطل بالاجماع وذلك لثبوت أفضلية آخر الأمم من كان قبلها من الأمم فالحديث إذن باطل من هذه الجهة - وإن كانت الالة في خيريتها هي مشاهدتهم لرسول الله (ص) ومجاهدتهم معه وإيمانهم به وهكذا حال من كان بعدهم من التابعين الذين نقلوا إلينا الأحاديث والعلوم عنهم فقد ثبت بالبداهة ان تقدمهم في الخلقة هو من صنع الله وفعله فلا حمد لهم فيه ولا ثناء لأنه ليس من فعل الانسان وصنعه ولا بما يسند إليه لكي يستحق عليه المدح والثناء كما لا ذم ولا عقاب فيه عليه - ومن الطبيعي إلى درجة البداهة ان الله تعالى لا يثيب العبد ولا يحمده على خلقه وصنعه تعالى ولا يذمه وبما فيه على فعله تعالى وعلى هذا الاساس فكل من شاهد النبي (ص) ورأى دلائل النبوة ومعجزات الرسالة لا يعذر في النقصير عن الحق والدخول في الباطل بعد أن ظهر له البرهان وأوضحه البيان بقول يشهد به القرآن فإن الحجة بذلك عليه أتم لاسيما وهم يفرعون إلى رسول الله (ص) فيما أشكل عليهم من تفسير آية او تحقيق رواية فيرفع عنهم الشك ويرجعهم إلى الحق واليقين فمن رام منهم بعد هذا كله إلى مخالفته وارتكبه خلاف ما أمر به كان حقيقاً على الله ان لا يقبل له عذراً ولا يغفر له ذنباً هذا ما يقتضيه العقل فيمن كان في عصره (ص) اما من تأى عن قرنه (ص) وكان في عصرنا الحاضر الذي كثرت فيه الأقاويل وتضاربت فيه المذاهب وتشقت فيه الآراء وتباينت فيه الاهواء ونقصت فيه البصائر وعدم فيه التحقيق حيث لا يوجد من يفرع إليه على زعم الاستاذ (ص) ممن يقوم مقام النبي (ص) في تحقيق الاشياء ورفع الحيرة وقمع الضلال ودفع الشكوك فباليقين نقطع بقبول عذرهم وغفران ذنبهم لأنهم لم يشاهدوا ما شاهد اولئك ولم يروا ما رأوا من المعاجز والخوارق والآيات البينات فنجم من هذا ان من استبصر من اهل هذا العصر في دينه واشغل نفسه بما به نجاهه عن بصيرة فهو لا شك افضل من كثيرين مستبصرين في ذلك العصر لأن الآيات البينات قد قطعت عنهم الأعدار والبراهين قد ازاحت عنهم الغلال بقرعها لأسماعهم في كل ليل إذا يقشوا ونهار إذا تجلى وقد شاهدوها بأبصارهم ورأوها بأعينهم من دون تكلف منهم في طلبها ولا مشقة في الوصول إليها بخلاف ذلك كله في هذه العصور التي لم نر فيها إلا وجوه الجهل والأباطيل الامر الذي يذهل من أمره الذكي الفطن ويضل فيه ذهن الحكيم المتأله ويطيش فيه قلبه ويؤزل معه فهمه فتري الساعي منهم يبذل أقصى ما لديه من جهد في سبيل الوصول إلى البغية المنشودة من التبصر والبصيرة في دينه فأما ان يهلك دون الوصول إليها او ينالها بعد تعب ونصب شديدين مجتهدين أو ليس بعد هذا كله

من الظلم الواضح ان نفضل اولئك الذين زعمت انهم خير القرون فيما ارتكبوه وفعلوه على هؤلاء الذين استنصروا في دينهم بالاخبار المتضادة والاقاويل المتضاربة ولم تصل اليهم البيّنات الشافية والبراهين الكافية .

كما كان ذلك كله حاصلًا لأولئك في دينهم في بيّات النبي (ص) المرسل ما يزول معه كل شكوكهم ويحل محلها اليقين أوليس حقيقة على الله تعالى وهو العدل الحكيم ان يوجب المستبصري هذا العصر في دينهم على ما المعنا من احوالهم اضعاف ما يوجب له اولئك المستبصرين في الدين على عهد سيد النبيين (ص) ولا يمنع ذلك إلا من فاته ان يدنو من روح الدين او لم يكن منه على شيء ، وإذا قيل لهم تعالوا إلى ما أنزل الله وأيت المنافقين يصدون عنك صدودا

✽ القرن الاول ليس كلهم صادقين ✽

تقول إن ارادت السقيفة بالقرن الأول اصحاب رسول الله (ص) فهذا كذب وافتراء وكيف يقدمون على وضع الاحاديث على رسول الله (ص) وهم قد روي عنه (ص) انه قال من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار وكيف يجراؤن على الكذب وقد لعن الله الكذابة على اختلافهم في القرآت ثم ليس هناك ما يدعو إلى الدس والوضع اما ولاية الامور منهم فهم مؤيدون مطاعون واما بقية الصحابة من غير ولاية الامور فأبي غرض لهم بالوضع والدس وان ارادت بالقرن الاول التابعين فهذا ايضا بعيد لا يتصور عنهم

أقول ما لك (يا استاذ) لا تقول الا خرساً ولا تنفي الا نصاً وكذلك تروم بهذه المقالة الزائفة التي لا بقودها شيء من البرهان ان تثبت العصاة لجميع الصحابة من كل الذنوب وكأنك ترى ان روابتهم الحديث (من كذب علي متعمداً) ينعمهم من الافتراء على سيد الانبياء (ص) فهل با ترى في الحديث دلالة على عصمتهم عن الكذب او كان ذلك تعصباً من الحصري فيهم لا (يا استاذ) ان ذلك لا ينعمهم عن الكذب عليه (ص) ولا يوجب لهم العصمة عن كل نعمة ووصية وجهها اليها اعداؤهم على حد تعبيرك وكيف با ترى بمنع عليهم ذلك وقد اخبر القرآن بوجود الكذابين والمنافقين فيهم (ويحلفون بالله انهم لمنكم وما هم منكم ولكنهم قوم يفرقون) وقال الله تعالى (ويحلفون بالله لو استطعنا لخرجنا معكم لكون انفسهم والله يعلم انهم لكاذبون) وهل هناك دلالة اصرح من هذا على وجود الكذابين فيهم وفي القرآن (عفا الله عنك لم اذنت لهم حتى يتبين لك الذين صدقوا وتعلم الكاذبين) وهذه آية أخرى على وجود الكذابين فيهم وقال تعالى (إذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون) وقال تعالى (يحلفون بالله ما قالوا ولقد قالوا كلمة الكفر وكفروا بعد اسلامهم) فقد حكم الله تعالى في هذه الآيات ونحوها على طائفة منهم

بالنفاق وشهد على طائفة أخرى منهم لا من غيرهم بأنهم كاذبون بكل ما يقولون ولا شك في ان الكاذب فاسق يجب التبين في حديثه « ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا » وما الذي با ترى يمنع المفاق الفاسق من الوضع والكذب على رسول الله (ص) وهو من لا إيمان له ولادين ولا ضمير يمنعه عن الافتراء لا سيما إذا كان عدواً مبغضاً مسوداً حقوداً فهل ترجو يا « استاذ » من المسلمين ان يتركوا قول ربهم وشهادته على نفاق بعضهم ووجود الكذابة فيهم ويأخذوا بقولك الباطل ومبالغتك الكاذبة التي تضمها في نفوس المستضعفين من الناس بصورة صحيحة لها اثرها وقيمتها ولو كنت ممن يمشي في رده على صراط سوي لتعيرت فيما تنطق به من تركية الصعابة اجمعين قول الله تعالى وقول رسوله (ص) وهما لم يقولوا بعد انهم اجمعين فتزاهة الرد والأخذ فيه بغضبة الانصاف بقضيان عليك ان تطرح هذه الأقاويل الشاذة التي لا تتفق وروح العقيدة الاسلامية الحالية في شيء.

أما الداعي إلى الوضع والافتعال على رسول الله (ص) فهو الغل الثابت في قلوب المنافقين والطالبيين الثار من علي امير المؤمنين (ع) بأبائهم واخوانهم الاولين من المشركين والكافرين الذين قتلهم في اعلاء كلمة الله واحياء دين الله ولهذا ترى اسراء الجور وبغاة صفين قد بذلوا المال الكثير إلى علماء السوء من رواد الدرهم والدينار ممن باع آخرته بالارذل الادنى لبصرفوا عنه (ع) فضائله الجملة ويضعوها لغيره من ولاية الامور فكانوا يتولفون إلى الظالمين الغاشقين وينزلون عند رغباتهم السيئة ويبذلون الجهود الجبارة في صرف الاحاديث او كتمانها او وضعها في غير الوصي وآل النبي (ص) مع انهم (ع) اهلها ومحملها ولكن مهما كتم اولئك من احاديث فضلمهم ومهما صرفوها عنهم إلى غيرهم فقد ظهرت لهم فضائل كثيرة ارغمت آفان أعدائهم وشائنيهم ومريدي اطفاء نورهم (والله ممت نوره ولو كره الكافرون)

وهكذا صار الأواخر على خطة الاوائل في كتمان احاديث فضلمهم (ع) فكتموا كل حديث فيه فضيلة يجردونه سلاحاً للشيعه وهم يعلمون حتى صار الكتمان والجهود لها مذهباً معروفاً عند اصحاب الحديث على ما حكاه - العسقلاني في صفحة ١٦٠ من فتح الباري في شرح حديث البخاري في أواخر كتاب العلم في باب من خص بالعلم قوماً دون قوم من جزئه الأول على ان احاديث الحوض والبطانتين وحديث لتبعين سنتي من كان قبلكم شبراً شبراً شاهد عدل على ما نقول - ثم انا نقول لك يا (استاذ) ان الذين زعمت انهم لا يقدمون على وضع الحديث هم الذين رروا عن رسول الله (ص) سنة لعنتهم لعنهم الله وكل نبي بحجاب الزائد في كتاب الله والمكذب بقدر الله والمنسلط بالجهوت فيعز بذلك من اذل وبذل من اعز الله والمستحل لجرم الله والمستحل من عترتي ما حرم الله والتارك لسنتي علي ما حكاه السبوطي في صفحة ٢٧

من جامعه الصغير صحيحاً من جزئه الاول عن جماعة من أئمة الحديث فكيف ياترى تجرأوا على نبد نصوصه (ص) ورفض أحاديثه المتواترة الناصة على خلافة علي «ع» والأئمة من ولده «ع» وهم رويها عنه صلى الله عليه وآله وسلم وسموها منه (ص) ونقلوها إلينا بالتواتر بل ولو كان سماعهم لذلك الحديث يعضهم عن الاقدام على الكذب لمعهم من عصيانهم لرسول الله (ص) وانكارهم عليه أوامره ونواهيه (ص) بل ولو كان ذلك ينعهم لم يقدم منهم مقدم على استحلال ما حرم الله من عترة النبي صلى الله عليه وآله وسلم أهل بيته كما تقدم البحث عنه مستوفى

(- حديث صفة أبي بكر وبطلانه -)

تقول ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال مروا أبا بكر فليصل بالناس ثم انه وجد خفة من نفسه فخرج من بيته إلى المسجد وقد أحرم أبو بكر في الصلاة فلما رآه أبو بكر تأخر إلى الورا فتقدم فصلى وأبو بكر خلفه ثم تقول هذه خلاصة أمر الصلاة واختلاف الروايات فيها ليس اختلافاً يتنافى مع الصحة والثبوت ومجموع الروايات تثبت إمامة أبي بكر وانه صلى إماماً بالناس بأمر النبي (ص) لا متطفلاً ولا متبرعاً

فهذه هي الإمامة الصغرى فكان تخصيص النبي (ص) أبا بكر مع وجود غيره دالاً على ارجحية أبي بكر للإمامة الكبرى وهي الخلافة وهذا التخصيص بمثابة الترشيح من النبي (ص) لأن أبي بكر بالإمامة والولاية إذن ثبت ان أبا بكر كان أحق بها وأهلها

أقول ان هذه الدعوى من الحضرمي مكعبة على وجهها حيث لم يشفعها بما يبل ظمأها وليس يليق طبعاً بتن وضع كتابه للرد أن يعبد إلى سرد المقالات المطلقة التي لا توصل إلا إلى أقيسة سقيمة ونتائج عقيمة فهو يقرر على لسان النبي (ص) أمره أبا بكر «رض» بالصلاة في المسلمين ويجعل هذا كصغرى للقياس ثم يعقب ذلك بالكبرى «وهذا التخصيص بمثابة الترشيح من النبي (ص) لأن أبي بكر فكانت النتيجة «من هذا الشكل المنطقي إذن ثبت ان أبا بكر كان أحق بها وأهلها» فيا للحكام والمتكلمين هكذا فلتكن النتائج المنطقية من الاقيسة وإلا فلا «لا يا حضرة الأستاذ» لا ينسني انك أن تثبت خلافة أبي بكر «رض» بالصلاة في الناس بهذا الحديث وأنت ترى ان كل ما يرويه الصحيحان وغيرهما من علماء الحديث عن ثقات السنة بإجماعهم كذب باطل لا أصل له وإذا أنجت نفسك الاستشهاد بما بين دفتي الصحيحين وغيرهما من الصحاح صح إذن كل ما يرويه هؤلاء من الاحاديث في فضل علي «ع» والأئمة من ولده «ع» مما هو معلوم الصحة والثبوت «فوقع الحق وبطل ما كانوا يعملون قلبوا ههنا لك وانقلبوا صاغرين» والحمد لله رب العالمين - ثم ان ما أوردت من الحديث لإثبات صلاة أبي بكر «رض» بالمسلمين مدخول من وجوه - اما أولاً

فلأنه لا يصح لك أن تحتج على خصمك المخالف لك في الرأي والذي يرى أن كل ما ترويه في فضل أبي بكر «رض» وغيره من زعمت أنهم أمراء المسلمين كذب وباطل موضوع وضمه البكرة والعمرية والعثمانية والاموية في حقهم تصحيحاً وتصويباً لأرائهم في السفينة وكيف فات عليك هذا الأصل الأصيل في باب المناظرة ولم تهتد إلى أن الاحتجاج لا يصح إلا بما اتفق الفريقان على ثبوته أو ثبوت صحة معناه وليس الحديث من هذا القبيل لأن خصوم الحضرمي أجمعوا جميعاً على وضعه وبطلانه فخذها دليلاً واضحاً على جهلك بأدب المناظرة وأما الثاني فإننا لو سلطنا جدلاً أنه صحيح إلا أنه لا دلالة في شيء من ذلك على الخلافة لوجود البون الشاسع بين الموضوعين - موضوع الخلافة العامة - وموضوع - إمام الجماعة في الصلاة فكأنك يا (استاذ) لا تعلم بجواز الصلاة عندك خلف كل بر وفاجر ولا تعلم بأن من شرائط الخلافة العدالة والشجاعة والعلم الكثير وغير ذلك من شرائطها اللازمة بإجماع الفريقين وإمام الجماعة يا هذا لا يعتبر فيه العلم القزير ولا الشجاعة وحسن التدبير وغير ذلك مما هو شرط أكيد في أمر الخلافة على أن أمره بالصلاة على هذا الفرض لو أوجب له الخلافة لما معنى خروج النبي «ص» يا ترى وهلاقه بالناس وابتداؤه من حيث ابتدأ أبو بكر من القرآن - ولا قائل بأن أبا بكر «رض» كان إماماً للنبي «ص» وكان رسول الله «ص» مؤتماً به وليس في الأمة من يقول إن أبا بكر «رض» كان شريكاً للنبي «ص» في إمامة الصلاة بأن كافة إمامين للمسلمين في تلك الصلاة وإذا بطل هذا وذاك ثبت أنه لما خرج كان هو «ص» إمام المسلمين في تلك الصلاة وأبو بكر «رض» بعد أن كان إمامهم فيها صار مؤتماً كأحد الجماعة بالنبي «ص» مع أنه لو كان أبو بكر «رض» هو الإمام للنبي «ص» في آخر صلاة صلاها لزم أن يكون النبي «ص» معزولاً عن إمامة أمته لو دل ذلك على خلافة أبي بكر «رض» بل ويلزم أن يكون عبد الرحمن بن عوف إماماً للنبي «ص» أيضاً بل إمام الجميع وذلك لما تواتر عن أهل السنة بأن رسول الله «ص» صلى خلف عبد الرحمن بن عوف مع أنه بعد ذلك هو «ص» صلى بالناس وأخر عبد الرحمن كما قدمه فيه فما أوجب ذلك له الإمامة العامة على أحد وهكذا أمره «ص» أبا بكر «رض» بالصلاة لو صح لا يوجب له الخلافة بالمرة وثالثاً لو صح أمره بالصلاة خلفه ودل على ترشيحه للخلافة لدل ذلك على خلافة كثيرين من أمر النبي «ص» بالصلاة خلفهم لاسيما أمير المؤمنين علي بن أبي طالب «ع» فصاروا أئمة الجماعة للمسلمين في حضور النبي «ص» وفي غيبته في حروبه وأسفاره فلماذا يا ترى لم يكن ذلك دليلاً على خلافتهم بعد موت النبي «ص» وكان ذلك دليلاً على خلافة أبي بكر «رض» وحده ولماذا يا ترى لم تعتبر خلفاء للنبي «ص» واعتبرت ذلك لأنبي بكر «رض» خاصة ولماذا لم يدل ذلك على الترشيح والأرجحية لهم ودل ذلك على خصوص أبي بكر «رض» ولماذا لم يكن ذلك دليلاً على أنهم أحق بها وأهلها على حد تعبيرك ذلك

في أبي بكر «رض» فهل تجد لذلك وجهاً سوى التعصب فيه ورأباً إذا كانت الصلاة خلف أبي بكر دليلاً على خلافته فلماذا لم يقم الصحابة ذلك دليلاً على خلافة أنفسهم لا اشتراكهم مع أبي بكر «رض» في الأمر، بالصلاة خلفهم . وإذا كان يجوز الاستدلال لاثبات خلافة النبوة بإمامة الجماعة كان الاحتجاج بالقيادة العامة لجيوش المسلمين أولى وأحق وكانت أهلية الخلافة لأسامة بن زيد مقدمة على أبي بكر لا سيما أن النبي «ص» جعل أسامة أميراً على المسلمين وفيهم أبو بكر وعمر «رض» وغيرهما من الصحابة حاشاً أمير المؤمنين علي بن أبي طالب «ع» بإجماع المؤرخين وقياس الخلافة العامة والحكومة المطلقة على القائد العام لجيوش المسلمين أولى وأنسب من قياسها بإمام الجماعة لو صح القياس وذلك أن القائد العام تحول له الامارة العامة ومفوض له السلطة الواسعة والحكومة الكافية وإدارة الجيش موازنة للقضاء والقاضي المنصوب أهم من إمام الجماعة إن لم نقل بعدم الأهمية في إمام الجماعة - وهذا رسول الله «ص» قد أرسل علياً إلى اليمن ونصبه حاكماً قاضياً عليها وقال أقضاهم علي وقال عمر بن الخطاب «رض» علي أقضانا كما نص على ذلك الحاكم في مستدركه وابن عبد البر في استيعابه والمحجب الطبري في الرياض النضرة في باب فضائل علي «ع» وأين هذا من إمام الجماعة يا مسلمون لو صح ما يزعمون وهكذا روي فداء «ص» نصب علياً «ع» مكانه في المدينة في غزوة تبوك وقد أعطاه إمامة الصلاة وغيرها وفوض إليه أورها وأعطاء جميع منازل هارون من موسى «ع» إلا النبوة ومنها الخلافة العامة والحكومة المطلقة وهذا ادعى إلى الزعامة الكبرى والرئاسة العظمى وأجمع مما قاله الحضرمي في أبي بكر «رض» من إمامة الصلاة لولا عي القلوب «أنها لا تسمى الأبصار ولكن تسمى القلوب التي في الصدور» وخامساً لو صح أمره بالصلاة في المسلمين فكيف يا ترى ولي رسول الله «ص» عليه سالماً مولى أبي حذيفة في صدر الهجرة " وولي عليه أبا عبيدة وعمرو بن العاص في واقعة بلي وعذره " وقد صلى خلفهم وأتربأمرهم

- ١٥ تجده في صفحة ٢٢٦ من مستدرك الحاكم من جزئه الثالث وصفحة ٨٩ من صحيح البخاري في باب إمامة العبد والمولى من جزئه الاول وصفحة ٥٧ من إصابه السقلافي من جزئه الثالث وصفحة ١٦٥ من منهاج ابن تيمية من جزئه الثالث فلترجع فإنه من القواعد
- ٢٠ تجده في صفحة ١٩٠ من السيرة الحلبية من جزئه الثالث وصفحة ١٣١ من السيرة النبوية بهامش الجزء الثاني من السيرة الحلبية وصفحة ٨٢ من تاريخ الخبيس من جزئه الثاني وصفحة ٤٢ من مستدرك الحاكم من جزئه الثالث وفيه أن النبي «ص» بعث عمرو بن العاص إلى بلي وعذره ولما بلغه أن لهم جمعاً كثيراً بعث إلى النبي «ص» يستعده فأمر أبا عبيدة على جيش فيه أبو بكر وعمر فكان أبو عبيدة يؤمهم فقال عمرو بن العاص إنما قدمتم علينا مدداً فقال أبو عبيدة أمرت بعدم مخالفتك فكان عمرو بن العاص يصلي بهم جميعاً ويأتمرون بأمره وفي المستدرك أنه «ص» بعث عمرو بن

فإن في هذا دلالة واضحة على ان ابا بكر «رض» دون هؤلاء. نفر في كل شي. وهذا السيوطي يحدثنا في صفحة ١٣٨ من جامع الصغير صحيحا من جزئه الثاني عن النبي «ص» انه قال من استعمل شخصا على عشرة وفيهم أَرْضَى الله تعالى ورسوله «ص» فقد خان الله ورسوله «ص» وجاعة المؤمنين فكيف يجوز لمسلم ان يقول في رسول الله «ص» انه قد استعمل هؤلاء. على ابي بكر وهو أَرْضَاهم وأفضلهم لحاقه وإذا كان أبو بكر «رض» أفضلهم وأَرْضَاهم عند الله كما يزعم الحضرمي لزم الخروج عن الدين جملة لاستلزام ذلك أن يكون للنبي «ص» «والعاذ بالله» قد خان الله ورسوله وجاعة المؤمنين في استعماله «ص» أولئك نفر عليه كل ذلك غير ممكن ولا معقول فالحديث إذن غير ممكن ولا معقول صدوره عن الرسول «ص» وخسر هناك المبطلون «

- (حديث الموضوع) -

تقول تروي السقيفة الحديث الآتي «فيقال إنهم لم يزالوا مرتدين على أعقابهم منذ فارقتهم» وتروي ستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة وهذا كلها سفسطة وأقيسة غير مستقيمة أما الأحاديث التي سقتها فلم يقل بصحتها المحققون من العلماء والثقات فإن الحديث الأول ليس له نصيب من الصحة أبداً لأنه مخالف لما جاء في القرآن من ثناء وإطراء وإذا كان أصحاب رسول الله «ص» هم الذين ارتدوا على أعقابهم فمن يأتى بقي من المسلمين مسلما وأما الحديث الثاني وهو ستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة فإن للحديث تنمة كما يرونها أهل الحديث قالوا يا رسول الله من هي الفرقة الناجية قال ما أنا عليها وأصحابي

أقول ما برح الحضرمي عدواً لأحاديث رسول الله «ص» الصحاح عند المحققين من العلماء الثقات وما فتى. يرميها بالوضع والافتعال تارة وبالسفسطة والكذب أخرى ونحن نعلم وكل الناس يعلمون انه سينقطع به القول دون أن يحسبها بوهن أو يחדش في شيء من صحتها لذا نقف هنا معه قليلا ونسأله عن الشيخ البخاري ومسلم وأضرابهما من أئمة الحديث ونقول له ما تقول في هؤلاء. أترى انهم من المحققين الثقات أم لا فإن قال نعم وهو قوله فيقال له لماذا إذن حكمت

العاص في غزوة ذات السلاسل وفيهم أبو بكر وعمر وهذا يرشدنا إلى تقدم ابن العاص على الجميع بالفضل ولذا أسهم في الصلاة وغيرها ويظهر منه انه اعلم منهم بكتاب الله اقول النبي «ص» فيما أخرجه احمد في مسنده صفحة ٦٤ من جزئه الثالث ومسلم في صحيحه صفحة ٢٣٦ من جزئه الاول في باب من احق بالإمامة «لا قرأ أحق بالإمامة» وانه لم ينفع القوم سبقهم يومئذ إلى التظاهر بالاسلام فإن عمراً تظاهر به سنة ١١ من الهجرة في صفر على ما في إصابة العسقلاني صفحة ٢ من جزئه الخامس فلو علم النبي «ص» في ابي بكر جدارة ولياقة لمنصب الامامة والخلافة لما قدم عليه هؤلاء وأمره وأمر عمر بالطاعة لهم والالتقياد إليهم في كل شي. فأين ما يدعيه الحضرمي يامسلمون

على حديث الحوض بالسفطة وعدم الصحة وهؤلاء هم الرايون لهذا الحديث وغيره، مما تمسكت به في الرد على خصمك وهم الذين رويوا لنا حديث البطانين وحديث لتبعن سنن من كان قبلكم شهراً شهراً وهؤلاء يا «استاذ» هم الذين اخرجوا لك الحديث الموضوع مروا ابا بكر (رض) فليصل بالناس فتدعرت به وحسبته الدرع الحصين والصراط المستقيم فاخذت نجول بباطلك على صولة الحق وان قلت ليس اولئك من المحققين والعلماء الثقات بطل احتجاجك بكل ما يروونه في صحاحهم كحديث امره «ص» ابا بكر «رض» بالصلاة او حديث اقرون وغير ذلك مما زعمت انها احاديث واردة في فضل ابي بكر وعمر «رض» وعثمان وغيرهم من اصحابهم لا خصوص هذا الحديث وترجيح هذه على تلك ترجيح بلا مرجح اللهم الا ان ترجمه العصبية المشتلة في راعك والقريب منك يا «استاذ» ان تطل بطلان حديث الحوض بالمخالفة لما جاء في القرآن لأنك جاهل بأن مثل هذه المخالفة التي هي بنحو العموم والخصوص لا توهم جانب الحديث ولا تسقطه عن الاعتبار وانما يسقطه ويبطله اذا كانت المخالفة بمعنى التضاد والتناقض الذي يعرفه العلماء دونك ولو بنينا على اسقاط كل حديث يخالف لكتاب الله من هذا القبيل لوجب اسقاط جل الاحاديث بل واسقاط جملة من الآيات القرآنية المخصصة لغيرها من عمومات القرآن وكل ذلك معلوم البطلان فقولك واضح البطلان الا ترى قوله تعالى في آخر آية الانقلاب «وسيجزي الله الشاكرين» وقوله ^{بما يشاء} في آخر حديث الحوض (فلا يخلص منهم الا اهل) وأما الذين مأواهم النار فهم المنقلبون على الأعقاب والماردون على التفاق كما نطق به القرآن

-(عربى سنن سقرو)-

أما الحديث الثاني فقد أخرجه السيوطي في جامعه الصغير صفحة ١٢ من جزئه الأول معترفاً بصحته ونقله الخطيب في تاريخ بغداد ص ٣٠٧ من جزئه الثالث عشر وأخرجه الحاكم في مستدركه والذهبي في تلخيصه صفحة ١٢٨ من جزئه الأول بطريقتين قالوا وهذه أسانيد تقوم بها الحجة وقد أورده صاحب كتاب الفرق من جماعة من الصحابة وعد منهم تسعة بأسمائهم وقال هناك غيرهم وأرسله ابن حزم لإرسال المسلمات في الفصل ومثله الشهرستاني في الملل والنحل وعد الفرق فرقة بعد أخرى صاحب كتاب الفرق فالحديث صحيح وحجة على شرط البخاري ومسلم من حيث السند فلا سبيل إلى إنكاره وأما التهمة التي ذيلها الحزبي للحديث فقد أوردها الحاكم في مستدركه والذهبي في تلخيصه صفحة ١٢٨ من الجزء الثالث بطريقتين وقالوا ولا تقوم بها الحجة ولكن «الأستاذ الكبير» الحزبي لما كان على جانب عظيم من العصبية والجهل بأسانيد الحديث عمد إلى الاحتجاج على خصمه بما لا تقوم به الحجة عند المحققين من العلماء الثقات من أهل مذهبه وأما

قواك لأنها تنافي مدعاها فساقط من ادعاها ولا يحتاج بها إلا متعصب مردول يصور الحقائق بقله
كيف ما يشاء. وشاء له هواه

- (الفرقة الناجية) -

ثم انا قد بحثنا عن الفرقة الناجية والمالكية من قول رسول الله «ص» فوجدناه قد عينا في
حديث آخر صحيح متفق عليه وهي قوله «ص» مثل اهل بيتي فيكم مثل سفينة نوح من ركبها^(١)
نجا ومن تخلف عنها غرق ففرقنا أن الفرقة الناجية هي الفرقة الامامية التابعة لأهل البيت «ع»
في اصول الدين وفروعه والمنحرفين عن اعدائهم وخصومهم .

ولو تنازلنا جدلا وفرضنا صحة التهمة لرأينا انها لا تجدي الضرر فمما لأنه يريد باصحابه
خصوص المتقين الأبرار لا طوائف اهل النفاق الذين كانوا يستهزؤون بالاسلام ولا يريد من كان
امرء مطويا على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا من فضحه الوحي وعرف الله تعالى به نبيه «ص»
ولا من كان يظاهر النبي «ص» بالايان ويباطن النفاق والعدوان ممن يقيم الصلاة ويؤتي الزكاة
وينفق في سبيل الله ويحضر الجهاد كما نطق بذلك كله القرآن «ان المنافقين يخادعون الله وهو
خادعهم وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى يراؤون الناس ولا يذكرون الله إلا قليلا» وقال
تعالى «وما منعهم ان تقبل نفقاتهم الا انهم كفروا بالله ورسوله ولا يأتون الصلاة إلا وهم كسالى
ولا ينفقون الا وهم كارهون» وقال «واذرايتهم تعجبك اجسامهم وان يقولوا تسمع لقولهم كأنهم
خشب مسندة يحسبون كل صحيفة عليهم هم العدو فاحذرهم قاتلهم الله انى يؤفكون» وقال
تعالى «يلفون لكم اذا انقلبتم اليهم لترضوا عنهم فاعرضوا عنهم انهم رجس ومأواهم جهنم
جزاء بما كانوا يكسبون» إلى غير ما هنالك من الآيات الدالة على وجود هذه الاصناف في أصحاب
النبي «ص» وبهذه هذا كله كيف يا ترى يتسنى لعاقل ان يتشبث بذكر الصحبة ومشاهدة النبي
صلى الله عليه وآله وسلم في القطع على انهم ناجون من النار السوم ان هذا لا يمكن ولا يكون
- (التممة نقل نفسها) -

ثم انا نقول لك يا (استاذ) ان ما صنعت من التهمة في الحديث لتثبت به مبتلاك يبطل نفسه

(١) تجده في صفحة ١٥١ من مستدرک الحاكم من جزئه الثالث مترقا بصحته على شرط
البخاري ومسلم واخرجه السيوطي في جامعه الصغير صفحة ١٣٢ من جزئه الثاني وحسنه وغيرهما
من علماء الحديث عند السنة والحديث الحسن حجة عند العلماء فضلا عن الصحيح ولا معارض له
بالمرّة فهو المعين للفرقة الناجية لا غير

بنفسه وذلك فان الجمع المنكر المضاف يفيد الموم عند علماء الأصول من الفريقين وعليه يلزم ان يكون الفريق الذي قتل عثمان بن عفان منهم والفريق الذي تقاعد عن نصرته من الناجين كلهم اجمعين وهكذا حال القتلى في يوم الجمل وصفين ويكون الجميع على الحق وكل ذلك ينبذه دين الله دين الاسلام ولا يرضيه ذو عقل (فاذا بعد الحق الا الضلال فاني تصرفون)

(آية الانقلاب على الاعقاب) -

تقول فمضمون الآية تفهيم المسلمين الذين تعلقوا برسول الله (ص) اشد التعلق ولولا ايمانهم الراسخ لانه وعبدوه بان محمداً عبد الله ورسوله بلغ الرسالة ثم هو يموت هذا معناها المفهوم منها والرجع الى تركيب الآية من القواعد والصفة فأقول ان الآية هنا مقرونة بحرف الاستفهام ولا اخبار من شيء واقع وان ترتب الجواب على الشرط ليس واقعا ولا منجزاً ولا محقق الوقوع فهو كقولك ان زرتني زرتك فلا يلزم وقوع الزيارة من الثاني او وقوعه حالا بلا مهلة اذ ليس هذا من قبيل العطف بالفاء المفيدة للترتيب وهو ايضا ليس بمنزلة قولك لبعيدك ان دخلت المسجد فانت حر فانه يقع العتق حالا اذن فلا يلزم من وفاة الرسول ان يقع الانقلاب فهو ليس كالطلاق والعناق من الاحكام الملحق وجودها على وجود الشرط لا سيما ان حرف الشرط هو ان وهي تفيد الشك لا التحقيق بخلاف اذا الشرطية فانها تفيد التحقيق فافهم وان كنت است من أهل التحقيق ثم هل يعقل انقلابهم بمجرد عدم مبايعتهم علياً «رض» وهل خالفوا بذلك نصاً قرآنياً او انكروا فرضاً مجعاً عليه او جحدوا ركناً من اركان الدين الخ

اقول هكذا يقول « امام اللغة العربية وفيلسوف المنطق الاستاذ الحضرمي المحقق الذي ليس له ثاني فما اطول باعه في اللغة وما اكثر اطلاعه بالمنطق وانا بنفسني اهتبه فأقول له لو كان غم في العالم فيلسوف محقق لما عدوتك الا ان الشيء الذي تتنازبه على سواك من المحققين واءلام اللغة وفلاسة المنطق - هو عدم سوقك البراهين المنطقية والادلة المقبولة في تحقيقاتك ونظرياتك (فالاستاذ) الحضرمي يلقي كلماته على هاتما ويرسلها على علاتها ثم يرى نفسه قد توصل بها الى نتائج لم يصل اليه الراسخون في هذين العلمين وذلك الفن - وادراج الانسان نفسه في سلك المحققين ونفيه عما عداه من العلماء يقدر عليه كل احد ولا ينعم عنه الا الورع ولكن الشأن كل الشأن في اثباته ودون اثباته خطر القتاد فالحضرمي يريد بهذا التفسير السخيف الذي لا يليق بن فهم لغة العرب وفهم موارد استعمالها وما تستعمله في كلامها ان يخصص الخطاب في الآية بغير الصحابة ويريد ان يصرفها عنهم الى غيرهم من المدومين في زمن الخطاب مع ان الخطاب فيها عام للصحابة اجمعين خاصة دون غيرهم ممن لم يكن له وجود حين توجيه الخطاب ولا شك في ان مثل هذا النوع

من التصرف في آيات القرآن مما يخرج صاحبه عن الايمان ولا يعده الا في زمرة من (يحرفون الكلم عن مواضعه)

والغريب من هذا الحضرمي انك تراه هنا يخصص الخطاب في هذه الآية بغير الصحابة مع انهم أحق بها وأهلها ويقول بالعموم في آية (والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار) وآية (كنتم خير أمة أخرجت للناس) وآية (والسابقون السابقون) وغيرها من الآيات الخاصة بخصوص المؤمنين المتقين منهم ومن غيرهم في سائر العصور وهل لذلك وجه سوى ميل النفس واتباع الهوى

فالمخاطبون بهذه الآية يا (استاذ) هم اصحاب النبي ﷺ قطعاً ممن كان في عصرهم لا سواهم وإلا لكانت الآية لا معنى لها وليس لها في الوجود صورة لاستعانة توجيه الخطاب إلى غير الموجودين في زمن الخطاب ومشافهته به فإذا تسجل بطلان هذا تعين أن الخطاب لهم قصداً وبالذات فصرف الآية عنهم إلى غيرهم سلب لمعناها المطابقي وتحميلها معنى لا صلة بينها وبينه ثم انه ليس في الآية ما يدل على حث المسلمين وتحريضهم على التوحيد لئلا يعبدوا رسول الله ﷺ كما يزعم هذا الخواص ويتضح ذلك لكل من وقف على الآية وما قبلها فإنه يجد في سياقها توبيخاً وإنكاراً وتهديداً وتحذيراً اقرأ ما قبل الآية « أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين » « ولقد كنتم تمنون الموت من قبل أن تلقوه فقد رأيتموه وانتم تنظرون » « وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل أفإن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم ومن ينقلب على عقبيه فلن يضر الله شيئاً وسيجزى الله الشاكرين » بربك قل لي في أي فقرة من هذه الآيات دلالة على حث المسلمين وتحريضهم على التوحيد لئلا يتخذوا محمداً ﷺ إلهاً ومن أين فهم (الاستاذ) أن الآية تريد تفهيم المسلمين الذين تعلقوا برسول الله ﷺ وتغفل حبه في قلوبهم بأنه عبد الله ورسوله ﷺ بلغ الرسالة والآية لا تشم منه رائحة ولا تلوح عليه لائحة .

(-) في تحف الاستفهام في كلامه (تعالى) -

وأما قولاك أن الآية هنا مقرونة بحرف الاستفهام ولا اخبار عن شيء واقع فردود أولاً أن الاستفهام في كلامه تعالى ليس على ظاهره لاستلزامه الجهل الحال على الله تعالى فيستحيل حل كلامه تعالى عليه فهو للتوبيخ والإنكار وهو يقتضي وقوع الانقلاب فإن قلت بالاستفهام الحقيقي في كلامه تعالى لزمك الكفر وهو نسبة الجهل إلى الله تعالى ومعه يصح قولك ولا اخبار عن شيء واقع وإلا كان الاخبار كذباً باطلاً تعالى الله عما يصفون وثانياً إن أردت (بقولك ليس هذا من قبيل اللطف بالقاء » .

إن اقتران الجزاء بالفاء يفيد الترتيب بين الشرط والجزاء فذلك واضح البطلان لأن اقترانه بالفاء ليس لأجل إفادته الترتيب وعدمه بل يجوز اقترانه بها ويجوز عدمه والأكثر خلوه عنها إذا كان الجواب فعلاً ماضياً منصرفاً مجرداً عن قد وغيرها أو مضارعاً مجرداً أو منفياً بلا أولم وإنما يجب اقترانه بالفاء إذا كان جملة إسمية أو فعلية طلبية أو فعلاً غير منصرف أو مقروناً بالسين أو سوف أو قد أو منفياً بما أو لن أو إن وليس وجوبه هنا لأجل دلالاته على الترتيب والتعقيب بل لأنه لم يرد في استقراء كلام العرب ضده إلا نادراً على ما صرح به أئمة اللغة العربية كالتفتازاني وابن مالك وغيرهما من النحاة وإن أردت غير هذا كان عليك بيانه بدليله فعدمه دليل على بطلان قواك فيه وثالثاً إن الشرطية في الآية متصلة لزومية موجبة لانحلال الجملتين فيها بعد مجريدهما عن أدوات الاتصال إلى مركبتين لا مفردتين وهما كلمة (مات وانقلبتم على أعقابكم) وهما ليسا بمفردتين وإنما كانت لزومية فلأنه قد حكم فيها بصدق التالي على تقدير صدق المقدم لوجود العلاقة الموجبة لذلك بينها وليست العلاقة إلا الشيء الذي يستصحب الأول الثاني نظير قولنا إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وقولنا إن كان النهار موجوداً فالشمس طالعة ولا يصح أن تكون الشرطية في الآية اتفاقية وذلك لأن الاتفاقية ما لا يحكم فيها بصدق التالي على تقدير صدق المقدم بل لجرد صدق الجزئين بلا علاقة بينهما كقولنا إن كان الحمار ناهقاً فالخضرمي ناطق فإنه يجوز أن يكون الحمار ناهقاً والخضرمي ساكت وهذا لا يجوز حمل الشرطية في الآية عليه لاستلزامه الكذب في أخباره تعالى عن ذلك علواً كبيراً .

ورابعا كان لزوماً عليك أيها (الاستاذ) أن تسوق لنا دليلاً علياً على الفرق بين قول القائل لبعده إن دخلت المسجد فأنت حر وأنه ينعق حالا وبين قوله تعالى (أفان مات أو قتل انقلبتم) فإن قلت ذلك لأنه من الأحكام المطلق وجودها على وجود الشرط قلنا كذا ذلك الانقلاب والارتداد عن الدين أيضاً من الأحكام المطلق وجودها في الآية على موت النبي (ص) لأنه تعالى علق الحكم عليهم بالانقلاب على موته (ص) ولذا أجمع المسلمون على الحكم بكفر المرتد عن الدين كما حكموا بمجورية العبد إذا اعتقه مولاه فالحكم في القضيتين محمولاً وموضوعاً وصرفهما وكبراهما واحد فلأنك تقول هذا العبد أعتقه مولاه وكل من أعتقه مولاه يكون حراً فالنتيجة هذا العبد يكون حراً كما تقول زيد ارتد عن الاسلام وكل من ارتد عن الاسلام كافر فالنتيجة زيد كافر فتأمل فيه بدقة

وخامساً إن حرف الشرط وإن كان لا يفيد الجزم بوقوع ما بعده إلا أنه يفيد تحقق الجزاء جزماً بعد وقوع ما بعده قطعاً نظير قولنا (إن كان النهار موجوداً فالعالم مضي) فإنه يلزم وجود الضياء بلا مهلة ولا فاصلة إذا تحقق وجود النهار للترتب والازوم بين المقدم والتالي عقلاً فكما أنه لا يصح أن تنفي وجود الضياء في العالم فوراً بعد وجود النهار كذلك لا يصح أن تنفي تحقق الانقلاب

فوراً بعد موت النبي ﷺ فالآية تقول بتحقيق الانقلاب بعد موت النبي ﷺ بلا فاصلة كما هو مفاد القضية الشرطية من ثبوت الجزاء. عند ثبوت الشرط لا سيما بعد لحاظ ان الخطاب لهم ومعهم والجاهل النبي الذي لا يميز بين الجمل الخيرية والانشائية وبين القضايا الحتمية والشرطية يقول ليس في الآية اخبار ولا ترتب بين الجزاء والشرط ولا يلزم من وجود النهار ضياء العالم (فالاستاذ يرى سواد الليل بياضاً وبياض النهار سواداً) بل دان على قلوبهم ما كانوا يكسبون (ولو سلمنا جدلاً بعدم دلالة الآية على وقوع الانقلاب فوراً فلا يجديك نفعا لأنه لا بد من تحقق الانقلاب منهم لا من غيرهم سواء حصل ذلك بالفور او بالتراخي فان ذلك لا يعدوهم قطعاً والا كان الاخبار كذبا باطلاً وذلك معلوم البطالان وبعبارة اوضح ان قوله تعالى (اَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قَتَلَ انْقَلَبْتُمْ) يفيد ان اكثر الصحابة محكوم عليهم والانقلاب محكوم به والشرط قيد له والمفهوم من القضية ان الانقلاب يثبت لاكثرهم على تقدير موت النبي (ص)

وسادساً إن الكلام لا يخرج بقيد الشرط عما كان عليه من الخيرية والانشائية فالجزاء ان كان خبراً فالجمله خبرية نحو قولنا ان جنتني اكرمك بمعنى اكرمك عند محبتك وان كان انشاء فالجمله انشائية نحو ان جاء زيد فاكرمه أي اكرمه وقت محبته ولو سلمنا جدلاً أن الآية ليست اخباراً ولا انشاء. فاذا تراها تكون أثرها تزلت لنوأ باطلاً وعبثاً صرفاً تعالى الله عن القو والعبث فالخبري يهون عليه ان ينسب القو والعبث إلى آيات كتاب الله واحاديث رسول الله (ص) احتفاظاً بكرامة المتقنين على الأعقاب ومن برهن الكتاب على انهم من أهل النفاق (أتخشونهم) فأن الله احق ان تخشوه إن كنتم مؤمنين)

وسابعاً لم يكن انقلاب القوم على اعقابهم بعد موت النبي ﷺ لأجل انخراطهم بالبيعة عن علي (ع) وعقدها لغيره فحسب بل لأنهم جحدوا سنن النبي (ص) وتركوا قول الله وقول رسوله ﷺ ونبدوا الحق وراء ظهورهم واشتروا به ثمناً قليلاً فبئس ما يشترون (ومن يعص الله ورسوله فقد ضلّ ضلالاً مبيناً)

- (اخبار الامة ومعنى آية ما كان لهم الخيرة) -

تقول وهل ترضى يا صاحب السقيفة ان تكون ملوب الاختيار ملوب الرأي تصدر منك الاعمال بلا رأي ولا اختيار ثم تقاط فتستدل على سلب الاختيار من الناس بقوله تعالى (وربك يخلق ما يشاء ويختار ما كان لهم الخيرة) فان سياق الآية وسياقها يدلان على ان الله هو الخالق يخلق الاشياء التي يريدونها ويختارها من خير وشر وحلو ومر وابيض واسود ونافع وضار وشقي وسعيد ونبي وكافر فلا يصح ولا يحق لأحد ان يختار ويقول هذا كذا ولو كان هذا كذا ولم كان

هذا مؤمنا وهذا كافراً فعنى الآية ما كان لهم الخيرة في الخلق على الشكل الذي يريدونه الخ
أقول هذه العبارات الباطلة ذات الكلمات المتناسقة قد تناقض فيها صاحبها اقبح تناقض اما
اولا فلأن صاحب كتاب السقيقة لم يسلب الاختيار عن الناس في اعمالهم وآرائهم وإنما سلبه عنهم
فما يرجع أمره إلى الله تعالى وحده لا إلى الناس وأنه ليس لهم فيها من الأمر شيء نعم وإنما سلب
منهم الاختيار في اعمالهم وآرائهم امامك ابو الحسن الأشعري الذي زعم ان الخالق لا يفعلهم وآرائهم
فيهم هو الله تعالى وإنما الانسان في اعماله وأقواله كآلة صماء عياء خرساء الأمر الذي أقل ما يستتبعه
من المفاسد هو غلق باب النبوة على مصراعيه وقد أوضحنا الأمر فيه في كتابنا اصول المعارف
يحدّر بالمباحين الوقوف عليه

وثانياً إن قواك ان الله هو الخالق مخلق الأشياء التي يريدونها من خير وشر وشقي وسعيد ونبي
وكافر ولا يحق لأحد أن يختار مناقض لخلقك الاختيار لهم في اعمالهم وذلك لأنه تعالى إذا كان
هو الذي خلق الكافر كافراً والشقي شقياً ولا يحق لأحد أن يختار كما تقول فن الظلم المبين مؤاخذتهم
على كفرهم وشقوتهم لأن ذلك من فعله تعالى وصنعه ، تعالى عما يقول الظالمون - لأن المرء
لا يؤاخذ إلا بذنبه ولا يعاقب إلا على عمله وفي القرآن (ولا تروا وزرة وزر أخرى) وإذا كان
هو الذي يريد الكافر ويريد الشقي ويختارهما كما زعم الجهول . كان قوله تعالى (الذي احسن
كل شيء خلقه) باطلا لا معنى له لأنه لا حسن في الكافر ولا في الشقي وكان قوله تعالى (ولا
يرضى عباده الكفر) عبثاً لقوا لأنه هو الذي أراد الكافر وأراد الشقي كما يزعم هذا المتناقض
المبطل الذي لا يفهم ما يقول ويقول ما لا يفهم فالله تعالى يقول (تبارك الله احسن الخالقين)
ويقول تعالى (ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت) وقال تعالى (وما خلقنا السموات والأرض إلا
بالحق) وقال تعالى (والله لا يحب الفساد) وقال تعالى (ربنا ما خلقت هذا باطلا) إلى غير ذلك
من الآيات الصريحة في أن الله تعالى لا يريد إلا الحسن ولا يخلق إلا ما كان حقاً ولا يصنع إلا
ما هو عدل وصواب فهو لا يريد الكافر كافراً ولم يخلق كافرأ ولا يريد الشقي شقياً ولم يخلق
شقياً لأن ذلك كله غير حسن ولا محكم وفيه تفاوت وباطل - والأحق الجاهل يقول إن الله
تعالى (خلق الكافر والشقي على ما هما عليه من الكفر والشقاوة وليس لها الاختيار في الكفر
والشقاوة ولا يحق لها ان يختارا شيئاً منها وإنما الخالق لها فيها هو الله تعالى ومع ذلك يعذبها
عذاباً اليماً وهذا هو الضلال البعيد والله لا يهدي القوم الكافرين

فالسعيد يا هذا سعيد من قبل نفسه والشقي شقي من قبل نفسه فالشقي إنما صار شقياً بإرادته
الشقاوة واختياره لها والسعيد إنما صار سعيداً بإرادته السعادة واختياره لها وهكذا كل ما هو من
فعل الانسان نفسه ونحت تصرفه وقدرته يرجع إرادته واختياره إليه لا إلى خالقه تعالى (فمن

شاء، فليؤمن ومن شاء، فليكفر إنا اعتدنا للظالمين نارا»

وأما قولك ويريد الله الشر ويختاره فإن أردت من الشر الذي يريده تعالى ويختاره ما لا يلائم طباع البشر من الحر والهدد والجذب والرخاء، وأمثال ذلك مما هو مشتمل على الحكمة والمصلحة فلا كلام لنا فيه معك وإن أردت ما لم يكن مشتملا على الحكمة والمصلحة كما يدل عليه ظاهر قواك من حلوله ومر بعد قولك من خير وشر فذلك باطل وهو من أقبحه لا يقره العقل والدين - فإن الزنا والمواط والمسرقة وقتل النفس المحرمة وأمثالها كلها شر يستحيل على الله تعالى أن يريده ويخلقه ويختاره وقد شدد النكير على مرتكبيها وهددهم بالعذاب الشديد على اقترافها (كل ذلك كان سيئه عند ربك مكروها) (إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى)

وثالثا إن تفسيرك للآية بذلك التفسير يخالف لما اجمع عليه علماء التفسير من أهل السنة في معالم التنزيل بهامش الجزء الخامس من تفسير الخازن ص ١٤٩ عند قوله تعالى (وربك يخلق ما يشاء ويختار) قال إنها نزلت في جواب المشركين حين قالوا لولا أنزل هذا القرآن على رجل من القريتين عظيم يعنون الوليد بن المغيرة بمكة أو عروة بن مسعود الثقفي بالطائف فأخبر الله تعالى أنه لا يبعث الرسل باختيارهم ما كان لهم الخيرة أي ليس لهم أن يختاروا على الله وهكذا أخرجه كل من الخازن في صفحة ١٤٩ من تفسيره من جزئه الخامس والجلاني في تفسيره البحر المحيط صفحة ١٢٩ من جزئه الرابع وفي صفحة ٣٩٧ من تفسير أبي الفداء من جزئه الثالث قال ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن فالأمور كلها بيده ومرجعها إليه إلى غير هؤلاء من مفسري السنة . ألم تعلم يا (استاذ) أن ما خالف المجمع عليه شاذ باطل لا يعتد به وإن (يد الله مع الجماعة ومن شذ فإلى النار) حديث صحيح شريف أخرجه السيوطي في جامع الصغير صفحة ١٧٨ من جزئه الثاني وغيره من أعلام الحديث أو لم تعلم بأن (من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار) على ما حكاه أحمد بن حنبل في الصحيح من مسنده صفحة ٢٣٣ من جزئه الأول من طريق ابن عباس أو أنك لست ممن يبالي ويكثر بالأحاديث التي تراها واقفة في سبيل آرائك وهوى نفسك فتقول ما تشاء وشاء لك هواءك (أفرأيت من اتخذ إلهه هواه وأضله الله على علم وختم على سمعه وقلبه وجعل على بصره غشاوة فمن يهديه من بعد الله أفلا تذكرون)

ورابعا أن تخصيصك عموم الآية بخصوص ما يخلقه دون ما يأمر به ويريد ويكره وينهى عنه تخصيص بلا تخصص الباطل لا سيما أن النكرة في سياق النفي تفيد العموم عند علماء البيان والاهول فيكون مفاد الآية أنه ليس لهم الخيرة في كل شيء مما يرجع أمره إليه وفي القرآن «ألا له الخلق والأمر» وقال تعالى «وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرا أن

يكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضلّ ضلالاً مبيناً»

✽ الخلاف بين بعض الناس ✽

فالخلاف إن كانت مما قضى الله ورسوله بتركها فلا يجوز الأمة الخيرة بإثباتها وإن كانت مما قضى بها كانت كغيرها من أحكام الشريعة التي قضى عليها ولم يتركها فليس للأمة الخيرة فيها بنفي أو إثبات كما ليس لها الخيرة في غيرها من أحكام الله سلباً أو إيجاباً ولكن «الاستاذ» الحضرمي يرى أنه شريك الله في تشريع أحكامه من حلاله وحرامه ويفرض على الناس أن يأخذوا بما يبتدعه ويختاره تبعاً لرأيه وهواه ويقول الكتاب (يا أيها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدي الله ورسوله) فالخطاب للصحابة خاص ولغيرهم عام بالإجماع واختيار الأمة للأمة والخليفة لا شك في أنه تقديم بين يدي الله ورسوله ﷺ وأنت تراه نهى أشد النهي وأبلغه من فعل ذلك ونحن نأل الحضرمي عن الذين اجتمعوا على أبي بكر (رض) واختاروه وعقدوا البيعة له أكانوا من المؤمنين أم لا فإن قال كانوا من المؤمنين وهو قوله قلنا فلماذا يا ترى تعدوا حدود الله فارتكبوا ما حرم الله بما لا يجوز لهم فعله وليس لهم فيه حظ ولا نصيب كما هو صريح الآية وكل ما لا يجوز فعله قطعاً لا يجوز الركون إليه والأخذ به فإن قال لم يكونوا مؤمنين فقد أراحنا وأراح نفسه من هذه التحلات الباردة والمراغم الفاسدة والتأويلات الخيفة في معاني القرآن وليس لهم على المؤمنين سبيل ولا يجوز لكل مؤمن عرف الله وعرف رسوله ﷺ أن يقتدي بفعلهم ويتمسك بأقوامهم (ذلك بأنهم شاقوا الله ورسوله ومن يشاقق الله ورسوله فإن الله شديد العقاب) وفي القرآن (يقولون هل لنا من الأمر من شيء قل إن الأمر كله لله) وهذه الآية كما تراها صريحة الدلالة على أنه ليس للصحابة خاصة ولغيرهم من الأمة عامة أمر ولا حكم في شيء مطلقاً بل كله لله وحده فلا يجوز اسناد أمر الخلافة إليهم لأنه من أعظم الأمور وأهمها وعليه تبتني مصالح العباد والبلاد في الدين والدنيا بل أمره مستند إلى الله وحده ويكون تعيينه من قبله لا من قبل الناس .

وخامساً إن الناس مها كثروا ومها كبروا فإنهم تابعون طبعاً لتصرف الشارع بهم فلا تصرف لهم في أنفس غيرهم من أفراد الأمة حتى ولا في أقل مهم من مهماتهم فكيف يكون لهم أن يختاروا أو يولوا على أنفس الناس منهم أو من غيرهم فإن الذي لا يمكن ولا يعقل أن يكون له التصرف في أقل الأمور لأناس كانوا كيف يستطيع أن يجعل غيره متصرفاً في نفوس العالم بأسرها من شرقها وغربها في دمائها وأموالها وأعراضها وما يتعلق بشؤونها كافة هذا ما لا يمكن ولا يكون فخلافتهم باختيارهم لا يمكن ولا يكون اللهم إلا أن يتخذوا في ذلك سبيل الجبارة

والفراغة الذين تسنوا منصة الرئاسة والرعاية بطريق الاضطهاد والقوة والقهر والغلبة بالسيف والسنان كما فعلوا ذلك بعد انعقاد البيعة لأبي بكر (رض) في السقيفة مع المتخلفين عنها ولا ريب في أن مثل هذا النوع من الزعامة ليس بحق وباطل

وسادساً أنه لو جاز للأمة أن تختار لنفسها إماماً يتصرف في شؤونها حتى فيما يختص بشؤون نفسها وأموالها وأعراضها لجاز لها أن تختار لنفسها نبياً ولا فوق سوى أن الإمام لا يوحى إليه كما يوحى إلى النبي ﷺ لأن الخلافة ههنا النبوة وقائمة مقامها وسادة مسدها في غير الوحي الإلهي وهي من المناصب الدينية كالنبوة لا تحصل إلا بإرادة خاصة من الله لمن يختاره ويجده أهلاً للإرادة كما في النبي ﷺ وليست هي من المناصب السياسية المبنية على الظلم والجور والعدوان والظفیان حتى تصاب بالاستحسان والاعتبار وتتناولها آراء الرجال والعقل والنقل متفقان على أنها من المناصب الإلهية والوظائف الدينية وما كان كذلك فليس أمره أغير الله تعالى لا سيما بعد ملاحظة الآية « ما كان لهم الخيرة » وغيرها من الآيات إذ العبارة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب وخصوص المورد لا يخصص الوارد مع عموم الحكم عند العلماء لو كنت منهم .

وسابعاً أن قوله تعالى خليله إبراهيم (ع) « إني جاعلك للناس إماماً » قال لا ينال عهدي الظالمين » يبطل اختيار الناس للإمام ابطلاً لأنه صريح الدلالة على أن الإمامة عهد رباني ومنصب إلهي لا يتطرقه اختيار الناس مطلقاً وإذا ثبت أنه من عهد الله ثبت عدم جواز اختيار الناس فيه وذلك لأن الناس إنما لهم الاختيار في العهود التي ترجع إليهم لا في عهد الله وما يرجع أمره إليه بدليل الإضافة في قوله تعالى « لا ينال عهدي » ودليل قوله تعالى « إني جاعلك للناس إماماً » لأن هذا القول منه تعالى خليله (ع) إنما كان بعد نبوته (ع) رتبة النبوة لا قبلها لوضوح أنه لا يكون إلا بالوحي وذلك لا يصح إلا لمن كان نبياً لا مطلقاً كما لا يخفى .

❖ أهل الحل والعقد ❖

تقول إذا كان أهل الحل والعقد بؤرة الفساد والتزاع في خلافة أبي بكر كما تقول يا صاحب السقيفة وهم أيضاً في خلافة علي الخ .

أقول إنما صار أهل الحل والعقد بمن وصفهم الحضرمي بهذا الوصف بؤرة الفساد والتزاع فلاجل انجيازهم من الحق وانصياهم إلى الباطل وموافقهم أقول قائلهم « إن النبي ﷺ ليهجر » وأعراضهم عن نصوصه وأقواله في أخيه وصيه وخليفته من بعده كأحداث الولاية يوم الغدير والمثزلة والمحبة والراية يوم خيبر وحديث من عصى علياً فقد عصاني وأضاف أمثالها كل أولئك قد سمعوه ووعوه ولكنهم صدقوا عند غمظوا حقه وتقمصوا مقامه ودفعوه عن منصبه الذي ربه الله

تعالى فيه على إسان نبيه وصفه ﷺ وتألوا على كتابان وصيته فيه وإدلائه بالأمر إليه من بعده ﷺ ومن ذلك اليوم تتابعت الولايات بين آونه وأخرى على المتسكين مجبلة والمتشبهين بأذيل طهارته ولاجل هذا رموهم بالغلاة مرة وبالرافضة رافضة الباطل تارة أخرى وأي فساد ياترى أعظم من هذا الفساد ومحدثنا السيوطي في جامعه الصغير صفحة ١٣٦ من جزئه الثاني صحيحاً عن النبي ﷺ أنه قال (من أحدث في أمرنا هذا فهو رد) فبالله عليك كيف يستطيع أن يقول قائل له عقل أو شيء من الدين أن بيعة أبي بكر (رض) يوم السقيفة من الدين ومن أمر النبي ﷺ وكتاب الله يقول «اليوم أكملت لكم دينكم» فالدين إذن قد كل على عهد سيد النبيين ﷺ ولم تكن هذه البيعة منه ولا أمره قطعاً فهي بدعة ضلالة وشر الأمور محدثاتها وكل بدعة ضلالة وكل ذي ضلالة في النار وبعد هذا كله كيف تنكر يا (أستاذ) أن يكونوا بؤرة الفساد وقد حكم الله عليهم بالانقلاب ورسوله ﷺ بالارتداد ويقول الحاكم في مستدركه صفحة ١٤٠ والذهبي في تلخيصه من جزئه الثالث وصحاحه على شرط البخاري ومسلم عن علي (ع) انه قال لما عهد إلى النبي ﷺ أن الأمة ستعذر بك من بعدي أقول أي غدر يا ترى أفظم من نقضهم بيعة يوم الغدير الذي سلموا عليه فيه بامرة المؤمنين وقد عهد النبي ﷺ بها إليه كما دلت عليه صحاح الفريقين المتواترة بـل وأي خيانه أعظم من تركهم له وعدولهم إلى غيره وأي فساد أقبح من انحرافهم عنه إلى سواء وهو بحسب تلك النصوص الأحق بها منهم والحق الذي لا غاري فيه أن منهم رسول الله ﷺ عن كتابة ذاك الكتاب الذي قال فيه أنه كتاب هدى ان تضلوا بعده أبداً لأدل دليل على فسادهم وانقلابهم وهو السبب المباشر لكل فساد وضلال وقطاً أم لم يقطاً .

وأما إنكارك للزراع الذي قام على ساق في سقيفة بني ساعدة في بيعة أبي بكر فأشبه بإنكار كفر قریش انبوة النبي ﷺ إذ كيف يتسنى لمن وقف على التاريخ وسبر غوره أن ينكر ما أجمع عليه المؤرخون قاطبة من احتدام الزراع فيما بينهم حتى كادت الفتنة أن تقم فما تقلدها أبو بكر (رض) إلا انتزاعاً واختلاصاً من أيدي من حضر فيها وتحلف عنها جم عفير من وجوه المهاجرين والانصار وأعيانها من أهل الحل والعقد ثم الزمهم بالبيعة وقهرهم عليها إلا سعد بن عبادة فإنه لم يبايع أحداً منهم فدونتك تاريخ ابن الاثير ان شئت وان شئت فتاريخ الطبري صفحة ٤٤٣ من جزئه الثاني من تاريخ الخلفاء والديرة الحلبية والنبوية بهامشها وصفيحة ٦٤ من كتاب محمد حسين هيكل في أبي بكر (رض) وصفيحة ١٨٦ من تاريخ الخيس من جزئه الثاني والصواعق المحرقة لابن حجر وعبد البر في الاستيعاب وغيرهم من أهل السير والتواريخ من أهل السنة فلتراجع فإنه من القواطع .

وأما قواك وهم أنفسهم أيضاً في خلافة علي (ع) فبارد وغير وارد .

أولاً لجواز قبول توبتهم عند رجوعهم إلى الحق بعد الاعراض عنه وانصياعهم إليه بعد الانحراف عنه لاسيما أن الكثير منهم كانوا عاجزين عن النظر فخفي عليهم الحق فقلدوا في ذلك الجهم الغدير كما هو معلوم الحال في كثير من الناس في هذا العصر وقبله وطائفة أخرى كانوا مكرهين ومضطهدين على التسليم لهم من قبل ولاية الأمور الذين أخذوهم بالقوة والشدة واستعملوا معهم كل أنواع العظاظة شأن كل حكومة جديدة مع منافسيها ومعارضها فاستظهروا عليهم بالحول والطول وأعلنوا ذلك في أقصى البلاد وأدناه فليس لهم والحالة هذه إلا الخضوع والانقياد خوفاً على النفس من الملاك لأنه يجب عقلاً وشرعاً دفع الضرر المظنون ولا يجوز قطعاً سوق النفس إلى مظان الطبع فهل يا ترى تستطيع أنت يا (أستاذ) أن تنازع اليوم ولاية الأمر في قطرك الذي أنت فيه مهاظهر أمرك وكبر شخصك وكانت مكائتك وهل تقدر أن تمنعهم عما يفعلون وما يظهرون من الفساد في البلاد وبين العباد وهل يتسنى لك أن تجابههم بالرد وتقابلهم بما يزيل سلطتهم ويزيح سلطانهم وهل يا ترى يتركوك وشأنك ولا يسونك بسوء لو حاولت شيئاً من ذلك وهل يدعونك تمشي على الأرض ولا تنال منهم ما تكره هيئات هيئات فإن الليلة أخت البارحة والرجال يشبه بعضهم بعضاً .

وثانياً أن علياً كان هو المنصوص عليه من قبل النبي ﷺ وكانت خلافته ثابتة في وقابهم بحكم ما تواتر عنه ﷺ من الأحاديث كحديث القدير والثقلين والمثلة سواء انحرفوا عنه أو اجتمعوا عليه وسواء أطاعوه أم عصوه فليس الدليل على خلافته (ع) اجتماعهم عليه ومبايعتهم له وإطاعتهم إياه لكي يقدح وجود بؤرة الفساد والنزاع في المجتمعين عليه ألا ترى أنه لم يؤثر في نبوة النبي ﷺ انحياز أكثر قريش منه وعدم تصديقهم له ﷺ وعكوفهم على عبادة الآلات والعزى ومناة الثالثة الأخرى كما لم يؤثر في إثباتها اعتراف الكثير منهم بها وتصديقهم له ﷺ عليها وذلك لثبوتها بالبراهين القاطعة والآيات الساطعة والمجازر القاهرة سواء صدقه الناس أم لا وسواء أطاعوه أم لا على أنا قد المعنا فيما مضى أن ليس الامة ولا لأحادها ممن زعم الحصري أنهم أهل الحل والعقد أن يعتقدوا الخلافة لأي فرد كان وأنه ذلك لهم ولا من حقهم وليس لهم الخبرة فيه لأنه من الأحكام الدينية التي يرجع أمرها إلى الشارع الأعظم دون الناس

✽ قول عمر (رضي) بيعة أبي بكر فلتة ✽

تقول أن نسبة القول إلى عمر بأنه قال (إن بيعة أبي بكر فلتة وقي الله المسلمين شرها فمن عاد إلى مثلها فاقتاوه) كذب وانتحال لا أصل له وعلى فرض صحة هذا الخبر فيريد بقوله (فلتة)

ان بيعة أبي بكر كانت في وقت حرج فهذا معنى قوله (فلتة) لا غير لأن خلافة أبي بكر كانت رحمة ونعمة البع أقول الله ما أعظم روغان هذا الحضرمي وما أكثر خرصه وتقويه فإن نسبة هذا القول إلى عمر (رض) أشهر من نسبة (قفانبك) إلى امرئ القيس ولكن لما كان هذا القول من عمر (رض) وهو العبقرى العاقل المتزن الذي يعرف مواضع الكلام ولا يلقيه على عواهنه وهو الإمام الذي يستمر حجة يومئذ بها العمل بموجبها وتسجل له أو عليه كما يزعم الحضرمي) هادماً لبنان تلك البيعة من أساسه (يخربون بيوتهم بأيديهم) وموضحاً الامة قاطبة أنها لم تبني على أساس ديني ولا قانون إلهي وإنما بنيت على الآراء والأنواء والميول والرغبات التي ما أنزل الله بها من سلطان طعن هذه الطمعة في صحة نسبتها إليه (وأوهى قرنه الوعل) واستراح إلى ذلك الهذيان الذي لا يليق بكل عربي عرف كلام العرب ووقف على لنتها أما نسبة هذه الكلمة إلى عمر (رض) فصحيحة كالشمس في رابعة النهار لا يشك بها اثنان من أهل النظر وقد سجلها عليه المؤرخون من أهل السنة وحفاظها المحققين الثقات فهذا شيخهم في الحديث وإمامهم الثقة محمد بن اسماعيل البخاري يحدثننا في صحيحه ص ١١٩ من جزئه الرابع في باب رجم الحبل من الزنا إذا أحضنت عن عمر (رض) انه قال على المنبر بمحضر الصحابة ان بيعة أبي بكر كانت فلتة وقى الله شرها فن عاد إلى مثلها فاقتلوه ولم ينكر عليه رجل منهم وذلك (شيخ الاسلام) ابن تيمية في منهاجه ص ٢١٦ من جزئه الرابع يقول قال عمر (رض) إن بيعة أبي بكر فلتة وقى الله المسلمين شرها إلى غير هؤلاء من مؤرخي السنة وأعلامها فإن كان هذا ما تواتر عنه كذبا وانتحالاً لا أصل له فما تقول لو قيل لك أن ما يرويه المؤرخون والحفاظ من أهل السنة في حق أمثالهم كذب وانتحال لا أصل له وإن ما نبزت به خلفاءك من الألقاب الضخمة والصفات العالية كذب باطل لا أصل له وانهم لم يستظفوا أحد في وقت من الاوقات بل لا وجود لهم في كون الوجود ودار التحقيق أصلاً فإذا تقول فهل ترجع في إثبات ولادتهم إلى التاريخ أم لا فإن قلت نعم وهو قولك فيقال لك فلماذا أنكرت وأبطلت ما أثبتته التاريخ نفسه من قول عمر أنها فلتة وادعيت انه كذب وانتحال لا أصل له فإن قال لا أبطل وأحال وكفانا مؤونة الرد عليه ثم (يا أستاذ) إن كلمة (فلتة) عربية وايسست (بكردية ولا تركية) وكان لزاماً عليك أن تفهم معناها من لغة العرب دون الهوى فإن كلمة فلتة لا تفيد معنى «في وقت حرج» ولا يفهم هذا من لنتهم قتل عربياً واعتل عربياً ولا تقل ما لا تفهم العرب إن كنت منهم فإن عمر (رض) قال ما تقول العرب - إن الفلتة بمعنى النجاة والخلة والرتلة وكل شيء فعل بلا روية «فلتة» فهو يريد بقوله هذا أنها لم تكن عن مشورة وإنما كان وقوعها زلة لأن الاقدام على مثل ذلك من غير مشورة الآخرين وحصول الموافقة منه يستلزم الغيبة كما كادت أن تقع وقد وقعت أخيراً لذا كثرت فيها اللط والزعاج

قام فيها على ساق فصر (رض) «وهو المبقرى كما تقول» أعرف منك بمعنى قوله وأعلم منك بمفهوم كلامه فيلزم منه زلة أحد الرجلين لارتكاب أحدهما ما يوجب القتل فأبو بكر (رض) يجب قتله على رأي عمر (رض) لا سيما بلحاظ قول النبي ﷺ إذا بيع الخليفتين فاقتلوا الآخر وقد سمع ذلك عمر (رض) من النبي ﷺ وفهمه ووعاه كما أنه قد بايع علياً يوم الغدير وسلم عليه بإمرة المؤمنين وقال له يبع ببع لك يا ابن أبي طالب أصبحت مولاي ومولى كل مؤمن ومؤمنة فصر (رض) يريد بهذا القول أنها بدعة ضلالة لأنها مخالفة للكتاب والسنة لذا (قال فن عاد إلى مثلها فاقتلوه) لأن القتل لا يجب والافتاء به لا يجوز إلا في حرمان خاصة وبدع مخصوصة كما تصرح بذلك كتب الفريقين وإذا تسجل ذلك دل أبلغ الدلالة على أن هذه البيعة بدعة محدثة على حد سائر البدع التي يجب قتل من أحدثها في الدين وفعلها في الإسلام فكيف يا ترى يجوز على عاقل مثل عمر (وهو المبقرى المأثور) كما يزعم الحضرمي أن يرتب القتل شرعاً على من أحدث في الإسلام ضلالة ومع ذلك يعتقد أنها من الحق الذي أمر الله به ودعى نبيه ﷺ أن يدعو الناس إليه وكيف يعقل مع هذا أنه يريد بذلك القول أن بيعته كانت في وقت حرج كما هاهنا (الاستاذ) الحضرمي وهو يأباه كل الإباء اللهم إلا أن يكون ممن الذين اتخذوا دينهم لهواً ولعباً ولنا تذكر حدوث البيعة من عمر (رض) وقد عرفناه السابق إليها والمحرك الكبير فيها ولكن شيئاً من ذلك لا يدل على صحتها لأنها لم تكن معهودة على عهد النبي ﷺ ولا سبق لها في كتاب ولا في سنة ولأنه إنما بايعه وأطاعه على شرط أن يكون خليفة من بعده لذا نرى أبا بكر (رض) ادعى بها إليه من بعده -- وأنت لو تفكرت قليلاً ونظرت بعين صحيحة إلى مسامرة عمر (رض) واصفاً على يد أبي بكر (رض) ودفاعه وجلاده يوم القيفة وقوله «أن أبا بكر سيدنا والمقدم فينا» وأضفت إلى ذلك قول أبي بكر «رض» التي أختار لكم أحد هذين الرجلين أو رضيت لكم أحد هذين الرجلين مشيراً إلى أبي عبيدة بن الجراح وعمر بن الخطاب (رض) وقول عمر (رض) عندما حضرته الوفاة لو كان أبو عبيدة حياً لوليت الخليفة دون غيرهما ممن حضر السقيفة من طلاب الدنيا وأحلاس الترهات وعدم مشاورتهم لغيرهم فيها لا سيما ابني هاشم لعلت باليقين أن القضية مدبرة بليل وانهم عقدها لأنفسهم على الترتيب ولهذا السبب نفسه أشار طلحة حينما كتب أبو بكر (رض) وصيته لعمر (رض) بالخلافة إذ قال مخالفاً لعمر (رض) «وليت أمس ولاك اليوم» وقال أمير المؤمنين علي «ع» في بعض ما احتج به على القوم من الإمامة والسياسة لابن قتيبة ص ١٠ من جزئه الأول مخاطباً لعمر (رض) «أحلب حلباً لك شطراً شد له اليوم يرد عليك غداً» فصر (رض) لا يكون خليفة إلا لأبي بكر «رض» لذا تراه يقول على ما حكاه في الرياض النضرة ص ٢١٤ من جزئه الأول - أن أبا بكر كان يقال له خليفة رسول الله «ص»

وكيف يقال لي خليفة خليفة رسول الله ﷺ هذا بطول فقال له المغيرة أنت « أمير المؤمنين » وأبو بكر « رض » طبعاً هو منصور عمر « رض » دون الرسول « ص » لأنه أول من بايعه وصفق على يده في السقيفة وهذا كله لا يختلف فيه اثنان من مؤرخي السنة وحفاظها .

✽ هذا فقه أبي بكر (رض) ليست رحمته ✽

وأما قولاك ان خلافة أبي بكر نعمة ورحمة فمدخول بأنه لو كانت رحمة كما تزعم لاحتج برحمتها على أصحاب السقيفة ولم يركن إلى حديث الخلافة في قريش بل ولو صدقت « يا أستاذ » في قولاك لذكرها رسول الله (ص) لأمته عند نزول الآية « اليوم أكملت لكم دينكم واتممت رحمة ونعمة على حد تعبرك ولا يشها لأمته بل لا يذكر نعمتها حتى لأبي بكر (رض) نفسه حتى تكون سلاحة له على خصمه وفي القرآن يقول الله تعالى « وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين » وهل يقول من له دين ان الله تعالى لم يمت النعمة على عهد نبيه ﷺ وإنما تمت بخلافة أبي بكر (رض) ولو كانت من النعمة لما كانت فلتة وزلة وبدعة ضلالة إذ لا شيء من النعمة زلة وبدعة ضلالة بشهادة عمر (رض) وعدم إنكار الصحابة عليه في عدم دعوى رجل منهم انها كانت رحمة ونعمة ويقول البياض المكي المالكي على ما في غاية الكلام ص ٨٦ كل ما أحدث بعد النبي « ص » فهو بدعة والبدعة ما لا سبق اليه في كتاب أو سنة وما خاف أصول السنن فهو ضلالة وقال ابن الأثير في النهاية في مادة « حدث » المحدثه هي ما لم يكن معروفاً في كتاب ولا سنة وهنا نسألك يا أستاذ عن خلافة أبي بكر « رض » أهى من النعمة والرحمة أم بدعة محدثة ونقمة ضلالة فإن قلت أنها نعمة ورحمة كما هو قولك فيقال لك أكان رسول الله (ص) يعلم ذلك أم لا فإن قلت يعلم ذلك قلنا لك فلم تركها ولم يزود الأمة ببيانها وقد أرسله الله رحمة للعالمين لا جاتر أن نقول أنها كانت رحمة ونعمة على عهد النبي « ص » وانقطاع الوحي ببايعه عمر « رض » لأبي بكر « رض » ورضا اربعة نفر أبي عبيدة بن الجراح ومسلم مولى أبي حذيفة واسيد بن خضير وبشير بن سعد على ما حكاه ائمة التاريخ والسيرة كابن خناري في صحيحه والحلي الشافعي في السيرة الحلبية والطبري وابن الأثير في تاريخيها وغير هؤلاء من حفاظ السنة ولو كانت من الرحمة والنعمة كما تزعم لدل الناس عليه كما دلها دلالة واضحة على خلافة علي (ع) والأئمة من ولده « ع » من بعده في أحاديث صحيحة ثابتة من طريق الفريقين كما مضى ويأتي مع أن النبي « ص » لم يترك شيئاً عن شرعه إلا وبينه للناس عامة واطهر لهم جميع ما يحتاجونه إلى يوم القيامة ولم تكن منها خلافة أبي بكر « رض » التي خلقتها السقيفة وإن قلت أن النبي « ص » ما كان يعلم انها رحمة ونعمة ولذا

تركها وعدل عنها إلى غيرها من وجوب التمسك بثقله كتاب الله وعترته أهل بيته «ع» وعلمت
أنت يا استاذ وحدك ذلك فقد جعلت نفسك أعلم من الله ورسوله «ص» بالرحمة والنعمة لأنها
خاصة خلافة علي «ع» والأئمة من ولده «ع» بالرحمة والنعمة دون غيره على ما نطق به القرآن
«اليوم أكملت دينكم واتممت عليكم نعمتي» وذلك لما أخذ النبي «ص» بضبعي علي
«ع» يوم الخدير لم يتفرق الناس حتى تزلت هذه الآية فقال «ص» الله أكبر على اكمال الدين وإتمام
النعمة ورضا الرب برسائي وبالولاية لملي من بعدي على ما حكاه السيوطي في الدر المنثور ص
٢٥٩ من جزئه الثاني واعترف بشيخه الفضل بن روز بهان في الآية الثانية من آيات فضل
علي «ع» وخلافته في كتابه الذي رد به على كتاب نهج الحق والحجة في هذا لأنه متفق عليه
وغيره مطلقا واجب طارحه لأنه يختلف فيه لاحتجاجة فيه وإن قلت ليست رحمة ولا نعمة فقد
أبطلت وثبت أنها نعمة وفاد يجب درؤها والترفع منها لأنها تؤدي إلى العطب والمهلك

﴿ آية مشاورهم في الأمر لا يدل على معصية اختيارهم ﴾

تقول ومما يدل على ان للأئمة اختياراً ورأياً مشاوره الرسول «ص» أصحابه في مهام الأمور
وان كان الرسول «ص» مؤيداً بالوحي حيث يأمره الله بالاستشارة بقوله « مشاورهم في الأمر »
أقول وما خفي عليك يا استاذ أعظم فإنه لا يجوز لما قل له دين ان يقول ان الله تعالى أمر نبيه
(ص) بالاستعانة بهم في رأيهم لافتقاره اليهم فيه فإن هذا لا يصح مع منصب النبوة لانا نعلم
بالضرورة من دين المسلمين أنه (ص) كان معصوماً من الكبائر والصغائر وكانوا غير معصومين
وكان «ص» اكمل من جميع الخلائق واحسنهم رأياً وأوفرهم عقلاً واكملهم تدبيراً لا سيما ان
الوحي كان ينزل عليه متوالياً من الله بالتوفيق والتسديد والانباء له عن المصالح فكيف يصح
نقائل ان يقول باحتياجه «ص» الى رأيهم واختيارهم مع انه ليس فيهم الا من هو دونه في كل
شيء. ولأن الرئيس انما يستشير غيره من رعيته ليستفيد ويستعين برأيه اذا علم انه اوفر منه عقلاً
واحسن رأياً وأجود تدبيراً أما اذا علم او ظن انه دونه في ذلك كله لم يكن لاستعانيه برأيه في
تدبير معنى يفهم اذ الكامل لا يحتاج الى الناقص فيما فيه الكمال كما لا يحتاج العالم الى
الجاهل فيما يفتر فيه الى العلم وهذا واضح لا غبار عليه وان خفي على الاستاذ فظن ان الامر
بالاستشارة كان لاجل الاستعانة برأيهم وقد خاب ظنه وطاش سهمه وضلت مطيته يا هذا انما
يستشير غيره الجاهل الذي لا يعرف معنى (الكلالة والاب) والذي يقول « كل الناس افقه منه
حتى المخدرات في الحجال » لا سيد الأنبياء (ص) واعقل العقلاء وكان الحضرمي لم يجد سبيلا
الى تفضيل ابي بكر (رض) وغيرهما من الصحابة الا بالاض من كرامة النبي «ص» ونسبته

الاباطيل اليه تنزه وتقدس عما نسبته الكذاب اليه وبذلك على ذلك ما في ذيل الآية من قوله تعالى « فإذا عزمتم فتوكل على الله » فقد اتطوّر وقوع الفعل منه بعزمه دون رأيهم ومشورتهم ولو كان الأمر بالمشورة وقع لأجل الاستعانة برأيهم والاستعانة بشورتهم لكان الخطاب بما يناسب ذلك من قوله فإذا ارتأوا لك رأياً فاعمل به وامض عليه ولما لم يقع ذلك علمنا ان الامر بالمشورة كان لأجل ان يصل بما يظهر منهم إلى ما تكنه صدورهم فان الناصح تظهر نصيحته في مشورته كما ان الناس يظهر غشه في مقاله لا سيما بلحاظ أن في الأمة من يتربص به الدوائر ويبتغي له النوائل ويكتم خلافه ويبطن بغضه وفيهم بطانة الشر فلم يعرفهم بأشخاصهم ولا دله عليهم بأسمائهم وفي القرآن « ومن أهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم نحن نعلمهم » وقال تعالى « ويخلفون بالله انهم لمنكم وما هم منكم » وقال تعالى (ولو نشاء لأريناكمهم فلعرفتهم بسيماهم ولتعرفنهم في لحن القول » فدلّه تعالى عليهم بمقامهم وجعل الطريق لئيبه (ص) إلى معرفتهم ما يظهر من غشهم ونفاقهم من لحن قولهم وهكذا جعل تعالى مشورتهم طريقاً إلى معرفة باطنهم ألا ترى اليهم لما أشاروا عليه ببدر في الأسرى فكشفت مشورتهم عن نيات شائنة فذمهم الله تعالى عليه بقوله تعالى (ما كان لنبي أن يكون له أسرى حتى يثخن في الأرض تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة والله عزيز حكيم لولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما أخذتم عذاب عظيم) فوجه تعالى التوبيخ اليهم وعنفهم على رأيهم وبين لئيبه «ص» حالهم وسوء نياتهم وادغالهم فيه على أنه من الجائز الممكن ان يريد بالأمر بالاستشارة ان يوحد قلوبهم ويجمع شتاتهم ويلبشهم ولكي يدخل الايمان في اعماق قلوبهم لا لاحتياجه اليهم في ذلك فمن هذا وذاك تفهم إن كنت ممن يفهم أن المشورة لم تكن الاحتياج إلى رأيهم وأن الامة رأياً واختياراً في تشريع الواجبات ووضع المسنونات وتحليل الحلال وتحريم الحرام وغير ذلك مما يرجع أمره إلى الشارع المقدس لا إلى غيره كما لا يخفى على أولي الاباب

﴿ قول المفهم محي ان كلام من ابي بكر وعمر اعظم من علي (ع) ﴾

تقول فان كان لعلي (ع) فأبو بكر وعمر (رض) اعلم أقول لا (يا استاذ) انك في هذا غلط أتم ولو تدنى لك أن تقول أنها اعلم من رسول الله ﷺ قلت إلا اني ادراك نسيت أو تناسيت أن تقول (أنها أشجع) من علي (ع) وبقيني أنه قد أعوزك النص في ذلك فاعرضت عنه أما نحن فلا يحسن بنا ان نهمل هذا الموضوع بالمرّة أجل يا (استاذ) قد عرفناه «أعلم» من علي (ع) من يوم سأله عن الكلالة في كتاب الله فلم يعرف ما هي وسأله عن الاب فلم يدرك ما هو وعرفنا

عمر (رض) «أعلم» من علي «ع» من يوم قال (كل الناس أفتقه من عمر حتى المخدرات في الجبال) ومن يوم قال «رض» «لولا علي لهلك عمر وقال لا ابقاني الله لمعضلة ليس فيها ابو الحسن» على ما حكاه عنه الحافظ المثلث ابن عبد البر في استيعابه من جزئه الثاني في ترجمة علي «ع» وغيره من أعلام السنة اما الاشجعية فقد عرفناها في ابي بكر وعمر «رض» من يوم هربا عن الزحف يوم بدر وأحد وحنين وان كنت جاهلا أو تاسيا «يا استاذ» فلست بناس يوم خيبر حينما دفع النبي «ص» رايته إلى ابي بكر «رض» فلما رأى مرجبا جبن عن قتاله ففر منهزماً ليحزن اصحابه ويحزنه أصحابه ثم دفعها إلى عمر «رض» ففعل كما فعل صاحبه من الجبن والهزيمة وعند ذلك غضب النبي «ص» وقال لا طين الراية غداً إلى رجل يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله كزار غير فرار لا يرجع حتى يفتح فاعطاها علياً «ع» وكان الفتح على يده «ع» فقول النبي «ص» كزار غير فرار يرشدك إلى فرار الأوابين وما وقع منهما من التفريط كما يدلك على انتفاء الوصفين عنهما وثبوتها لعلي «ع» خاصة وان ابنته المزيه من «شجاعة» ابي بكر «رض» «أو اشجعيته» فهلم معي لأدلك «على أشجعيته» من علي «ع» وذلك من يوم نوفل بن خويلد وكان من صناديد قريش وشجعانهم وكان بطلاً مغواراً حيث قرن ابا بكر «رض» بككة وقرن معه طلحة بقرن فسيه من ذلك اليوم بالقرنين على ما حكاه ابن كثير من علماء السنة في البداية والنهاية ص ٢٩ من جزئه الثالث ولو سهرت «يا استاذ» التاريخ بعين بصيرة الطمأنينة ان امامك هذا لم يعرف له في الاسلام قتيل ولا موقف عين فيه بين يدي النبي «ص» ولا بارز قرناً ابداً ولا نازل بطلاً مطلقاً ولا سفك بيده دمأ لأحد من المشركين ، ولم يكن له فيهم جريح البتة بل ما برح عن قتالهم منهزماً وعن حربهم ناكلاً وعن منازلهم مدبراً فهذه بدر وتلك احد وهتيك حنين وغيرها فاسألها «يا استاذ» ان كنت نائماً فانها تجيبك بوضوح عما ذكرنا على اذنك لو تفحصت التاريخ تبين لك من خلال صفحاته انه ممن لم يقف موقفاً واحداً حتى في الجاهلية يدل على ادنى شجاعة فيه وانما كشف لنا عن جبنه ووهنه إلى درجة لم يستطع ان يدفع عن نفسه نوفل بن خويلد وهو رجل واحد من المشركين عندما قرنه بقرن فلماذا يا ترى لم يبرز اليه يوم بدر استيفاء لثاره وكشفاً لشناره حينما دعا إلى الهز في تلك التزوة فاجهم واجهم المسلمون فبرز اليه علي امير المؤمنين «ع» فقتله وقتل اضرابه من ابطال قريش فدونك تاريخ أهل السنة ان كنت جاهلاً ان صاحبك هذا «رض» كان معروفاً بككة قبل الهجرة بأنه من اجبن الناس واوهنهم واضف الناس واخوفهم حتى بلغ به الجبن إلى ما قد عرفت وكان الاخرى بك «يا استاذ» ألا تعرض لكتاب السقيفة بالرد لئلا ينكشف للتأخرين عوار سقطاتك وقبيح تبجحائك ومضافة احتجاجك حتى برهنت للبلاء على اطفاء شعلة ذهنك وسبات عقلك «ومن يضل الله فلن تجد له سيلاً»

❖ النص على خلافته على (ع) ومنافسته فيه ❖

تقول وهنا نناقش السقفة ونطالها بوجود النص الذي تعين به علي للخلافة واصبح به خليفة شرعياً فنقول ما هو النص الذي استحق به علي الخلافة هل نص تحريري ام شفهي فان كان تحريرياً فنم شهدوه وبأي ختم وبأي توقيع وقم وبأي تاريخ ارخ ولم لم يحتج به في ابان الامر فهنا انتفى النص التحريري وبقي النص الشفهي فأقول أما النص الشفهي فلا عجة به في مثل هذه الحوادث الخ

أقول وسأختصر الجواب عن هذا اختصاراً فقد تبين الصبح لذي عينين وجوابه بالنقض أولاً بأن نقول ما هو النص الذي ثبت به ان كل واحدة من صلاة الظهر والعصر أربع ركعات والصبح ركعتان والمغرب ثلاث ركع والمشاء أربع ركع وما هو النص الذي ثبت به ان الزكاة تجب في اموال خاصة وأشياء مخصوصة وما هو النص الذي ثبت به ان القرآن الموجود اليوم بأيدي المسلمين هو المنزل على سيد النبيين «ص» وما هو النص الذي ثبت به ان رسول الله (ص) هو نبي مرسل - وهو خاتم الأنبياء - وسيدهم وما هو النص الذي ثبت به معجزته وبواهر آياته ودلائل نبوته (ص) وهل هو تحريري أم شفهي فان كان تحريرياً فنم شهدوه وبأي ختم وبأي توقيع وقع وبأي تاريخ ارخ وهنا انتفى النص التحريري وبقي الشفهي وهو لا عجة به في مثل هذه الأمور إلا إذا توافرت الأدلة والشهود مع اتفاق الشهادة في أدائها والكثرة التي توجب القناعة ولم يصل إلينا نقل ولا خبر في هذا كله فقد بطلت اذن هذه الأمور كلها من أصلها فما يكون جوابك هنا يكون هناك فان قلت ان ذلك وصل إلينا بالتواتر في هذه الأمور قلنا انك كذلك النص في خلافة علي (ع) والأئمة من ولده وصل إلينا بالتواتر فلا سبيل إلى انكاره

وثانياً قد أجمع المسلمون جميعاً على أن المراد من النص في اثبات هذه الأمور وأمثالها هو قول النبي (ص) أو فعله أو تقريره ولا سبيل لنا إلى معرفة ذلك كله فيما بعد عصره (ص) إلا بنقل الثقات العدول المعول عليهم في نقل احاديثه الصحاح المتضمنة لقوله أو فعله أو تقريره «ص» فلو بنينا على اسقاط هذا لبطل الدين وأحكامه

❖ الطريق إلى معرفة النص وغيره ❖

وبعبارة اوضح ان السبيل إلى معرفة السنة التي هي فعل النبي (ص) او قوله او تقريره احد امور تنحصر فيها

الاول العلم بها بسبب العلم الضروري الحاصل للانسان بمجرد التوجه اليه والاتفات نحوه بحيث لا يمكن دفعه عن نفسه وذلك كالمعلم بان الاثنين نصف الاربعة وغير ذلك مما يعرف بالبداهة

لارتكازه في اوائل العقول

الثاني العلم بها من جهة الادراك بعد حصول الشرائط وارتفاع الموانع كالامور المدركة بالحواس المعروفة

الثالث العلم بها بسبب الاخبار المفيدة لليقين كالمعلم باحوال من تقدمنا من الامم وغير ذلك من الامور الغائبة عنا المعلومة لنا بسبب تلك الاخبار

الرابع العلم الحاصل بسبب النظر والاستدلال وترتيب المقدمات الموصلة إلى النتائج في طريق معرفة الأشياء المجهولة

أما الطريقان الأولان فلا يحصل العلم بهما في شيء منه إلا لمن شاهد النبي (ص) وآمن به وصدق ووصل الايمان إلى اعماق قلبه ورآه وسمع منه مشافهة

وأما الطريق الثالث فهو الذي بسببه تتوصل إلى العلم بصدور ما صدر عنه «ص» إذا كان الخبر متواتراً بأن نقله جماعة يستحيل في المادة تواطؤهم على الكذب والافتعال او كان الخبر مقطوع الصحة من حيث نقل الثقات من اهل العلم له او كان مجماً عليه بين المهلين قاطبة وأما الطريق الرابع فهو من الطرق التي تتوصل به إلى العلم بصحة الأخبار المتضمنة لتلك الأشياء كاتصاف الحايك بالعدالة والوثاقة أو اتصافه بضدهما من الفسق والخيانة وإذا ابطالنا هذا الطريق لم يبق لنا طريق غيره نتوصل به إلى معرفة السنة وغيرها من الحوادث الواقعة في العصور الاولى وما بعدها إلى يومنا هذا والقول ببطلانه من اوضح الباطل اجماعاً وقولاً واحداً وإذا عرفت هذا فنقول لقد توافرت الادلة والشهود مع اتفاق الشهادة في المعنى تارة وباللفظ والمعنى تارة أخرى في ادائها وقد وصلت اليها من طريق ثقات السنة وعلمائها على استحقاق علي للخلافة وتنصيب النبي (ص) بها عليه آمن بها قوم وجحد بها قوم وكتبها آخرون

﴿آية الولاية﴾

وحسبك من النص عليه «ع» بالخلافة قوله تعالى (إنا وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون) "فان المراد يولي الأمر المتصرف فيهم والمدير

١٩ تجده في ص ٢٩٣ من الدر المنثور من جزئه الثاني في تفسير هذه الآية في سورة المائدة من أنها نزلت في علي «ع» وهكذا في ص ٣٨ من منتخب كثر العمال بهامش الجزء الخامس من مسند احمد وص ٢٠٦ من الرياض النضرة المحب الطهري من جزئه الثاني وص ١٢٣ من الفصول المهمة لابن الصباغ المكي المالكي وص ٢٤ من الصواعق المحرقة لابن حجر وص ٤١٣ من تفسير الرازي الكبير من جزئه الثالث وص ١٦٥ من تفسير ابن جرير من جزئه السادس وص ١٦٥ من تفسير

لأمورهم قطعاً بقرينة انما الدالة على حصر الولاية بالمؤمنين الموصوفين بإيتاء الزكاة حال الركوع لا سيما قد انضم إلى ذلك ما لا يمكن معه الإتيان في ارادة الاولى والاحق بالتصرف في شؤون الناس بصورة عامة ألا وهو ولاية الله فيها فانها عامة فكذلك ولاية النبي (ص) والولي (ع) لاتحاد السياق وظهور تساوي المتعاطفات في الحكم وهو المراد بالامامة العامة والحكومة المطلقة والتفكيك بين فقرات الآية خلاف الحصر والسياق وخلاف نص الآية لاسيما بلعاطفا ورد في نزوله فيه (ع) ولأن غير ذلك من المعاني والصفات فمع ان الآية تأبأها كل الابهاء لم تكن مخصوصة في علي (ع) لشمول ذلك لكل مؤمن وهو خلاف الحصر فيها على انه ان أمكن ان تريد لا خصوص الولاية العامة بل هي وغيرها من معنى الولي إلت صح العموم من باب عموم المجاز في استعمال المشترك اللفظي فإنما تريد جميع المعاني الممكنة ان تكون لله ولرسوله (ص) اعلي (ع) ايضا ومنها الولاية العامة والأحقية التامة بالتصرف في شؤون الأمة بل حتى فيما يخص بشؤون انفسهم كما هو لله وللرسول (ص) ولكن لا يصح ان تريد غير الولاية العامة من الولي فيها للذين آمنوا والا لزم ان يكون من شرط الولي المؤمن مطلقاً إيتاء الزكاة حال الركوع وهو واضح البطلان ولا شك في ان من له التصرف كتنصرف الله والرسول (ص) هو الامام لا غير وجهة اخرى ان الخطاب موجه إلى المسلمين بأن الله تعالى جعل لهم اولياء اضيفوا اليهم في منطوق الآية وان الله وليهم ورسوله ومن قال فيها أنه من الذين اقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وهم راكعون اي حال ركوعهم وذلك بدليل أن الله تعالى لو أراد بالخطاب جميع المكلفين لزم اضافة الشيء إلى نفسه وهو باطل يستحيل حمل كلام الله تعالى عليه وإذا بطل هذا ثبت إضافته إلى غيره على ان ذلك موجب لبطالات الوصف في الآية بأنهم من الذين يأتون الزكاة حال الركوع ثم ان الاتيان بصيغة الجمع في الثالث انما هو لبيان عدم جواز التعدد في الخالق تعالى ولا في نبينا خاتم الأنبياء (ص) بخلاف ذلك في الامام عليه السلام فانه ليس بد من تعدده فالحديث بنصه يثبت نزولها في علي (ع) عندما تصدق بخاتمه الشريف بمحضر الصحابة على ذلك السائل وهو راکع في صلاته وينطبق على بقية أولي الأمر بالوصف والتأويل كما ان في الآية دلالة صريحة على بطلان خلافة المتقدمين عليه بقرينة الحصر فان قلت ان الآية كما تدل على بطلان خلافة المتقدمين عليه فهي ايضا تدل على بطلان خلافة بقية الأئمة الاثني عشر من أئمتكم وذلك

البيضاوي من جزئه الثاني وص ٢٦٤ من تفسير الزخسري من جزئه الاول وص ٥٥ من تفسير البغوي بهامش الجزء الثاني من تفسير الخازن وص ٧١ من تفسير ابي الفداء من جزئه الثاني وص ٥١٣ من تفسير ابن حبان من جزئه الثالث وص ٤٤٢ من تفسير محمد عبده الذي عزاه اليه صاحب المنار من جزئه السادس وغير هؤلاء من مفسري السنة وحفاظها الثقات فلتراجع فانها من القواطع

فضبة الحصر فيها فيقال لك انه إنما لا يصح حصر الولاية في علي «ع» لاستلزامه بطلان خلافة بقية الأئمة من ولده «ع» إذا كانت إمامة كل واحد من الأئمة في عرض امامة الآخر نظير استحقاق الشركاء بالنسبة إلى ما اشتهروا فيه أما إذا كانت إمامة كل واحد منهم على سبيل الترتيب وأنت الامام في كل عصر واحد وان كل واحد منهم قائم مقام الآخر فيصح حصر الولاية في المرتب عليه اعني علياً «ع» لرجوع ولاية المترتبين الى ولايته «ع» فحصر الولاية في أمير المؤمنين إنما صح لرجوع ولاية سائر الأئمة «ع» من ولده إلى ولايته «ع» الا ترى أنه يصح حصر الولاية في رسول الله «ص» باعتبار رجوع ولاية الجميع الى ولايته وبصح حصر الولاية في الله تعالى لانه الأصل في الولاية وولاية النبي «ص» والأئمة مترتبة على ولايته تعالى وهذا بخلاف حصر الولاية في المترتب فانه لا يصح أبداً وذلك لعدم رجوع ولاية المترتب عليه إلى ولايته فالحصر في الآية إنما لا يتم على مذهب أهل السنة الذين جعلوا أمير المؤمنين متأخراً عن خلفائهم اما على مذهب الامامية القائلين بانه أول الخلفاء وسيد الأوصياء فالحصر تام لا نقص فيه ولا شك بعنونه

﴿ آية وأولو الارحام بعضهم أولى ببعض ﴾

ومن النصوص الجلية على خلافته «ع» بعد رسول الله «ص» قوله تعالى « النبي أولى بالمؤمنين من انفسهم وأزواجه أمهاتهم وأولو الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله من المؤمنين والمهاجرين » وهو يعنى الخلافة العامة والامامة المطلقة التي كانت للنبي «ص» وقد أثبتنا الله تعالى لعلي «ع» وحده بنص هذه الآية لأن علياً عليه السلام من رحم النبي «ص» (القريب ومن المؤمنين والمهاجرين وهذان الوصفان لم يشبنا غيره «ع» من ارحام النبي «ص» قطعاً في عصره وأما العموم فلأن الجمع المعروف بأل يفيد العموم باتفاق علماء الأصول من السنة والشيعة وارحام جمع رحم قد تعرف بأل فهو نص في العموم كما ان (اولو) اسم جمع أضيف الى العام فهو أيضاً يفيد العموم وبعض نكرة مضافة إلى ضمير الجمع الذي يعود إلى العموم الموما اليه في منطوق الآية وهو أيضاً يفيد العموم فكل ذي رحم أولى برحمه في كل شيء من الاجنبي الدخيل فعموم الآية نص صريح في ثبوت الخلافة لعلي «ع» على التفصيل وهو من النصوص التحريرية التي ختمها الله بخاتمها ووقعها بتوقيعه وارضها بتاريخ نزولها على رسوله «ص» وهذا واحد من النصوص التحريرية التي طلبتها (يا استاذ) من صاحب السيفه فخذها بينة من كتاب الله تشهد عليك يوم حشرك ونشرك بان علياً عليه السلام احق بمقام النبي «ص» من أبي بكر «رض» وتشهد على أبي بكر «رض» عند الله وعند رسوله «ص» بانه أخذ ما ليس له واغتصب حقاً كان

لعلي (ع) «دونه لا سيما بلعاط ما في صدر الآية من قوله تعالى (النبي أرى المؤمنين من أنفسهم) وذيلها « من المؤمنين والمهاجرين » فقد اثبت تعالى الاولوية في انفس المؤمنين لعلي أمير المؤمنين (ع) وهو المراد بالخلافة والامامة فتقص أي بكر (رض) لما مضى لمعوم الآية ومخالف لصدقه وكل ما كان كذلك فهو باطل ساقط باجماع الفريقين فخلافته باطلة وليست بحق باجماع الفريقين وهل تبغي يا استاذ نصاً بعد هذا النص من القرآن الحكيم وهل يسمعك ان كنت مؤمناً بالله ورسوله (ص) ومصدقاً بكتابه أن تقول أن هذا كذب باطل لا أصل له ان اسراً يعنام خلاف الله وخلاف رسوله (ص) لهو في خلال مبين « ومن يضل الله فما له من هاد »

✽ حديث المرونة ✽

ومن النصوص ما أخرجه البخاري في صحيحه في باب فضائل علي (ع) وغيره من ثقات حملة الآثار النبوية عند السنة في صحاحهم كما مر من قول النبي (ص) لعلي عليه السلام (انت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي) فقد نص (ص) عليه بهذا القول بالخلافة حيث أعطاه جميع منازل هارون من موسى عليه السلام باستثناء النبوة ومنها الخلافة العامة على الأمة ومثل هذا كثير وحل الينا نقله عن النبي (ص) من طريق أعظم علماء السنة وحفاظها المعروفين بنقل الحديث وتجبص دقائقه بكل دقة ومقامنا لا يسع استقصاؤها فلو جاز للحضرمي أن ينكر هذا واضعاف أمثاله بما ثبت عن النبي (ص) بنقل الثقات العدول عند أهل السنة من النص على استخلافه لعلي (ع) بعده (ص) وكان بذلك الانكار والجحود معذوراً ولا يخرججه عن الاسلام لجواز لكفرة قريش وغيرهم من أهل الكتاب والمشركين أن ينكروا ما ثبت للنبي (ص) من الآيات والمعجزات ويكونوا بذلك معذورين أيضاً ولا يخرجهم عن الايمان فان صح هذا صح ذاك وهذا باطل فذلك مثله في البطلان

✽ حديث الاثمة من قريش ✽

تقول الحديث الذي استشهد به ابو بكر (رض) وهو الاثمة من قريش ينكره صاحب السقيفة وتقول أنه لم يكن معروفاً وما أدري من أين علم صاحب السقيفة أن هذا الحديث لم يكن معروفاً عند المهاجرين والأنصار يومئذ اولم ترد قريش أن تعرفه ثم كذبت صاحب السقيفة في دعواؤها قلت لأن هذا الحديث وأشباهه من الأدلة الدامغة للقبائل لما حارت الخلافة إلى قريش أقول (أولاً) إن صاحب السقيفة لم يتجاوز بانكاره هذا الحديث ونحوه بما انفردت انت بنقله شيئاً من أصول النقد لانه لم يرد من طريقه وكل ما كان كذلك فهو باطل منكر لا يصح أن نتجس به أفهم وان كنت لست من أهل الفهم وكونك لا تدري فلانك لا تدري ما يجب

عليك اتباعه في مقام الرد على خصمك فتنبئت بكل حديث ورد من طريق مذهبك بما يوافق هواك ولا يهيك بعد ذلك أن يكون صحيحاً أم باطلا وهذا شأن كثيرون من أمثالك من الذين يدخلون فيما لا يعرفون ويركبون رؤوسهم وهم لا يدرون

(وثانياً) لا دلالة في هذا الحديث على شيء من خلافته لأنه عام في قريش - وقريش طبعاً لم تنحصر فيه ولم ينحصر هو فيها والعام لا دلالة فيه على إرادة الخاص مع أنه من آحاد الخبر لا يقتضي علماً ولا عملاً ولا يصح لك أن تمنع به على خصمك في مثل هذا المقام (وثالثاً) لو صح هذا الحديث فهو من الأدلة الواضحة على اختصاص الخلافة بعلي والأئمة من ولده (ع) لا سواه وذلك فإنه إذا كانت الخلافة في قريش كما يدل عليه الحديث لوجب أن يكون في المصطفين منهم لا مطلقاً وليس المصطفون منهم إلا بني هاشم بدليل ما أخرجه السيوطي في الصحيح من جامع الصغير ص ٥٩ من جزئه الأول عن النبي (ص) أنه قال إن الله اصطفى كنانة من ولد اسماعيل واصطفى قريشاً من كنانة واصطفى من قريش بني هاشم واصطفاني من بني هاشم وقال (ص) إن الله اصطفى من ولد إبراهيم اسماعيل واصطفى من ولد اسماعيل بني كنانة واصطفى من بني كنانة قريشاً واصطفى من قريش بني هاشم واصطفاني من بني هاشم فبنو هاشم بحكم هذين النصين هم المصطفون من الخلائق اجمعين ولا بماراة في أن المؤمنين منهم خاصة هم صفوة الله بين خلقه بدليل التخصص من الكتاب والسنة لهذا العموم فهم لا شك أولى وأحق من أبي بكر (رض) وغيره من سائر الناس بحكم العقل والنص

-(قول أبي بكر «رضى» رضيتم لكم امره هذين الرجلين) -

تقول إن هذا القول من أبي بكر من باب مكارم الأخلاق وإيثار الآخرين على النفس (ويؤثرون على أنفسهم) إذن فلا غرابة إذا تنازل أبو بكر إلى أحد صاحبيه بالخلافة مع علمه بالنص له تفضلاً وتكراً

أقول هذه النتيجة هي التي كنا ننظرها منك وهي الغاية القصوى من نتائجك التي تنكرها (يا استاذ) وتحوص على منابذتها ولكن استغفلت فطرتك البواعث فاغتنمت الحقيقة فرصتها فجرى ذلك على لسانك في محفل التحرير فقلت فلا غرابة إذا تنازل أبو بكر عن الخلافة مع علمه بالنص له وعلى هذا الأساس يتوجه اليك السؤال الآتي - أكان أبو بكر واجباً له الإمامة ولازماً له الطاعة بالنص الذي علمه من رسول الله (ص) أم لا . فان قلت نعم وهو قولك فيقال لك فأبو بكر (رض) إذن قد ارتكب خلاف ما وجب عليه وخلاف ما أمره النبي (ص) به من تنصيبه عليه وفي القرآن (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) فأبو بكر

(رض) لم يأخذ بقول النبي (ص) ولم بعباً بأمره حيث تنازل عما أمره (ص) به من القيام بأمر الخلافة لأحد صاحبيه ويقول الكتاب (وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضلّ خلافاً مبيناً) وانت ترى هنا أن رسول الله (ص) قد قضى له بالخلافة فليس له الخيرة في النزول منه واعطائه لغيره فأبو بكر (رض) على هذا قد عصى الله ورسوله (ص) في تنازله لأحد الرجلين أتري يجوز لأحد أن يتنازل عن صلاة الصبح لغيره أو يؤثر غيره بصوم شهر رمضان أو حج بيت الله الحرام وهل يكون هذا من مورد الآية التي استشهدت بها في غير محلها ونصبتها دليلاً على غير موردها وهل يا ترى يجوز لرسول الله (ص) أن يتنازل عن الرسالة ويعطيها لغيره تفضلاً وتكرماً فما هذا الحبط والخلط ولماذا كل هذا العمي «يا استاذ» وإن قلت لم يكن واجب الامامة ولا لازم الطاعة فيقال لك إذن بطل قولك مع علمه بالنص له وبطل أن يكون إماماً أو خليفة على أحد من الأمة وكان تصديه لما يتصدى له الخلفاء الشرعيون من نصب القضاة والحكام وتقسيم الغنائم وقبض الزكوات وقتاله مانعي اعطائه الزكاة وغير ذلك بما هو من وظائف أئمة الدين وخلفاء المسلمين كل ذلك كان غصباً باطلاً وتصرفاً فيما لا يجوز له ولأمثاله التصرف فيه فقد ارتاحت صدورنا من هذه الخزعبلات والقرهات «ومح الله الباطل ويحق الحق بكلماته إنه علم بذات الصدور»

(إشارة عائشة (رض) على عمر بالاستغراف) -

تقول ان الخبر المنقول عن ام المؤمنين عائشة (رض) من اشارتها على عمر (رض) بأن لا يدع أمة محمد (ص) بلا راع استخلف عليهم ولا تدعهم بعدك هملاً فاني اخشى عليهم الفتنة يحتمل أن يكون وارداً أو غير وارد لا يمتنا ذلك والذي يمتنا قول السقيفة ولا أدري لماذا لم تشر إلى آخر الكلام وما يدريك يا صاحب السقيفة لعل رسول الله (ص) أدرك هذا فإشار إلى أبي بكر بامامة الصلاة وهذا القدر كاف لامامته الكبرى الخ

أقول أما الخبر المروي عن عائشة (رض) فقد سجله عليها أمناء التاريخ من أهل السنة فمنهم ابن قتيبة في الامامة والسياسة ص ١٩ من جزئه الأول وغيره من المؤرخين فلا سبيل إلى التردد فيه وأما قواك وما يدريك لعل رسول الله (ص) أدرك ذلك الخ فقد أربناك فساد هذه الامامة وأن الامر بالصلاة لم يكن من سيد الأنبياء (ص) وإنما كان من أمر عائشة (رض) وكيف يعقل أن يكون ذلك إشارة من الرسول (ص) إلى امامته ويحفي أمره على أبي بكر (رض) نفسه ولا يحفي على (الاستاذ) الحضرمي بعد هذه السنين الطويلة ان هذا شيء عجاب والامام احمد بن حنبل يحدّثنا في مسنده على ما حكاه عنه ابن حجر في صفحة ٧ من صواعقه والسيوطي في صفحة ٢٧ من تاريخه والخطي من سيرته صفحة ٣٦٠ من جزئه الثالث وغيرهم من

حفاظ السنة من أن رجلاً سأل أبا بكر « رض » فقال له ما حملك على أن تلي أمر الناس وقد
نهيتني أن أتأمر على اثنين فقال لم أجد من ذلك بدأ خشيت على أمة محمد الفرقة انتهى
وأنت ترى أن أبا بكر (رض) لم يقدم على ما قدم عليه إلا بزعمه خوف الفرقة على أمة
النبي (ص) فهل يا ترى أن أبا بكر (رض) ما كان يفهم من تقديم النبي (ص) له للصلاة بالمسلمين
بأنه يشير إلى امامته الكبرى فاعتذر لسائله أنه خشى على أمة محمد (ص) الفرقة إن لم يتسم هو
عرش الخلافة وقد فهم ذلك أنت وحدك أو أنه فهم ذلك إلا أنه علم أن ذلك لا يثبت شيئاً من
الزعامة لأن الصلاة تجوز خلف كل بر وفاجر لا خصوص أمام المسلمين وإذا كان أبو بكر
(رض) فهم ذلك فلماذا يا ترى اعتذر لسائله بذلك العذر البارد بل كان اللازم أن يعتذر بما
يناسب حال السائل (بأن يقول له ليس لي بد من طاعة النبي «ص» وقبول قوله إذ هو الذي
قدمني للخلافة وأمر المسلمين بالصلاة خلفي وجعلني امام الأمة بعده » ليكون عذراً مقبولاً
لا مردوداً على وجه الحضرمي ولماذا يا ترى لم يحتج بهذا الأمر المثلج يوم السقيفة على خصمائه ولم
يتمسك به في اثبات خلافته لو صح أمر الصلاة خلفه عن النبي (ص) كما نفترى ألم تعلم (يا استاذ)
أن النبي (ص) أئذّر الكذابة عليه بالنار . وما أشد تعجبك إذا ما قمنا بتحليل اعتذاره بالخشية
على أمته (ص) من الفتنة والفرقة الأمر الذي لم يدع أبو بكر (رض) ضلعاً لسيد الأنبياء (ص)
إلا وطحنه وذره في الهواء هباءً منثوراً ولا أظنك تستغرب إذا قلنا لك أنها الزعامة والملك التي
من أجلها خلفوا هذا الاعتذار القبيح وتلك الإشارة الفاسدة التي زعمها هذا الحضرمي في أمر
الصلاة الباطل إذ كيف يا ترى يعقل أن يكون النبي (ص) ومن عرفناه وعرفنا قول الله تعالى
فيه (وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين) أن يترك أمته في حيرة الضلال ومعرض الفتن والانقلاب
لا سيما أنهم قريبو العهد بالكفر وهو إذ ذاك أشد الناس مراعاة للأمن واعظهم محافظة على
النظام وأقوامهم على الدين وأرأفهم بالناس ولا يعين من يرجعون إليه في رفع الحيرة ودفع
الضلال وقمع الفتن وإقامة الحدود وحسم الفساد ولا يخشى عليها من الفرقة والردة كما اشتق
عليها أبو بكر (رض) فدعاه اشتقاقه إلى أن يتعالى على دست الخلافة فيها كلا ثم كلا مهلاً ثم
مهلاً فانه (ص) اغنام بيانه ولم يدعهم بلا راع ولم يتوكلهم مهلاً وعرضه للفتن والاختلاف مع
ما هم عليه من اختلاف الأهواء واستخلف عليهم من يقوم مقامه بعد لحوقه (ص) بربه الا وهو
امير المؤمنين الواجب طاعته على الناس اجمعين الذي استخلفه الرسول (ص) عليها وأوصى
بالأمر إليه ودلهم عليه وما يروح يذكره لولاية الامر بعده في حله وترحاله بمرأى من أصحابه
و كأن القوم يرون فيها يزعمون أنهم أشد خوفاً من النبي (ص) على أمته من الفرقة وأشد غيرة
منه (ص) على الدين وراحهم منه (ص) على أمته وكأنهم لا يعلمون أنه قد اوجب عليهم متابعة

الثقلين كتاب الله وعترته (ع) فزقوهما تمزيقاً أو جهلوا أو تجاهلوا قوله (ص) مثل اهل بيتي فيكم كسفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف منها غرق وهوى وكأنهم نسوا أو تناسوا قوله (ص) اني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي اهل بيتي ما انت تمسكتم بها لن تضلوا وانها لن يفترقا حتى يردا علي الحوض فلا تقدموم فتهلكوا ولا تأخروا عنهم فتضلوا ولا تعلموم فانهم أعلم منكم^(١) أو لم يفهموا قوله (ص) لعلي يا علي بك بهندي المهندون من بعدي^(٢) أو انهم جهلوا أو تجاهلوا قوله (ص) لعلي من كنت مولاه فعلي مولاه اللهم وال من والاه وعاد من عاداه وانصر من نصره واخذل من خذله واعن من اعانه وادر الحق معه حيث دار^(٣) وكأنهم نسوا أو تناسوا بيعتهم له ودعوتهم اياه بامرة المؤمنين وقولهم يخ يخ لك^(٤) لقد اصبحت مولانا ومولى كل مؤمن ومؤمنة إلى ما يضيق المقام عن تعدادهم ولعل القوم خافوا الردة على الامة من قوله (ص) من كنت مولاه فعلي مولاه ومن قوله (ص) (إنا وإياكم الله ورسوله والذين آمنوا) علي (ع) أو من قوله (ص) وهو ولي كل مؤمن من بعدي أو بعد هذا كله يخشى على الامة من الفرقة والفتنة .

- (قول أبي بكر (رض) هذا اوردني الموارد) -

والعجب من أبي بكر (رض) فانك تراه هنا يعتذر عن قبول بيعتهم بالخوف على الامة من الفتنة وعند موته تراه يقول صريحاً لمن حوله حينما دخل عليه عمر بن الخطاب (رض) هذا اوردني الموارد مشيراً إلى عمر (رض) على ما حكاه ابن الاثير في نهايته صفحة ١٥٩ من جزئه

١٥ حديث الثقلين من الأحاديث المتواترة وقد أخرجه الترمذي في ص ٢٢٠ من صحيحه عن نيف وثلاثين صحابياً وأخرجه الحاكم في مستدركه ص ١١٠ وص ١٤٨ من جزئه الثالث وصححه علي شريط البخاري ومسلم ونقله ابن حجر في صواعقه ص ٨٩ في آخر الفصل الثاني من الباب التاسع بعد الأربعين حديثاً من الأحاديث المذكورة في ذلك الفصل وقال ان الحديث صدر عن النبي (ص) في مواطن عديدة حيث صدع به يوم غدیر خم ويوم عرفة في آخر حجة حجها ويوم قام خطيباً بعد منصرفه من الطائف وفي مرضه الذي توفي فيه والحجرة غاصة بأصحابه وأنت ترى أن هذا الحديث يدل دلالة واضحة على ضلال من لم يتمسك بها معاً وأخرجه احمد في مسنده من طريقين أحدهما في آخر ص ١٧ والثاني في آخر ص ٢٦ من جزئه الثالث

٢٥ أخرجه السيوطي في الدر المنثور ص ٤٥ من جزئه الرابع في تفسير سورة الرعد والرازي في تفسيره الكبير ص ٢٧٢ من جزئه الثاني وص ٣٣٠ من تفسير روح البیان من جزئه الثالث وص ٣٦٧ من تفسير النيشابوري من جزئه الثاني وغيرهم من مفسري السنة

٣١ أخرجه بهذه الألفاظ ابن حجر في صواعقه عند ذكر الشبه ١١ ص ٢٥

٤٤ أخرجه بهذا اللفظ الخطيب البغدادي في ص ٢٩٠ من تاريخ بغداد من جزئه الثامن

الرابع في مادة نمنص من حديث ابي بكر «رض» ان عمر دخل عليه في مرضه وهو ينمنص لسانه ويقول هذا اوردني الموارد اي يحركه بقال ذلك بالصاد المهملة والضاد معا والحق ان جعود تلك النصوص والاعراض عنها وكتابتها كان سبباً لكل ردة وفتنة وقعت او تقع وقل لي بربك أي فتنة تحصل لو اجتمع اولئك النفر الذين اجتمعوا على غيره على علي «ع» وتمسكوا فيه بسنة النبي «ص» الصحيحة الصريحة القاضية بالخلافة له خاصة دون غيره وصاروا انصاراً واعواناً له اترام يستطيعون على اطفاء نار الفتنة باستقلالهم ولا ترى ذلك لو انضموا إلى علي «ع» فعلام اذن رجعوا إلى غيره وكتبوا وصيته «ص» فيه (ع) وضربوا بأحاديث الرسول «ص» كلها عرض الجدار وتركوا وصيه وخطيفته فيهم «والذين ظلموا من هؤلاء سيصيبهم سيئات ما كسبوا وما هم بمعجزين»

- (ترك الاستخلاف) -

تقول إذا ثبت هذا «يعني نفي الاستخلاف» فانه يدل دلالة قطعية على نفي الاستخلاف بتاتا وبصورة عامة عن كل احد بلا استثناء ولا تخصيص لا ليعني ولا لغيره وإذ القضية هنا سالبة عامة شاملة فالنخصيص يكون بلا محصص والترجيع بلا مرجع فقد تبين من هذا الاعتراف لصاحب السقيفة ان لا نص لابي بكر ولا لعلي الخ
أقول نعم لقد تمى ابو بكر «رض» في مرضه ان يسأل النبي «ص» عن الخليفة بعده وهل للأنصار فيها نصيب وقد سجل عليه ذلك جمع كثير من مؤرخي السنة وحفاظها منهم ابن جرير الطبري في تاريخه صفحة ٥٨ من السنة الثالثة ومنهم ابن عبد ربه في صفحة ٦٨ من العقد الفريد من جزئه الثالث^(١) من الطبعة الاولى وهذا ما يدل بوضوح على ان ابا بكر «رض» كان شاكاً في صحة ما هو عليه من الامرة ولا شك في ان صحة استخلافه تتوقف على الجزم بذلك الاستحقاق فيكون تقصص ما تصدراً وبلا استحقاق كما ان فيه دلالة قطعية على ان النبي «ص» لم يستخلفه على أحد ومحدثنا النووي في صفحة ١٢٠ من شرحه لصحيح مسلم من جزئه الثاني عند قول عمر «رض» لما قيل له ألا نستخلف قال فان استخلف فقد استخلف من هو خير مني ابو بكر وان اترك فقد ترك من هو خير من ابي بكر رسول الله «ص» إلى ان قال النووي الشارح وهذا دليل ان النبي «ص» لم ينص على احد بالخلافة وهو اجماع اهل السنة وحكاة البخاري ايضا عن عمر صفحة ١٦٣ من صحيحه في باب الاستخلاف من جزئه الرابع فنفي

(١) تجده ايضا في صفحة ٦ من تهذيب الكمال من جزئه الأول من الطبعة الأولى واخرجه المقدسي في المنارة وغير هؤلاء من علماء السنة فراجع

الاستخلاف شيء ثابت لا سبيل إلى انكاره أو التردد فيه وإذا ثبت هذا بطلت خلافتهم رأساً وذلك لو تنزلنا لك جدلاً وفرضنا أن الصحابة اجمعت عليه كما تقول ومع ذلك فإن كان إجماع الصحابة على استخلافه هو الصواب كانت ترك استخلافه هو الخطأ قطعاً والقول بمنع إجماع الصحابة قاطبة عليه أولى بالاتباع من القول بأنهم اجمعت عليه ذلك أن حمل فعل الصحابة على ما يوافق فعل الرسول «ص» أولى من حمله على خلافه خاصة وأنت تعتقد أنهم خير القرون ومبرؤون من كل نية ومخالفة للرسول «ص» وأنت ترى بام عينك أن النبي «ص» قد ترك استخلافه بإجماع أهل السنة فكذلك أصحابه الكرام تركوه ولم يستخلفوه أبداً ولأن ترك النبي «ص» استخلافه من الوحي الإلهي الذي لا يجوز لمسلم أن يأتي بضده وفي القرآن «وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا» والذي أتى به الرسول «ص» هو ترك استخلافه فيجب الأخذ به والابتعاد عن ضده لأنه من الباطل الذي لا شك فيه ولهذا السبب نفسه ترى علياً «ع» وجماعة كثيرة من وجوه الصحابة تخلفوا عنه وامتنعوا عن بيعته ولم يستخلفوه تبعاً للنبي «ص» في شرعه ومنهاجه ولو سلمنا جدلاً أنهم اجمعوا على استخلافه ومع ذلك فإن إجماعهم ليس بشيء إذ لا يجب طاعتهم كما يجب طاعة الرسول «ص» لا سيما إذا أتوا على الضد بما أتى به النبي «ص» كما في موضوعنا هذا فالنبي «ص» ترك استخلافه وهم جاؤا بضده من استخلافهم له فهل ترغب (يا استاذ) أن يترك المسلمون ما أتى به الرسول (ص) من ترك استخلافه ويعملوا على عكسه لأن الصحابة أو الأمة اجمعت على مخالفته وعمت بضده لو صح هذا من جميع الأمة وبدون استثناء أترى أن إجماعهم على عكسه يكون ناسخاً لما أتى به من النصوص وخاصة نصوص الثقلين والسفينة والغدير والمنزلة والخلافة والهداية المتواترة التي نص فيها على خلافة علي «ع» من بعده (ص) وإذا كان يجب طاعتهم في الاستخلاف وغيره وإن ما اجمعوا عليه يكون ناسخاً لما جاء به رسول الله (ص) من ترك استخلافه فما الفائدة حينئذ يا ترى في بعث النبي «ص» وإرساله بالصحابة وإجماعها فني عن إرساله لأن من صلاحيتها أن توجب وتلزم وتبيح وتنصب وتنسخ كما تزعم والقول بهذا خروج عن دين الله جملة وما يستلزم القول به الخروج عن الدين هو خارج عن الدين طبعاً وليس بداخل فيه أبداً فاذن ما اجمعت عليه الصحابة من استخلافه على هذا الفرض ليس من الدين في شيء ثم أنا نقول لك (يا استاذ) أن ما فعله النبي «ص» من ترك استخلافه أكان حقاً أم باطلاً فإن قلت كان حقاً فيقال لك فالذي جاءت به الصحابة من استخلافه باطل إذ لا واسطة بين الحق والباطل «فماذا بعد الحق إلا الضلال» وإن قلت أن ما فعله النبي «ص» من ترك استخلافه باطل فقد الصفقت الباطل بالنبي (ص) ونسبت إليه الضلال وهل يكون المروق عن الإسلام غير هذا

والغريب ان النبي (ص) لم يستخلفه قطعاً ومع ذلك فانهم قد خالفوه وعصوا فيه أمره فان أبا بكر (رض) قد استخلف عمر (رض) وممر (رض) لم يقتد بأبي بكر (رض) ولا بالنبي (ص) بل جعل الأمر شورى في أناس معدودين وهل هناك تلاعب في الدين اقبح من هذا التلاعب الشنيع اللهم إلا ان تجلب لذلك القول بأنهم مجتهدون فادى رأيهم إلى خلاف ما فعل الرسول (ص) واما قولك اذ القضية هنا سائلة عامة فالتمخيص يكون بالاخص إلى نهاية هذيانك فانه بما يضحك منه التاكل الحزين وهو يدل على جهلك بأصول المناظرة وبعدك عن هذه الحيلة فان صاحب السقيفة انما نفى الاستخلاف عن ائمتك وسلبها عنهم بصورة عامة على قاعدة الالتزام بما الزموا به انفسهم من نفي الاستخلاف واجماعهم عليه فهو من الحجة عليك لا لك افهمت وان كنت لا تفهم بأن الموقف الذي وقفت فيه وشمرت عن ساقبك لتخوض مستنقعاً ليس هو من نصيبك ونصيب امثالك من ابناء الجاهلية ممن يرون الخط في الأهواء حرية والركض وراء كل موبقة كياسة اما نصوص استخلافه (ص) لعلي (ع) خاصة والأئمة من ولده (ع) عامة فجزئتها بحفظة لايوهن ركنها جمعد المبعضين بها كانوا ولا يؤزع جانبها انكار المنكرين بها كبروا فلقد قال الكافرون ان كتاب الله سحر وانه مفترى وقالوا في رسول الله (ص) انه ساحر مجنون وانكروا كل ما له (ص) من آيات نبوة (ص) ودلائل رسالته (ص) فهل اثر ذلك فيهم الارتفاع وهل زادم الاعزاً ومنعة وهل ترك المسلمون كتاب ربهم واعرضوا عن نبيهم لأن الكافرين يقولون انه سحر او مفترى او أنه (ص) ساحر مجنون فليشرق الحضرمي ان شاء أو فليغرب فانه لا يجد من يساوي الوصي (ع) وآل النبي (ص) من هذه الأمة احداً ولا يقاس بهم منهم نفر ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم

-(الاجماع لم يعفروا وبست المأخوذة كرئاسة سبغ عشرة)-

نقول فاذا اتفق كبار القوم على رئاسة شيخ لعشيرة فلا عليه اذا تخلف عشرة أو عشرون من ساوئهم لان العبرة لكبار القوم وكثرتهم

أقول بظهر منك «يا استاذ» انك افلست من الحجة ولم تظفر بالسند فعمدت إلى التهمية والمغالطة فزعمت ان مثل الخليفة لرسول الله (ص) كمثل شيخ عشيرة تنعقد باكثرية العشيرة وكبارها ولا بضرها تأخر عشرة أو عشرين من ساوئهم لأن العبرة بكبارهم وكثرتهم لا يا «استاذ» ما هكذا تورد يا سعد الابل «فان الخلافة هي الزعامة الكبرى والرئاسة العظمى في امور الدين والدنيا وهي خلافة الرسول (ص) في حفظ الشريعة من الضياع والزيادة والنقصان وحسم مادة الفتنة وقطع الفساد واقامة الحدود وحفظ بيضة الاسلام على الوجه الشرعي والقانون

الاهي الذي جاء به رسول الله «ص» من عند الله وهذا هو المدار في الامامة وهذا لا يحصل إلا إذا كان الامام جامعاً لجميع الفضائل العالية من الاعلمية والأفضلية وغيرهما من الصفات السامية كالزهد والشجاعة والجلود والسخاء والكياسة والحياء والعلم والاباء والعفة والتقوى إلى غير ما هنالك من الحاصل المثلى والأخلاق العلاء التي يعترف العقل بلزومه والعقلاء بوجوبه في الامام على الأمة وكل أولئك متوفر في علي «ع» خاصة فانه أشرفهم نسباً واعلاهم حساباً وقدرأ وأكثرهم علماً وأعظمهم حلاً وأكثرهم جهاداً واقضاهم حكماً وأولهم إيماناً بالله وأوفاهم بعهده الله وأقومهم بأمر الله واقسمهم بالسوية وأعدلهم في الرعية وأبصرهم بالقضية وأعظمهم عند الله منزلة^(١) إلى غير ذلك من الملكات التي هي شرط الكبرياء في الامام ووجوده معتبر عند أهل العرفان وقد انصف بها علي وحده عليه السلام وكل ما كان كذلك فلا ينبغي بآراء الناس كثروا أم قلوا إذ ليس هذا هو المدار في إمام الأمة ليقاس عليه شيخ العشيرة وكيف يجوز القياس لو قلنا بصحته في مثل المقام مع اختلاف الموضوعين - موضوع الامام - وموضوع شيخ العشيرة وتباينهما محمولاً وحكما وصغرى وكبرى فلأن رئاسة شيخ العشيرة لا تكون إلا على الوجه السيامي العرفي الذي كان يستعمله امراء الجور وأئمة الضلال أمثال معاوية ويزيد والوليد وغيرهم من الذين تربعوا على دست الامرة في هذه الأمة واستعملوا كل ظلم وجور وقتك وهتك وفساد في الأرض وإخلال في أحكام الدين وهذا النوع من الرئاسة لا تدور عليه الامامة الشرعية عند كل مسلم له عقل أو شيء من الدين ولأن رئيس العشيرة لا يعتبر فيه ما يعتبر في الامام من العلم الكثير والشجاعة وحسن التدبير بأمور الدنيا والدين ولا يعتبرون فيه الزهد والتقوى وإن لا يعجز عن حل اية مشكلة من المشاكل السياسية والاجتماعية على القانون الشرعي ولأن شيخ العشيرة لا يوجب له صلاحية التصرف شرعاً في شؤونهم السياسية والاجتماعية في اموالهم وانفسهم بحرب وصالح وتقسيم الغنائم وجعل القضاة والحكام ووضع الدساتير الشرعية المتكفلة لحفظ الحقوق على ما جاءت به الشريعة ولأن زعامة شيخ العشيرة زعامة دنيوية لا تمت إلى الدين بنسب ولا تتصل اليه بسبب وخلافة الرسول «ص» زعامة دنيوية دنيوية بما قرره الشريعة الحاقمة على ان كبار العشيرة قد يتفقون غالباً على رئاسة الأحمق الجاهل والفاسق الفاجر فاعل المحرمات وهاتك المحرمات ومجتروح السبقات بمن لا حريجة له في الدين لأنه ابن الرئيس المتوفى أو أخوه أو ابن عمه أو لأنه مشارك لهم في ارتكاب الموبقات وموافق لهم في افتراء الآثام وهذا شيء

(١) تجده في الرياض النضرة صفحة ١٩٨ من جزئه الثاني وصفحة ٣٤ من منتخب كنز العمال ج١ من الجزء الخامس من مسند احمد واخرجه ابو نعيم في آخر صفحة ٦٥ من جلته من جزئه الأول وغير هؤلاء من حفاظ السنة في باب افضال علي (ع) من مساليدهم

ثابت بالوجدان في كثير من رؤساء العشائر في مختلف البلدان بمختلف الأزمان بما لا سبيل إلى إنكاره وأي أثر ياترى لاتفاق الكبار وكثرتهم واي دليل فيه على صوابهم وفي القرآن يقول الله تعالى (بل جاءهم بالحق واكثرهم للحق كارهون) وقال تعالى (ربنا إنا اطعنا سادتنا وكبراءنا فأضلونا السبيلا) وقال تعالى (واكثرهم الفاسقون) وقال تعالى (واكثرهم لا يعقلون) وقال تعالى (وما وجدنا لأكثرهم من عهد وان وجدنا اكثرهم لفاسقين) وقال تعالى (ومن آمن وما آمن معه إلا قليل) الى كثير من امثال هذه الآيات الصريحة في انت الحق والهدى لا يدوران مدار اتفاق الكبار وكثرتهم بل هما على الأكثر دليل على الضلال والفساد كما نطقت به الآيات

-(قول عمر بن الخطاب اقتلوا سعداً) -

تقول إذا صح هذا من عمر فانما يريد به أن سعداً خرج عن الاجماع ويريد اثاره الفتنة بين المسلمين وتفريق الكلمة وكل من كان كذلك يجري من حقه التأديب فإن أصر فحكمه القتل (إذا بوبع خليفين فاقتلوا الآخر) حديث شريف صحيح أقول اما ثبوت صحة هذا القول من عمر (رض) (اقتلوا سعداً قتله الله) فقد سجله عليه مؤرخو السنة من جاء على ذكر السقيفة كابن الاثير والطبري والجوهري والاستيعاب وتاريخ الخميس وابن قتيبة وابن عبد ربه فلتراجع فإنه بما لا ريب فيه

وأما قولك فانما يريد ان سعداً خرج عن الاجماع ويريد الفتنة فباطل وهو من اقبحه لأن الإجماع هو اتفاق جميع امة محمد (ص) على أمر من الامور في وقت واحد وهذا النوع من الاجماع بتقدير وجوده هو الحجة لا غير وسعد بن عباد سيد الانصار هو أحد أفراد الامة يومئذ له رأيه واختياره فخروجه مسقط الاجماع عن الحجة لانتفاء حصول الاتفاق من جميع الامة بل ولا من جميع مجتهدي امة محمد (ص) على القول به لأن سعداً منهم وقد خرج عن معقداجماعهم لا سيما وقد تخلف الجم الغفير من اعلام الصحابة واعاظم رجالها كما مر البحث عنه مستوفى . فسعد لم يرد بخلافه على عمر (رض) وأتباعه إلا أن يبين للحاضرين عدم استحقاق ابي بكر (رض) لمنصب الخلافة وقد سمع النبي (ص) ورآه قد ولي على ابي بكر (رض) سالما مولى ابي حذيفة ثارة وأبا عبيدة طوراً وحرور بن العاص أخرى فكيف بضع يده وهو الزعيم الجواد في يد ابي بكر (رض) وبقر له بالبيعة وهو يراه دون اولئك في كل شيء ولما أحس عمر (رض) بأن سعداً يريد أن ينقض عليهم ما ابرموه وما اتفق عليه الاربعة من ذي قبل خاف على الزعامة أنت تقلت من يده ان هي تعدت ابا بكر (رض) وصارت إلى غيره ولهذا قال قولته في سعد وحررض من في السقيفة على قتله متخذاً سلاحه أن سعداً صاحب فتنة ليتخلص من خلافه هذا

ما أراحه عمر «رض» «يا استاذ» لا ما ذهب اليه وهمك فإن قوله يأباه كل الإباء فكيف ساغ لعمر «رض» أن يأمر الناس بقتل سعد لغاياته النفسية وهو من أفاضل المسلمين ومن خير القرون الذين حكمت بانهم المجتهدون العدول

وجهة أخرى ان الاجماع الشرعي لا ينبغي إلا بموافقة المجمعين جميعاً على الشيء طوعاً لا إكراً وما ذكره فإنه ليس من الاجماع في شيء وهذا المؤرخ الكبير عند السنة ابن عبد البر يجدنا في استيعابه عند ذكره للبيعة ان سعداً لم يبايع احداً من ابي بكر وعمر (رض) وما قدروا على الزامه كالزامهم لغيره لكثرة اقوامه من الخرج فخافوا فتلفتهم وتخلف عن البيعة بنو هاشم وفي طليعتهم امير المؤمنين علي بن ابي طالب (ع) والعباس عم النبي (ص) وجماعة كثيرة من قريش وهكذا صرح به محمد حسين هيكل في ص ٦٥-٧٤ من كتابه في أبي بكر (رض) فاعتبار الاجماع في الشريعة منوط بدخولهم طوعاً لا مع القطع باستظهار الأكثر وخوف الأقل ودخوله فيما دخل فيه الاكثر كرها كما وقع ذلك في اجماعهم

-- (حديث الفريهر) --

وأما الحديث فهو من الحجة عليك لو كنت تشعر لأن القوم وفيهم أبو بكر وعمر (رض) قد بايعوا علياً يوم غدیر خم حين قام النبي (ص) فيهم خطيباً بعد حجة الوداع قائلاً «ص» الستم تعلمون أني اولى بالمؤمنين من أنفسهم قالوا اللهم بلى قال أستم تعلمون أني اولى بكل مؤمن من نفسه قالوا بلى فاخذ بيد علي (ع) وقال «ص» من كنت مولاه فعلي مولاه اللهم وال من والاه وعاد من عاداه وانصر من نصره واخذل من خذله وأدر الحق معه حيث دار

وقد أخرجه الامام احمد في مسنده ص ١١٩-١٥٢ من جزئه الأول وص ٢٨١-٣٨٣ من جزئه الرابع وص ٣٤٧ من جزئه الخامس وقد عده السيوطي من الاحاديث المتواترة على ما حكاه عنه صاحب السراج المنير في شرح جامعه الصغير صفحة ٣٥٥ من جزئه الثالث وقد صرح جماعة من علماء السنة وحفاظها بصحته واشتهاره فمنهم حافظهم المعروف بالكنجي في ديباجة كفايته وقال أيضاً في صفحة ١٧ منه ان الحديث مشهور وروته الثقات ومنهم الذهبي في تذكرة الحفاظ صفحة ٢٣١ من جزئه الثالث ومنهم ابن حجر في صواعقه صفحة ٢٤ ومنهم علي بن يوهان الدين في السيرة الحلبية صفحة ٢٧٤ من جزئه الثالث ومنهم ابن جرير على ما حكاه عنه في كنز العمال صفحة ٢٩٩ من جزئه السادس وقد اثبت الجزري الشافعي تواتره في رسالته المسماة بأسنى المطالب في مناقب علي بن ابي طالب وقال ابن حجر في صفحة ٢٥-٧٣ من صواعقه أن الذهبي قد حكم بصحة عدة طرق من حديث الغدير ورواه جماعة من علماءهم يعسر حصرهم

كالطبراني وابن ماجه والحوارزمي والحاكم في مستدركه والترمذي في جامعه الصحيح وغيرهم من طرق كثيرة صحيحة وحسنة باسناد مختلفة عن جماعة كثيرة من الصحابة بضيق المقام عن تعدادهم فقد اثبت النبي «ص» بنص هذا القول كل ما كانت له «ص» من الأولوية والاحقية بالتصرف في شؤون الناس لعلي «ع» ولا جائز أن يريد من معنى الولي غير الولاية العامة والخلافة المطلقة لاستلزامه عبثية الكلام ولغوبة القول وحاشا رسول الله «ص» وهو سيد الانبياء «ص» واعقل العقلاء أن ينطق باطلا أو يقول عبثاً ويقف في أصحابه خطيباً بجر الهجيرة وهو يريد أن يبين لهم ان عليا «ع» ابن عمي أو محب أو فاضل فإن ذلك كله معلوم لديهم وهل يكتفون ببيان ذلك لهم في ذلك الموقف الرهيب الا من قبيل تحصيل الحاصل الباطل يستحيل حمل كلام النبي «ص» عليه لا سيما بلحاظ قوله «ص» «ألت اولي بالمؤمنين من أنفسهم» فإن الاولى من نفس الأمة هو النبي «ص» والامام «ع» وإذا أردت المزيد في التوضيح فانظر إلى قوله تعالى «النبي اولي بالمؤمنين من أنفسهم» إلى قوله وأولو الأرحام بعضهم اولي ببعض في كتاب الله من المؤمنين والمهاجرين «فانك تجده صريحاً في خلافته «ع» على الأمة فالحديث الذي أورده «يا استاذ» لا ينطبق إلا عليهم لاطباقهم على مبايعة غير علي «ع» بعد مبايعتهم له «ع» في ذلك اليوم فعلى قواك «يا استاذ» يجب قتل ابي بكر «رض» لا سعد بن عبادة وغيره من المتخلفين عنها فتدبر جيداً في عظيم جهلك وسبات عقلك «أفأنت تسمع الصم أو تهدي العمي ومن كان في ضلال مبين»

- (من هو مالك به نوبره) -

تقول مالك بن نوبره اليربوعي هو من المرتدين بل هو رئيسهم فقد كان ممن اسلم ودخل في عداد المسلمين هو وقومه ولكن بعد وفاة النبي «ص» ارتد هو وقومه وجعلوا فريضة الزكاة فجعلوا الخليفة عليهم جيشاً بقيادة خالد بن الوليد فطالبه باداء الزكاة المشروعة فامتنع من اداها فقال كنا نؤديها إلى صاحبكم وهي كالجزية فنحن الآن لا نعترف بها ولا نؤديها

أقول كيف استطعت أيا «الاستاذ» أن تطلق العنان لنفسك وتجعل فكرك وعقلك وراء قلبك وتستوكل هذا الاسترسال في حكمك الجائر على أمة ما برحت مؤمنة بالله وبرسوله «ص» ألم تعلم أن هذه الآراء الفاسدة كانت تدلي بها عقول نفر تقيدوا بالعاطفة المشوهة لصور الحقائق هذا هو التقليد الأعمى الذي لا يعتمد على فهم ولا يستند إلى ركن وثيق وكأنك ترى أن علم النصر يخفق على رأسك وتظن أن الناس يرون هذا رداً قياً وفلسفة ذات قيمة وكأنك تنوي بكلماتك المطلقة التي لا يقودها شيء من البرهان أن تستدرج ضعفاء الاحلام

إلى اعتناقها والتسليم لها من غير شرط وقيد وما أشد تعجب القارئ. إذا وقفنا معك قليلا للحساب فينكشف للناظرين ان مثلك كمثل المنكبتون اتخذت بيتا وان اوهن البيوت ليبت المنكبتون لو كانوا يعلمون .

أما مالك فهو ابن نورية بن حزة بن شداد بن عبيد بن ثعلبة بن يربوع التميمي اليربوعي يكنى أبا حنظلة ويلقب الجفول وكان رجلا نبيلاً يردف الملوك والرذافة موضوعات أحدهما ان يردفه الملك على دابته في صيد وغيره من مواضع الانس والموضوع الثاني انبل وهو ان يخلف الملك إذا قام من مجلس الحكم فينظر بين الناس بعده وهو الذي بضرب به المثل فيقال مرمى ولا كسعدان وماء ولا كصداء وفقى ولا ككالك وكان فارساً شاعراً ثريفاً مطاعاً في قومه وقد أسلم هو وقومه طوعاً فاستعمله رسول الله (ص) على صدقات قومه فأسلامه بما لا شك فيه بين الفريقين حتى بالاعتراف من الحضرمي نفسه ودعواك يا «استاذ» بارتداده بعد وفاة النبي (ص) بعد اعتراك بدخوله في الاسلام باطلة وغير مسموعة لأنها لم تثبت بدليل قطعي ولو سلمنا جدلاً ورود ذلك فهو بأحد الخبر لا يقتضي علماً ولا عملاً فأسلامه لا شك في أنه دراية وارتداده بتقديره رواية فيجب طرحها لأجل الدراية ولأن البرهان القطعي لا يزيله إلا برهان قطعي مثله ولا يزيله ظنك أو خرصك أو بغضك وحقك على المؤمنين الأبرار فتحكم عليهم بالارتداد تبريراً لخالد بن الوليد مرة وتصحيحاً لأمر الخليفة طوراً ونشفاً وانتقاماً من مالك تارة أخرى ألم تعلم بأن من حكم على مسلم ثابت الاسلام راسخ العقيدة بالارتداد هو اولى بالارتداد بالاتفاق فإذا تسجل اسلام مالك لديك فهل معي لا ريبك

-(السبب في قتل خالد مالك)-

إن خالداً لم يقتل مالكاً لارتداده عن الاسلام كما يزعم الجاهل بخبايا التاريخ وما سجله بين فجيواته وإنما قتله لأن خالداً تعلق قلبه بزوجة مالك وهي ام قيس بنت المنهال وكانت من اجمل النساء في عصرها فمشقتها من وقته ولهذا قال مالك لخالد هذه التي قتلتني فقال له خالد بل الله قتلك برجوعك عن الاسلام فقال مالك انا على الاسلام وكان عبد الله بن عمرو ابو قتادة حاضرين فكلم خالداً في امر مالك فذكره كلامها لذهاب عقله وتلبيل لبه بمشقة زوجته فقال مالك يا خالد ابعثنا إلى ابي بكر فيكون هو الذي يحكم فينا فقد بعثت اليه غيرنا من جرمه عندك اكبر من جرمنا فقال خالد لا اقالني الله ان لم اقتلك ثم قال يا ضرار احرب عنقه واجعل رأسه اثيقة لئلا يفلت فكانت القدر على رأسه حتى نضج الطعام ثم دخل على زوجة مالك فنكحها قهراً ولما بلغ ابو بكر ذلك امره ان يفارقها ويعزلها وفي ذلك يقول ابو زهير السعدي

ألا قل لحي اوطئوا بالسنايك
 قضي خالد بغيا عليه لعمره
 فامضى هواه خالد غير عاطف
 واصبح ذا اهل واصبح مالك
 تطاول هذا الليل من بعد مالك
 وكان له فيها هوى قبل ذلك
 عنان الهوى عنها ولا ممالك
 إلى غير شيء هالك في الهواك

هكذا ذكره ابن خلكان في وفيات الأعيان صفحة ١٧٢ من جزئه الثاني عند ترجمته لابن وثبة ابن موسى واخرجه الحافظ المسقلاني في اصابته صفحة ٣٦ من جزئه السادس في ترجمة مالك بن نويرة وغيرهما ممن أرخ هذه الواقعة من مؤرخي السنة وحفاظها

فهذه خلاصة تلك الواقعة كما سجلها امناء التاريخ من أهل السنة وهي المتفق عليها بين الفريقين لا ما ذكره الحضرمي من الشواذ التي مد بعض القاصرين أيديهم اليها فاتخذوها ظهيرا لأكرامهم السخيفة وتغاليدهم الفاسدة قبل أن يعرفوا مستنده أو يعلموا مبلغه من الفساد مع أن قانون الأدلة تفرض عليهم أن لا يتابعوا ذا رأي على رأيه ولا ذا حكم على حكمه مهما كبر مقام مدعيه إلا إذا ثبت على النقد وسلم من وجوه الطعن والا كان لزاما عليهم أن ينبدوه نبذ الخناء المرقع (فالاستاذ) يريد أن يحمل على ظهوره اوزار قوم اطفأوا سنن النبي «ص» واسقطوها من القلوب وقفلوا بابها وساروا على الرأي والهوى فحرموا حلاله وحلوا حرامه ونبدوا أحكامه اقول فكيف يا ترى جاز لهم قتل مالك واستحلال دمه وهتك حرمة وهو ممن عرفوا اسلامه وإيمانه ومكانته عند النبي «ص» وانه كان واليا من قبله على قومه بني يربوع

(قول عمر لابن بكر أقم الحذر على خالد) -

ولهذا قال الخليفة عمر «رض» لخالد كما في تاريخ ابن الأثير وغيره ممن أرخ الواقعة (قتلت امرأة مسلما ثم تزوت على امرأته والله لأرجنك باحبارك) ثم قال لأبي بكر كما في ترجمة وثبة من وفيات الأعيان « ان خالدا قد زنى فارجه » قال ما كنت لأرجه فانه تأول فاخطأ قال انه قتل مسلما فاقتله قال ما كنت لأقتله به انه تأول فاخطأ فلما اكثروا قال ما كنت لاشيم (سيفاً لله الله)

وودى مالكا من بيت المال وفك الامرى والسبايا من آله وهكذا صرح به ابن خلدون في تاريخه وابن حجر المسقلاني في صفحة ٣٧ من اصابته من جزئه السادس - فمن استخراج ابي بكر «رض» دينه من بيت المال يستشرف كل مسلم على القطع بان مالكا كان مسلما مؤمنا كما هو صريح قول عمر «رض» وشهادة كل من عبد الله بن عمر وابي قتادة الأنصاري باسلامه عند ابي بكر «رض» كما صرح بذلك في وفيات الأعيان صفحة ١٧٢ من جزئه الثاني وابن

خبر في أصابته ومحمد حسين هيككل في صفحة ١٤٩ من كتابه في أبي بكر (رض) ^(١) ولكن خالد لم يعبأ بكل ذلك بل عمد إلى قتله متعمداً بعد اعتراؤه بالاسلام وشهادة ذينك الصحابين الجليلين عند أبي بكر باسلامه وإيمانه وأبو بكر «رض» لم يعان بشهادتهما فاسقط حكم الله فيه وعطل حدوده فلم يقمها عليه وفي القرآن (ومن قتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها) وقال تعالى « ومن يتعد حدود الله فقد ظم نفسه » وقال تعالى (تلك حدود الله فلا تعتدوها ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون) فلو كان من المرتدين كما توهم أيها الخراص فأبي معنى يا ترى لاخراج دينه من بيت المال ولماذا يا ترى ترك أبو بكر «رض» إقامة الحد عليه وفد قتل مسلماً مؤمناً وزنى بامرأته وكيف يسوغ في دين الله تعطيل حدوده وإهمال أحكامه وعدم تنفيذها في رجل أسرف في القتل والحلاعة وارتكاب الفجور وقتل النفس المحرمة بغير حق كخالد واضرابه من أعداء الله وأعداء رسوله «ص» وأعداء الاسلام والمسلمين وأعداء العربوية

✽ أبو بكر كان يهاب سيئات خالده لحسناته ✽

ويقول الثعالبي في كتاب غار القلوب صفحة ١٨ كان خالد بن الوليد يقدم على أشياء لا يراها أبو بكر كقتله مالك بن نويرة ونكاح امرأته وكان أبو بكر يهاب سيئاته لحسناته ونحن نقول لو لم يكن خالد إلا ما ارتكبه مع مالك وقومه من الغدر والقتل ودخوله في زوجته لكفى دليلاً على اسرافه في الحلاعة وهتك ما حرم الله وهل يا ترى ان ابا بكر (رض) كان إلهاً حتى يهاب سيئاته لحسناته ويعفو عن جرائمه وأية حسنة لخالد حتى يهاب أبو بكر سيئاته التي هي عدد الرمل والحصى لحسناته التي لا ترى فان تعجب فاعجب قول الحضرمي أن خالداً (سيف الله أرسيف الاسلام) نعوذ بالله من الافتراء على الله وعلى رسوله «ص» اللهم إلا ان يعتذر عنه كما اعتذر غيره عن معاوية بأنه من المجتهدين فلا إثم عليه لذا قال أبو بكر لما أراد عمر أن يقيم الحد عليه دعه فإنه تأول فأخطأ كأنه يباح للمجتهدين أن يبدلوا دين الله ويغيروا أحكامه ويخالفوا حدوده ويونكبوا الفحشاء والمنكر والبغى والفساد في الأرض واهراق الدماء بغير حق نستجير بالله من سيئات العقل والحلل في الرأي (بالله وآياته كنتم تستهزون)

✽ عمل خالد به الوليد ✽

نقول أن خالد بن الوليد لم يعمل إلا بما أمره به امامه وخليفته وهذا هو المعروف عن سيف

(١) وقد ذكر هذه الواقعة خالق كثير من مؤرخي السنة فذهب الطبري في تاريخه وابن الأثير في كامله ووثبة ابن موسى بن الفرات والواقدي في كتابيها وسيف بن عمر في كتاب الردة والفتوح والزيبر بن بكر في الموقبات وقاتب بن قاسم في الدلائل وابن الشحنة في روضة المناظر وأبو الفداء في المختصر فلترجع قالة من المتواتر

الله «كذا» خالد بن الوليد المجاهد الكبير والقائد الخطير والمخلص في قيادته ومواقفه الحربية وجهاده أقول أما أعمال خالد بن الوليد المحرومي المكنى بابي سلمان فقد ذكرنا لك شطراً منها عند ما جئنا على ذكر مالك بن نويرة وما فعل يوم البطاح وذكرنا لك بعض ما سجله عليه التاريخ من الفعشاء والمنكر بما لا سبيل إلى إنكاره ومن سيئاته ما ارتكبه مع بني جذيمة حينما بعثه النبي «ص» إليهم داعياً لا مقاتلاً وكانت جذيمة قتلت في الجاهلية عمه الفاكهة بن المغيرة فلما ورد عليهم قال لهم ضعوا سلاحكم فإن الناس قد أسلموا فوضعوا سلاحهم فأمرهم فكففوا ثم عرضهم على السيف وقتل منهم مقتلة عظيمة فلما انتهى الخبر إلى النبي «ص» رفع يده إلى السماء (كما في باب بعث خالد إلى جذيمة من كتاب المغازي من صحيح البخاري صفحة ٤٧ من جزئه الثالث) اللهم اني أبرأ إليك من صنع خالد ثم أرسل علياً «ع» كما في كامل ابن الأثير وتاريخ الطبري وغيرهما معه مال وأمره أن ينظر في أمرهم فودى لهم الدماء والأموال حتى أنه ليدي مبلغه الكلب وبقي معه من المال ففلة فقال لهم هل بقي لكم مال أو دم لم يود قالوا لا قال فإني أعطيتكم هذه البقية احتياطاً لرسول الله «ص» ففعل ثم رجع فأخبر النبي «ص» فقال أصبت وأحسن هذا ما حكاه جميع مؤرخي السنة وكل من ترجم خالداً منهم ولو كان خالد بمن أخطأ في هذه الواقعة كما يزعم أولياؤه لم يتبرأ النبي «ص» من فعله وكيف يتبرأ رسول الله «ص» من سيف الله أو سيف الإسلام، كما يفترون

(زيادة توضيح من أعمال خالد) -

وتزيدك توضيحاً بأن خالداً هو الذي جاهد المسلمين جهده يوم أحد ولم يؤل معادياً لرسول الله «ص» مكذباً له وكان هو السبب يومئذ في قتل المسلمين وكسر رباعية النبي «ص» وفي قتل عمه حمزة بن عبد المطلب «رض» ولما تظاهر بالاسلام خوفاً من السيف والسنان قد خان النبي «ص» في قتل بني جذيمة حتى تبرأ من فعله ولم يكن النبي «ص» يبعثه في بعض بعثته إلا من باب إقامة الحجة عليه وأما «جهاده» في الاسلام كما تزعم يا «استاذ» فإن سلماناً جديلاً فهو من باب تأييد الدين بالرجل الفاجر وهذا البخاري يحددنا في صحيحه صفحة ٩٦ في باب العمل بالخوانيم من جزئه الرابع عن النبي «ص» انه قال فإن الله ليؤيد الدين بالرجل الفاجر فليس في تأييد خالد لهذا الدين ان ثبت في عصر الخليفة الأول «رض» ما يشعر بشيء من التقى والورع لا سيما بعد ملاحظة اعماله التي تصرخ منها جنة الأرض وملأ سبغة السماء وهذا ونحوه لما صار الأمر إلى عمر «رض» عزله كما يحددنا بذلك التاريخ الصحيح وصحيح الحديث عند السنة

✽ محاوره منتم بن نوربه اخي مالك مع ابني بكر «رض» ✽

تقول ان محاوره منتم اخي مالك مع ابني بكر «رض» كاذبه وبعيد ان تصدر من أسير مغلوب مع الخليفة وعلى تقدير حياجه الخليفة من هذا الجاهل فقد اجابه بغير هذا الجواب المزعوم بل قال له لقد كذبت يا منتم أنا ما قتلته غدرآ بل دعوته بالله فأبى وجحد فاستحق القتل أقول هكذا يزعم عبد الله الحضرمي الذي يأخذ في تحوير الوقائع التاريخية وبصورها بقله كيف ما شاء ويعمن في اغواء الافكار وتضليل العقول بكل ما يصل اليه جهده من براعة في القول وصناعة في الترمويه وصياغة في الافتراء إلا انك يا واستاذي هما حاولت أن تكتم الحقائق التاريخية ومهما افرغت عليها من الترمويه استرسالا منك للعاطفة فلا أراك تستطيع أبداً أن تكتم هذا الحادث أو تكذبه وهو مائل للعبان بين صفحات التاريخ وخلال فجوانه فهذا ابن خلكان يحدثننا في وفيات الأعيان صفحة ١٧٣ من جزئه الثاني «وقال فلما بلغ منتم مقتل أخيه حضر إلى مسجد رسول الله (ص) وحلى الصبح خلف ابني بكر فلما فرغ من صلاته وانفصل من محرابه قام فوقف بمحذانه وانكأ على سية قوسه ثم أنشد

نعم القتل إذ الرياح تناوحت خلف البيوت قتلت يا ابن الازور
أدعوته بالله ثم غدرته لو هو دعاك بذمة لم يغدر

وأوسى إلى أبي بكر (رض) فقال والله ما دعوته ولا غدرته هكذا سجله التاريخ وحكام أعظم علماء السنة والكن (الاستاذ الحضرمي) اعرض عن هذا ونأى عنه بجانبه فحرف الكلم عن مواضعه فوضع على لسان امامه أبي بكر «رض» وأنه قال لمنتم كذبت يا منتم أنا دعوته بالله فأبى وجحد فاستحق القتل ، ظناً منه أن الناس سيتلقون هذه المفتريات بالقبول ويحسبون أنها أدلة الباحث بقرينة مرنة ونظر مستقل دون أن يشعر إلى انها خيالات لا تسحر إلا أعين المستضعفين علماء وعملا من الذين لا يعرفون من الدين إلا تقليد الآباء والاسلاف بلا دليل (انهم الفوا آباءهم خالين فهم على آثارهم يرجعون)

✽ مناقشة الحضرمي علماء السنة بالاعراض عن امامي النبي (ص) ✽

تقول فما فاتحت عالماً أو جاهلاً بمحدث أو خبر أريد أن انبهه على وهنه وعدم ملائمته للقرآن أو العقل أو المصلحة إلا وقف واجماً منكراً علي وأبى وقد ساء ظنه بعقيدتي وديني أقول كيف لا يبسي ظن علماء المسلمين وزعماء الأمة بعقيدتك ودينك وأنت تشير عليهم أن يخرجوا من دين الله ويعتقوا دين الجاهلية والمجوسية فأنه إذا جاز لهم أن يعرضوا عن أحاديث رسول الله (ص) وما جاء به من الله جاز لهم أن يعرضوا عن كتاب الله وبينات آياته

وكل أولئك مروق عن الاسلام وكيف يجوز في العقل أن يكون أولئك الاعلام الذين أثمرت عليهم بطرح الأحاديث النبوية الصحاح التي وصلت اليهم من المحققين الثقات من أئمتهم العدول كلهم جهلوا أن تكون مدسوسة أو مشوهة أو موضوعة أو باطلة لا أصل لها أو كلها انتحال على حد تعبيرك (ولم يجهل ذلك إلا أنت وحدك) تلك إذن قسمة ضيزى ولتعلم أيها الحضرمي أن أولئك العلماء الذين فاتحتهم بطرح الأحاديث الواردة عن النبي (ص) في صحاحهم كصحيح البخاري ومسلم وابن ماجة والترمذي وابن حبان والنسائي وأثمرت عليهم ببذ ما جاء به أكابر مؤرخيهم كابن الأثير والطبري وابن عبد ربه وابن عبد البر وامثالهم من أمناء التاريخ عند أهل السنة لم ينكروا عليك هذا التطرف إلا بعد أن احسوا منك بأنك تريد الشر بالمسلمين والوقعة فيهم وتريد أن تحجر عليهم الولايات وتعمت بمقدراتهم ومقدساتهم وتنقطعها عن درجة الاعتبار تبعاً لهواك وفي الحق أن هذا من بنات فكرك وحدك وأنت الذي اخترعته دون أن يسبقك اليه (المعني خبير أو بجائز بصير) وكيف يرضى المسلمون المؤمنون بهذه الفكرة الجهنمية التي تطوح بروح الاسلام وتدكها دكا وكيف لا ينكرونها عليك ولا يستثون الظن بك وأنت تريد أن تقلب الشريعة ظهراً لبطن وتشتور مسلكتها وتشوه سمعتها وتخرم نظامها وهم ما يروحوا معتصمين بأهداب الدين آخذين بقوانين الشرع المبين متمسكين بأحاديث النبي (ص) عاملين بكتاب الله (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) بما روته الثقات والحفاظ من اهل الايمان والاثبات

اتريد منهم « يا استاذ » ان يحثوا الله ورسوله ويحذروا اماناتهم كما فعلت اتريد منهم أن يبنذوا الصحاح الحميدة ويتخذوا القرآن ظهيراً وبشئروا به غناً قليلاً لأنك ترى كل ذلك باطلا لا أصل له الأمر الذي لو تم لك لما عرف المسلمون شيئاً من دينهم ولما انتظم لهم سوق ولما قام لهم همود ولما اتسع نطاقه ولا ارتفع رواقه ولا أصبح خبراً من أخبار الزمن الغابر فاربع أيها الانسان المغرور على ظلمك واعرف قصور ذرعك وتأخر حيث اخترت القدر فأنك اقدر من نخامة واقل من قمامة وأقصر من أن تمسها بسوء او تنالها بمكروه فان وأيك هذا لا يلاقي تقنبداً من اخوان الاسلام فحسب بل يرميه في وجهك كل من درس احاديث النبي (ص) ووقف ساعة من نهار على روحها وان كان من الذين لا ينتمون إلى الاسلام بشيء (ان الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون) واما تعليلك ذلك بعدم ملائمتها للقرآن أو العقل أو المصلحة فادهى وامر وكأنك تريد بهذا التعليل السخيف أن تضع في نفوس المستضعفين من الناس صورة مكروهة من احاديث رسول الله (ص) وهيبات ذلك فان المسلمين ابعد غوراً من أن تنطلي عليهم هذه الأباطيل والأضاليل وادق نظراً من ان تؤثر فيهم هذه الخزعبلات والثرهات

فعلام (يا اسناذ) كل هذا التحويل والتضليل الكون تلك الأحاديث تضمنت فضل الوصي «ع» وآل النبي «ص» أصبحت غير ملائمة للقرآن والعقل ولا أظنك تريد غيرها فكان اللازم عليك أن تذكر لنا رواية واحدة مخالفة لما وهبنا ذلك واني لك التناوض من مكان بعيد وان أردت انما لا تلاثم مصلحة السقفة القائمة على غير الحق فذلك بما لا ننكره عليك ولهذا السبب نفسه نراك عيباً نحاول أن نحكم عليها بالوضع والافتعال خشية ان تكون سلاخاً لحصمك ورماحاً لناوثيك من اتباع الوصي «ع» وآل النبي «ص» فينعرون بها أعداءهم ويطعنونهم بها الطعنات الملتبسة في الأكباد وكأنك يا «اسناذ» ترى أن الله تعالى ورسوله (ص) لا يعلمان بالمصلحة فخصا بتلك الأحاديث وهاتيك الآيات علماً «ع» بالامامة دون غيره ولا يعلم بها إلا انت فعكمت على احاديث رسول الله (ص) بالافتعال والوضع وهذه جرأة لا يرتكبها إلا الخارج عن دين الله جملة

— (الاجتهاد) —

تقول أن الاجتهاد بذل الجهود في استخراج الاحكام وان كل اجتهاد يحتمل الخطأ والصواب ومتى كان اجتهاد المجتهد كله صواباً حتى اجتهاد الانبياء إذا لم يكن من وحي (او كتاب) وقال تعالى (وداود سليمان إذ يحكمان في الحرت الى قوله ففهمناها - ايمان وكلا آتينا حكماً وعلماً) نعم جاء في مجلة الاحكام العدلية لا مساغ للاجتهاد في مورد النص وهو صحيح وأمر واقع الخ أقول يا هذا إن خروجك عن الموضوع فرار من الحجة ومحاولة للباطل أولا إن الشيخ المظفر لم ينف احتمال الاجتهاد الخطأ والصواب ولم يناقش في تعريفك « إن الاجتهاد بذل الجهود في استخراج الأحكام » إن صح تعريفك هذا له وإنما قال (ان ابا بكر جعل الاجتهاد عذراً لمخالفة القانون الاسلامي) وهذا على حد تعبيرك (لا مساغ للاجتهاد في مورد النص) فهو يدل على أن ابا بكر «رض» قد ارتكب خلاف ما اجمع المسلمون جميعاً على تحريره وهو الاجتهاد في مورد النص (فقولك متى كان اجتهاد المجتهد كله صواباً) زائد خارج عن موضوع البحث اما القانون الاسلامي الذي خالفه خالد بن الوليد وامضاء الخليفة ابو بكر «رض» فهو قول النبي (ص) ^(١) في المتواتر نقله (سباب المسلم فسوق وقتاله كفر وحرمة ماله كحرمة دمه وعرضه) فاستحل خالد من المسلم مالك بن نويرة ما حرم الله لانه قتله صبراً بعد أن غدر به لغاياته النفسية ومآربه الفاسدة وابو بكر (رض) رغم اصرار عمر (رض) وشهادة ذبك الصحابييين الجليلين العدلين عبد الله بن عمر وابي قتادة اهل حدود الله فيه ولم يقتص منه ولو سلمنا جدلاً ان ابا بكر وخالداً كانا مجتهدين ولكن لا يجب على غيرهم

من المجتهدين ان يقبلوا منهم كل ما يقولون ويرثون لا سيما ان مسألة الامامة كما تزعم ليست من اصول الدين وإنما هي من الفروع المتعلقة بافعال المكلفين فتخطئه المجتهد كمالك بن نويرة مثلاً الذي ظن ان ابا بكر «رض» لم يكن اماماً فضلاً عما إذا قاطعاً به حيث سمع ذلك عن الرسول «ص» يكون باطلاً وكان تقليد ذلك المجتهد فيه جائزاً فمالك بن نويرة قد ادى اجتهاده إلى ان لا يدفع شيئاً من زكاة ماله إلى ابي بكر «رض» وتبعه على ذلك قومه تقليداً او اجتهاداً فلا يجوز لأبي بكر (رض) قتله وإن كان مخطئاً في اجتهاده فضلاً عما إذا كان مصيباً او معتقداً بطلان خلافة ابي بكر «رض» وإن منعت اجتهاد مالك بن نويرة منعنا اجتهاد ابي بكر وخالد وغيرهما ممن زعمت انهم «مجتهدون» فيكون الأمر عليك والحال هذا اشد وكون ابي بكر «رض» هو المصيب ليس بأولى من ان يكون مالك هو المصيب لأنه ترجيح بلا مرجع ولو سلمنا جدلاً ان ابا بكر كان مجتهداً مصيباً وكان مالك مخطئاً فهل من الدين قتله وقتاله واهراق دمه وما هو القانون الشرعي الذي رجعا إليه في سفك دمه وسفك دماء قومه وهم مسلمون مؤمنون لم يشركوا بالله طرفة عين مع ان الرسول «ص» رتب على ذلك اكبر محذور وهو الكفر

وثانياً من هذا الذي يعترف لخالد أو لمن هو أعظم من خالد بالاجتهاد وما هو الدليل الذي دل على اجتهادهما فهل في كتاب الله آية أم في السنة المتواترة رواية تدل على انهم كانوا مجتهدين فان الاجتهاد «يا استاذ» لا يثبت إلا بعد قيام البينة الشرعية من اهل الاجتهاد بمن يميزون بين المجتهد وغيره ولا يثبت بقول قائله ولا بقول غيره تعصبا فيه وتصحيحاً وتصويبا لأرائه واقواله المخالفة لروح الشريعة كما مر البحث عنه مستوفى

وأما شهادة ابي بكر (رض) له بالاجتهاد فمع انه معارض بشهادة الخليفة عمر «رض» بعدم الاجتهاد هو عين المدعى فلا يصح ان يكون دليلاً على صحة الدعوى والبينة على المدعى والاصل مع المنكر فليس علينا ان تأتي بما يبطل هذه الدعوى لأنهم لم تثبت بعد في دلائل ولا اصل والغريب من الحضرمي انك إذا قلت له ان هؤلاء خالفوا الله ورسوله واستحلوا ما حرم الله ونبدوا السنن ورفضوا الآيات وعطلوا الأحكام وأهملوا الحدود واتبعوا الأهواء والضلالات يقول لك انهم مجتهدون معذورون بل مثابون ومأجورون فكأنك «يا استاذ» ترى ان الاجتهاد من الدروع الحصينة التي لا ينال صاحبها سوء ولا يلحقه عيب مهما اراد ان يفعل من المحرمات ويرتكب من المنكرات وحاشا دين الله دين رسول الله «ص» دين العدل ان يقرر مثل هذا الحكم الفظيع وإذا كان مثل هذا النوع من الاجتهاد المخالف لله ولرسوله «ص» عذراً مقبولاً وصاحبه مثاب ومأجور فما على اهل الكتاب من اليهود والنصارى المخالفين لله ولرسوله «ص» من لائمة ولا مواخذة لأنهم ايضاً (مجتهدون) معذورون بل مثابون كما يزعم المرجفون

والقول بذلك خروج عن الاسلام

﴿الانبياء لا ينطقون عن اجتهاد﴾

أما قولك حتى اجتهاد الأنبياء (ع) فيعطينا صورة واضحة من صور التناقض القبيح الم
تقرر «يا استاذ» في أوائل كتابك بعصمة الأنبياء (ع) فلماذا أذن نقضت ذلك بتقريرك هنا
حيث نسبت اليهم الاجتهاد المحتمل للخطأ ألم تعلم ان من جاز عليه الخطأ لا يكون معصوما
قطعا وهل غاب عن ذهنك ان كل متناقض مبطل واما استدلالك بالآية على اجتهادهم فباطل
على باطل وهو من اقبه لأن داود وسليمان انما حكما بالوحي فكان حكمهما بيان فاسحا لحكم
داود الذي كان معصوما به وأي حاجة بالأنبياء (ع) إلى الاجتهاد وهم مستغنون بالوحي ولأن
الأنبياء (ع) حافظون للشرع وقوامون به فاذا جاز عليهم الاجتهاد جاز عليهم الخطأ فيجب
اتباعهم على الخطأ ولا شيء من الخطأ بحكم الله ولأن الانبياء (ع) مبلغون عن الله لا عن انفسهم
فلو جاز عليهم الاجتهاد لبطل ان يكونوا مبلغين عن الله فيما اجتهدوا فيه خاصة إذا كان خطأ
لا سيما بعد ملاحظة قوله تعالى في آخر الآية «وكلا آتينا حكما وعلما» فانه صريح في ان ذلك
كان بالوحي لا غير وان ما يعطيه الله تعالى لأنبيائه (ع) من الحكم والعلم لا يجوز عليه الخطأ
على ان الله تعالى نهي عن القول بغير علم فقال تعالى «ولا تقف ما ليس لك به علم» وقال تعالى
«الله أذن لكم أم على الله تفترون» الى كثير من آيات الذكر الحكيم الصريحة في حرمة القول
على الله بغير علم والاجتهاد لا يتعدى مراتب الظنون وليس من العلم في شيء وفي القرآن «ان
الظن لا يغني من الحق شيئا» وما بقوله الانبياء (ع) كله حق ليس فيه باطل فاذا بطل هذا
ثبت انهم لا ينطقون عن اجتهاد

— (في وطء الزوجة دبراً) —

تقول فلواتفق باصاحب السقيفة وتماحجت انت مع احد المسلمين بمن لا يقول بقولك ورد
عليك بقوله ما تقول في اجتهاد المجتهد في تحليل وطء الزوجة في دبرها كما هو معمول عند بعض
الناس فهل هذا الاجتهاد موافق للنص ألم ينص القرآن على تحريم اللواط انتهى وباللواط انتهى
أقول كان العزم على الا نتعرض لهذا الموضوع ولكن لما أثاره الحضرمي العاشق لذلك
الموضوع كما يشهد عليه اثره له دون غيره من المواضيع رأينا من الواجب ان نخوض فيه
اجل (يا استاذ) لقد اتى جماعة كثيرة من علماء السنة بتحليل وطء الزوجة في دبرها على ما
حكاه عنهم علامتهم الفقيه صديق بن حسن القنوجي البخاري في كتابه (الروضة الندية -
شرح الدرر النبية) ص ٢٠٧ في باب النكاح فليراجعتم (حضرة الاستاذ الحضرمي) ليعلم ان

ذلك عليه عمل طائفة من علمائهم واليك نص قوله بعد أن حكم بضعف جملة من اخبار التحريم (وحكى عن بعض أهل العلم الجواز واستدلوا بقوله تعالى فأتوا حرثكم انى شئتم والبحث طويل ولا يتسع المقام لبسطه انتهى

ثم انا نقول لهذا الحضرمي الذي اطنب في كلامه بما لا طائل تحته

أولا ان اللواط لا يستعمل لغة إلا في اتيان الذكر مثله دون المرأة فدونك كتب اللغة فانك لا تجد من يطلق اسم اللواط إلا على اتيان الرجل مثله ويعزوه قول الله تعالى (أنتم لتأتون الرجال شهوة من دون النساء) فسمي اللواط باتيان الرجال شهوة كما ان الزنى يطلق لا على اتيان الرجل المرأة كما في قوله تعالى (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مئة جلدة) وقال تعالى (أتأتون الذكر ان من العالمين وتذرون ما خلق لكم ربكم من أزواجكم) فقد سمي اتيان الذكر ان لواطاً على أن مالكا وهو احد الائمة الأربعة الذي تقرر اجماع علماء السنة^(١) على وجوب تقليدهم قد افنى بجوازه كما يجيد ذلك كل من راجع كتبه الفقهية

وثانيا ما نقول لو قيل لك ان قوله تعالى (فأتوهن من حيث امركم الله) لا يدل على تحريم اللوط في الدبر إلا على وجه دائر وذلك لتوقف الأمر بإتيانه على معرفة المأتي اليه فلو توقف معرفة المأتي اليه على الأمر بإتيانه في الآية لزم الدور المحال وبعبارة أوضح ان الآية لم تعين المكان الذي ينبغي الاتيان منه ليجب صرف الأمر اليه وليس يجوز الاعتماد في تعيينه على الرأي والهوى لانه من الاحكام الشرعية التوقيفية التي يجب ان نتلقاها من الشارع دون الاستحسان والاعتبار وقوله تعالى (فاعتزلوا النساء في المحيض) لا يدل على ارادة خصوص القبل بعد التطهير لعموم الأمر بالاعتزال الشامل للقبل والدبر في ذلك الحال وخصوص المورد لو سلمناه لا يخص الوارد مع عموم الحكم عند اعلام الاصول وتخصيصه بذلك تخصيص بلا تخصيص للباطل كما ان قوله تعالى (ولا تقربوهن حتى يطهرن) نهى عن اللوط مطلقا سواء في ذلك القبل والدبر حال وجود الوصف على انه من الجائز ان يريد بقوله تعالى (من حيث امركم الله) الجهات التي تحل فيها ان يقرب الرجل المرأة بان لا يكن صائغات ومحرمات أو معتكفات على انه لو قيل لك ما تقول في قوله تعالى (وتذرون ما خلق لكم ربكم من أزواجكم) وانه يريد خصوص الدبر دون القبل لوجوب صرف الاذن في الآية إلى موضع الرغبة لقوم لوط وهي الدبر ويريد - ان يبين لهم بان ما ترفعون فيه موجود في أزواجكم لا سيما بقريئة ما في صدر الآية (أتأتون الذكر ان من العالمين) وحيث علم الله تعالى منهم ذلك اذن لهم فيما يرغبون فيه من نسايتهم دون الرجال والإلزام حمل الآية على ارادة ما علم الله انهم لا يرغبون فيه وذلك مع

(١) وقد حكى هذا الاجماع العلامة المغربي في صفحة ١٦١ من خطه من جزئه الرابع فراجع

استلزامه تحصيل الحاصل الباطل لا يستقيم معه الرد على اكل وجه عند من فهم ورعى فالآيات كلها كما تراها لا دليل فيها على مبتغاك فان كان لديك دليل آخر فهات ما عندك لتكون لك فيه (من المؤمنين) وأما استدلالك بقوله تعالى (نساؤكم حرث لكم فاتوا حرثكم اني شئت) ففاسد وغير مستقيم

اولا لأن الحرث وصف للنساء في منطوق الآية وليس هو اسم للفرج ولا يطلق عليه في اللغة وإلا لكان معنى الآية (نساؤكم فرج لكم) ولو سلمنا جدلا انه اسم للفرج ومع ذلك فانه يعم القبل والدبر لانها في الاصل اسم لهما لا لخصوص القبل وثانيا ما نقول لو قيل لك ان العرب تسمي النساء حرثا وعلى لغتهم نزل القرآن وفي ذلك تتمثل العربية

إذا اكل الجراد حرث قوم فحرثي هم اكل الجراد

يريد امرأتي على انه لو اريد بالحرث خصوص القبل ودلت الآية على حرمة ما عداه لحرم على الزوج تفخيذ زوجته والاستمتاع بها بما دون السرة وغير ذلك من الاستمناات وذلك لا يرضى به الحصري ولا يقول به وان لم تدل على حرمة ما عداه لم يبق لك (يا استاذ) دليل على التحريم سوى قولك المأخوذ من رأيك الفاسد (ان ذلك مما ينفر عنه الطبع وتأنف عنه الغبارى) فان نفور الطبع شيء والحكم بتحريره شيء آخر لا تلازم بينهما ولا بوجب تحريراً شرعياً مؤبداً بدليله ونحن لا نريد ان نناقشك في ان ذلك مما ينفره طبعك وتأنفه غيرتك بعد ان حكم امامك مالك بحليته وانما نريد ان نناقشك في كلمة (أنى) وكيف علمت انها في الآية بمعنى كيف وهي لا تستعمل فيها لغة بلا قرينة وانما هي بمعنى من أين لا غير وانما جاز استعمالها بمعنى كيف مع القرينة ولا قرينة في الآية على إرادة ذلك لا سيما بعد ملاحظة ما ذكره علماء السنة في تفاسيرها في سبب نزول الآية وانما نزلت رداً على اليهود حيث استقبحوا اتيان النساء في ادبارهن فليراجع الحصري ليعلم صحة ما نقول على انه ليس من المستحسن ابدأ ان نورد مثل هذا الموضوع في كتابك الذي وضعته بين أيدي الناس لتبوهن لهم على « قوة عقلك ومثانة ردك » على كتاب السقيفة وانت تعلم وهم يعلمون انه لا ربط بين ما قامت به السقيفة من بيعة الخليفة وبين رطه الزوجة (١) في دبرها سواء أكان حلالا ام حراما وهل يقاس هـ هذا على ما ارتكبه خالد بن الوليد من الولوغ في دماء المؤمنين واستحلاله الزنى بزوجة مالك بن نويرة وهل يكون ذلك تبريراً لما فعله خالد من الاثم الفظيع او يكون دليلاً على صحة خلافة ابي بكر «رض» وإذا صح حليفة المسلمين أن يجوز لقواده الزنى بنساء المسلمين وزوجات المؤمنين

(١) (ولعل الاستاذ) الحصري شعر بالملائة بين الموضوعين - الموضوع القائم في السقيفة من بيعة الخليفة والموضوع لوطه الزوجة من دبرها فاراد المقابلة بينهما وما علينا الا ان نترك له الحكم في ذلك بالمقابلة

فعلى الاسلام السلام وعلى الدنيا العفا ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
ثم نقول لك يا (استاذ) لو اتفق انك تحتاجت مع احد المسلمين بمن لا يقول بقولك ورد
عليك بقوله ما تقول في اجتهاد من افنى باستحباب ادخال مساك فيه في دبره ليشربى ما فيه
من العذرة وما تقول في اجتهاد من افنى باستحباب السجود في صلاته على العذرة اليابسة والنستر
فيها يجلد كلب مدبوغ قد لوث بعضه بالنجاسة وينقرها كنفقات الديك لا فعود بينهما مقتصرأ
في قراءتها على كلمة دوبرك سبز (مدهامتان) ويختصها بضرطة بدل التسليم وما تقول في اجتهاد
من افنى باباحة اللواط بالعبيد والاعب بالشرننج وسقوط الحد عن لف على احليله خرقة وزنى
بامه أو أخته أو بنته أو غيرهن من محارمه وما تقول في اجتهاد من افنى بجواز المسح على العمامة
وغسل الرأس بدل المسح على الرأس في الوضوء وما تقول في اجتهاد من افنى وقال لو تزوج
رجل في أقصى المشرق بامرأة في أقصى المغرب ثم انت بولد من حين العقد لسنة أشهر فانت
الولد يلحق بذلك الرجل الذي هو في المشرق وان علم الناس انه لا يمكن ان يطأها بحال
ابداً - وما تقول في اجتهاد من افنى وقال لو تزوج رجل بحضرة القاضي وطلقها في الحال
ثلاثا والمجلس واحد في العقد والطلاق ثم انت بولد من حين العقد لسنة أشهر فانه لا يجوز للزوج
المسكين ان ينفي الولد عنه بل يلحق به رغمأ على انفه وما تقول في اجتهاد من افنى وقال
لو تزوج رجل بامرأة ثم غاب عنها وانقطع خبره فقبل لزوجته قد مات فاعتدت وانقضت
عدتها وتزوجت بآخر وحضر الزوج الأول فالاولاد من قبل ومن بعد كلهم يلحقون بالزوج
الأول المسكين وليس للزوج الثاني شيء منهم وإن كانت المدة بينهما قدر خمسين سنة وما تقول
في اجتهاد من افنى وقال لو ان رجلا حضر عند القاضي وادعى ان فلانة زوجتي وهو يعلم انه
كاذب وشهد له بذلك شاهدا زور بعلمان ذلك فحكم القاضي له بما حلت له ظاهراً وباطناً وما
تقول في اجتهاد من افنى وقال لو ان رجلا تزوج امرأة جميلة فمشتقها آخر قبل ان يدخل بها
زوجها فانت ذلك العاشق الولدان وادعى انها زوجته وأن زوجها طلقها قبل الدخول بها وتزوج
بها وشهد له بذلك شاهدا زور وحكم القاضي بذلك نفذ حكمه وحرمت على زوجها المسكين
ظاهراً وباطناً وحلت لذلك المحتمل ظاهراً وباطناً وما تقول في اجتهاد من افنى وقال انه يجوز
الحمل ان يبقى في بطن امه اربع سنوات على الأقل أو ثلثي سنوات على الاكثر^(١) فهل كل هذا

(١) فان اردت الوقوف (يا استاذ) على ذلك كله فاعلم ان تراجع من ٩٤-٩٥-٩٦-٩٧ من منهاج ابن
تيمية من جزئه الثاني وفي الفصل الأول من المسألة الثانية المتعلقة بالغة من كتاب ابن روزبهان ومن ٩٤ في
باب الوضوء في سنن ابن داود من جزئه الأول ومن ١٠٧ من ميزان الشرائع من جزئه الثاني من طبعة سنة
١٣٤٤ من الطبعة الثالثة والفصل الأول من المسألة الأولى من كتاب الفضل المذكور والفصل الأول من المسألة
للسادسة من كتاب الفضل ايضاً ومن ١١٥ من ميزان الشرائع من جزئه الأول ومن ٤٤٧ من حياة الجبران

من الاجتهاد المرافق للنص الشرعي والقانون الطبيعي والدليل العقلي او انه من الامور اللفظية التي تعافها الأذواق وتنفر عنها الطباع وتأبأها جميع الأديان السماوية ولا يرتضيها ذوق عقل ودين
 - (اوليات ابو بكر) -

تقول فابو بكر أول من أسلم من الرجال وأول من صدق وأول من بذل ماله وأول من هاجر وأول من سماء صاحباً فهل ترى فيها من قصور
 أقول أجل كيف لا نرى فيها من قصور وخصبك لا يعترف بشيء منها وأنت لم تأت عليها بدليل (قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين) ولو لم يكن فيها من القصور الا الشهادة للنفس التي لا تقبل في باب الرد ولا تعتبر في عرف النقد لكفى دليلاً على بطلانها وأما كونه أول من أسلم فمن الهراء بلا امتراء فان أول الناس إيماناً برسول الله (ص) هو علي بن أبي طالب باجماع الفريقين فدونك كتب التاريخ والحديث لأهل السنة فانك لا تجد واحداً منهم إلا ويقول بعث النبي (ص) يوم الاثنين واسلم علي يوم الثلاثاء وصلى معه إلى القبلتين وهاجر المهاجرين وأبلى بلاء حسناً في بدر وحنين وثبت يوم فرغته أبو بكر (رض) وغيره وكاث لواء رسول الله (ص) بيده في كل زحف وقد شهد المشاهد كلها إلا تبوك حيث استخلفه رسول الله (ص) على المدينة وجعله (ص) بمنزلة هارون من موسى باستثناء النبوة والحجة قطعاً فيما اتفق عليه الفريقان من الحديث لاما اختلافاً فيه من الحديث في أبي بكر (رض) فانه لاحجة فيه إجماعاً وقولاً واحداً أفهمت نعم نحن لا ننكر عليك صحبته للنبي (ص) ولكن الفضل للفقهاء لا في الصحبة لأن أصحابه (ص) كثيرون لا يمتاز هو عليهم في شيء بل في أصحابه من هو أشرف منه نسباً وأعلى كعباً وأكثر علماً وأعظم حلاً وأول اسلاماً وأقدم إيماناً وأفضى حكماً وأعظم جهاداً وأشد منه برسول الله (ص) نوطاً وهو أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (ع) فهل ياترى في ذلك من قصور وقد أقمنا عليه البراهين والأدلة التي تثليج الصدور وتستولي على الأبواب وتنقاد لها اعناق النقاد كما مر

وسيجيء على ان الصحبة لا تشمر بشيء من الفضل ألم تقرأ قول الله تعالى « وما بصاحبكم من جنة » « وما بصاحبهم من جنة » « وما صاحبكم بمجنون » ل ترى كيف نسب كفره قريش

الكبرى للمعري من جزئه الثاني من طبعة سنة ١٣٣٠ هـ وص ٢٠٨ من جزئه الثاني من طبعة سنة ١٣١٩ هـ وص ٨٦ من وفيات الأعيان من جزئه الثاني طبع مصر سنة ١٣١٠ هـ في ترجمة محمود بن الحسن النيسابوري وص ٣٧١ من تاريخ الخطيب البغدادي من جزئه الثالث عشر والمسألة الخامسة من الفصل الثالث عشر في الطلاق من كتاب الفضل وفي المسألة التالية والمترين من الفصل الثالث عشر في الطلاق من كتاب ميزان الشرائع من جزئه الثاني والمسألة الرابعة والعشرين من الفصل الثالث عشر في الطلاق من كتاب الفضل بن روزبهان

إلى صحة نبيه «ص» ولو كان في ذلك ما يدل على الفضل والفضيلة لزم الفضيلة لكفرة قريش بنسبته تعالى لهم إلى صحة نبيه «ص» وهذا ما لا يقول به أحد

﴿فرواه (ص) انكس لا نهن صواحب يوسف﴾

نقول ان هذه القطعة في الحديث «انكس لأنك صواحب يوسف» موضوعة وضعه من دأبه شن الغارات على اصحاب رسول الله «ص» إلى نهاية توهانك

أقول اما القطعة المذكورة في الحديث فقد حكاهما اكابر حفاظ السنة في صحاحهم فمنهم البخاري في صحيحه فانه اخرج الحديث بهذه القطعة في ص ٨٤ من جزئه الأول في باب حد المريض ان يشهد الجماعة وهكذا سجله المؤرخ الكبير عند السنة الطبري في تاريخه ص ٣٩ من جزئه الثاني ومسلم في صحيحه واحمد في مسنده وغيرهم من حفاظ السنة فلا سبيل إلى انكارها نعم «يا استاذ» انما حكمت بوضعها لأنها تنافي مدعاك لدلائلها صريحاً على عدم صدور الحديث عن رسول الله «ص» وانما هو من موضوعات ام المؤمنين عائشة (رض)

لأنه إذا كان صلاة ابي بكر (رض) بالمسلمين بأمر من النبي (ص) فما كان يليق خطابهم بذلك الخطاب القارص ومعاذ الله ان يظن برسول الله (ص) الا ما هو اهله فان النبي «ص» اعظم خلقاً واعلى قدراً مما يتحدث عنه المفترون لا سيما وقد انذر بكثرة الكذابة عليه على أنا لو سلمنا جدلاً صحة هذا الحديث وقطعنا النظر عن كونه من آحاد الخبر وانغمضنا عن انه بما تفردت انت وحدك بنقله وان خصك يرى أن كل ما كان كذلك فهو كذب باطل لا اصل له فقد أربناك فساد احتجاجك بهذا الحديث واثبتنا لك عدم دلالته على شيء من خلافة أبي بكر (رض) بل ولا دلالة فيه على اثبات عدالته فضلاً عن امامته (رض) على المسلمين لما تقرر من اجماع علماء السنة على مشروعية الصلاة خلف كل بر وفاجر فإين ما تدعيه (يا استاذ) من امامته العامة وحكومته المطلقة على الناس اجمعين

والدعوى مالم تقيموا عليها بينات ابتأوها ادعياء

— (من هم اهل البيت) —

نقول اريد أن ازيدك وضوحاً بأن اهل البيت هم نساء رسول الله (ص) وزوجاته الكريمات قال الله تعالى (أتعجبين من أمر الله رحمة الله وبركاته عليكم اهل البيت) فأهل البيت هنا زوجته سارة فقط وسواها اهل البيت النخ

أقول كأنك تشير بقولك هذا يا استاذ الى قوله تعالى (انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت ويطهركم تطهيرا) ولما كنت على يقين من عدم انطباق هذه الآية على نساء رسول

الله (ص) وزوجاته عدلت عنها إلى تلك الآية نستنتج منها ان اهل البيت هم نساء النبي (ص) فقط وكان عليك قبل هذا الحكم ان تراجع لغة العرب إن كنت منهم لتفهم معنى كلمة أهل البيت وما وضع لها من المعنى في اللغة ثم تقول فيها ما نشاء.

قال القبومي في المصباح والاهل اهل البيت والأصل فيه القرابة وانما يطلق على زوجة الرجل مجازاً وهكذا قال الفيروز ابادي في القاموس وخرج مسلم في صحيحه عن زيد بن ارقم من جزئه الثاني ص ٢٨٠ في باب فضائل اهل البيت قال قال رسول الله «ص» الاواني تارك فيكم الثقلين احدهما كتاب الله هو حبل الله من اتبعه كان على الهدى ومن تركه كان على الضلالة واهل بيتي اذكركم الله في اهل بيتي قالوا ثلاثا فقالوا له من اهل بيته نسائه قال لا وأيم الله ان المرأة تكون مع الرجل العصر من الدهر ثم يطلقها فترجع إلى ابيها وقومها اهل بيته اصله وعصبته الذين حرموا الصدقة وأنت ترى هذا صريحاً في عدم كون ازواجه من اهل بيته «ص» كما هو صريح اللغة أما ما جئت به من الآية فلا ينطبق منها شيء على نساء رسول الله (ص) لأن سارة ابنة عم ابراهيم (ع) فهي من قريباته فصح اطلاق الأهل عليها من هذه الجهة لا من جهة كونها زوجته وأين هذا من نساء النبي (ص) فان عائشة وحفصة (رض) وأمثالهما من امهات المؤمنين (رض) لم يكن من قريبات النبي (ص) قطعاً فقياس هذه على تلك باطل لا يصح ولو سلمنا جدلاً انه أراد من الاهل في الآية زوجته سارة باعتبار الزوجية دون القرابة وانخفضنا النظر عن انها تريد سكان البيت الشامل لزوجته سارة وغيرها فأى دلالة ياترى في هذه الآية على ارادة نساء النبي «ص» من آية (انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت ويطهركم تطهيراً) وما هي الرابطة يا ترى بين هذه الآية وتلك والتي على يقين من انك لم تقل « ان اهل البيت هم نساء رسول الله «ص» الا بلسان العصبية ولم تخطه الا ببراع الهوى وهما من الأمراض المزمنة التي يظلم منها القلب ويسود منها الفؤاد » بل ران على قلوبهم ما كانوا يكسبون » وطالما رأيناها تؤثر على عقليتك فتقودك إلى تغيير الحقائق وكثيراً ما تراك تتكلم امام ارادتها فتستخدمك في صرف الآيات عن اهلها ومحملها على اهل لا يناسبها والذي يتجلى للناظرين من كتابك انك لم تقر بأخطاب الله في سياق الآية لنساء نبيه «ص» « ان كنتن تردن الحياة الدنيا وزينتها فتعالين أمتعن وامرحن » اي اطلقكن » لأنه لو كان يريد زوجاته لكان هذا الخطاب مناقضاً لحكمه تعالى بطهارتهن من كل الذنوب في تلك الآية وذلك لانها ملعبة ومفاخرة بغير تقوى الله بدلالة ما بعد الآية « وان كنتن تردن الله ورسوله والدار الآخرة » فلو كانت تريد نساءه «ص» فأى معنى لهذا التفصيل بل لكان المناسب ان يكون الخطاب « فانتن تردن الله ورسوله والدار الآخرة » لو كن معصومات عن كل الذنوب كما هو مفاد آية التطهير ولولا انك تتكلم

بشوة لرأيت هذه الآية بام عينك في سياقها (يا نساء النبي من يأت منكن بفاحشة مبينة يضاعف لها العذاب ضعفين) وعلمت انها اثبتت جواز الفاحشة عليهن وابن هذا يا ترى من التطهير من كل رجس كما هو صريح الآية بل ولو لم تكن متأثراً بالاعاطفة لما تعاميت عن قول الله تعالى (عسى ربه ان يطلعكن) الصريح في اباحته تعالى لنيبه «ص» طلاقهن فكيف يا ترى يجتمع هذا مع دعواك العصمة لمن من الذنوب وهل يعقل ان يقدم النبي «ص» ومن وصفه الله تعالى (وانك لعلى خلق عظيم) على طلاق نسائه وهم لم يستثن اليه اساءة متناهية في الغفظة فكيف يجتمع هذا مع دعوى العصمة لمن كما تقتضيه تلك الآن لم تع (يا استاذ) خطاب الله تعالى لزوجات رسوله «ص» (ومن يقنت منكن لله ولرسوله فان الله اعد الحسنات منكن) خاصة لا لكل نساءه وزوجاته لوضوح دلالة هذه الآية على ان في زوجاته «ص» من لم تقنت لله ولرسوله «ص» وان فيهن غير محسنات بدلالة قوله تعالى في ذيل الآية «منكن» فلو كن معصومات من الذنوب لكان الخطاب بما يناسب من قوله تعالى «فانقن القانتات لله ولرسوله وانقن الحسنات» ولما لم يقل هذا وقال على سبيل التبعيض في صدر الآية وذيلها بقوله «منكن» علمنا انهن خارجات عن منطوق آية التطهير من كل الذنوب وكان تأثر بالنعرة قد اصم اذنيك وحال بينك وبين ان تسمع قول الله تعالى في نساء نبيه «ص» عسى ان يبدله ازواجاً خيراً منك من مسلمات مؤمنات الآية «الم تر ان الله تعالى قد حكم بوجود نسوة خير من زوجات نبيه «ص» في عصر نساءه قبل ان يتزوج بهن رسوله «ص» ولا قائل بطهارة هاتيك المعاصرات لزوجات رسول الله «ص» من الذنوب ولم يدع احد العصمة لمن ابدأ فهل يا عاقل «لو لم تكن من الاعاجم» ترى ان غير المعصومات من الذنوب قطعاً في عصر زوجاته «ص» خير من نساءه «ص» لو كن داخلات في آية التطهير من الرجس كما يؤعم هذا المتعصب المزدول الذي زاد الموضوع وضوحاً فوق وضوح وكان في غنى عن هذا الوضوح واما قوله تعالى «وازواجه امهاتهم» فهو من الأدلة الواضحة على تفضيل سيد الانبياء (ص) وتعظيمه وليس في ذلك ما يشعر بشي من الفضل والتعظيم لمن وهكذا قوله تعالى (يا نساء النبي لستن كأحد من النساء) تعظيم وتفضيل لسيد الانبياء «ص» لا سيما ان الآية قد اشترطت ذلك بالتقوى منهن بدلالة قوله تعالى في آخر الآية (ان اتقين) فالشرط بعد لم يحصل فالشرط مثله فاية فضيلة في هذا لمن ولان (ان) الشرطية في لغة العرب انما يؤتى بها للدلالة على ان ما بعدها جائز الوقوع وجائز عدم فلا تفيد الجزم بالوقوع وان ابتغيت المزيد في عدم دخول نساء النبي «ص» في آية التطهير فهل معي لنقف على قوله تعالى مخاطباً زوجات نبيه «ص» «وقرن في بيوتكن» فلو كن معصومات (يا استاذ) لما خافت ام المؤمنين عائشة (رض) هذه الآية ولما خرجت من بيتها هاتكة لحرمه النبي «ص» وصريحة مطنة لحرب نفس الرسول «ص» يوم الجمل وقد علمت قول النبي «ص» يا علي

حريك حرلي وسلك سلمي على ما حكاه الثقات من حفاظ السنة فمنهم الحاكم في مستدركه والذهبي
 في تلخيصه من جزئه الثالث في باب فضائل علي «ع» صحيحاً على شرط البخاري ومسلم ومنهم
 المحب الطبري في الرياض النضرة من جزئه الثاني في الباب نفسه وابن عبد البر في الاستيعاب في
 ترجمته لملي من جزئه الثاني وعرفت فيه قول النبي «ص» (يا علي لا يحبك الا مؤمن ولا يبغضك
 الا منافق) على ما اخرجه مسلم في صحيحه ص ٢٨٠ من جزئه الثاني في باب فضائله «ع» والترمذي
 في صحيحه من جزئه الثاني في الباب نفسه والمقلافي في اصابتة ص ٢٧١ من جزئه الثاني في
 ترجمته لملي (ع) وابن عبد البر في الاستيعاب صفحة ٤٧٢ من جزئه الثاني في الباب نفسه ودع عنك
 هذا كله فتعال معي إلى قوله تعالى مخاطباً عائشة وحفصة ^(١) من زوجاته «ص» فقد صنت قلوبكما
 فقد اثبت عليهما العصيان «فاين يا ترى بعد هذا تكون عصمتها من كل الذنوب فان قلت فعلام
 يدل هذا القول (ان تتوبا إلى الله) فيقال لك ان ذلك لا يشمر بشيء من التوبة بل فيه اشارة إلى
 عدم تحقيقها بقريئة المقابلة في قوله تعالى (وان تظاهرا عليه) ولان (ان) الشرطية في علم المعاني
 لا تفيد الجزم بالوقوع بل تفيد الشك بوقوع ما بعدها فكل هذا وامثاله دلائل واضحة على ان
 الآية لا تريد زوجات النبي «ص» ولا ينطبق عليهن شيء منها على أنه تعالى لو أراد الازواج فيها
 لكان الخطاب في الآية بما يصلح للاناث بقوله (منكن ويطهركن) لأن هذا هو المناسب
 كما في غيرها من آيات خطاب أمهات المؤمنين فتذكر الخطاب فيها خاصة دون غيرها من آيات
 النساء اوضح دليل على خروجهن عن منطوق آية التطهير اترى ان الله تعالى كان عاجزاً من اتيانه
 كذلك لو أراد نساء نبيه «ص» أفهت يا حضرة (الاستاذ) كيف اخرج الله نساء نبيه «ص» من
 الآية اخراجاً ولم يعطهن منزلة هي فوق منزلتهن فكيف تريد انت ان ترقى بهن إلى مكان
 لا يليق بهن وفوق مستوى منزلتهن وهل حكمتك هذا الا من قبيل من يقول «قال الله واقول»

- (الاخبار الواردة في علي عليه السلام) -

تقول ان الاخبار والاحاديث التي استدل بها على امامة علي واطمان اليها صاحب السقيفة
 لا اطمئن انا اليها وان كان رواها فلان وخرجها فلان فانا لا ننظر إلى من روى وقال ولكن
 ننظر إلى ما قال واحاسب كل راو ومؤرخ الحساب الدقيق

- (الميزان في قبول الحديث عند العلماء) -

أقول عرف الذين أوتوا العلم ان في العلوم علماً يقال له علم الدراية وفي ذلك العلم يبحث الباحث
 عن احوال سند الحديث ومنته من الصحيح والحسن والموثق والمرسل والمضمر والمرفوع والمقطوع
 (١) راجع ص ١٠٤ من صحيح البخاري في باب اذا حرم طعامه وقوله تعالى (يا ايها النبي لم نغرم ما احل الله
 لك) من جزئه الرابع

والتواتر والآحاد والمشهور والمقبول والجيد والقوي وما شهد صحيح السند بصحته ثبوت معناه وهناك علم آخر يقال له علم الرجال وهو ما يبحث فيه عن رواة الأحاديث الواردة عن النبي «ص» من حيث الأحوال التي لها دخل في قبول الحديث ورده وتقييم رواته عند الشك وقد ألف العلماء قديماً وحديثاً مؤلفات عديدة في هذين العلمين تمكنوا بواسطتهما ان يعرفوا سند الحديث ومتمنه وضعفه وصحته وتشخيص رواته ككون الراوي ثقة أو عدلاً أو مجبول الحال وهذا هو الميزان المتبع عند علماء المسلمين اجمعين في قبول الحديث وعدم قبوله وهذه هي الطريقة المتبعة عند جميع الملل والنحل من غير المسلمين في الحكم على الأخبار بالصحة أو الفساد أما الطريق الذي اختلقته من طينتك في قبول الحديث ورده فهو لا يتفق مع طريق المسلمين بوجه ولا غير المسلمين من سائر الأديان مجال لأنك لا تنظر إلى ما روى ولا تعرف عنه بحسب الموازين الموضوعة في هذا الشأن وإنما تنظر إلى ما روي وقال فان وافق ذاك هواءك وشيطانك كان مقبولا عندك وإن كان راويه ابليس بل وان كان ما يرويه مخالفاً للقوانين الشرعية والأحكام الاسلامية ومخالفاً للقرآن ولكل ما جاء به النبي (ص) الأمين مما نقله الينا الثقات الدول من المحققين ووصل الينا متواتراً أو مستقيضاً وذلك حيث لا ميزان لديك في ضبطه ولا معيار ترجع اليه في رده أو قبوله إلا هوى نفسك وليس لهوى النفس طبعاً ما يقيدها أو يربطها كما هو المفروض في تمبيرك فأنت تسير على هواءك في ذاك كله إلى ما شاء لك هواءك وهذه الطريقة لم يبتكرها لحد اليوم غيرك «يا استاذ» لانا لم نجد في علماء السنة وحفاظها من المتقدمين منهم والمتأخرين بل ولا في جهاها وحقائها من لا يرجع إلى ذينك العلمين في قبول الأخبار أو عدم قبولها اجتهداً أو تقليداً والذي يشهد عليك في هذا اعترافك حيث قلت انك ما فاتحت عالماً أو جاهلاً من أهل مذهبك بهذا الشأن إلا أنك انكر عليك ذلك وساء ظنه بعقيدتك واتهمك في دينك لأن رأيك هذا في قبول الخير ورده لا يرتضيه عباد الأوثان فضلاً عن ذوي الأديان لأنه لا بد لهم من ميزان يرجعون اليه في دينهم وقبول احكامهم ولا يعتمدون فيه على الرأي والهوى وما تشتهي النفس وما تشاء فأنت بهذا ونحوه تريد أن تدس في الدين الاسلامي باسم الاسلام من العقائد الالادينية ما يباه جميع الأديان السماوية وغير السماوية لا (يا استاذ) مهلاً مهلاً لا تطل جهاً إذ «لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي» فان انكارك لكل فضيلة جاءت في علي (ع) أو آية تزلت في امامته (ع) لا يتوقف على القائل لك هذه القذيفة في صلب الدين وقلب الشريعة وروح الايمان لتستطيع منه عمده الرفيعة ولا يتوقف على قفعتك بالشنان وصرير حنقك بالأسنان لأننا قد عرفنا بفضلك للوصي ومناوأتك لآل النبي «ص» وعرفنا نشأتك والبيئة التي تعيش فيها وعرفنا الفكرة الاموية المتغلغلة في دماغك التي تظهرها دين آونة وأخرى في مصر لتغرس في اعماق قلوب العامة بغض علي عليه السلام وبنيه «ع» بأساليبك

المختلفة كما كان يفعله معهم (ع) سلفك «الصالح» في الزمن الدابر ولا هم لك سوى درس فضائلهم وإمارة مناقبهم ولا شغل لديك إلا إحياء ما أظهره آل أبي سفيان وآل زياد ومروان في المصيرين وما يتبعهما وغيرهما ضد الوصي وآل النبي «ص» بعد أن أماتته السنون ودرست آثارها القرون مثلك «كمثل الذي استوقد ناراً فلما أضاءت ما حوله ذهب الله بنورهم وتركهم في ظلمات لا يبصرون»

(كلمة في أمير المؤمنين على عليه السلام) -

ولتعلم (يا استاذ) ان الذي انكرت عليه مآثره الجمة وفضائله التي لا تحصى ولا تعد وأسأت إليه اساءة يستعسر شومها سرمداً اكبر شخصية عرفها التاريخ بعد رسول الله «ص» ومن الصعب جداً على كاتب معها كان كبيراً ومهما كان بليغاً أن يحيط علماً بهذه الشخصية التي هي نفس رسول الله (ص) بنص آية المباهلة وكاشف الكرب عن وجهه (ص) والمفدية بنفسه ان هذه النفس البقرية الكبيرة نفسية عظيمة قدسية ما تقربت (يا استاذ) يوماً - ما في حياتها الى الآلات والعزى ومناة الثالثة الاخرى ولا سجدت لضم قط ولا عبت غير الله الا يكفي هذا في فضلها وقدها وعلو شأنها وسوددها وحسبك في شرفها وغزارة علمها انها لم تفت يوماً ما بغير ما أنزل الله ولا اعترفت على نفسها بان لها شيطاناً يعويها

وان الناس افقه منها حتى المخدرات في الحجال وما فرت قط يوم فر غيرها عن رسول الله «ص» في كل زحف ولا سأت احداً ابداً في حل أية مشكلة من المشاكل الدينية والاجتماعية والسياسية فعلام إذن كل هذا الانغاض والاجحاف في حقها وعلام كل هذا التضليل عنها

وانت وان انكرت آيات فضله وبالنسبة في الانكار حتى تجاوزت اقصى حدوده إلا أنك لم تأت بزيادة على غيرك من اعدائه (ع) وسريدي اطفاء نوره من مصباحه وماذا يؤثر في نفس رسول الله «ص» الذي انكر اعداؤه فضله حسداً وطعماً وكنتم أوليائه فضله خوفاً ورفقاً وقد ظهر له ما بين هذين الحالين ما طبق الحافقين نعم «يا استاذ» أنت تنكر ما لهذه الشخصية من المزايا والحصال التي لم ينلها غيره من أصحاب رسول الله «ص» جماء خوفاً على عروش سقيقتك من الانهدام ولكن ليس من الايمان بالله ورسوله «ص» ألا فكبر هذه الشخصية ولا نعلمها وليس من الدين الا نؤمن بها إيماناً قوياً يستحقه تلك الشخصية العظيمة عند الله وعند رسوله (ص) وعند المؤمنين اجمعين ولا يهمننا غيظ العدو البغيض وكيف لا نؤمن بفضلها وعلو شأنها ونحن نسمع رسول الله (ص) يقول لابنته الصديقة فاطمة (ع) يا فاطمة ان الله اطلع على اهل الارض فاختار منهم رجلين احدهما ابوك والاخر بعلك على ما حكاه الحاكم في مستدركه صفحة ١٢٩ من جزئه الثاني صحيحاً على شرط البخاري ومسلم وتقول فيه ام المؤمنين عائشة (رض) كما في

صفحة ٢٠٢ من شرح النهج من الجزء الأول (أن علياً عليه السلام خير الخلق والخلق وأقربهم عند الله وسيلة) ، وإني لا أكلفك أن تؤمن بما آمنت أنا به (لكم دينكم ولي دين) ، ولكنني أكلفك أن تتجرد عن كل عاطفة تعبت بك ولا تقبل مع الموى فتأتي بالحقائق شوهاً ، بوهاً ، وأنا من الذين يعلمون أنك ممن يستعظم التصديق بآياته البينات وتبذل أقصى ما لديك من جهد في تغيير صورها وتكذيبها - (قول الفيلسوف طاربل في علي عليه السلام) -

ولكن شتان بين قولك أيها الصالح الأُموي في تلك الشخصية التي ما عرف قدرها النواصب والخواارج واضرابهم من أدياء الإسلام المنتحلين لأحكامه حيث قلت وقالوا إنه لا فضل لها ولا فضيلة ولا هي بشي. وبين ذلك فيلسوف المسيحي توما كاربل حيث يلي على العالم أجمع قوله « أما علي فلا يسعنا إلا أن نحبه ونعشقه » فانه فتى شريف القدر كبير النفس يفيض وجدانه رحمة وبراً ويتلظى نجدة وحماة ، وكان أشجع من ليث ، ولكنها شجاعة مزوجة بركة ولطف ، ورأفة وحنان » وشتان بين قواك وبين جبران خليل جبران النصراني حيث يقول « في عقيدتي أن ابن أبي طالب كان أول عربي لازم الروح الكلية وجاورها وسامرها وهو أول عربي تناولت شفتاه صدى أغانيها فرددها على مسمع قوم لم يسموا مثلها من ذي قبل فتأهوا بين مناهج بلاغته وظلمات ماضيهم فمن أعجب بها كان إعجابه موثقاً بالفطرة ومن خاصه « كالحضرمي واضرابه » كان من أبناء الجاهلية - مات علي بن أبي طالب - شهيد عظمت ، مات والصلاة بين شفتيه ، مات وفي قلبه الشوق إلى ربه ، ولم يعرف العرب حقيقة مقامه ومقداره حتى قام من جيرانهم الفرس أناس يدركون الفارق بين الجوهر والحصى »

فاذا كان هذا ما كتبه هؤلاء المشاهير من غير المسلمين في الأدب والتاريخ في شذرة من بذر ونقطة من بحر في فضل تلك الشخصية التي أعجبت النوع البشري بأسره بما اشتملت عليها من صفات ومؤهلات وإذا كان هذا ما تكلم به أولئك الأجانب عن دين الإسلام من مآثره ومقاماته (ع) فما بال الحضرمي وغيره من المنتسبين إلى الإسلام يقفون موقف النكران والجهود تجاه تلك الآيات البينات والآثار النيرات ولو أنك فجدت عن كل عاطفة تمس الحقائق بسوء ، وفحلت من قيود العصبية وتمسكت بالحرية وتزعت الأغلال الثقيلة من عنقك كما فعل أولئك الفلاسفة عند تمرينهم لتلك الشخصية لسبق لسانك إلى اختيار ما ذكنا ولا يصح لك قطعاً أن ترمي هؤلاء ، بأنلو لتكون كلماتهم الذميمة الخالدة على جهات الدهور عبر العصور لا وزن لها ولا قيمة أو تقول كان من الهين عليهم أن يرسوا تلك الكلاب ارسالاً دون أن يكون لهم من التاريخ ما يصح أن يعتمدوا عليه ويكون دليلاً لهم على صحة ذلك التصريح بحمل الشاء ، والمديح كما لا يجوز لك أن ترميهم بقصر الباع وقلة الاطلاع في التاريخ أو تقدفهم بالعصبية والتزوير عليه أو تلزمهم بالتبصص حول المروش

والتيحان أو تقول في هؤلاء المفكرين بانهم من البله المغفلين لا يزنون الأشياء بموازين التدقيق ولا ينظرون إلى الحقائق بمنظار علمي متين لأنه لا صلة بينهم وبين أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام لكي يتعصبوا فيه لا سيما أن طقوسهم الدينية تخرج عليهم النطق بتلك الجمل الذهبية أو ما هو دونها في أي شخص كان من أهل الإسلام ولكن وجدانهم الحي وشعورهم الحساس أيا عليهم إلا الاصحاح بالحقيقة وإن ارفعوا بها أنفسهم ونحسوا من قومهم لأجلها ما لا يستطيعون حمله « فالاستاذ » يريد أن يستسلم للضلالات التي كان يتخبط بها جماعة في القرون المظلمة وينقاد لها انقياد الأعمى لا يرى أمامه إلا العاطفة ولا يبصر إلا النصرة التي يرنح تحت جورها ويثن من ثقل قيودها ويريد أن يلبس ذلك الثوب السيل البالي الذي كان يلبسه سلفه (الصالح) فيقف جاحداً كاتماً لفضائل تلك الشخصية الكريمة على الله وعلى رسوله «ص» ولكنك معها وقفت موقف الانكار والجحود فإنك لا تريد لها إلا تمظيها وإجلالاً وتكريماً وإكباراً فهذا الجاحظ يحدثنا في كتابه البيان والتبيين وذلك ابن أبي الحديد يروي لنا في شرح النهج صفحة ٤١٤ من جزئه الثاني فقالوا (وتقص ابن عبد الله بن عروة بن الزبير علماً عليه السلام فقال له أبوه والله ما بنى الناس شيئاً قط إلا هدمه الدين وما بنى الدين قط شيئاً فاستطاعت الدنيا أن تهدمه ألم تروا إلى علي كيف يظهر بنو مروان من هيبة وذمه والله لكأنما يأخذون بناصيته رفقاء إلى السماء وما تروى ما يندبون به موتاهم من التأبين والمدح كأنما يكشفون عن الجيف انتهى

أحياءه عار على أمواتهم والميتون مسبة للغاير

❦ الاستفهام بفول عائشة ❦

تقول وقد استغربنا ذلك من السقيفة وأنه متى كانت أحاديث عائشة وأقوالها مقبولة معتبرة في نظرك حتى تستدل بها ولكن المناقشة تدور حول الرواية عن عائشة عن النبي (ص) (من أحب اليك قال فاطمة ومن الرجال قال علي) وهذا كذب صريح النح
أقول إن استغرابك من استدلال السقيفة بحديث عائشة دليل على جهلك بأصول المناظرة وقلة معرفتك بأداب الرد ومن كان هذا شأنه فليس له النزول في ميدان الرد والخوض مع العلماء بين منطقتي النقض والابرام ألم تعلم أن احتجاج الشيخ المظفر بحديث عائشة كان لأنه من الحجبة عليك لا أنك لأنك ترى قولها الحق وحكمها الفصل وتراها « من أهل البيت الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا » وإلا فإن صاحب السقيفة أجل وأعلى من أن يخفى عليه عدم حججة قولها في كل ما تقول وتروي إلا إذا كان حديثها متفقاً عليه بين الفريقين فيكون حجة لصحة ثبوت معناه بذلك الاتفاق كما في حديث المقام لا لأنه حجة في نفسه

أما الحديث المذكور فقد أخرجه حفاظ السنة في صحاحهم فنههم الحاكم في مستدر كهدالذهبي في تلخيصه صفحة ١٥٥ من جزئه الثالث في ذكر مناقب الصديقة فاطمة عليها السلام بنت رسول الله (ص) وصحاه على شرط البخاري ومسلم والحجة في هذا على الفريقين لا في سواء لانه من المجمع عليه بين المسلمين اجمعين اما ما اورده «يا استاذ» وحكمت بصحته من حديث ان احب الناس إلى رسول الله «ص» عائشة ومن الرجال ابوها فهو من الشواذ ومن آحاد الخبر غير متفق عليه فهو كذب باطل لا أصل له وان رواه البخاري في صحيحه لانه بما انفرد الخصم بنقله فلا حجة فيه على خصمه واما حكمك بكذبه مع انه من المتفق عليه فلذلالته صريحاً على أن الخلافة حق من حقوق علي امير المؤمنين (ع) دون غيره وذلك لأن الأحب إلى النبي (ص) لا شك في انه احب الناس إلى الله والأحب إلى الله وإلى رسوله (ص) لا شك في انه اتقى الناس فهو اكرم الناس عند الله وفي القرآن (إن أكرمكم عند الله اتقاكم) والاتقى احق بامامة الامة من غيره فعلي احب الناس عند الله وكل من كان أحبهم عنده فهو اتقاهم لديه وكل من كان اتقاهم لديه فهو اكرمهم عنده وكل من كان اكرمهم عنده فهو امام الناس عند الله فعلي (ع) امام الناس عند الله والحديث دليل الصغرى والآية دليل الكبرى

- (آية وانذر عشيرتلك الاقربين) -

تقول الرواية المشهورة عن رسول الله (ص) في تطبيق هذه الآية ليست كما ذكرها صاحب السقيقة ولا فيها هذه الزيادات الضعيفة انتهى وبالسقيقة انتهى .

اقول يعرف كل فاضل خبير وبجائته بصير ان في علم المنطق دليلين احدهما دليل البرهان والآخر دلائل الجدل وهذان الدليلان هما اللذان يرجع اليهما الخصمان في فصل الخصومة ورفع النزاع وعندهما تنقطع سلسلة النزاع بين المتخاصمين وحد الأول ما تساوى فيه الخصمان لكونه من الاصول الموضوعة معلوم الحجة بين الفريقين يرجعان اليه ويقفان عنده ويتخضعان لحكمه وحد الثاني ما كان ثابت الحجة عند احد الفريقين فانه ليس له بد من الجري على مدلوله والأخذ بنطوقه بعد قيامه عليه وهذان الدليلان هما المتبعان عند المسلمين وغير المسلمين في مقام المناظرة ولا ثالث لهما ابداً والكن «الاستاذ» الحضرمي عدل عن طريق المنطق وشذ عن سبيل المسلمين وغير المسلمين من جميع الملل والنحل في ردوده كافة واتخذله طريقاً خلقه من طينته (والذي خبث لا يخرج الا نكداً)

والطينة السوداء من خبثها هيات تبيض سجايها

فان اردت كلمة حق تنفض من حولك غبار الباطل الخاسر فاربأ بنفسك عن الاستماع لغير الحجة والتي سمك وانت شهيد

أما الحديث الذي اورده صاحب السقيقة فقد أخرجه بالفاظه جمع كثير من حملة الآثار النبوية

من ثقات اهل السنة ، كابن اسحاق وابن جرير وابن ابي حاتم وابن مردويه والي نعيم والبيهقي في سننه وفي دلائله والشلي والطبري في تفسير سورة الشعراء من تفسيريهما الكبيرين وحكاياه ايضا صاحب منتخب كثر المال بهامش الجزء الخامس من مسند احمد عن ابن جرير صفحة ٢٤٠ و صححه ويقول ابن كثير في البداية والنهاية صفحة ٣٩-٤٠ من جزئه الثالث من الطبعة الاولى لما ترات (وأندر عشيرتك الأقربين) جمع النبي «ص» اهل بيته فاجتمع ثلاثون فأكلوا وشربوا فقال من بضمن عني ديني وموايدي ويكون معي في الجنة ويكون خليفتي في اهلي إلى أن قال فقال علي «ع» انا اكون وزيرك عليه فاخذ برقبة علي وقال ان هذا اخي ووصي وخليفتي فيكم فاسموا له واطمروا فقام القوم يضحكون ويقولون لأبي طالب (ع) قد اسرك ان تسمع وقطيع لطي «ع» واورده محمد حسين هيككل الكاتب المصري المعروف في كتابه حياة محمد ﷺ صفحة ١٠٤ من الطبعة الاولى وقد حذفه من الطبعة الثانية تأثراً بالمعاطفة واخرجه ايضا الطبري في صفحة ٦٣ من تاريخه من الجزء الثاني بطرق مختلفة وارسله ابن الاثير ارسال المسلمات في الجزء الثاني صفحة ٢٢ من كامله والحاكم في مستدركه صفحة ١٣٢ من جزئه الثالث والذهبي في تلخيصه وصحاه على شرط الشيخين والحاازن في ص ١٠٥ من تفسيره من جزئه الخامس والبنوي في تفسيره بهامش الجزء الخامس من تفسير الحازن صفحة ١٠٥ واحمد بن حنبل ^(١) في صفحة ١٥٩ من مسنده من جزئه الاول والسيوطي في الدر المنثور صفحة ٥٧ من جزئه الخامس والطبري في الرياض

(١) وقد أخرجه عن كل من اسود بن عامر عن شريك عن الأنعمش عن المنهال عن عباد بن عبدالله الأسدي والاول قد احتج به البخاري ومسلم في صحيحيهما وقد سمع شعبة عندهما وسمع عبد العزيز بن ابي سلمة عند البخاري وسمع عند مسلم زهير بن معاوية وحماد بن سلمة روى عنه في صحيح البخاري محمد بن حاتم بن بزيع وروى عنه في صحيح مسلم هارون بن عبدالله والناقد وابن ابي شيبة - والثاني احتج به مسلم كما في الجزء الأول ص ٤٤٦ من ميزان الذهبي - والثالث احتج به البخاري في عدة مواضع في صحيحه منها في باب التيمم ص ٥٠ من جزئه الأول - والرابع احتج به البخاري في صحيحه في كتاب التفسير في تفسير سورة حم السجدة ص ١٢٢ من جزئه الثالث ونقله الذهبي في الميزان ووضع على اسمه رمز البخاري ومسلم اشارة إلى احتجاجهما به ص ٢٠٤ من جزئه الثالث والخامس هو عباد بن عبدالله بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي احتج به البخاري ومسلم في صحيحهما مع اسماء وعائشة بنتي ابي بكر وروى عنه في الصحيحين كل من ابن ابي مليكة ومحمد بن جعفر بن الزبير وهشام عروة كما في ص ٩٨ من تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني من جزئه الخامس

النضرة صفحة ١٦٨ من جزئه الثاني وابن كثير في تفسيره صفحة ٣٣١ من جزئه الثالث ولكنهم ابهم وبدل وغير فافترض موضع مكان قوله «ص» هذا أخي ووصي وخليفتي فيكم انه «ص» قال «كذا وكذا» ليوه على الناس الحقيقة بنضراً لاوصي «ع» وآل النبي «ص» ونقله الامام أبو جعفر الأسكافي المعتزلي في كتابه نقص العثمانيه مصرحاً بصحته كما في صفحة ٢٦٣ من المجلد الثالث من شرح النهج لابن أبي الحديد طبع مصر وارورده الحلبي في باب استخفافه واصحابه في دار الارقم صفحة ٣٨١ من جزئه الأول من سيرته الحلبية وحكاه محمد حنين هيكمل ايضاً في العموم الثاني من الصفحة الخامسة من ملحق عدد (٢٧٥١) من جريدته (السياسة) الصادر في ١٢ ذي القعدة سنة ١٣٥٠ هـ كما نقله من العموم الرابع صفحة ٦ من ملحق عدد (٢٧٨٥) من الجريدة نفسها عن كل من مسلم في صحيحه واحمد في مسنده وعبد الله بن احمد في زيادات للسند وابن حجر الهيتمي في جمع الفوائد وابن قتيبة في عيون الاخبار واحمد بن عبد ربّه في العقد الفريد ومهر بن حجر الجاحظ في رسالته عن بني هاشم والامام أبي اسحاق النخعي في تفسيره ونقل هذا الحديث ايضاً جرجس الانكليزي المشهور في كتابه المسمى (مقالة في الاسلام) وقد نقله إلى العربية « البرنستاني » الذي سمي نفسه « هاشم العربي » في صفحة ٧٩ من ترجمة المقالة ولاشتمار هذا الحديث فقد ذكره جماعة من مستشرقى الافرنج في كتبهم الافرنسية والانكليزية والألمانية واختصره المستشرق المعروف توماس كارليل في كتابه « الابطال » وقد اخرجّه ايضاً بهذا المعنى جماعة آخرون من اهل الاثبات وفضائل الحديث كالمقدس في المختارة وسعيد بن منصور في السنن واخرج الامام احمد في اول صفحة ٣٣١ من مسنده من جزئه الأول حديثاً عن ابن عباس يتضمن هذا النص في عشر خصائص كانت لعلي «ع» لم تكن لغيره من الصحابة اجمعين كما وقد اخرج هذا الحديث النسائي عن ابن عباس في صفحة ٦ من خصائصه العلوية واخرجه الحاكم في صفحة ١٣٢ من مستدركه والذهبي في تلخيصه من جزئه الثالث وصححه على شرط الشيخين وان اردت المزيد فعليك بمراجعة الجزء السادس من كتاب كثر العمال فانك تجده بنقل الحديث (٦٠٠٨) في صفحة ٣٩٢ عن ابن جرير والحديث ٦٠٤٥ في صفحة ٣٦٩ عن احمد في مسنده والمقدس في المختارة والطحاوي وابن جرير وصححه والحديث (٦٠٥٦) في صفحة ٣٩٧ عن ابن اسحاق وابن جرير وابن أبي حاتم وابن مردويه وأبي نعيم والبيهقي في شعب الايمان وفي الدلائل والحديث (٦١٠٢) في صفحة ٤٠١ عن ابن مردويه والحديث (٦١٥٥) في صفحة ٤٠٨ عن احمد في مسنده وابن جرير وايضاً في المختارة واخرجه صاحب منتخب الكنز في صفحة ٤١ إلى ٤٣ بهامش الجزء الخامس من المسند والحجة في هذا كله لانه متفق عليه فلا يجوز العدول عنه إلى سواء واما ما اورده « يا استاذ » من الرواية وزعمت انها

صحيحة فباطلة غير صحيحة وكفى في بطلانها وانتهالها انها غير متفق عليها وكل ما لم يتفق عليه الفريقان لا يصح الاحتجاج به على الفريقين في شيء فبالله عليك هل يتجرأ مسلم عاقل على ان يحكم بكذب هذا الحديث الصحيح الثابت بالقطع صدوره عن الرسول «ص» ويخاصم رسول الله «ص» ويكون حرب الله وينسب السخافة إلى اقوال رسول الله «ص» وإذا كان هذا الحديث معلوم الثبوت في صحاح السنة واكبر حفاظها ومتفقاً عليه بين المسلمين اجمعين فاي وزن يأتي لمجازفتك يا حضرمي وتحكمائك الفاسدة التي توحى اليك عصبيتك المبغوضة وتوجيه حقدك على النبي «ص» وآله «ع» الحديث نص في خلافة علي «ع» بعد النبي «ص» لأنه «ص» جعله خليفة على الاكابر من بني عبد المطلب وأمرهم بالطاعة له وليس للامامة معنى غير هذا وإذا كان خليفة في بني هاشم المصطفين من الخلق اجمعين كما مر كان خليفة في غيرهم بالاولوية القطعية ولقيام الاجماع على عدم القول بالفصل «ويجادل الذين كفروا بالباطل ليدحضوا به الحق واتخذوا آياتي وما انذروا هزوا»

-- (حديث الاخوة) --

تقول اما الاخوة فليست خاصة بالنبي وعلي لأن المؤمنين كلهم اخوة «إنما المؤمنون اخوة» فالمؤمنون كلهم اخوان رسول الله «ص» الخ

أقول ان اردت أن المؤمنين كلهم اخوة إنهم اخوة في النسب - فواضح البطلان لاستلزامه بطلان التناكح بين المؤمنين اجمعين وهو خلاف ما قامت عليه ضرورة الدين وان أردت انهم اخوان النبي «ص» لا في النسب بل في الايمان والفضل فإن أردت المساواة بينه وبين جميع المؤمنين في الايمان والفضل فباطل وغير صحيح أيضاً لثبوت أنه أفضل المؤمنين اجمعين وأكثرهم إيماناً وأعظمهم ثواباً فإذا بطل هذا وذاك ثبت أن النبي «ص» أراد بهذه الاخوة أن يميز علياً «ع» من سواه من المؤمنين اجمعين في مراتب الايمان والفضل والتقوى وما كان رسول الله «ص» وهو سيد الأنبياء ليقول باطلاً أو ينطق مهملًا وإنما أراد بتملك الأخوة التي جعلها بينه وبين علي عليه السلام أن ينزه الناس على فضله عليه السلام وسابقته وجلالة قدره وعظيم إيمانه وعلو مقامه ورفيع شرفه وكبير منزلته وأنه ليس ممن يرتاب في أفعاله وأقواله ولا يعترض على مقالته وان أمر علي عليه السلام أمره «ص» وحكمه «ع» حكمه «ص» وأنه «ع» خليفة «ص» في أمته فهو يريد بذلك أن ينوه باسمه «ع» ويبين للملأ فضله وعلوه وتعاليه ومساواته له في صفاته وأن نفس علي «ع» مثل نفسه «ص» إلا فيما خصه الدليل من النبوة والأفضلية ويؤكد لك ذلك ما أخرجه البخاري في صحيحه صفحة ٣٩ من جزئه الثالث في باب

عمرة القضاء عن النبي (ص) انه قال لعلي انت مني وأنا منك فانه لم يقله لغيره ولكن العذر المبغض لعلي امير المؤمنين (ع) يقول الاخوة ليست خاصة بالنبي وعلي (ع) فيطعن في النبي (ص) صريحاً ويعلن في تكذيبه (ص) إعلناً ثم انه إذا كان المؤمنون كلهم اخوة النبي (ص) كما تزعم فما الوجه با ترى في تخصيص النبي (ص) اخوته لعلي (ع) دون غيره من سائر الناس وفيهم من هو مثله (ع) في النسب كأخيه جعفر وفيهم من هو أقرب منهما نسباً كعمه العباس وهما اكبر سنّاً من علي (ع) وفيهم عمه سيد الشهداء حمزة بن عبد المطلب ولم يجعله اخاً لنفسه فهل ترى لذلك وجهاً غير انه (ص) اقربهم في الفضل اليه وادناهم منه في كل ذرية خطيرة وانه أفضل الصحابة جماعاً لذا تراء جعله منه بمنزلة هارون من موسى إلا النبوة التي خُشيت به (ص) والغريب من هذا الحضرمي وأصحابه انك تراهم يفخرون بكلمة « اذ يقول لصاحبه لا تحزن » الأمر الذي يتساوى فيه استعمال هذه الكلمة بين المسلم والكافر والانسان والحيوان والحجر والمدر ويملأون اشداقهم بادعائهم انها تدل على افضلية أبي بكر (رض) من غيره ومع ذلك يزعمون ان تخصيص النبي (ص) لعلي بالاخوة من بين الصحابة أجمعين لا يدل على افضليته من غيره ولا يدل على انه امام الامة وخليفته الأول

— (آية الغار لا دلالة فيها على الأفضلية لأبي بكر (رض)) —

لا سيما ان آية الغار لا دلالة في شيء منها على الفضل فضلاً عن الأفضلية اما كلمة « ثاني اثنين » فإن المراد منها انه الثاني في العدد مطلقاً كما تقول زيد ثاني عمرو فانه لا يدل على أن عمرو ثاني زيد في الفضل ولا يفهم هذا من الجملة في اي محاوره ولسان علي ان الظاهر من الآية ان الثاني هو النبي (ص) لأنه هو الذي يقول لصاحبه لا تحزن فلو دل على الفضل لكان النبي (ص) ثاني أبي بكر (رض) في الفضل وهو واضح البطلان واما كلمة « اذ يقول لصاحبه » فليس فيه دلالة على الفضل لأن كلمة صاحب لا تشير بشيء من المدح وليست من الفاظه لغة ولا عرفاً وهي تطلق على المسلم وغيره والحيوان وغيره وقد نسب الله في كتابه كفرة قريش إلى صحبة نبيه (ص) « ما بصاحبكم من جنة » « وما بصاحبهم من جنة » « وما صاحبكم بمجنون » فلو دل على الايمان فضلاً عن الفضل وفضلاً عن الأفضلية لدل على الايمان والفضيلة لكفرة قريش وذلك معلوم البطلان وقوله « لا تحزن » نهى عن الحزن فإن كان حزن أبي بكر (رض) طاعة فكيف يعقل ان ينهى الله ورسوله (ص) عن الطاعة وان كان معصية فأى فضيلة للعاصي على معصيته والقول بأن حزنه كان على النبي (ص) من اوضح الباطل اذ لو كان الأمر كذلك لما نهى الله تعالى عنه فبالنهي يستكشف عدمه ولا يعارض بقوله تعالى في قصة ابراهيم وموسى (ع) (لا تخف) لأن العلم بمعصية ابراهيم وموسى (ع) يخرج النهي عن ظاهره وأبو بكر لم يكن

معصوماً بل لم يدع له احد العصمة ابداً فلا سبيل إلى المقايضة بينهما (ع) وبينه لعدم وجود علة المساواة فيه واما كلمة (معنا) فإن الضمير فيها مخصوص بالنبي (ص) وقد استعملت فيه (ص) للتعظيم واستعمال الجمع في المفرد شائع في لغة العرب ونازل في القرآن وهو أكثر شيوفاً من استعماله في التنثية فيجب حمله على الاعم الاغلب في الاستعمال وهو يدل على عدم دخول صاحبه معه فعلى من يقول بدخول صاحبه معه التذليل بأدلة مقبولة بين الفريقين وانى لهم بذلك والامامية وهم نصف المسلمين في المعنى لا تعرف ذلك وتشك فيه لا سيما بعد ملاحظة ما في صدر الآية من القرينة اللفظية على ارادة خصوص النبي (ص) وهي الضمير في قوله تعالى (فقد نصره الله اذ اخرجه الذين كفروا) فخص نبيه (ص) بنصرة الله وحده ولم يشرك معه احد وهي المعية الكبرى منه تعالى لنبيه (ص) فقرينة السياق وظهور اتحاد المتعاطفات في الحكم دلائل واضحة على انها تريد النبي (ص) وحده وقوله تعالى (اذ اخرجه) آية ثانية على ان الخاف عليه من الذين كفروا يحتاج إلى معية الله بالنصرة له هو ومخرجهم وحده وهو رسول الله (ص) لا سواء ولو سلمنا جدلاً ان كلمة «ها» هنا قد استعملت في التنثية ومع ذلك لا يدل على شيء من الايمان فضلاً عن الفضيلة وفضلاً عن الأفضلية المزعومة وفي القرآن «ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم ولا خمسة إلا هو سادسهم ولا ادنى من ذلك ولا أكثر إلا هو معهم أين ما كانوا» واما قوله تعالى «فاتزل الله سكينته عليه» فظاهر الآية انها نزلت على النبي (ص) وحده بقرينة قوله تعالى في ذيل الآية «وأيدته مجنود لم تروها» لظهور اتحاد مرجع الضميرين وان الرسول (ص) هو المؤيد بالجنود وهو الذي نزلت السكينة عليه دونه وإلا لنزلت على ابي بكر (رض) كما نزلت على المؤمنين في غزوة حنين بقوله تعالى «فاتزل الله سكينته على رسوله وعلى المؤمنين» فلم يكن لابي بكر مؤني حنين في انزال السكينة عليه فكيف يكون افضلهم ومن الخطأ الفاضح ان يقول قائل باختصاص السكينة في الآية بابي بكر (رض) لاستغناء الرسول (ص) عنها وانما قلنا بخطأه بدليل قوله تعالى «فاتزل الله سكينته على رسوله» الصريح في عدم استغناء النبي (ص) عنها ولو سلمنا جدلاً فقصارى ما قدل على مساواة مؤمني حنين فلا تدل على افضليته منهم وترجيحهم عليهم بل ولا على فضيلة خاصة بل ولا على فضيلة ابداً بقرينة قوله «لا تحزن» كما سر تحقيقه فتذكر مفهوم تلك الآيات واضح وهو لا يتفق مطلقاً مع ما يدعيه هؤلاء من الفضل لصاحبه (ص) فكيف يا ترى ترقى منزلة هي فوق منزلته حتى صار افضل المؤمنين والآية لا تلوح على وجود فضل له لاثثة ولا تشتم منه رائحة

ثم انا نأتيك «باستاذ» من طريق لا يمكنك ان تماري فيه ونقول لك اترى ان الله تعالى كان يجيلاً فلم ينزل السكينة على ابي بكر (رض) كما انزلها على المؤمنين في غزوة حنين ولم يغفل

بما عليهم أو كانت أبو بكر «رض» لا يلبق بانزال السكينة عليه ولم يكن مساوياً لغيره من مؤمني حنين فعلم ما في قلبه فصرفها عنه فإن قلت كان مجزئاً فلم ينزل السكينة عليه وهو الجواد الكريم كفأك خزني وكفر وخروج عن الاسلام وان قلت ان ابا بكر «رض» لم يكن لانفكا لانزالها عليه فقد اثبت عدم مساواته للمؤمنين في غزوة حنين فكيف يلبق ان يكون امام المؤمنين وخليفة المسلمين اجمعين هذا ما لا يمكن ولا يكون

- (القول في الوراثة) -

تقول اما الوراثة فان كانت وراثة مال فعلي ليس بوارث له مع عمه العباس وان كانت وراثة نبوة فليس بعد رسول الله «ص» نبي الخ
أقول يزيد بالوراثة وراثة الامامة دون النبوة والرسالة لا سيما بقريظة قوله (ص) ويكون وصيي وخليفتي فيكم لأن النبي «ص» كان إماماً وهادياً وواجب الطاعة على الناس اجمعين فهو الوارث لهذه المنزلة منه «ص» لا سواء على انه ليس من شك بين المسلمين عامة في ان الأقرب إلى النبي «ص» هي ابنته الصديقة فاطمة «ع» والعباس عمه وعلي ابن عمه من الأبوين فعلى اصول الامامية وما تقرر عليه اجماع اهل البيت «ع» ان ابن عم من الأبوين يمنع العم من الأب لأن المتقرب إلى الميت بسببين احق به من المتقرب بسبب واحد فيكون الوارث للنبي «ص» والقائم مقامه بعد لحوقه بالرفيق الأعلى هو ابن عمه امير المؤمنين «ع» أما على قول غيرهم فلأن الصديقة فاطمة «ع» كانت تدعو الناس إلى خلافة ابن عمها واحتجبت على القوم في خطبتها المشهورتين اللتين يروجهما المؤلف والمخالف وقد حكاهما احمد بن ابي طاهر وكان في العقد الثالث من الهجرة في كتابه بلاغات النساء صفحة ٢٣-٣٤ وحكماهما ابن ابي الحديد في شرح النهج صفحة ٨٠-٨١
٨٢-٨٧-٩٣-٩٤ من جزئه الرابع ولأن العباس قد اعترف بذلك لابن اخيه علي «ع» فإنه قال له يوم توفي النبي «ص» يا ابن اخي مديك لأبيكم فبقول الناس عم رسول الله «ص» بايع ابن اخيه فلا يختلف عليك اثنان فأجابه علي عليه السلام اولها فيري هكذا نقله المؤرخ ابن قتبية في الامامة والسياسة صفحة ٣ من جزئه الأول وابن عبد ربه في العقد الفريد صفحة ٧٢ من جزئه الثالث اما بنو هاشم وهم الصفة من قريش فلم يخالف احدهم علناً عليه السلام وكلامهم اعترفوا له بالخلافة بعد النبي «ص»

- (حديث لا نورث) -

ثم من اين علمت (يا استاذ) ان العباس هو الوارث لأموال النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهذا الحديث يثبت الوراثة لعلي عليه السلام والحجة فيه لأنه من المجمع عليه بين أهلي الاسلام

بجلاىف غيره فإنه مختلف فيه فلا حجة فيه ولو اغمضنا النظر عن هذا كله فإن قوله تعالى (النبى
أولى بالمؤمنين من أنفسهم إلى قوله تعالى وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله من
المؤمنين والمهاجرين) يدل بوضوح على أن الأولى بمراث النبى (ص) هو على عليه السلام لا سواء
لانتفاء أولوية العباس بمراثه على فرض صحتها بانتفاء احد الوصفين فى الآية عنه وهو الهجرة كما
لا يخفى على من له ادنى مسكة - على أن توريتك للعباس اموال النبى (ص) مناقض لما اجمع
عليه اهل السقيفة من منعهم فاطمة بنت رسول الله (ص) ميراثها من أبيها واختلقوا عليه
حديثاً مناقضاً لكتاب الله وما شرعه من الفرائض إذ زور خصوها بالمنع لها عليه (ص) (نحن
معاصر الأنبياء لا نورث) ليتسنى لهم دفعها عن حقها وراثتها على ما أخرجه البخارى فى صحيحه
فى باب غزوة خيبر صفحة ٣٦ من جزئه الثالث وفى أول كتاب الفرائض صفحة ١٠٥ من جزئه
الرابع وأخرجه مسلم فى باب قول النبى (ص) لا نورث من كتاب الجهاد صفحة ٧٧ من جزئه
الثانى وفى القرآن (بوصيكم الله فى أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين) الشامل لرسول الله (ص)
وغيره من جميع الناس ويقول الكتاب فى خصوص إرث الأنبياء عليهم السلام «ورث سليمان
داود» وقال تعالى «يرثني ويرث من آل يعقوب واجعله رب رضياً» فإما أن تقول ان النبى
(ص) يرث كغيره من الأنبياء عليهم السلام أو لا فإن قلت يرث فقد نسبت الافتراء إلى
ابى بكر (رض) وعزوت إليه الكذب على سيد الأنبياء عليهم السلام وتناقضت أقبح تناقض
إذ حكمت فى صفحة ٤٢ من ملفقاتك بأنه حاشاً لأبى بكر (رض) أن يخلق حديثاً على رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم «وهو الصديق الأكبر» وحكمت فى صفحة ١٠ من ترهاتك بأنه
لا يجوز لأهل القرون الأولى أصحاب رسول الله (ص) أن يقدموا على وضع الأحاديث فى حين
أن الواضح لحديث «نحن معاصر الأنبياء لا نورث» هو ابو بكر رضي الله عنه وقد اقره
الصحابه على هذا الوضع فكيف زعمت أنهم لا يقدمون على الكذب عليه وهم سمعوه يلعن
الكذابة عليه فان قلت لا يرث فقد كفرت بصريح القرآن لأنك تراه بأمره منك لولا العمى
أنه حكم بتوريث الأنبياء عليهم السلام وغير الأنبياء (ع) من سائر الناس وتناقضت أيضاً إذ
قلت ان الوارث له العباس همه أفهمت أيها المتناقض المبطل كيف أنك تكتب ولا تشعر
ما تكتب وكأنك لا تعلم بأنك ستؤاخذ عن كل ما تقول وتكتب أو كأنك تملى خرافات
أحلامك وسخافات آرائك على أناس قد خيم الجهل بين أظنانهم فإن قلت أن المراد من الميراث
فى الآيات ميراث العلم والحكمة والنبوة فيقال لك أولاً أن هذا مناقض لقولك فليس بعد
رسول الله (ص) نبى وكل متناقض مبطل

وثانياً لو كانت النبوة والعلم والحكمة مما نورث مطلقاً لم يكن على وجه الارض إلا الأنبياء

«ع» والعلماء والحكماء إذ الميراث لا يجوز أن يكون لواحد من الورثة دون الآخر فأول من خلق الله تعالى هو نبينا آدم «ع» فلو ورث أولاده نبوته وعلمه لوجب أن يكون جميع أولاد آدم «ع» أنبياء وعلماء وحكماء وكذلك أولاد أولاده إلى يوم القيامة ولكنك أنت أبا الاستاذ أيضاً نبياً لأنك أيضاً من أولاده اللهم إلا أن تقول بخروجك عنهم ويقابل هذا الحكم بأن ورثة نبينا «ص» سيد الأنبياء «ع» قد ورثوا منه النبوة والعلم والحكمة فهم أنبياء على زعمك فلا يجوز لك أن تقدم أبا بكر «رض» عليهم ولو وافقناك على خلافتك مع أن الميراث حقيقة في إرث المال لغة وعرفاً فلا يصرف إلى غيره عند إطلاقه إلا مع القرينة وقوله تعالى (يورثني) صريح في إرادة إرث المال لا سيما بعد ملاحظة قوله تعالى في آخر الآية (واجعله رب رضياً) وما قبلها من قوله تعالى (وإني خفت الموالي من ورائي وكانت امرأتي عاقراً) لأن من ورث النبوة يكون رضياً طبعاً والذي خاف عليه من الموالي أن يرثوه بعده هو ماله وتراثه لا علمه ونبوته لأنها بما لا يرثه الموالي من ورائه قطعاً أما حديث لا نورث فكذب وانتعال لا أصل له مع أنه من آحاد الخبر المناقض لآية ميراث الأنبياء «ع» ليس التقابل بينهما لو سلمناه جدلاً من تقابل العام والخاص حتى يخصه ويقضي عليه مع أنه لا يفيد تخصيصاً لعموم الكتاب لو كان صحيحاً فضلاً عما إذا كان باطلاً مناقضاً لصريحه وذلك لأن صريح الآية يقتضي توريث الأنبياء بصورة عامة (يورثني ويرث من آل يعقوب) والحديث الموضوع بصريحه يقتضي عدم التوريث مطلقاً وبدون استثناء (نحن معشر الأنبياء لا نورث) وبين النفي الكلي والایجاب الكلي قباين كلي

-(الوصاية ومعناها)-

تقول اما الوصاية فلا ادري على ماذا كان علي وصياً
أقول ان الذي لا يدري لا ينبغي له أن يدخل فيما لا يدري ويركب رأسه وهو لا يدري ولهذا السبب نفسه اوقعت نفسك في الفخ من حيث لا تدري نعم «يا استاذ» إن الوصية في الأصل مطلقاً هو الوصل وفي القرآن (بوصيكم الله في أولادكم) وقال تعالى (ووصينا الانسان بوالديه حسناً) وقال تعالى (ووصينا الانسان بوالديه احساناً) ومعناه في المعروف أن يصل الموصي نصرته بعد الموت بما قبله أي تصرف كان فالوصي إذا اطلق فلا يراد به إلا الاولى بالتصرف في شؤون الموصي بما كان له التصرف فيه في حياته وفي هذا دلالة واضحة لولا معنى البصيرة على أحقية علي «ع» بالتصرف في كل ما كان النبي «ص» له التصرف فيه كما هو صريح الحديث وهذا هو معنى الخلافة العامة والإمامة المطلقة بعد النبي «ص» ولهذا ترى عائشة (وهي

أعرف منك بمواقع كلام العرب) تجاهلت هذه الرواية عند سائلها إذ علمت دلالة ذلك ابلغ الدلالة وأقواها على خلافته «ع» بعد رسول الله «ص» فهذا البخاري يحدثننا في صحيحه صفحة ٨٣ في باب الرعايا من جزئه الثاني عن أم المؤمنين عائشة «رض» ان جماعة ذكروا عندها ان علياً كان وصياً لرسول الله «ص» فقالت متى أوصى اليه ولاخفاً - دلالة الحديث دلالة صريحة على ان النبي «ص» قد أوصى اليه وإلا فن أن علم أولئك النفر من أصحاب رسول الله «ص» ان علياً كان وصي رسول الله «ص» لو لم يكن قد أوصى اليه برأى منهم ومسمع واستفهام عائشة لا يدل على انه ما أوصى اليه وعدم العلم بالشيء ليس علماً بعدم بل ولا يكون دليلاً على أنه ما أوصى اليه

- (برز اليمين كلمة الى الشرك كلمة «١») -

نقول ان قصة عمرو بن عبد ود أشبه منها بقصة رأس الغول في فتوحات اليمن وعلى فرض صحتها فمن هو عمرو ولو سلمنا بصحة هذا الحديث فأين الدليل منه على خلافة علي «ع» الخ أقول أما واقعة الخندق فقد ذكرها القرآن وأرخها المؤرخون من أهل السنة كابن الأثير والطبري والحلي «٢» في سيرته الحلبية وغير هؤلاء من أمناء التاريخ عند السنة . أما عمرو فهو ابن عبد ود العامري «يا استاذ» وهو المعروف بقارس بلبل قد اقتحم الخندق وأصبح مع المسلمين في صعيد واحد فالتبأ عن جنوده فزاغت من المسلمين الابصار وبلغت قلوبهم الحناجر من الخوف والاضطراب كما نطق به القرآن فأخذ يحول بين الصفيين ويقول هل من مبارز وانضم المسلمون بعضهم إلى بعض وقرسوا برسول الله «ص» وكادوا يسلبونه إلى العدو فدعاهم رسول الله «ص» يومئذ إلى مبارزته ثلاثاً وكان فيهم أبو بكر وعمر «رض» فلم يجبه منهم أحد خوفاً ورفقا إلا علي بن أبي طالب «ع» فبرز اليه فقتله وكفى الله المؤمنين القتال به «ع» فبأفه عليك أي القصتين أشبه بقصة رأس الغول في فتوحات اليمن أم هي قصة الأحزاب المعلومة الثبوت عند المسلمين عامة أم قصة العريش يوم بدر اجل انما شابهت قصة الخندق قصة رأس

(١) اما هذه الكلمة فقد اعترف بثبوت صحتها عن النبي «ص» جماعة من العلماء المحققين عند السنة منهم الفضل بن روزهان في كتابه المار ذكره في الحديث الحادي عشر من احاديث امامة علي «ع»

(٢) راجع اواخر صفحة ٣١٨ من جزئه الثاني في هذه الواقعة لتعلم انها ليست شبيهة بقصة رأس الغول في فتوحات اليمن كما يزعمه العدو لأمير المؤمنين علي «ع»

القول عند الحضرى فلاشتاها على الفضيلة الكبرى لى (ع) دون غيره ولو كانت هذه القصة واردة في صاحب العريش لما شابت قصة رأس القول قطعا ولتلقاه «الاستاذ» بكل فخر وترحاب لذا تراء بفتخر كثيرا بقصة صلاة أبي بكر «رض» الكاذبة التي اشبهت بوجودها وجود العنقاء ويمنج بها على خصمه في اثبات امامته ويوردها مكررة في عدة مواضع من كتابه مثله مثل الجمل «الروث ينعش والورد يؤذبه»

أما دلالة هذه الواقعة على خلافته فلمشيت اشجعينه من جميع الصحابة وبلا استثناء لا في هذه الواقعة فعصب بل في كل واقعة قاتل النبي «ص» فيه أعداءه ما عدا تبوك حيث استخلفه فيها على المدينة وكان روي فداء قد جدد فيها أنف الشرك بالذل والشنار وعصب راس المشركين فيها بالحزبي والعار ففرى بسيفه هاهم وفرى الذئاب اسلاءهم وأورثهم الكرب والبلاء إلى يوم الانقضاء والامام يجب ان يكون شجاعا وبطلا مغوارا بل يجب أن يكون أكل من جميع الرعية في سائر الصفات ومنها الأشجعية وهي منتفية عن أبي بكر «رض» وغيره والعقل كالنقل متفقان على اعتبارها في الامام على الامة أما إذا كان جباناً ضميماً في ميدان القتال وبضطرب خوفاً وفرقا من ظله وخياله ولا يستطيع مقاومة عدو واحد حتى قرنه وقرن غيره معه بجمل فلا يؤمن من وقوع الوهن في جيوش المسلمين إذا حمى الوطيس واسفرت النتيجة عن هزيمة امامهم او استسلامه للأعداء لفرط ما يلحقه من الخوف والاضطراب وأما قوله «ص» بوز الايمان كله إلى الشرك كله فهو من النصوص الصريحة على خلافته «ع» لأن النبي «ص» قد اعطاه بهذا القول اعلا مراتب الايمان حتى كأنه الايمان كله ومن كان بهذا الوصف يجب أن يكون اتقى الناس والاتقى اكرم عند الله والأكرم عند الله لا شك في أنه احق بامامة الامة وحفظ الحوزة

وأما قواك فقد قتل من هو اشجع منه واشهر واكفر في ساحات الحروب فأشبه بقول القاتل «النار حارة محرقة والشمس مشرقة» فمن ينازع في الفاظها إلا ان الشأن كل الشأن في اثبات المدعى ودون اثباتها تسكب العبوات فعدم سؤك للدليل على هذه المزمة السائبة دليل على الكذب والانتحال الأمر الذي لا يخفى على أربى الألباب وقد فاتك يا «استاذ» أن تتمثل بقول ابن أبي الحديد في احد علوياته حيث يقول

فنى لم يعرق فيه تيم بن مرة	ولا عبيد اللات الحبيثة اعصرا
ولا كان معز ولا غداة براءة	ولا عن صلاة أم فيها مؤخرا
ولا كان يوم الغار ينفو جنانه	حذاراً ولا يوم العريش تسعرا

✽ غزوة خيبر ✽

تقول لا يلزم إذا دفع رسول الله (ص) راية الحرب إلى رجل في غزوة أن يكون دليلاً على خلافته وأما محبة علي لله ولرسوله (ص) ومحبة الله ورسوله (ص) لعلي فليست مختصة به بل أنها مشتركة

أقول هذه صورة أخرى من صور التمويه التي تمثلها لقراء كتابك ونقمة أخرى غير تلك النغمات التي تضرب عليها من ذي قبل وألسنا نستغرب ذلك منك إذا علمنا أنك من المولعين في الاسترسال في الشهوات في سائر أعمالك معها كلفك الأمر من التغيير في صور الحقائق وبمن يجعل أقراض الشخصية وأهواء النفسية أصلاً يسير عليه في كتابه نعم لا نستغرب منك هذا الرأي إذا عرفنا أنك لا تعتمد في أحكامك إلا على الأقوال المزيفة ونحن لا نريد أن نندب عليك شيئاً سوى كتابك الذي ملأته جهلاً ومناقضات قبيحة وتروحات فظيعة الأمر الذي أفقد عليك رأيك واسقط كتابك من ميزان الأعمال الصالحة فعلام «يا استاذ» تعتمد على القول الباطل من غير فكر وتعصب ولماذا لم تترك عواطفك المذهبية ليكون ضميرك طاهراً نزيهاً وفلك حراً وفكرك مطلقاً ورأيك محتوماً أليست الثقافة في عصرنا الحاضر تخرج عليك الانقياد إلى التقاليد البالية والآراء السقيمة والنتائج المعيبة

أما حديث الراية يوم خيبر فهو من الأحاديث المتواترة عند المسلمين عامة وقد أخرجه البخاري في صحيحه في باب فضائل علي (ع) صفحة ١٩٧ من جزئه الثاني ومسلم في صحيحه صفحة ٢٧٨-٢٧٩ من جزئه الثاني في الباب نفسه والعسقلاني الشارح لصحيح البخاري في ص ٣٢٤ من جزئه السابع من فتح الباري من طبعة سنة ١٣١٩ هـ بمصر القاهرة والترمذي في صحيحه صفحة ٢١٤ من جزئه الثاني والحاكم في مستدركه صفحة ١٠٩ من جزئه الثالث والعسقلاني في أصابته صفحة ٢٧٠ من جزئه الثاني من طبعة سنة ١٣٢٥ هـ وابن عبد البر في استيعابه صفحة ٤٧٢ من جزئه الثاني في ترجمة علي (ع) وأخرجه أحمد في مسنده صفحة ٣٥٣ من جزئه الخامس من حديث بريدة الأسلمي والجلي الشافعي في السيرة الحلبية صفحة ٣٥ من جزئه الثالث والسيد أحمد زيني دحلان في السيرة النبوية بهامش الجزء الثاني صفحة ١٩٩ من السيرة الحلبية وابن كثير في البداية والنهاية صفحة ١٨٥ من جزئه الرابع وغير هؤلاء من مؤرخي السنة وحفاظها فلا سبيل إلى إنكاره

وخلاصة هذه الغزوة على ما سجلها التاريخ أنه لما كان يوم خيبر أخذ الراية أبو بكر (رض) فجمع ولم يفتح والكا... من العهد الحلفاء... فرجع ولم يفتح فقال النبي (ص) لا أعطى الراية غداً إلى رجل يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله كزار غير قرار لا يرجع حتى

بفتح فأعطاهما علياً وكان الفتح على يده فقوله «ص» لاعطين الراية غداً إلى رجل يحب الله
ورسوله «ص» نص في خلافته بعد الرسول «ص» لدلالته على ان هذه الملكات والصفات لم
تكن في أبي بكر ولا في عمر «رض» ولا في غيرهما من الصحابة اجمعين وإذا كان كذلك دل
ابلق الدلالة على افضاليته عليه السلام من أبي بكر وعمر «رض» والأفضل احق بالولاية العامة
من غيره عقلاً ونقلاً ولولا اختصاص علي «ع» «يا استاذ» بأقصى مراتب المحبة لله والرسوله «ص»
وعند الله وعند رسوله «ص» لزم اخراج جميع الصحابة وغيرهم عن هذه المحبة او لغوية التخصيص
وعبثية الكلام من سيد الأنبياء «ص» واعقل العقلاء الذي لا ينطق عن الهوى ان هو الا وحي
يوحي وكل ذلك بما لا يليق بمنصب النبوة فلا يجوز حمل كلامه عليه فإذا بطل هذا وذاك ثبت
اختصاص علي «ع» بغاية هذه المرتبة وأنت إذا لاحظت قوله «ص» كراير غير فرار ذلك
ذلك على انتفاء هذين الوصفين عن أبي بكر وعمر «رض» واشعرك بفرارهما وعدم كونهما وثبوت
ذلك كله في علي «ع» خاصة كما ان في تلافيه علي «ع» واستيفائه ما فرط به ابو بكر وعمر
«رض» من واجب الجهاد والافدام دلالة واضحة على امتيازهم «ع» عليهما «رض» وانفراده
بالفضل كله على من سواه ولا بماراة في ان اقصى غاية المدح والتعظيم هو محبة الله والرسول
«ص» والأحب اليهما احق بالخلافة بل لا تجوز لغيره لقوله تعالى (ان اكرمكم عند الله اتقاكم)
والأحب اليه لا شك في انه اكرم الناس عنده واما قولك واما محبة علي لله والرسوله ومحبة الله
ورسوله اعلي فليست مختصة به بل انها مشتركة فابين فساداً من دعوى مسيلة الكذاب اذ لو
كانت هذه المحبة موجودة من غيره «ع» لها او ثابتة منها لغيره «ع» لما خصها اعلاها واقصاها
في علي «ع» دون غيره ثم ابن دليلك على اشتراك غيره معه فيها وما هو البرهان العلمي الذي
اعتمدت عليه في ادخال غيره معه فيه ليصدقك الناس في مزعمتك الزائفة فالله تعالى ورسوله
«ص» قد خصا علياً «ع» بتلك المحبة ولم يدخلوا معه داخلا ولا داخلة ولا دخيلة والغبي المتعصب
يطعن في الله وفي رسوله «ص» صريحاً ويقول (بل انما مشتركة) (ولا تحسبن الله غافلاً عما
يعمل الظالمون)

-(حديث المنزلة) -

أنت تكذب (يا استاذ) هذا الحديث واضعاف امثاله من احاديث رسول الله «ص»
المقطوعة لأنها واردة في فضل علي «ع» وناسة على خلافته بعده «ص» وتطلب من رسول الله
«ص» الاسباب الموجبة لهذا التشبيه البعيد بين هارون «ع» وعلي «ع» وتقول هارون «ع»
اخر موسى «ع» وعلي ليس اخا رسول الله «ص» وهارون نبي مرسل وعلي ليس كذلك

وهارون (ع) توفي قبل موسى (ع) وعلي (ع) توفي بعد رسول الله (ص)، وهارون (ع) أكبر سناً من موسى (ع) وعلي أصغر سناً من رسول الله (ص)، ثم لم تكنف بهذا الجعود حتى أخذت تسفر وتستزىء بقول رسول الله (ص) شأن المستهزين به (ص) من مشركي قريش حتى أنزل الله فيهم قرآناً (إنا كفييناك المستهزين) فقلت وعلى فرض أن علياً بمنزلة هارون (ع) فيقتضي أن يكون العباس من النبي (ص) بمنزلة اسحاق من يعقوب مهلاً «يا استاذ» أنه ما دام في الناس علماء شبوا على إطلاق العقل من وثاق التقليد الأعمى وتركوا السير وراء شئنة الأسلاف فدرسوا الدين دراسة صحيحة لا يحوم حولها شائبة ولا خيال فإنهم سينكرون عليك هذه الآراء الزائفة وينذرون الناس كي ينقوا فتنها ولا ينطلي عليهم مكرها وفسق باطلها وسوء عاقبتها. فهل ترجو من هؤلاء أن تقع ابصارهم على كتابك المنطوي على مزامم تضع مكان النقوى فسوقاً ثم يبرون عليها مرور الكرام فلا وهمروا لك لا يدعون ممها يتفشى في النفوس الزاكية والقلوب الطاهرة وإن وصفهم الواصف بالمحول والجود والاستسلام للدعة

ربك قل لبي «يا استاذ» ما الذي تراه دعاك إلى إنكار حقيقة اجمع عليها المحدثون والمؤرخون كلهم اجمعون أليس المدار في تحقيق جل المسائل على الأحاديث فلا سبيل لك في الإنكار عليها إلا أن تردها بطن في سندها أو تبين أن العقل السليم لا يقبلها وينفيها فهل مشيت في هذا السبيل المعقول الذي يمشي عليه الراسخون في العلم فتمرضت اسند الأحاديث الواردة في خلافة علي أمير المؤمنين (ع) وخاصة هذا الحديث الذي أثبت أن النبي (ص) قال له (ع) انت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي كلاكل ذلك لم يكن منك ولكنك قبتني مرضاة قوم لا يؤمنون ويتخيل اليك أنك بلغت في البيان إلى أن تنكر الحق فيذهب هباء منثوراً وتشير إلى الضلال فيستقبله الناس بكل إكبار وإجلال

إن حديث المنزلة من الأحاديث المتواترة عند المسلمين أجمعين فقد أخرجه البخاري في غزوة تبوك ومسلم في باب فضائل علي (ع) وابن ماجه في باب فضائل اصحاب النبي (ص) والترمذي في باب فضائل علي (ع) من اجزاء صحاحهم وحكاها صاحب الجمع بين الصحيحين في فضائل علي (ع) وفي باب غزوة تبوك والحاكم في مستدركه في باب فضائل علي (ع) واحمد بن حنبل في مسنده صفحة ١٧٣-١٧٥-١٧٧-١٧٩-١٨٢-١٨٥ من جزئه الاول صفحة ٣٢ من جزئه الثالث وصفحة ٣٦٩-٣٨١ من جزئه السادس وغير هؤلاء من أئمة الحديث الذين لا معول فيه إلا عليهم ولولا ثبوت الحديث وصحته لما أخرجه اهل الصحاح في صحاحهم لا سيما البخاري فإنه يقتضب نفسه عن مناقب علي (ع) وخصائص الأئمة من ولده (ع) اغتصاباً ويرفعها اوراقاً لذا فإنه لم يخرج لهم في صحيحه إلا القليل النزر

وهذا معاوية قد كان اماماً (١) الفئة الباغية والعدو البغيض اعلى امير المؤمنين «ع» الذي حاربه ولعنه على منابر المسلمين حين ماتوا وامرهم بلعنه في دبر كل صلاة وفي جائر الأوقات (بالرغم عن نصبه ومعاداته وحربه) لم يحدد حديث المنزلة ولا كابر فيه سعد بن أبي وقاص عندما قال له « فيما اخرجه مسلم في باب فضائل علي (ع) في الجزء الثاني من صحيحه ، ما منعك ان تسب ابا تراب فقال اما ما ذكرت ثلاثا قلن رسول الله (ص) فلن اسبه لأن نكون لي واحدة منها احب الي من حمر النعم سمعت رسول الله (ص) يقول له وقد خلفه في بعض مغازبه اما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي فسكت معاوية وابلس وكف عن تكليف سعد وان أردت المزيد فخذ مني مضافاً إلى ذلك ان معاوية نفسه مع صلاته ورفاقته حدث بمحدث المنزلة على ما نقله ابن حجر في صواعقه اثناء المقصد الخامس من المقاصد التي أوردها في الآية الرابعة من الباب الحادي عشر قال اخرج احمد أن رجلاً سأل معاوية عن مسألة فقال سل عنها علياً «ع» فهو أعلم قال جوابك فيها احب الي من جواب علي (ع) قال بدس ما قلت لقد كرهت رجلاً كان رسول الله (ص) يفره بالعلم غراً ولقد قال له أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي وكان عمر إذا اشكل عليه شيء اخذ منه إلى أن قال ابن حجر واخرجه آخرون قال ولكن زاد بعضهم قم لا أقام الله رجلك وبها اسمه من الديوان إلى آخر ما نقله بما يدل على أن طائفة من أئمة الحديث غير أحمد أخرجوا حديث المنزلة بالاسناد إلى معاوية بن أبي سفيان فحديث المنزلة بما لا شك في ثبوته باجماع المسلمين على اختلاف مذاهبهم وتباين مشاربهم وإذا كان هذا ثابتاً في صحاح المسلمين أجمعين فلا عبرة بقولك (يا استاذ) واسقاطك لهذا الحديث الذي اسقطت نفسك من أجله في الحضيض واثبت للبلأ أن حكمك في معرفة الاسانيد وطرق الأحاديث حكم الجهال من العوام الذين لا يفقهون حديثاً وإنما اسقطته عن الاعتبار لأنك رأيت بهاصرة عينك لولا هماها نصاً صريحاً في إمامة علي (ع) لا يمكنك التخلص منه إلا باسقاطه عن الاعتبار

وهكذا جرت عادتك في كتابك من تكذيب كل حديث واسقاطه إذا وجدته نصاً مخالفاً لما قامت عليه السقيفة من الباطل ظناً منك أن ذلك يمكن وهيئات هيئات ان تستر السهائم بالأحكام وشمس الضمى بالغربال

وأما قولك ما هي الأسباب الموجبة إلى هذا التشبيه البعيد فدليل الغبي الجاهل باساليب

(١) إلا أن (الاستاذ) الحضرمي لم يقتف هنا اثر امامه معاوية حيث خالفه فاسقط هذه الفضيلة العظمى اعلى (ع) عن درجة الاعتبار والحققها بالحرفات والقصص المودوعة في كتاب الف ليلة وليلة (ما يلفظ من قول إلا لديه رقيب عتيد)

البلغاء وأهل المعرفة بالفصاحة من العرب وهو برهان جلي على تأثرك بالمعاطفة التي تستنزل
الوحي منها في سائر احوالك واطوارك والتي جعلتها مقبلاً علمياً تتوصل به إلى معرفة النتائج
(الصحيحة وكان الاصلح بك ان تلبث قليلاً قبل ان ترسل حكمك ارسالا وبدون رشد
وتعرف ان ذلك لا يميزه لك الجامع الأزهر الذي تنتسب اليه على ما بلغني موثقاً بانك «استاذ»
فيه وهنا اقف معك قليلاً للحساب فأقول لك ماذا تقول في قول القائل (زبد كالأسد) أفترأه
يريد أنه شبيه الأسد (في طول أذنيه وكثافة شعره وطول اظفاره وحدة أنيابه وبخر فمه
وكبر جثته وصغر سنه او كبره وانه يمشي على الأربع) فان قلت نعم كفاك جهلك خزيًا
وعاراً من الرد عليك وان رأيت وجه التشبيه هو كونه رجلاً شجاعاً وبطلاً مغواراً فقد عرفت
الأسباب الموجبة للتشبيه في الحديث بين علي (ع) و هارون (ع) وان رسول الله (ص) اراد
بذلك التشبيه أن يعطي علياً جميع منازل هارون في الصفات والمؤهلات لا في خصوصيات الذات
لكي يكون التشبيه بعبداً على ما ذهب اليه وهمك فان ذلك لا يحتمله جاهل من جهال العرب
فكيف بك يا (استاذ) وقد اخبر القرآن العزيز عن جمة هذه المنازل التي تعاميت فيها فقال
تعالى حكاية عن كلمه موسى (ع) (رب اخرج لي صدري ويسر لي امري واحلل عقدة من
لساني بقوموا قولي واجعل لي وزيراً من أهلي هارون اخي أشد به أزرى وأمره في أمري
إلى قوله تعالى قد أوتيت سؤلك يا موسى)

- (منازل هارون (ع) من موسى (ع)) -

ومنازل هارون من موسى كثيرة يعرفها من رسخت قدماء في العلم دونك فإست هناك
فنها انه وزيره وخليفته وواجب الطاعة على قومه (ع) فكذلك علي (ع) خليفة رسول الله (ص)،
وواجب الطاعة على أبي بكر وعمر وعثمان (رض) وغيرهم من هذه الامة ومنها انه شريكه في
تبليغ الدعوة - ومنها انه قوي به ظهره بمؤازرته وانصرته له ومنها انه اعلم أمته ومنها أنه
أفضلهم عند الله وعند رسوله موسى (ع) ومنها انه احبهم إلى الله وإلى نبيه موسى (ع) ومنها
أنه إمام أمته والقائم مقامه في غيبته فكل اولئك منازل هارون (ع) من موسى (ع) وقد
أعطاه رسول الله (ص) علياً (ع) ولم يستثن منها إلا النبوة فقط بقوله (ص) (إلا أنه لا نبي
بعدي) أو قوله (ص) (إلا انك لست بنبي) على ما أخرجه الامام احمد في مسنده وقد جاء
تنصيصه عليه بالخلافة في حديث بضع عشرة فضيلة كانت لعلي (ع) لم تكن لغيره من الصحابة
اجمعين واخرجه احمد في مسنده صفحة ٣٣٠ من جزئه الأول من حديث ابن عباس من قوله (ص) (
أنه لا ينبغي أن اذهب إلا وانت خليفة) وقد أخرجه بهذا اللفظ جمع كثير من حفاظ السنة
فمنهم الحاكم في مستدركه والذهبي في تلخيصه صفحة ١٣٤ من جزئه الثالث وحكما بصحته على

شرط البخاري ومسلم ومنهم ابن عبد البر في ترجمة علي (ع) من الاستيعاب وقال أنه إسناده لم يطمئن فيه أحد لصحته ووثاقته أقول يريد لم يطمئن فيه أحد من المسلمين لثبوت صحته ونقل الثقات له دون «الاستاذ» الحضرمي «لأنه يرى كل ذلك كذباً وانتحالاً لا أصل له» على أن قوله تعالى «ولقد آتينا موسى الكتاب وجعلنا أخاه هارون وزيراً» نص صريح بقربة الحديث على خلافة علي (ع) بعد رسول الله (ص) وأن الله تعالى هو الذي جعله وزيراً لرسول الله (ص) محمد بن عبد الله (ص) من بعده كما جعل هارون (ع) وزيراً لأخيه موسى (ع).

— (مرتب سر الأبواب الأبواب على (ع)) —

تقول ان هذا الخبر كذب يعارض بما روي وصح ان النبي (ص) قال مدوا كل خوذة في المسجد إلا خوذة ابي بكر

أقول الكذب إنما ظهر في حديث الخوذة الباطل الذي لا أصل له وكفى في بطلانه انه لم يتفق على ثبوت صحته جميع أهل الإسلام ولو سلمنا جدلاً صحته فهو من الآحاد لا حجة فيه ولو تنزلنا لك فلا يعارض حديث سد الأبواب لأن الفرق بين الخوذة والباب كالفرق بين الشعرة والبعرة الذي لا يخفى على الجاهل وان خفي ذلك على (الاستاذ) الحضرمي فضل يتخبط في دياجير الجهل تحبط الأعمى في الليلة الظلماء فان الخوذة با هذا في الأصل واللغة كوة تودي الضوء إلى البيت على ما ذكره الفيروز ابادي في القاموس المحيط في مادة (خوخ) وغيره من أئمة اللغة فان هذا من الباب لسكي يعارضه باختلاف الموضوعين لغة بنفي التعارض بين الحديثين فكيف ساع لك ان تحكم بالمعارضة بينهما وانت لا تفهم معنى المعارضة (ومن يضل الله فما له من هاد) أما حديث سد الأبواب إلا باب علي (ع) فقد أخرجه الحفاظ في صحاحهم فمنهم الحاكم في مستدركه والذهبي في تلخيصه صفحة ١٢٥ من جزئه الثالث وصححه على شرط الشيخين ومنهم ابن عبد البر في الاستيعاب في ترجمة علي (ع) ومنهم الطبري في الرياض النضرة في باب فضائل علي (ع) وغير هؤلاء من حملة الحديث عند أهل السنة والحجة في هذا لأنه متفق عليه بين المسلمين عامة ولو تنزلنا لك كل ذلك النزول ووافقتك على المعارضة بين هذا الحديث وحديث الخوذة فالترجيح في حديث سد الأبواب بدليل إجماع الفريقين عليه واختلافهم في حديث الخوذة وهذا ما تقتضيه الأصول وقواعد الفن في باب التعادل والتراجع بين الأحاديث المتعارضة

— (مرتب با على لا يحبك المؤمن) —

تقول هذا الحديث أيضاً من الافتراء على رسول الله (ص) اذ لم يأت في كلام الله ان مبغض اي شخص من الناس غير الأنبياء يكون منافقاً

أقول اخرج الحديث مسلم في صحيحه في كتاب الايمان صفحة ٤٦ من جزئه الأول ورواه ابن عبد البر في الاستيعاب صفحة ٤٨٢ من جزئه الثاني في ترجمة علي عليه السلام عن طائفة من الصعابة ونقله الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد صفحة ٤١٧ من جزئه الثامن والبغوي في مصابيحہ صفحة ٢٠١ من جزئه الثاني وابن حجر في اصابته صفحة ٢٧١ من جزئه الثاني في ترجمة علي (ع) و اخرج الحاكم في مستدرکه صفحة ١٣٠ من جزئه الثالث وصححه علي شرط الشيعين عن النبي (ص) انه قال من احب علياً فقد احبني ومن ابغض علياً فقد ابغضني واورده الذهبي في تلخيصه معترفاً بصحته على شرطها و اخرج الحاكم ايضاً في مستدرکه صفحة ١٢٩ من جزئه الثالث حديثاً صحيحاً فيه ما كنا نعرف المناهقين الا بتكذيبهم الله ورسوله والتخلف عن الصلوات والبغض لملي بن ابي طالب و اخرج ايضاً ابن حجر الهيثمي في صواعقه صفحة ٧٥ والمحجب الطبري في الرياض النضرة صفحة ٢١٤ من جزئه الثاني

فالحديث صحيح لا ريب فيه ولا يضره طعن النواصب وجرح الخوارج بعد شهادة هؤلاء المحققين من اعلام السنة بصحته وانما طعن فيه الحضرمي ونسبه إلى الافتراء لصراحته في امامة علي (ع) بعد النبي (ص) من وجوه منها ان النبي (ص) جعل ايمان ابي بكر (رض) وغيره من الناس منوطاً بمودة علي (ع) وحكم انه لا ايمان لهم الا بحبه ووجوب المحبة يستلزم وجوب الطاعة لقوله تعالى (قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله) فعلق الله تعالى حصول المحبة على تحقق الطاعة ولازم هذا أن يكون ابو بكر (رض) وغيره مطيعين لملي (ع) تابعين له وهو دليل امامته عليهم وفي الصحيح الذي اخرجه الحاكم في مستدرکه صفحة ١٢١ من جزئه الثالث والذهبي في تلخيصه وصرح كل منهما بصحته على شرط البخاري ومسلم عن النبي (ص) انه قال من اطاعني فقد اطاع الله ومن عصاني فقد عصى الله ومن اطاع علياً فقد اطاعني ومن عصا علياً فقد عصاني وهذا الحديث بما لا ريب في صحته عند المسلمين اجمعين فهو يؤكد لك ما ذكرنا ومنها انه لا يجوز لأبي بكر (رض) وغيره ممن وجبت طاعة علي (ع) عليهم ان يكونوا أئمة عليه وهو دليل بطلان خلافة المتقدمين عليه عليه السلام ومنها ان الحديث يفهمه ومنطوقه يدل على أن الأفضل لا يجوز ان يكون مأموماً للأفضل فضلاً عن المقضول وقد ثبت أن طاعة علي (ع) واجبة على أبي بكر (رض) وغيره فوجب أن يكون علي (ع) أفضل منهم ومنها ان طاعة علي (ع) ثابتة عليهم ولازمة في رقابهم فلا يجوز العدول عنه إلى سواء لفساده وهو دليل بطلان خلافتهم ومنها أن النبي (ص) رتب الايمان على حبه والتفائق على بغضه وهو دليل نفاق معاوية ومحاربه ومريدي إطفاء نوره

واما قولك انه لم يأت في كلام الله ان مبغض اي شخص غير الانبياء يكون منافقاً فمردود

أولاً بالنقض بأن نقول لك في أي موضع من القرآن حكم الله تعالى تفصيلاً بنفاق مبغضي الأنبياء «ع» وهذا كتاب الله عليك بسبر آياته فإنك لا تجد آية تصرح بأن مبغض الأنبياء «ع» منافق إذن فمن أين عرفت أن مبغضهم منافق ونقول لك أيضاً في أي موضع من الكتاب ذكر الله تعالى أن صلاة الظهر أربع ركعات ومثلها العصر والعشاء وأن صلاة الصبح ركعتان والمغرب ثلاث ركعات فإن تمسكت بغير القرآن في نفاق مبغضي الأنبياء «ع» وأثبت كمية الصلاة فحين أيضاً نتمسك في إثبات نفاق مبغضي علي «ع» بالقرآن والسنة أما السنة فقد تلونها عليك ما لم يكن في إذن سامعها وقر وأما القرآن فيقول صارخاً (وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى) وقال تعالى « واتزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم » الخطاب لرسول الله دون الوغد الطغام وقال تعالى « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا » فالذي انتهى به رسول الله (ص) هنا وبينه للناس بما أنزله الله تعالى عليه هو الحكم بنفاق مبغضي علي وحكمه هذا من الوحي الإلهي الذي لا يجوز لمسلم عرف الله وعرف رسوله «ص» أن يرتكب خلافه

وثانياً لو سلمنا لك جدلاً إلا أن ثبوت الشيء لا ينفي غيره فكونه لم يأت في القرآن أن مبغض أي شخص غير الأنبياء «ع» يكون منافقاً لا ينفي نفاق مبغض غير الأنبياء «ع» من آل رسول الله «ص» أئمة الهدى ومصابيح الدجى فإن قولك زيد أحق جاهل مثلاً لا ينفي الجهل والحقاقه عنك عند من فهم لغة العرب وعرف موارد استعمالها وإذا كان كل ما لم يأت النصريح به في القرآن يكون باطلاً لا أصل له لزمك أن تقول ببطالان الدين وأحكامه وانهدام أساسه وبنيانه وهو الكفر بعينه لأن هناك أحكاماً كثيرة ضرورية من الدين لم تأت في كلام الله تفصيلاً وإنما بينها رسول الله «ص» الذي أنزل عليه القرآن ليبين للناس ما نزل إليهم فالقرآن إذا جاء بكليات عامة وهي معظم ما نزل به وفصل بعض الأحكام وأحال الكثير من آياته على بيان النبي (ص) في أحاديثه وسنته «ص» وبما بينه رسول الله «ص» للناس عامة في سنته قوله «ص» (يا علي لا يحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق) وفي القرآن يقول الله تعالى « قل لا أسألكم عليه أجراً إلا المودة في القربى » ^(١) فهل باترى أن من المودة في القربى أن تبغض علياً «ع» وقسي اليه وتنكر كل ما له من فضل وفضيلة نعم « يا استاذ » لهذا السبب نفسه أجمع المسلمون

(١) هذه الآية نزلت في مودة قريش رسول الله «ص» بما أجمع المسلمون جميعاً على صحة نزولها فيهم وقد أخرجه ابن حجر في صواعقه صفحة ١٠١ عن أحمد في مناقبه والطبراني وابن أبي حاتم صاحب التفسير المعتمد على ما حكاه ابن تيمية في صفحة ٤ من جزئه الرابع من المنهاج وأخرجه عن البغوي والعلابي ومن أراد المزيد فعليه بمراجعة كتابنا الإيمان الصحيح في الرد على محمد سامعاف الدشاشيني (في الإسلام الصحيح)

جميعاً على تكفر الخوارج حيث أبغضوا علياً فأنكروا ما هو الثابت من وجوب مودته بالضرورة من دين المسلمين وقد صرح البيهقي والبخاري وغيره من أئمة السنة أن وجوب محبتهم من فرائض الدين بل نص عليه الشافعي بقوله :

يا اهل بيت رسول الله حاكم فرض من الله في القرآن انزله

على ما حكاه عنه ابن حجر في صواعقه صفحة ١٠٤ من المقصد الثالث من الآية الرابعة عشرة من الباب الحادي عشر في فضائل اهل البيت النبوي (ص) فمنكر الضروري لا شك في أنه كافر ورجس نجس ولا ينفعه دعوى الايمان بالله ورسوله (ص) ما دام جاحداً للضرورة من دين الاسلام ولو جاز لك ان تحكم بايمان الخوارج وان أبغضوا علياً (ص) وتقرّبوا إلى اللات والعزى بسبه لجاز لك ان تحكم بايمان من انكر وجوب الصلاة والحج والزكاة والجهاد في سبيل الله واستحل الخمر والزنى والذواط وقتل النفس المحرمة بغير حق وغير هذا وذلك من الواجبات والمحرمات الثابتة بالضرورة من دين النبي (ص) والقول بذلك مروق عن الاسلام كمروق الفته المارقة عن الدين مروق السهم من الرمية

وإذا كنت « يا استاذ » اجنبياً عن دين المسلمين وتجهل مسائله الضرورية فكيف ساغ لك أن تتطفل على الخوض في مسائله النظرية

لقد هزلت حتى بدا من هزالها كلاها وحتى استأما كل مفلس

وكان الاولى بك قبل ان تقوم بهذا الرد ان تقصد معلماً في الدين يعرفك ما اصوله وفروعه وما ادلته وما احكامه وآدابه وسائر علومه ليتسنى لك بعد ذلك القيام بالرد والتزييف والنزول في ميدان التمهيص لأننا نراك تتسكع في مجاهل اغلاطك وتتمتع بأذيال تراكيبك كمن يمشي مكباً على وجهه أو يسير والقيد في رجله

- (حديث الطبر) -

نقول قبل كل شيء نطالبك بصحة هذه الحكاية وهي اشبه بحكايات الف ليلة وليلة اقول ان شأن الباحث الورع ممن له دين ان يجد رأيه من كل ناحية ثم يتعرض لما عساه يقع في طريقه من احاديث الحفاظ وروايات المؤرخين وينقده بعلم وحكمة فيبين وجه مخالفته لكتاب الله والسنة ودلائل العقول أو يعارضه بما هو اصح سنداً وأرجح وزناً وأوضح دلالة ليصح لك ان تقول فيه (انه اشبه بحكايات الف ليلة وليلة) كل ذلك لم يقع منك ولم تزد على مزاعم خاله وتهكمات قبيحة ارسلتها في تلقيفاتك وتوهاتك كأنك تبعث بها إلى الصم البكم العمي الذين لا يعقلون ان حديث الطبر من الأحاديث الصحيحة المستفيضة إن لم تكن متواترة وقد أخرجه حفاظ

السنة في صحاحهم ففهم الحاكم في مستدركه صفحة ١٣٢ من جزئه الثالث وصححه على شرط الشيخين وحكاه الترمذي في صحيحه صفحة ٢١٣ والبغوي في ص ٢٠٢ من مصابيح من جزئه الثاني والطبري في الرياض النضرة صفحة ١٦٠ من جزئه الثاني وخرجه الحافظ الكنجي في مناقبه وقال قال الحاكم النيشابوري حديث الطائر يلزم البخاري ومسلما ان يخرجاه في الصحيحين فان رجاله ثقات وقال وقد اخرجه الحاكم عن ستة وثلاثين صحابيا قد نقلوه عن انس ثم قال والحديث مشهور وبالصحة مأثور انتهى

واذا كان هذا الحديث مع صحته واشتهاره اشبه بحكايات الف ليلة وليلة عندك (يا استاذ) فالمسلمون جميعاً يملكون هذا الحديث ونحوه من احاديث رسول الله (ص) عن المشابهة لحرفات النواصب وسخافات الحوارج وخزعبلات المبغضين لعلي امير المؤمنين (ع)

الحديث نص في خلافة علي عليه السلام بعد النبي (ص) لدلالته صريحاً على ان علياً احب الناس إلى الله وإلى رسوله (ص) والاحب اليهما احق بخلافة الأمة من غيره ولهذا السبب نفسه صار هذا الحديث عند الحضرمي اشبه بحكايات الف ليلة وليلة ، ثم من أنت « يا استاذ ، لتنتعكم على رسول الله (ص) سيد الأنبياء عليهم السلام في احاديثه وما اوحى اليه من الله تعالى في شأن عترته الطاهرة (ع) وما خطرك وقبمتك حتى تقول « ينبغي لرسول الله (ص) ان يفعل كذا والا يفعل كذا ، افهل يا ترى انك اعرف من الله ورسوله (ص) بما فيه صلاح العباد والبلاد او انك تريد ان تكشف للناظرين فحمة ذاتك وعظيم جرأتك على الله وعلى رسوله (ص) ونجهر بمعاذة علي (ع) وتطعن بالنبي (ص) وفي دينه تمسباً وراء ميوالك واهوائك وقد فانك ان تتمثل بقول الشاعر العربي حيث يقول

بجب علي تؤول الشكوك	ونجلى النفوس ونخلو الثمار
فهما رأيت عدواً له	ففي اصله نسب مستعار
فلا تعذلوه على بغضه	فحيطات دار ابيه قفار

— (حديث انا مدينة العلم وعلي بابها) —

تقول وهذا ايضا من الاحاديث المختلفة والاحاديث المدسوسة فالرسول الاكمل مهما أوتي من علم لديني او إيماني لا نحدثه يوماً نفسه الشريفة بهذه الدعوة فادب الرسول (ص) وتواضعه بآيات عليه ان يقتر ويقول انا مدينة العلم النعم

أقول ليس هذا الحديث من الأقاويل المختلفة ولا من الاحاديث المدسوسة كما يزعمه العدو البغيض وإنما هو حديث مشهور صحيح وقد اخرجه الطبراني في الكبير كما في ص ١٠٧ من الجامع الصغير للحافظ السهوتي وحكاه الذهبي في تذكرة الحفاظ ج ٢٨ من جزئه الرابع وقال فيه

صحيح وأخرجه الحاكم في مناقب علي عليه السلام صفحة ١٢٦ من صحيح المسندك من جزئه الثالث بسنتين صحيحين أحدهما عن ابن عباس من طريقين صحيحين والآخر عن جابر بن عبد الله الأنصاري وقد أقام على صحة طرفه أدلة قاطعة وأفراد أحمد بن محمد المغربي نزيل القاهرة لتصحيح هذا الحديث كتاباً حافلاً سماه (فتح الملك العلي بصحة حديث باب مدينة العلم علي) وقد طبع سنة ١٣٥٤ هـ بالمطبعة الإسلامية - الأزهر - مصر - ومع هذا كله ونحوه هل ترى وزناً للغوراج وجرائهم على نبذ هذا الحديث وأمثاله من أحاديث فضل الوصي (ع) وآل النبي (ص) ولقد نظرنا في طعنهم الكاذبة فلم نجد فيها إلا التحكم المحض والتعمم بالصلافة والتبرقع بالقمعة والجلالة لأنهم وجدوها نصراً جلية على خلافته وبطلان خلافة المتقدمين عليه فلم يروا ملجأ بأرون إليه ولا سلطاناً يعتمدون عليه في إسقاط هذه الأحاديث إلا دعوى الوضع والوقاحة في التعصب

الحديث يدلنا بوضوح على وفور علم علي عليه السلام واستحضاره أجوبة الوقائع وإطلاعه على شتات العلوم والمعارف وفيه إشارة إلى قوله تعالى « وأتوا البيوت من أبوابها » وفيه دلالة على أنه عليه السلام الإمام لهذه الأمة بعد نبيها (ص) لأنه الباب لتلك العلوم وقوله (ص) « فمن أراد العلم فليأت الباب » كناية عن الحافظ للشيء الذي لا يشذ عنه شيء ولا يخرج منه ولا يدخل إلا به فكما أن المتعلق على البيوت لأخذ ما فيها بعد سارقاً غاصباً فكذلك أخذ الأحكام وغيرها من غير طريق علي عليه السلام يكون ضلالاً باطلاً

وأما قولك بأن أدب النبي (ص) وتواضعه بآيانه عليه أن يغتر فمن الباطل الخامر أن تقول « يا استاذ » هذا القول في رسول الله (ص) فكأنك تريد أن تقول أن رسول الله (ص) لم يكن متأدباً بآداب الأنبياء (ص) ولا متواضعاً كتواضعهم بل كان مغتوراً حيث قال (أنا مدينة العلم وعلي بابها) وهل يكون الطعن في رسول الله (ص) والخروج عن الدين غير هذا ثم لو كان هذا القول من رسول الله (ص) منافياً لآداب الأنبياء (ص) مع الله تعالى لكان ما اقتضاه الله تعالى في القرآن من أنبيائه (ع) نوح ولوط وهود وإسماعيل وشعيب وموسى (ع) بقوله تعالى (إني لكم رسول أمين) أيضاً منافياً لأدبهم مع الله ولأن نبي الله يوسف (ع) فيما حكاه الله تعالى عنه بقوله (إني حفظ علمي) وقوله « وأنا خير المنزلين » غير متأدب بآداب الأنبياء (ع) مع الله لأن هذا القول عن الأنبياء (ع) لا يمتهم في التوكيب والصيغة كقول النبي (ص) (أنا مدينة العلم) فعلى قولك أن الأنبياء (ع) جميعاً لم يتأدبوا مع الله إذ لم يتحدثوا مع أمهم بصيغة النعمة التي ما عرفها الأنبياء (ع) على زعمك فلم يخاطبوا الناس بها وما عرفها إلا شيخ الإسلام الحضرمي، لأنهم لم يخاطبوا قومهم بصيغة النعمة بل قال كل منهم عليهم السلام علي ما حكاه الله تعالى عنهم

(اني لكم رسول امين) وهكذا رسول الله «ص» على قولك قد اساء الأدب مع الله تعالى لأنه لم يخاطب القوم بصيغة النعمة وانما قال « انا مدينة العلم وعلي بابا » وقال على ما تواتر عنه « انا النبي لا كذب انا ابن عبد المطلب » والقول بذلك كفر ونفاق فاذا بطل هذا ثبت ان هذا ونحوه ليس بما ياباه ادب الأنبياء عليهم السلام ولا يوجب اغترارهم في شيء وانما ياباه بغض النواصب وقبحه اسماع الخوارج وتنفر عنه طباع المنافقين المبغضين لعلي امير المؤمنين عليه السلام لأن هذا النوع من الخطاب اخبار عام «ع» عليه من وصف النبوة والعلم أو من باب التحدث بالنعمة «واما بنعمة ربك فحدث» ثم كان اللازم عليك ان تخبرنا عن الصيغة الخاصة للتحدث بالنعمة ما هي ومن ذكرها من العرب العرباء وفي اي كتاب حرروها ومن هم النافلون لها وهل هي من صيغ الأمر والتثني والترجي والدعاء وهل يوجد للاخبار صيغ متعددة وما هي تلك الصيغ فهذه اسئلة يلزمك الجواب عنها ومن حيث انك اهملت الجواب عنها فقد علمنا انه ليس للتحدث بالنعمة صيغة تخصه كما تزعم ولا يفهم هذا من لغتهم اصلا وانما خصه بالصيغة مروق الخوارج عن الدين المتعجلي في منطق هذا الحضرمي باجلى المظاهر

(قوله القاعدة في تخطيط المدينة ان يكون لها ابواب) -

نقول لو وافقنا وقلنا ان النبي «ص» مدينة العلم ولكن لم كان علي وحده بابا والقاعدة في تخطيط المدن ان يكون لها ابواب متعددة

اقول لم يحظر على بال احد ان الايام سببها الخاض فتضع في بيوت المسلمين وليدأ يقال له الحضرمي حتى يمدوا له ما استطاعوا من قوة ومن رباط الخيل يرهبوت به عدو الله وعدو رسوله ومن «حذقه في الخلابة» ان جعل القاعدة في تخطيط المدن ان يكون لها ابواب متعددة بما لا يرتضيه العامي في حديث النبي «ص» فهو بهذه (المزبة) يريد ان يعلم الناس كيف ينكرون احاديث رسول الله «ص» وكيف يتحكمون فيها بالرأي والهوى فاختر تلك الجملة ليمعذبهم القارئ عن الاعتقاد بان عليا «ع» وحده بابا ولم يسمح له قلعه الهماز إلا ان يجعل لها ابوابا متعددة ويسوق لذلك بعض الامثلة بقوله « انظر إلى مدينة بغداد وإلى ابوابها كباب المعظم وباب الكاظم وباب الشيخ » دون أن ينتبه إلى ما تنطوي عليه هذه الكلمات من الأباطيل ولعلك « يا استاذ » انما عدلت عن التعبير الذي يتلقاه كل مسلم بالقبول إلى هذا الاسلوب الغريب اتخذع به المستضعفين من قراء كتابك حتى إذا اتخذعوا به تناولوه بشرح طويل تسمثر منه قلوب المؤمنين ونحن نقول في جوابك

اولا انه انما كان علي «ع» وحده بابا دون غيره فلنقصو ذلك الغير من تناول هذه المنزلة السامية ولو علم الله تعالى ورسوله «ص» وجود من يستحق هذا الوصف سواء «ع» لما تجلأ به

عليه وحيث لم يقل ذلك في غيره علمنا انه لا يوجد في اصحاب رسول الله (ص) من يليق بهذا الوصف غير علي عليه السلام وحده والنبي (ص) لا ينطق عن الهوى فقله (ص) انا مدينة العلم وعلي بابها فمن اراد العلم فليأت الباب - من الوحي الذي يكون العدول عنه كفرًا وضلالًا كبيرًا

وثانيًا أن كثرة الابواب وتعددتها لا يؤمن منها على حفظ المدينة من اللصوص لا سيما إذا كانت الأبواب متخذة من السعف وجريد النخل اما إذا كان الباب واحداً مصنوعاً من الفولاذ فهو لا شك في أنه أقوى واحكم في حفظها من عوادي السارقين وبادي العابثين

(- حديث علي افضاكم -)

تقول نعم ورد في حديث طويل « ارحم امتي بامتي ابو بكر واشدكم في الله عمر واكثركم حياء عثمان وافضاكم علي واقروكم أبي وافرضكم زيد واعلمكم بالحلال والحرام معاذ فأت صح فليس فيه دلالة او إشارة إلى خلافة علي وابن القضاء من الخلافة

اقول انما الوارد في صحيح الاحاديث قول النبي (ص) علي افضاكم فقط على ما اخرجه الحاكم في مستدركه في باب فضائل علي صفحة ١٣٥ من جزئه الثالث والذهبي في تلخيصه وصححه على شرط الشيخين وحكاها الحافظ ابو نعيم في حلية الاولياء ص ٦٥ من جزئه الأول وابن عبد البر في استيعابه صفحة ٤٧٤ من جزئه الثاني في ترجمة علي (ع) والطبري في الرابض النضرة صفحة ١٩٨ من جزئه الثاني في الباب نفسه فالحديث بهذا اللفظ صحيح لا شك فيه اما الزيادات التي جئت بها لتوهن بها جانب الحديث فكها زائدة لا اصل لها ولا يوجد منها شيء في كتب الحديث المعتمدة عند اهل السنة ولو كانت موجودة لكان لزاماً عليك ان تذكرها باسناد صحيحة مقبولة عند اهل العلم وتذكر لنا في أي كتاب ذكرت ومن هم الناقلون لها نعم اخرج السيوطي نحوها في كتابه الموضوعات ص ٢٢٢ من جزئه الثاني فلتراجع فانما من الموضوعات بلا مراة ولو سلمنا جدلاً وجودها في كتاب ما من كتبهم فهي ايضا باطلة ساقطة لعدم اتفاق الفريقين عليها وكل ما لم يتفق عليه الفريقان كذب وانتعال

والغريب منك يا (استاذ) أننا إذا احتججنا عليك بالاحاديث الصحاح التي دونها ائمتك في كتبهم المعتبرة الناحية على خلافة علي (ع) بعد رسول الله (ص) تقول انها باطلة ساقطة لا اصل لها ونراك في تضاعيف وريفاتك تمنح علينا بالاحاديث الباطلة التي حكم حفاظ السنة ورجال الدراية منهم عليها بالوضع والافتعال والمعجب كل المعجب قولك أن الحديث لا دلالة فيه على خلافة علي (ع) والاطم قولك وابن القضاء من الخلافة كأنك تجهل أو تتجاهل أن القضاء منصب خطير لا يليق إلا بمقام الأنبياء (ع) وخلفائهم وليس للجهال فيه حظ ونصيب وكأنك

لا تعلم ان القضاء يستدعي العلم الغزير في حل المشكلات من الحوادث وقطع الخصومات بين المتنازعين ولا شك في انه لا يصلح أن يكون الشخص قاضياً إلا إذا كان عالماً ولا ريب في أن أقصى الناس حكماً هو أقوام على الانصاف للظالم من الظالم وهذه الصفات لا تكون إلا في الامام القائم مقام النبي (ص) لا سواء إجماعاً وقولاً واحداً فالحديث نص صريح في خلافة علي (ع) بعد رسول الله (ص) وبطلان خلافة المتقدمين عليه

❦ على مع الحق والحق مع علي ❦

تقول لا نسلم بأن مثل هذا الحكم الغيبي يصدر عن صاحب الرسالة وإذا صح لابد لأسباب داعية والداعي إما أن يكون قد وقعت خصومة بين علي وبين أحد فتيين أن الحق في جانب علي وأما أن يكون قالها في حق علي بصورة عامة فإن كان الشق الأول فلا دلالة فيها على أن الحق مع علي في جميع قضاياها وإن كانت من الشق الثاني فلا يصح لرسول الله «ص» أن يقدم على هذا الحكم الغيبي القطعي لأن الانسان مجهول الخاتمة أما تذييل الحديث بقوله «ص» ان يفترقا فكهم من أمثال هذه الزيادات قد ملئت بها الكتب

أقول أما الحديث بهذا اللفظ فقد حكم بثبوت صحته غير واحد من علماء السنة وكبار حفاظها العارفين بنقد الحديث ففهم ابن روزبهان في الحديث الرابع والعشرين من أحاديث خلافة علي «ع» وأخرج الحاكم في مستدركه صفحة ١١٩ من جزئه الثالث والذهبي في تلخيصه وقد صححه على شرط البخاري ومسلم ان علياً مع الحق والحق مع علي وأخرجه الحاكم أيضاً في صفحة ١٢٥ من مستدركه في جزئه الثالث عن النبي «ص» انه قال تكون بين الناس فرقة واختلاف فيكون هذا واصحابه على الحق وأشار إلى علي فالحديث صحيح في نفسه فضلاً عن شهادة صحيح الأحاديث بثبوت صحة معناه كما هو المعروف عند علماء هذا الفن من الفريقين وأما قواك في الشق الاول فلا دلالة فيها على ان الحق مع علي في جميع قضاياها فردود بنا أجمع عليه علماء الأصول من المسلمين أجمعين في ان اسم الجنس المفرد إذا أدخل عليه الألف واللام يفيد العموم مطلقاً وكلمة الحق اسم جنس قد دخله الألف واللام فهو يفيد العموم مطلقاً وخصوص المورد لو سلمناه لا يخص الوارد مع عموم الحكم كما هو صريح الحديث نظير ما لو كان زيد عادلاً فقبل لك ما تقول في زيد فقلت (ان العادل مأمون) فإن هذا الحكم قطعاً لا يخص زيد وحده بل يتعدى إلى كل عادل فالحديث من هذا القبيل لأننا وان فرضنا اختصاص مورده بقضية خاصة إلا ان ذلك لا يخص عموم حكمه عليه السلام فيه بل يعم سواء فالحديث يدل بعموم لفظه ومعناه على ان علياً مع الحق والحق معه في جميع قضاياها الخصوصية

والشخصية في كل زمان ومكان وإذا كان الحق لا ينفك عن علي أبداً كما هو مفاد الحديث دل
أبلغ الدلالة على عصمته ووجوب الاقتداء به وهو المراد من الامامة ولا جاز على الرسول ﷺ
ان يجبر على الاطلاق بأن علياً «ع» مع الحق والحق مع علي (ع) ووقوع القبح جاز على (ع)
لأنه إذا وقع كان الاخبار كذبا ولا يجوز ذلك على رسول الله ﷺ بالاجماع
وأما قولك في الشق الثاني فلا يصح لرسول الله ﷺ ان يقدم على هذا الحكم النبي
القطعي لأن الانسان مجهول الحاشية فقول بجهالة ورعي بهام خاطئة وكيف يا ترى غاب عن
فطرتك (الصحيحة وذوقك السليم) بأن حكمك هذا أنت لا ترضاه وتأباه كل الاباء ونحرص
أشد الحرص على الاذعان بمناء ألم أقل لك (يا أستاذ) انك تكتب بشهرة وعاطفة الامر الذي
أعمى منك البصر والبصيرة فأوردت هذه الجملة دون أن تشعر بأنها تأكل كبذك بنفسك وتمزق
فؤادك بيدك كالباحث على حقه بظلفه والجادع مارن انفه بكفه

أليس قد زورتم على رسول الله ﷺ حديثاً فيه البشارة لجماعة بالجنة ومنهم أبو بكر وعمر
وعثمان (رض) فلا بد من ان تقول نعم فيقال لك فكيف يا ترى صح لرسول الله ﷺ ان
يقدم على هذا الحكم النبي القطعي ويشر هؤلاء بالجنة والانسان مجهول الحاشية فإن قلت لا
يصح فيقال لك إذن ثبت انهم ليسوا من أهل الجنة قطعاً وبطل ان يكون النبي ﷺ قد
بشرهم بالجنة وإن قلت يصح من النبي ﷺ أن يقدم على مثل هذا الحكم النبي القطعي
اصلاحاً لما فسد عليك فقد ابطلت قولك (فلا يصح لرسول الله ﷺ ان يقدم على مثل هذا
الحكم القطعي) وحسبنا هذا في بطلان ما ذهبت إليه على ان رسول الله ﷺ ما كان ليقدّم
على هذا الحكم النبي القطعي إلا بعد أن أمه الله تعالى به لأن الله تعالى قد علم حال علي «ع»
وانه بهذا الوصف دائماً كما علم ذلك في نبيه ﷺ فأمر رسوله ﷺ ان يجبر الناس به
ويبين لهم رفيع منزلته وعلو مقامه وانه ممن لا يرتاب في أقواله وافعاله وفي القرآن (وما ينطق عن
الهُوى إن هو إلا وحي يوحى) فقول النبي ﷺ (علي مع الحق والحق مع علي) من الوحي
الالهي الذي لا يعتريه الشك إذ في الشك به كفر وضلال

ثم من أين علمت ان ذلك لا يصح لرسول الله ﷺ ان يقدم عليه أكون علي من البشر
وبالبشر بطبيعته معرض للأخطاء والغلطات فإن كنت لهذه العلة منعت الصحة ونفيتها وتحكمت
به على رسول الله ﷺ ولم تتأدب معه كما لم يتأدب معه من كان قبلك فأساء الادب إليه حيث
قال فيه ان النبي ﷺ (يهجر) فتأسيت انت به في خلم العذار وطويت الكشح عن الوقا
يجرأتك على سب الانبياء ﷺ وجارأتك عليه فإنه يلزمك طرد هذه العلة في جميع الانبياء
والمرسلين «ع» لا خصوص علي «ع» لأنهم أيضاً من البشر فإن قلت لا تجوز العصمة لغير الانبياء

(ع) من البشر فيقال لك ان ذلك باطل ساقط يبطله كتاب الله والسنة

✽ العصمة نجور افير الانبياء (ع) من البشر ✽

أما الكتاب فقولته تعالى (ومن قوم موسى أمة يهدون بالحق وبه يعدلون) وقال تعالى (ومن خلقنا أمة يهدون بالحق وبه يعدلون) وقال تعالى (وجعلنا منهم أئمة يهدون بأمرنا) ولا يجوز صرف هذه الآيات إلى خصوص الأنبياء . «ع» فإنها تأتي ذلك كل الآباء لاسيما الآية الاولى والثانية الصريحتين في إرادة العصمة لخصوص الأئمة «ع» منهم لا خصوص الأنبياء . «ع» وخاصة الآية الاولى التي هي نص في إرادة ذلك من قوم موسى «ع» ولا جازر على الله تعالى ان يجبر على الاطلاق بأنهم يهدون بالحق وبه يعدلون ووقوع الخطأ والقيح جائز عنهم لأنه إذا وقع كان الاخبار كذبا باطلا تعالى الله عما يقول الكافرون علواً كبيراً

وأما السنة فقد اخرج البخاري في صحيحه في باب (لا تزال طائفة من أمتي على الحق) صفحة ١٧٤ من جزئه الرابع عن النبي ﷺ انه قال لا تزال طائفة من أمتي قائمة بالحق لا يضرها من خالفها وخذلها وأنت لو تأملت بعين صحيحة وبصيرة نافذة لعلت باليقين ان الآية الثانية بضميمة الحديث لا يريدان ولو بقريئة الأحاديث الواردة في خلافة علي والأئمة «ع» من ولده الدالة على عصمة أهلها إلا الأئمة من أهل البيت لا سواهم من أئمة الجور وبغاة صفين

✽ ورود المخصص لآية الانقلاب ✽

تقول ولو تنازلنا ملك وقلنا بقولك ان المسلمين كلهم من غير استثناء طبعاً ولا تخصيص انقلبوا لأن الآية عامة والخطاب عام (انقلبتم على أعقابكم) لم تستثن علية «ع» أقول لولا ورود المخصص لمعوم آية الانقلاب من الكتاب والسنة لجاز لك أن تتوهم إرادة العموم إلا انك (يا استاذ) تعاميت بل عميت عن المخصص المتصل في ذيل الآية بقوله تعالى (وسيجزى الله الشاكرين) الدال على وجود شاكرين بعد انقلاب جمهور الصحابة على الأعقاب وتعاميت عن المخصص المنفصل من قول النبي ﷺ في حديث الخوض (فلا يخلص منهم إلا اهل) أي إلا القليل وهم المعنيون بقوله تعالى (وسيجزى الله الشاكرين) وقوله تعالى (وقليل من عبادي الشكور)

وأما قواك فكم من أمثال هذه الزيادات قد ملئت بها الكتب فزائد باطل لثبوت صحة هذه الزيادة في أصل الحديث كما ذكرنا وإنما صارت من الزيادات عندك لورودها في فضل علي (ع) لا في فضل أبي بكر وعمر وعثمان (رض) ومماوية لذا نراك قد أقررت بصحة تلك الزيادات الزائدة في متن حديث (علي أفضلكم) ولم تعترف بها هنا ولو أمكنك أن تريد في هذا الحديث

أيضاً إجلالا وإكباراً لخلفائك وتزيلاً لهم في غير منازلهم لفعلت ولكن أعوزك القول وأخرسك الطلق فلم يسعك إلا الطعن بالكاذب في الحديث وقد أرجعناه إلى نصابه وكلنا له بصاعه

﴿ لكل نبي وصي ووارث ﴾ ان وصي ووارثي على بهما ابي طالب ﴿﴾

تقول ان هذين الحديثين لا أصل لهما وهما من وضع المغالين الكذابين ثم من أين ثبت أن لكل نبي وصياً ووارثاً فهل كان ليحيى وصي ووارث ومن هو وهل كان لسلیمان وصي ووارث فن هو وصيه فأحاديثك كاذبة فلو استدلت بقوله (ورصي بها ابراهيم بنيه) قلنا الوصية هنا يراد بها التمسك بالله لا الوصية بالخلافة وكذا قول زكريا (فهب لي من لدنك ولياً يرثني) ويرث من آل يعقوب واجعله رب وصياً) أي يرثني النبوة لا انه يرثني الخلافة والامامة الخ أقول ويرد عليك أولاً بالنقض بأن تقول لك من أين ثبت أن الأنبياء «ع» أربعة وعشرون ألف ومئة ألف نبي (ع) والقرآن لم يأت إلا على ذكر خمسة وعشرين منهم فقط فإن قلت لا يوجد أنبياء (ع) بهذا العدد فقد كذبت بالقرآن حيث يقول (ورسلا قد قصصناهم عليك من قبل ورسلا لم نقصصهم عليك) فهم الذين لم يذكرهم القرآن بأسمائهم فن هم أولئك الأنبياء (ع) وما هي أسماءهم ياترى ومن هم الناقلون لها فهذه أسئلة يجب الجواب عنها فإن قلت لا يلزم من ثبوت عددهم أن تعرف أسماءهم بصورة عامة فيقال لك الجواب الجواب فلا يلزم من ثبوت أن لكل نبي وصياً ووارثاً ان تعرف اسماء الاوصياء والوارثين للأنبياء «ع» بأسمائهم وبصورة عامة وعدم العلم بالشيء ليس علماً بعدمه فكيف ينفي ذلك مع ثبوته بنص هذا الحديث وذلك ان الذي أخبرنا بوجود هذا العدد من الأنبياء (ع) هو الذي أنبأنا بأن لكل نبي وصياً ووارثاً وقد وصل ذلك إلينا بالتواتر كوصول هذا عن رسول الله ﷺ فلا سبيل إلى إنكاره

وثانياً انه لما كان الثابت بالاضطراد من دين رسول الله ﷺ أن الأنبياء (ع) أربعة وعشرون ألف ومئة ألف نبي وجب بحكم العقل أن يكون أوصياؤهم بعددهم وذلك لأن الكتب والتعاليم التي أتت بها الأنبياء (ع) لا تسد في أممهم قطعاً إلا أن يكون لها قيم بينها للناس كما كان بين النبي ﷺ ذلك لأن فيها المحكم والمتشابه والمفصل والمجمل والناسخ والمنسوخ وغيرها ولهذا السبب نفسه افتردت كل أمة من أممهم فرقات متعددة وكل فرقة فخاصم غيرها بكتابتها وتعاليم نبيها «ع» وذلك القيم هو الوصي المنصوب الذي يعلمه النبي (ع) أبواب علومه وأسرار كتابه ومعلم نبوته

وثالثا ان نصوص الوصية والوراثة متواترة وقد أورد الذهبي الحديث الأول في أحوال شريك صفحة ٤٤٦ من ميزان الاعتدال من جزئه الاول وكذب به وزعم ان شريكا لا يمتلئه وقال ابن محمد بن حميد الرازي ليس بقتة أقول وأنت ترى ان الذهبي لم يقتدل هنا في ميزانه إذ كذب بهذا الحديث ولم يعقب ذلك بما يكون تعديرا له عما رمى به الحديث من الكذب سوى قوله ان شريكا لا يمتلئه مع ان كلا من الامام أحمد بن حنبل والبخاري عبي السنة عند السنة وابن جرير وابن معين امام الجرح والتعديل وغير هؤلاء من طبقتهم قد حكموا بوثاقة محمد بن حميد ورووا عنه فهو شيخهم ومعتمد في الحديث كما اعترف به الذهبي نفسه في ترجمة محمد بن حميد صفحة ٥٠ من الميزان من جزئه الثالث فالرجل غير متهم بالرفض ولا بالتشيع وإنما هو من سلف الذهبي فلا وجه لتهمة في هذا الحديث إلا بنقض الوصي «ع» وآل النبي ﷺ

✽ حديث الوصية ✽

ثم انه لا شك في ان النبي ﷺ عهد إلى علي (ع) أن يفعله ويجهزه ويدفنه على ما أخرجه ابن سعد في صفحة ٦١-٦٣ من القسم الثاني من طبقاته من جزئه الثاني وأخرجه كل من أبي الشيخ وابن النجار على ما حكى ذلك عنها في صفحة ٥٤ من كثر المال من جزئه الرابع وأخرجه الحاكم في صفحة ٥٩ من مستدركه والذهبي في تلخيصه من جزئه الثالث وصححه على شرط البخاري ومسلم وأخرجه البيهقي في سننه وأخرج الحاكم في مستدركه صفحة ١١١ من جزئه الثالث عن ابن عباس ان علي (ع) اربع خصال ليست لأحد غيره وهو أول من صلى مع رسول الله ﷺ وهو الذي كان لواؤه معه في كل زحف وهو الذي صبر معه يوم فر عنه غيره وهو الذي غسله وأدخله قبره وهكذا أخرجه ابن عبد البر في استيعابه في ترجمة علي «ع» وقد تضافرت النصوص بأن النبي ﷺ عهد إلى علي (ع) بأن يبين لأمته ما اختلفوا فيه من بعده على ما أخرجه الحاكم في مستدركه من جزئه الثالث صحيحا على شرط الشيخين وقال ﷺ انا دار الحكمة وعلي بابها على ما أخرجه الترمذي في صحيحه وابن جرير على ما حكاه عنها المتقي الهندي في صفحة ٤٠١ من كثر المال من جزئه السادس وقال ابن جرير هذا خبر عندنا صحيح سنده ونقله عن الترمذي السيوطي في حرف الهمة من جامع الجوامع و صفحة ١٧٠ من الجوامع الصغير من جزئه الاول

✽ حديث عائشة في الوصية ✽

وحسبك في ثبوتها ما أخرجه البخاري في صحيحه على ما مر في كتاب الوصايا صفحة ٨٣ من جزئه الثاني وفي باب مرض النبي ﷺ ووفاته صفحة ٦٤ من جزئه الثالث ومسلم في كتاب

الوصية صفحة ١٤ من جزئه الثاني قال ذكر عند عائشة أن النبي ﷺ أوصى إلى علي فقامت من قال الحديث وأنت خير بأن الشيخين إنما أخرجا هذا الحديث دون أن يشعروا أو يقصدا إلى دلالاته على وصية النبي ﷺ إلى علي (ع) وإلا لكتماه كما كتبنا غيره من أحاديث فضله (ع) لتلايكون سلاحا لحصومهم وهم يعلمون = فإن الذين ذكروا وتشد أن النبي (ص) أوصى إلى علي (ع) لم يكونوا خارجين عن أمته بل كانوا من أصحابه أو من التابعين الذين لهم الجرأة على مكاشفة عائشة بما يسوؤها ويخالف الحالة السياسية في ذلك الحين لا سيما أنهم خير القرون والذين يابونهم عندك (يا أستاذ) لذا تراها قد ارتبكت ارتباكا عظيما عند سماعها حديثهم بصورة لك ردها عليهم بأوهى الردود وأوهنها (وان أوهن البيوت ليبت الضكوت لو كانوا يعلمون)

ظننت سخيفة أن ستغلب ربا فليظن مغالب الغلاب

وتخصيصك للآيات التي سردتها بخصوص التمسك بالملة الحنيفية بلا مخصص باطل فمن أين علمت انه يريد خصوص التمسك بالملة ولماذا يا ترى لا يصح أن يريد العموم لا سيما بعد ملاحظة قوله تعالى خليله ابراهيم (ع) (إني جاعلك للناس إماما) وقوله تعالى بعد طلبه (ع) الامامة لذريته «ع» (قال ومن ذريتي قال لا ينال عهدي الظالمين) فإن ذلك يدل بصرامة على ان ابراهيم «ع» طلب الامامة لذريته فمنها الله تعالى عن خصوص الظالمين منهم وعلي أمير المؤمنين «ع» من ذريته «ع» قطعا ولم يكن ظالما أبدا ولم يسجد لصنم مطلقا فهو أحق وأولى من غيره بمن سجد للأصنام وعكف على عبادة الأوثان مدة من الزمان وأما تخصيصك لآية (يرثي ويرث من آل يعقوب) بخصوص النبوة فأيضاً تخصيص بلا مخصص باطل ماقط لا سيما بعد ملاحظة قوله تعالى مخاطباً ابراهيم «ع» (إني جاعلك للناس إماما) الدال على انه يرث منه الإمامة والخلافة لا خصوص النبوة وقل لي بربك من هذا الذي أباح لك التصرف في آيات القرآن وصرفها إلى غير معناها المطابقي بلا دليل (الله أذن لكم أم على الله تفتنون) وخذ مني مضافا إلى ما مضى بأنه إذا كان يريد إرث النبوة كما تزعم لزم أن يكون علي «ع» نبياً لأنه أيضاً من آل يعقوب «ع» وذرية ابراهيم فلا يجوز لك أن تقدم أبا بكر «رض» عليه لأن الميراث لا يصح أن يكون لواحد من الورثة وأراك (يا أستاذ) نسيت استدلال خصمك بقوله تعالى (ورث سليمان داود) إنه ورث منه كل شيء حتى الخلافة والإمامة بدليل قوله تعالى (يا داود إنا جعلناك خليفة في الأرض) والغريب انك لا تثبت على طريقة واحدة لأننا إذا قلنا لك ان الخلافة لعلي وأولاده (ع) بعد رسول الله (ص) دون غيرهم تقول كلا هذه عادة ملوكية وسنة (هرقلية) لا تجتمع النبوة والإمامة في بيت رسول الله (ص) وهنا نراك تثبت مذهبك (الهرقلي) وتزعم أن النبي «ص» يتولد منه النبي ويرث منه النبوة وان المراد من الارث في الآيات خصوص ارث النبوة ثم من أين علمت انه لا يريد انه

يرث منه النبوة والامامة مع ان النبي (ص) لا يكون نبيا إلا وهو واجد لصفة الامامة وهل
 للامامة معنى غير الزعامة الكهري بأمور الدين والدنيا وانه واجب الطاعة على أمته وهذا المعنى
 ثابت لكل نبي لا سيما ان صريح الآيات (إني جاعلك للناس إماما) (إنا جعلماناك خليفة في
 الأرض) (إني جاعل في الأرض خليفة) كلها يدل عليه سوى ان الامام لا يوحى إليه كما يوحى
 إلى النبي (ص) فالآيات صريحة في إرادة العموم وما لها من مخصص إلا البغض للوصي (ع) والمعادة
 لعلني «ع»

لعمرك ان الحق اميض فاصع ولكنما حظ المماند اسود

(ان عليا مني وانا من علي لا يؤدي عني إلا أنا أو علي)

(ان عليا مني وانا من علي وهو ولي كل مؤمن من بعدي)

(أنت ولي كل مؤمن من بعدي)

تقول هذه الاخبار التي تسمونها بزعمكم أحاديث رسول الله (ص) اشهد انها موضوعة بعيدة
 عن الصحة بعيدة عن الصدق كل البعد

أقول اندفعت يا (أستاذ) تارة أخرى تنقر بشوكتك في أساس الاسلام لتجرده عن جميع
 مميزاتة وتخرجه عن فطرة الله التي فطر الناس عليها حتى إذا أصبح الناس يخرجون منه أفواجا وأصبح
 ديننا ضيفا اندمجوا في الملة التي افتنت أنت بتقاليدها ويعلم كل مسلم أن اتسيابك في الطعن على
 أحاديث رسول الله «ص» بهذه اللهجة اللادينية التي تسمع بها قراء كتابك لأوضح مثال وأصدق
 شاهد على أنك لا تكتب عن علم وروية ولا عن أمانة ودورية وإنما تكتب لا عن عصبية مذهبية
 فمحسب بل تكتب عن شهوة وعاطفة غير إسلامية .

أرأيت كيف خلع الحضرمي ودلعه فرسى الاحاديث النبوية الصحاح بالوضع والكذب
 والافتعال كأنك لا تؤمن بيوم الحساب يوم تنشر فيه صحف كتابك ويقال لك (اقرأ كتابك
 كفى بنفسك اليوم عليك حسيبا)

أما الحديث الأول فقد أخرجه ابن ماجه في باب فضائل الصحابة صفحة ٩٢ من جزئه الاول
 من صحيحه والترمذي والنسائي في صحيحيهما وأحمد بن حنبل في مسنده صفحة ١٦٤ من جزئه
 الرابع من حديث حبش بن جنادق بطرق متعددة كلها صحيحة وناهيك انه رواه عن يحيى بن آدم
 عن إسرائيل بن يونس عن جده أبي اسحاق السبيعي عن حبش وكل هؤلاء من الحجج عند البخاري
 ومسلم وقد أخرجنا لهم في تضاعيف أبواب صحيحيهما فالحديث صحيح لا شك فيه

أما الحديث الثاني فقد أخرجه حلة الآثار الثقات من أهل السنة فمنهم النسائي في خصائصه
 الطولية وأحمد بن حنبل من حديث عمران في أول صفحة ٤٣٨ من جزئه الرابع من المسند

والحاكم في ص ١١١ من مستدرسه من جزئه الثالث والذهبي في تلخيصه وصحاحه على شرط الشيخين وأخرجه ابن أبي شيبة وابن جرير وصححه على ما حكاه عنها المتقي الهندي في أول صفحة ٤٠٠ من كثر المال من جزئه السادس وأخرجه الترمذي بإسناد قوي فيما ذكره السقلاني في ترجمة علي (ع) من إصابته من جزئه الثاني وهذا الحديث أيضاً من صحيح الأحاديث أما الحديث الثالث فقد أخرجه أبو داود وغيره من أصحاب الصحاح عن أبي عوانة الوضاح ابن عبد الله الشكري عن أبي بلج يحيى بن سليم القراري عن عمرو بن ميمون الاودي عن ابن عباس مرفوعاً ورجال هذا الحديث كلهم ثقات وقد احتج بكل واحد منهم البخاري ومسلم في الصحيحين إلا يحيى بن سليم فإنهما لم يخرجا له إلا أن أئمة الجرح والتعديل قد حكموا بوثاقته على ما حكاه الذهبي في ترجمته من ميزان الاعتدال صفحة ٢٩٢ من جزئه الثالث فراجعتمه (يا أستاذ) حتى تعلم سقوط قولك وبطلان شهادتك بوضع هذه الأحاديث ويقول الكتاب (إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا) فأني مسلم عاقل يا ترى بعد هذا كله يصدقك في حكمك على هذه الأحاديث بالوضع ويقبل فيها شهادتك المزورة ويكذب مثل هؤلاء الأعلام والثقات العارفين بصحة الحديث والناقدين له بعلم الله إلا الخوارج الذين يبغضون علماً ويبذلون أقصى ما لديهم من جهد في إطفاء نوره (والله مغم نوره ولو كره الكافرون) (فإن شهدوا فلا تشهد معهم ولا تتبع أهواء الذين كذبوا بآياتنا والذين لا يؤمنون بالآخرة وهم بربهم يعدلون)

﴿ قول عمر (رضي) لقد أعطى على (ع) بهم أبي طالب هؤلاء ﴾

بقول هذه الاخبار المنافية لأداب المسجد وأقدر رسول الله (ص) لا نقبلها البتة أقول لو كنت (يا أستاذ) تبحث بحكمة وإخلاص وترد بنقد علمي متين لافتتحت البحث ببيان الوجه في عدم قبولك لهذه الأحاديث بما تقتضيه الأدلة من ثبوت شيء أو عدم ثبوت شيء (ولكنك علمت أن دخولك في الموضوع عن طريق الرد العلمي أن كنت من أهله) يرفع الستار عن طويتك فيأخذ المسلمون الذين عرفوا الله وعرفوا رسوله (ص) منك حذرهم ويسهل على علمائهم تمجيد أفكارك الهدامة وطعنها بالحجة في صحتها

أما حديث سد الابواب وقول الخليفة عمر بن الخطاب «رض» لقد أعطى علي بن أبي طالب ثلاثاً لأن تكون لي واحدة أحب إلي من حمر النعم زوجته فاطمة بنت رسول الله (ص) ومسكنه المسجد يحل له ما يحل لرسول الله (ص) والراية يوم خيبر فكل ذلك من الأحاديث الصحيحة المشهورة وقد أخرجه الحاكم في مستدرسه صفحة ١٢٥ من جزئه الثالث صحيحاً على شرط الشيخين وأخرجه أبو ليلى كما في الفصل الثالث من الباب التاسع من الصواعق المحرقة لابن حجر صفحة ٧٦ وأخرجه أحمد في مسنده صفحة ٢٦ من جزئه الثاني ورواه عن كل من

عمر وابنه عبد الله جماعة من الثقات المحققين بإسناد مختلف وأخرجه أحمد أيضا في صفحة ٣٩٩ من جزئه الرابع من حديث زيد بن ارقم فهذه الأحاديث كلها صحيحة لا ريب فيها من حيث السند

وأما قولك بأنها منافية لآداب المسجد ولقد رسل الله فكأنك تريد بهذا التعليل الباطل الذي لو جاز لك قميصه ونشية أمثاله من تعليلاتك العلية في اقتناص احكام الله وشرائعه التي شرعها لعباده لبطل الدين وقوانينه ألم تعلم « يا أستاذ » ان الاحكام الشرعية توقيفية لا تبتنى على الاستحسان والامتياع ولا على الاعتبار والظنون الخاطئة وإنما يجب أن يتلقاها المسلم من لسان الشرع بنقل المحققين الثقات وكونك لا تقبلها اتباعا للأهواء والضلالات لا يقدر في شيء من صحتها ولا يوجب وهنا في سندها فإن الكافرين لم يقبلوا كتاب الله وطمنوا فيه وفي رسول الله لأنه على خلاف ما يرغبون وعلى ضد ما يهونون فهل ترك المسلمون كتاب ربهم أو يا همل ترى أثر ذلك في رسول الله (ص) فأعرضوا عنه لأن الكافرين يريدون ما يشتهون ولا يقبلون إلا ما يهونون على ان تعليلك عدم قبولها بالمنافاة لآداب المسجد يوجب عليك طرد العلة فتحكم بحرمة ذلك على رسول الله (ص) لا خصوص علي (ع) وتلك قضية العلة المطردة وهذا لا يقول به أحد من المسلمين ثم انه لا يلزم من ثبوت الحكم لبعض الأشخاص شرعا ثبوته على آخرين كما يقتضيه ذلك الحديث فعموم الحكم بحرمة دخول الجنب إلى المسجد أو سكناه فيه على تقدير ثبوته - خصص بما عدا رسول الله (ص) وعلي (ع) بهذا النص الصحيح وذلك لأن الخاص يقضي على العام ويخصه عند العلماء فلام كل هذا التهويل (يا أستاذ) وما لك وما لعلي (ع) معك فهل سلبك مالا أو اغتصب منك ترانا أو وتر منك في الله أسلافا

✽ حديث المقلين ✽

تقول أما الخطبة التي كانت في حجة الوداع فمن جملة فقراتها «إني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وسنة نبيه لن يفترقا حتى يردا علي الحوض» وهذا هو الأنسب وهو المعقول وما يدل على كذب هذا الخبر استشهادكم بقول عمر بن الخطاب هتيناك يا ابن أبي طالب الخ أقول هذه نعمة أخرى من نعماتك التي تضرب عليها أما تستحي «يا أستاذ» من الفضيحة ولا تبالي بما يقول الناس فيك إذ إبرزت هفوتك للخزي وطرحت نفسك في أفواه القاصدين ولم تعتن بقول النبي (ص) حيث لعن الكذابة عليه فافتريت عليه (ص) بقولك (وسنة نبيه) أرأيت كيف تتحدث بكل اطمئنان بما يكذبه الوجدان انها لوقاحة ما رأيناها ولا مرت على مسامعنا إن حديث القدير من الاحاديث المتواترة وقد أشرفنا إليه في أوائل هذا الكتاب فلا حاجة إلى التطويل بالتكرار وإنما المهم محاسبة الحضرمي بقوله فمن جملة فقراتها ان الخطبة في حجة الوداع

(إني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وسنة نبيه) فإن هذه الكلمة من مصوغات قلمك وعليها طابع الوضع لأنها بما لا يوجد له عين ولا أثر في كتب الحديث الصحيحة عند أهل السنة فدونك رواة هذا الحديث من ثقات السنة وأكابر حفاظها فإنك تجدهم متفقين على ما أئلفنا إليه «إني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا بعدي وإن يفترقا حتى يردا علي الخوض الحديث» وإمل الذي ألك إلى إسقاط لفظ العترة من متن الحديث ووضع كلمة السنة مكانه هو دلالة هذا الحديث على النص في خلافة العترة الطاهرة وصراحتة في أن المراد من أهل البيت هم العترة لا زوجات النبي (ص) كما ترعم

وقولك وهذا هو الأنسب وهو المقول أدهى وأمر وأقبح وأظلم فكأنك ترى أن رسول الله (ص) ما كان يعلم ما هو الأنسب ولا يعرف ما هو المقول فيما يحدث به أصحابه حيث قال (ص) «كتاب الله وعترتي أهل بيتي» وقد علمت ذلك أنت وحدك فوضعت مكان قوله «ص» «وعترتي أهل بيتي» لفظة «سنة نبيه» أو أن النبي «ص» ما كان يعلم أن سنته لا تجدي في رفع الخلاف وحفظ الشريعة من الضياع وإقامة الحدود لادم إحاطتها بجميع الأحكام التفصيلية جزئية وكلية على سبيل اليقين وقد علمت ذلك أنت وما بعد هذا تحكم «ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون»

الحديث يدل على مطلوبنا من وجوه - منها أن النبي «ص» حكم بعدم خلو البيت النبوي (ص) من رجل في كل قرن هو في وجوب التمسك به كالقرآن الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه وهو المبين لأحكامه التفصيلية كاية وجزئية ومنها أنه (ص) جعل عترته أحد الثقلين وحكم بأنهما لن يفترقا في المعنى ما دامت الدنيا وهو دليل عصمتهم من الخطأ والمعصوم طبعاً أحق بإمامة الأمة بل لا تصلح إلا له وغيرهم لم يكن معصوماً أبداً ومنها أن الحديث نص في أن عندهم علم القرآن وما فيه من الأحكام بصورة عامة وما عندهم هو من القرآن وهو دليل أفضليتهم من سائر الأمة والأفضل لا يكون مأموماً للأفضل فضلاً عن المفضل لقبه عقلاً ومنها أن النبي «ص» جعلهم أئمة القرآن وهو واجب الاتباع فكذلك يجب اتباعهم في كل أمر ونهي وهو لازم للإمامة وهذا معنى التمسك بهم ومنها أن النبي «ص» رتب الضلال عن الحق بتركها معاً والهدي بالتمسك بهما معاً فالتمسك بأحدهما دون الآخر لا يغني عن الحق شيئاً بل الأخذ بأحدهما دون الآخر لا يكون من التمسك بأحدهما في شيء. فكما أن المتخلف عن القرآن لا يصيبه إلا الضلال فكذلك المنحرف عن أهل البيت لا يصيبه إلا الضلال وهذا معنى لا علم ولا هدى ولا نجاة إلا لأهل البيت «ع» ولا تبعاءهم وإن كل شيء لم يكن من طوبى لهم فهو جهل وضلال

ثم إننا نقول لك إن كنت تقر بوجوب اتباع السنة فما نحن أولاء قد سردنا عليك شذوراً

من أحاديث رسول الله (ص) من طريق أئمتك فلماذا خالفتم وضربت بها عرض الحائط وادعيت
انها موضوعة لا أهل لها من غير دليل فإذا كانت كل هذه الاحاديث موضوعة مذبذبة فما هي
السنة التي تتبعها وحفاظها وضاعون لا حريجة لهم في الدين وما ذنب خصمك إذا كان رواة السنة
ومحدثوها ورجالها كلهم كذابين يخلقون الاحاديث أو انهم جهال مغفلون أو انهم أناس بـله
وسذج « على حد تعبيرك فيهم » إذن فمن أين يأتى تأخذ معالم دينك ولستنا مؤخذين - إذا قلنا
لك ان النتيجة من ذلك كله هو « الجبل والحاقة » ولا غرابة في ذلك لأن شخصاً يتهم على أنه
في الحديث فيلصق بهم الكذب في الحديث طوراً والوضع فيه أخرى وهو لا يعرف منهم أحداً
أفلا يصح أن نقول فيه انه جاهل وره

✽ مزبذبة بن معاوية ✽

نقول ان يزيد بن معاوية هو الفتي العربي القح المسلم إلى آخر ترهاتك أقول وهذه سلسلة
أخرى من آرائك التي تسطو بها على الاسلام وأهله لترجه في الاباحية المتهتكة وترمي بها عفافه
وتقذفه بسبة اللادينية بريك قل لي من أين علمت أن يزيد بن معاوية « هو الفتي العربي القح المسلم »
أعلمت ذلك من يوم قتل الامام الحسين «ع» سبط النبي «ص» وريحانته من الدنيا وسيد شباب أهل
الجنة جائئاً عطشاً فاقطعوا رأسه وحرقوا جثته وسبي حرمه وذريته وسرى بهم بأسر
الذل على اقتاب المطايا من كربلاء إلى الكوفة ومنها إلى الشام أم من يوم أباح المدينة لمدينة الرسول
«ص» لعسكره ففعلوا فيها الأفاعيل المنكرة حتى افتضوا في يوم واحد ألف بكر من بنات
المهاجرين والأنصار والتابعين أم من يوم هدم الكعبة بيت الله الحرام ورموه بها بالمنجنيق أم من
يوم استحلاله أژنا^(١) بأهات ولد أبيه واخوانه وبناته وعماته وشقيقات أبيه أم من يوم استحل فيه
الخمر والفجور وقتل النفوس أم من قوله :

لعبت هاشم بالملك فلا خبر جاء ولا وحي نزل

ألم تعلم أن يزيد هو إحدى ثمرات الشجرة الملعونة في القرآن^(٢) وهل غاب عن عقلك السخيف انك في
عصر النور قبش عن جيفة فتنة تلاءم الفضا. نثرنة وعفونة يستغيث الموتى من نبتهم فضلاء عن الاحياء فإن
مقام يزيد الكفور والهور يزيد القروود واليهود يزيد الفجور والخمر يزيد الصلافة والجلالة يعرفه

(١) نجد هذه البوائق في صفحة ١٣٢ من الصواعق المرساة لأن حبر وصفة ٧٨ من كتاب جعفرية
الامام علي بن ابي طالب (ع) للأستاذ عباس محمد العقاد وقد سود تاريخه وجه الدهر ووجهه بالمار والفضيحة والشار
(٢) اخرج الفخر الرازي في صفحة ٤٠٩ من تفسيره الكبير من جزئه الخامس عن ابن عباس ان
الشجرة الملعونة في القرآن هي بنو امية قال وبؤكده قول ام المؤمنين عائشة (رض) لروان لعن الله اباك
وانت في صلبه فأت من لعن الله وحكام الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد صفحة ٣٤٣ من جزئه الثالث والله
ابن ابي الحديد في شرح التهجد صفحة ١١٥ من جزئه الثالث عن الخليفة عمر بن الخطاب (رض) وهذا شيء
لا يختلف فيه إثنان من أهل الاسلام

كل احد بل هو معلوم الحال لدى جميع الملل والأديان من اليهود والنصارى وغيرهم وان خفي أمره عليك ونبرته بالايحور لمسلم أن ينهزم مثله أو ما بلغك ان يزيد الفتي الرومي الكافر^(١) اي دم لرسول الله «ص» سفكه في طف كربلاء وأي حرائر هتكها وأي كبده لرسول الله «ص» مزقها وأي عين لرسول الله اقتذاها أتريد أن نخفي ذكر يزيد المائت واسمه البائد فلا أراني مضطراً أن أسرد عليك أكثر من هذا بمد وضوح حاله وعدم خفاء سيرته وظهور زندقته وكفره الطريف وإلحاده الطوي وانتشار سيرته ونشأته الفاسدة في جميع الأقطار حتى ملا المسامع والأبصار وإن رمت المزيد وابتغيت التأكيد فعليك براجعة كتاب النزاع والتخاصم لشيخ السنة المقرضي ورسالة الجاحظ في بني أمية عامة ويزيد خاصة المطبوعة بذيل كتاب النزاع والتخاصم وغيرهما من التواريخ والسير فإنك تجد صحائفها سوداء من قبائحه ومخازيه وكفره وضلاله ضاللاً بعيداً

﴿ آية انما وليكم الله ورسوله ﴾

تقول هذه تمنيات وتأويلات لامساس لها بالصحة بل الآية عامة في كل مؤمن وهو خاضع خاشع أقول لقد تكلمنا في هذه الآية وأثبتنا تزولها في علي «ع» عن أئمة التفسير المعول عليهم في هذا الفن عند أهل السنة بما لم يبق مجال للشبح في علم المنقول أن ينجس في شيء منها او يصرفها عن معناها المطابق إلى غيره اعتماداً على الرأي وهوى النفس

﴿ آية الرواية ليست عامة في كل مؤمن ﴾

وأما قولك الآية عامة في كل مؤمن خاضع خاشع فنعتبه صورة أخرى من صور الجهل والمراوغة في إظهار الحقائق بعيداً ومسحاً لعصبيتك البغيضة ونمرتك الاثيمة وكأن نفسك تأبى عليك إلا التحيز إلى الباطل وتفرض عليك فرضاً ان تجعل تلك النعمة ميزاناً لبحثك ومقياساً

(١) صريح التاريخ يدل على ان امية جد يزيد كان فتي من الروم قبناه عبد شمس على عادة العرب في الجاهلية من تبنيهم أولاد الاسرى وبؤكد هذا قول أمير المؤمنين في كتابه إلى معاوية من شرح التهج لابن أبي الحديد (يا معاوية ايس الصريح كالصيق وايس المهاجر كالطليق) واخرج البخاري في صحيحه صفحة ٣٦ من جزئه الثالث في باب غزوة خيبر من سعيد بن المسيب ان جبير بن مطعم قال مشيت انا وعثمان بن عفان إلى النبي «ص» فقلت اعطيت بني المطلب من خمس خيبر وتركتنا ونحن بمنزلة واحدة منك فقال الرسول «ص» إنما بنو المطلب وبنو هاشم شيء واحد واثبت تجد هذا نص صريح بقرينة إنما الدالة على المحصار الوحدة في بني المطلب وبني هاشم وخروج بني امية عن هذه الاسرة العربية المسماة العربية في المجد والشرف وان بني امية لم يكونوا من بني عبد شمس بن عبد مناف في شيء ولا هي منهم على شيء.

لنقدك فلا تخشى تبعة القاء كلامك مهملًا ولا تخاف سوء العاقبة وعاقبة المحاسبة ونحن لا نريد منك «يا أستاذ» أن تؤمن بما آمننا به ولا تقول بما نقول ولكن زيد منك أن تفهم ما تكتب وتكتب ما تفهم ليكون لكلامك وزن ولردك قيمة ولا تسترسل مع الشهوات ولو تأملت قليلا قبل هذا الاسترسال في حكمك لعلت أن الركوع في الآية ليس بمعنى الخشوع والخضوع ولسنا نمنع أن ذلك معناه اللقوي إلا أنه غير مراد قطعاً وإلا لكانت الصلاة فيها بمعنى الدعاء والركعة فيها بمعنى النحر كما هو الموضوع لها في أصل اللغة لا خصوص الركوع لاشتراك الكل فيما وضع له من المعنى في اللغة وكل ذلك معلوم البطلان كبطلان قولك «إن الآية عامة في كل مؤمن خاضع خاشع» فإذا بطل هذا ثبت أن المراد من الركوع فيها معناه الشرعي وهو الانحناء المعروف في عرف المشريعة كما أن المراد من الصلاة ما اشتمل على أركان خاصة وأذكار مخصوصة مشروطة بالنية وقصد القربة في أوقات معينة والمراد من الركعة إخراج كمية من المال من أموال مخصوصة قد أخذ فيه شرائط خاصة مذكورة في محلها ولو سلطنا جدلاً أنه يريد العموم كما ترعى لأوجب خروج جميع المؤمنين عن وصف الايمان إلا إذا أدوا الركعة حال ركوعهم في الصلاة بقرينة «إنا» الدالة على ثبوت الحكم للمحصور وقصره عليه ونفيه عما عداه والقول بذلك بديهي البطلان وجهة أخرى أنه لو أريد العموم لزم إضافة الشيء إلى نفسه وهو باطل وغير صحيح وذلك فإن الضمير في «وليكن» يراد به جميع المؤمنين كما تقول فيكون المعنى «إنا ولي المؤمنين المؤمنين» فهل يجوز لمسلم عاقل أن يحمل كلام الله الذي أنزل إعجازاً لسيد الانبياء «ص» على هذا المعنى السخيف الأمر الذي لا يتأتى احتمالاً في كلام أحد من أهل العربية فضلاً عن مثل كتاب الله فإذا تسجل لديك بطلان هذا كله ثبت أن المراد بالمؤمنين في الآية خصوص من كان موصوفاً بإيتاء الركعة حال الركوع في الصلاة وقد ثبت بالاجماع نزول ذلك في علي «ع» لا سواه ولا يضر هذا الاجماع طعن المتأخرين من التواصب فيه لسبق الاجماع عليهم ولأن طعنهم كان ناشئاً عن بغض الوصي «ع» والحد عليه وهما لا يؤثران في صحة انقاده خاصة مع أن الأحاديث متفقة على نزولها فيه (ع) فهي الحجة لا سواها من المختار فيه بتقدير وجوده وإنا عبر بلفظ الجمع عن المفرد تعظيماً وتقضياً وترفعاً لمكانته وإن له الولاية العامة كما هي لله ولرسوله «ص» واستعمال الجمع في المفرد لغة شيء لا ينكر خاصة مع القرينة وهي الأحاديث الكثيرة في سبب النزول كما مروشي. آخر أنه إنا عبر بلفظ الجمع عن الواحد إبقاء منه تعالى على جماعة من الناس فإن أعداء علي «ع» وحشاه من المنافقين لا يتحملون سماعه بلفظ المفرد ولا يبتغي لهم حينذاك طمع في السموة واغواء الافكار فيحصل منهم بسبب قنوطهم عندئذ ما لا محمد عواقبه على الاسلام فتدلت الآية بلفظ الجمع مع أن المقصود واحد دفعاً لكرهاتهم

حينذاك ثم اخذت النصوص بعدها تترى بألفاظ مختلفة في مقامات متعددة باثة فيهم أمر امامته بالتدريج حتى اكل الله تعالى دينه وأتم نعمته جرياً منه تعالى على عادة الحكيم في دعوة الناس إلى ما يشق عليهم حمله إلا ترى إلى هذا الحضرمي فإنه ثار وفار عند سماعه هذا المقال وان الآية تريد أمير المؤمنين وحده فشق عليه احتماله مثله كمثل الذين « جعلوا اصابعهم في آذانهم واستغشوا ثيابهم وأصروا واستكبروا استكباراً »

﴿ قوله ما قيمة خاتم لا يساوي درهماً ﴾

تقول ما قيمة خاتم لا يساوي درهماً حتى ينزل فيه قرآنًا وإذا كان الأمر كذلك فجدد بأن ينزل قرآنًا على أبي بكر الذي تصدق بجميع ماله أقول لقد غاب عن عقلك « يا أستاذ » إذ أنك تكتب بشهوة وعاطفة أن نزول القرآن لا يدور مدار قلة الصدقة وكثرتها لا سيما وقد فات عليك المثل المعروف « الجود بالموجود » وإنما يدور مدار إيمان المتصدق ورسوخ عقيدته وإخلاصه لله تعالى فيما تصدق به وحيث علم الله تعالى من نية علي « ع » الاخلاص التام في تصدقه أنزل فيه قرآنًا وإن كانت الصدقة لا تساوي درهماً كما ترعّم ولما علم عكسه في أبي بكر « رض » وأنه لم يكن مخلصاً تمام الاخلاص في تصدقه لو سلمناه جدلاً لم ينزل فيه قرآنًا ولو انفق بقدر جبل أبي قبيس ذهباً وفضة وفي القرآن « إنما يتقبل الله من المتقين » وأنت تجد هذه الآية صريحة في أن القبول إنفاقاً كان أو غيره يدور مدار التقوى وهي طبعاً من الأمور الخفية التي لا يعلمها إلا الله ولما كان علي « ع » بأعلى مراتبها عند الله وعلم منه ذلك أنزل فيه قرآنًا ولما لم يكن غيره بهذه المرتبة ولا دونها لم ينزل فيه قرآنًا وكل أولئك معلوم عند الله « يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور » « ان الله عليم بذات الصدور »

﴿ نزول الملائكة آية في علي « ع » ﴾

تقول أظن أنك غلط يا صاحب السقيفة في الحساب لأن الآيات التي تزلت في علي أكثر وأكثر فلم ينزل عليه رأساً ويصبح رسولاً أقول دع عنك أيها القاري سخريه هذا الحضرمي واستهزائه فإنه لا يتسطق إلا بما يوحى إليه بغضه ومعاداته للوصي « ع » وآل النبي « ص » وخرج معي على ما أخرجه حفاظ السنة وتقائهم فإن التعميل عليه فهذا ابن حجر الهيتمي يحدثنا في صواعقه صفحة ٧٦ بتزول ثلاث آيات في علي « ع » ولم يعقبه بشيء فالحديث صحيح لا شك فيه وحكاية الشبلنجي في نور الأبصار صفحة ٧٣ والخفي في صفحة ١٠٣ من النبايع في الباب الثاني والأربعين أما تزولها في علي « ع » فلا يلزم منه أن ينزل القرآن عليه ويصبح رسولاً كما ترعّم فإن ذلك لا يدل عليه بإحدى الدلالات

المنطقية والفرق بين نزول الآيات في فضله «ع» وخلافته بعد النبي «ص» وبيان إخلاصه لله تعالى
ورسوله «ص» وجهاده في إعلاء كلمة الإسلام يوم فر عنه أصحابه - وبين نزول القرآن عليه -
يعرفه من يفهم دون الوغد الطغام الذين لا يفرقون بين الشعبي والبعير فيقبلون وجه الحقيقة إلى
ما لا يخطر على ذهن أفك أئيم

﴿مقرر الحضرمي وبفضه لعل (ع)﴾

ولماذا ياترى كل هذا البغض والحقد «يا أستاذ» وما ظرك من نزول الآيات في فضل علي
«ع» وبيان مكانته عند الله وعند رسوله «ص» (أم يحسدون الناس على ما آتاهم الله من فضله)
ولماذا تحجر على الله تعالى وهو أكرم الأكبرين من أن يتفضل على علي أمير المؤمنين «ع» وينزل
ثلثمائة آية أو أكثر في فضله وإعلاء قدره وهو الباذل أقصى ما لديه وأمر ما عنده في سبيل تأييد
دينه وتشديد أركانه وتقوية دعاؤه الأمر الذي يشهد به عدوه اللدود والنظف الصلف من شأنه
فضلا عن المسلمين أجمعين وفضلا عن غير المسلمين من اليهود والنصارى أما أنت يا حضرمي فلقد
زدت في معاداته على من كان قبلك من مناوئيه وأنتيت بما لم يأت به أحد من أسلافك الأقدمين
من أئمة الضلال وبغاة صنفين من الطغون الفاشلة لأنهم مها بالخوا في بغضه وأسرفوا في معاداته إلا
أنهم لم يستطيعوا أن ينكروا ما له من الفضائل الجمة التي تسقط عندها كل فضيلة وتخط دونها
كل منقبة إلا أنك انت لم ترع فيه إلا «ولا ذمقوله تحترم حقه ولم تحفظ قرابته من رسول الله «ص»
ولا مثرائه عند الله وعند رسوله «ص» كأنه «ع» سلب منك ما لا أو هتك منك عرضاً أو قتل
منك نفساً بغير حق وكأنك بما سودت به صحائف كتابك من الهراء تحسب أنك شريك الله في
ملكه وسلطانه وما يعطيه إعباده المخلصين له في الطاعة من الفضل الكبير والجاه العظيم فإنما زناك
تتجكم على الله تعالى في هذه القسمة وتراه ظالماً جائراً في حكمه إذ أنزل في علي «ع» ثلثمائة آية
أو أكثر ولم ينزل في غيره من أئمتك ولا نصف آية كما تحكمم على رسول الله (ص) من ذي قبل
سلفك (الصالح) حيث قالوا فيه ان هذه القسمة ما عدل بها فأردت بذلك التأسى بهم فلا تنكفى.
أنت منه حتى تغرز آثارهم وتسلك سبيلا من مضى وانقرض منهم كأنك ترى نفسك أعلم من الله
بعباده وأعرف منه بجاههم وما تكنه صدورهم من الايمان والنفاق بربك قل لي ما كان يضرك لو نزل
القرآن بعضه أو كله في فضل علي «ع» وما كان ينفعك لو لم ينزل فيه آية فإن ذلك لو تم كما هو
الواقع في نفس الأمر تعداك فضله وإن لم يتم كما تزعم لم يلحقك ثلثه ومتى ياترى جعلك المسلمون
الأولون من صحابة الرسول (ص) وكيلا عنهم في توزيع الفضائل عليهم وأخذ حقهم من علي (ع)

لو كان لهم حق عليه وما الفائدة العائدة عليك لو نزل القرآن كله في أبي بكر وعمر وعثمان (رض) وهل تنال أنت من ذلك شيئاً فضلاً كان أم تلمأ وهل يعطونك مما نزل فيهم قدر طاقة حشيش بل ذرة قطمير فعلام كل هذا البغض العلي (ع) يا ترى ولماذا كل هذا الحقد والحسد للوصي وآل النبي (ص) وأنت ترعّم اتك من المسلمين بهتاناً وزوراً

﴿ أو علم الله في غير علي غيراً لا نزل فيه قرآنًا ﴾

ويحك لو علم الله في غير علي (ع) خيراً لا نزل فيه قرآنًا ولم يبخل عليه وهو الجواد الكريم وحيث علم الله تعالى منهم عكس ما ذهب إليه ظنك الكاذب أنزل في ثلبهم قرآنًا ولكنه تعالى ستر عليهم ولم يفضحهم بذكر أسماهم وأعيانهم فقال تعالى (ما كان لني أن يكون له أسرى حتى يشخن في الأرض تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة إلى قوله ولولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما أخذتم عذاب عظيم) وقال تعالى (وليحلفن ان أردنا إلا الحسنى والله يشهد إنهم لكاذبون) وقال تعالى (ومن أهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم نحن نعلمهم سنعذبهم مرتين) وقال تعالى « ولو نشاء لأريناكمهم فلعرفتهم بسيماهم ولتعرفنهم في لحن القول » وقال تعالى « يحلفون بالله أنهم لمنكم وما هم منكم ولكنهم قوم يفرقون » فتأمل « يا أستاذ » في هذه الآيات وأعرف جيداً فيمن نزلت

ونحن لولا مراعاتنا للوفاق والوثام في مثل هذه الظروف ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً لأريناك فيمن نزلت تلك الآيات البينات وكشفنا لك عن اشخاصهم بأسمائهم مدعمة بالحجة القاطعة حتى تكاد تراه بياصرة عينك وقلسه بأقامل يدك

﴿ ما بزبد غيظ الحفصمي ﴾

ونزديك « يا أستاذ » غيظاً على غيظك « قل موتوا بغيظكم » تا أخرجه إمام أهل السنة أحمد ابن حنبل من حديث ابن عباس على ما حكاه عنه الطبري في الرياض النضرة صفحة ٢٠٧ من جزئه الثاني ورواه أبو نعيم في حلية الأولياء صفحة ٧٣ من جزئه الاول وأخرجه الحافظ الكنجي من كفاية الطالب صفحة ٤٥ وابن حجر الهيتمي في صفحة ٧٦ من صواعقه انه قال ليس من آية في القرآن فيها يا أيها الذين آمنوا الا وعلي «ع» وأسمها وأميرها وشريفها وسيدها ولقد عاب الله عز وجل أصحاب محمد «ص» في القرآن وما ذكر علينا إلا بخير الحديث ولم يقبه تا يدل على ضعفه كما هو عادته من تضيفه لما هو ضعيف مما يرويه من الاحاديث فالحديث حجة لا ريب فيه « فن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر انا اعتدنا للظالمين تاراً »

﴿ آية المباهلة ﴾

تقول فن أئمن لفقم هذه الرواية وخصصتم بها علياً وابنيه وفاطمة والآية بظاهرها عامة أقول أجمع أهل القبلة حتى الخوارج على نزول آية المباهلة في رسول الله (ص) وعلي وفاطمة والحسن والحسين واتفقت أحاديث المسلمين على ذلك ولكن الحضرمي أبي علي أسلافه أن يعترف بنزولها في الخمة وحكمم بأنها ملققة لأنه يرى أن الآية بظاهرها عامة وقد مضى تحقيق نزول الآية فيهم خاصة وأنه لم يدخل معهم في ذلك داخل ولا داخلة ولا دخيلة بأحاديث كلها صحيحة مجمع عليها بين المسلمين قاطبة فهي التي خصصت الآية (يا أستاذ) بعلي (ع) وابنيه وفاطمة «ع» ولو كانت بظاهرها عامة لأن الخاص يقضي عليه ويخصه والأخذ بالعام مع وجود الخاص لا يسوغه العلماء.

تقول فما الحاجة إلى استعمال صيغ الجمع في هذا من غير ضرورة ولا داع وإنا الأمر بالعكس فكما كان العدد أكثر كان الحوف والحذر عليهم أكثر

أقول ويرد عليك بالنقض بقوله تعالى « وإذ قال لهم الناس » والقائل نعيم بن مسعود بالاتفاق وقال تعالى (ويقولون لن رجعا إلى المدينة) والقائل هو المنافق ابن أبي الازجماع وقال تعالى (يستفتونك) والمستفتي هو جابر إجماعاً وقولاً واحداً إلى غير ما هناك من موارد استعمال الجمع في الواحد في آيات القرآن فما الحاجة إلى استعمال صيغ الجمع في هذه الآيات وما الضرورة التي تدعو إليه فما تقول هنا تقول هناك واحدة بواحدة أما كثرة العدد وقتلتها فلا دخل لها في المباهلة لا سيما إذا كان الكثير لا خير فيه ولا يستجاب له دعاء وليس له قدر عند الله وقد علم الله تعالى ذلك فيما عدا الخمة فأمر تعالى نبيه «ص» أن يدعو المباهلة خصوص الصفوة من أهل بيته «ع» فدعا من النساء خصوص الصديقة فاطمة سيدة النساء ومن الأبناء سبطيه وريحانتيه من الدنيا الحسن والحسين ومن الأنفس أخاه وخليقته في أمته علي بن أبي طالب وعلي هذا اتفقت كلمة المسلمين فلا يقدر فيه خروجك وخروج أمثالك من المتأخرين عن معقد هذا الإجماع من معلومي النسب بالاجماع (إن يتبعون إلا الظن وما تهوى الأنفس ولقد جاءهم من ربهم الهدى)

— (بحث أسامة) —

تقول إن القوم امتثلوا أمر النبي «ص» في بحث أسامة وإكن توقف القائد عن السير وتوقفوا معه لبروا نتيجة مرض النبي «ص» وكيف يتكونه وهو في مرض يمضئ عليه منه الوفاة

أقول ما أغرب الدهشة التي تستولي علينا حينما نراك «يا أستاذ» تقرر التناقض في كلامك المتناسق فتسأله تقول (ان القوم امتثلوا أمر النبي «ص» في بحث أسامة وطوراً تقول توقفوا ابروا نتيجة مرض النبي «ص» فإن التوقف من السير كما فعله القوم مناقض لامثالهم أمر النبي «ص» بالسير وعدم التوقف وهذا شيء لا يخفى أمره على السذج من الناس فكيف خفي عليك أمره (وأنت البصري الفطن والألمعي النبيل) فأنت تريد بهذا التناقض القبيح أن تثبت الباطل بالباطل وتريد أن تبرهن للناظرين براءة القول بما ارتكبهوه من مخالفة النبي ﷺ إذ توقفوا عن السير فانظروا يا أولي الأبصار إلى تناقض هذا الرجل وتداعي أو كانه وانهدام أساس طريقته فإنه جعل التناقض دليلاً على رده خصمه وإثباتاً له بالحجة ظناً منه أن ذلك يخفى على الناس كما خفي عليه أو انهم يجهلون هذا الباطل كما جهله فأخذ يتخبط في رده كي يعيش مكباً على وجهه

نعم «يا أستاذ» كأنك ترى أن القوم أعرف بحال النبي ﷺ من نفسه أو ان النبي ﷺ ما كان يعرف ما هو عليه من المرض الذي يخشى منه على الوفاة وكأنك تريد أن تقول انه «ص» « كان يهجر في قوله «ص» نفذوا جيش أسامة كما قالوا له ذلك بحضرتة «ص» ولو صدقت في ادعائك ان القوم امتثلوا أمر النبي «ص» لما شدد الزكبر عليهم ثلاثاً ورتب اللعن على المتخلفين عنه فكيف يجتمع هذا مع دعواك انهم امتثلوا أمره فهل يكون هذا قول من أمثلوا أمره أم كلام من خالفوه وعصوا فيه أمره ولتعلم يا حضرمي ان توقف القوم عن السير مع حث النبي «ص» وتحريضه لهم على تنفيذه كان لأمر دبر بليل فخافوا ان ينتقض الأمر عليهم وينقل ما ابرموه من المقد إن لم يتوقفوا عن السير لذا تراءهم أسرعوا إلى السقيفة بعد موت النبي «ص» من غير إفاة ولا هواة وهو روعي فذاه «ص» جنازة بين أهل بيته لم ينفصل بعد ولم يدفن فأوهوا الأنصار وغيرهم ان تعود علي «ع» في بيته لتجهيز النبي «ص» كان تركاً منه للخلافة المتصينة له «ع» عن النبي «ص» وانهم يريدون بهذا الاجتماع في السقيفة أن يعقدوا الامارة لواحد منهم على انفسهم لينظم امرهم ولا يحتل عقد اجتماعهم بعد رسول الله «ص» ولم يظهر لهم خلاف ما توهموه أولاً إلا بعد ما غلب عليهم قريش واخذوا منهم البيعة لأنبي بكر «رض» فلم يسعهم بعد ذلك نقضها والرجوع إلى علي «ع» ظاهراً إلا من شذ منهم كسمد بن عباد واولاده فاجتمع جميع طوائف قريش الذين كانوا يفيضون علماً للثارات الجاهلية والأحقاد البديرة على استخلاف ابي بكر «رض» كما صرح به علي في قوله (ع) اللهم اني استمديك على قريش فإنهم قطعوا رحمي وكفأوا اتالي واجمعوا على منازعتي حقاً كنت أولى به من غيري) فهو لا الطالبون لثاراتهم منه «ع» اتفقوا على منعه «ع» وأسرعوا إلى استخلاف غيره وقد كشفت السقيفة هذا الأمر على ضوء التاريخ لجميع المسلمين بصورة واضحة جلية ناصعة

فلا تستطيع انت «يا استاذ» وذناباتك أن تستره بأمور تافهة وتهاويل فارغة ومهما افرغت عليه من قوة التهميه والنضليل فإن الحقيقة تبدو مستنيرة مزهرة والحق ابين من ذكا واجلي من شمس الضحى .

-(عربي آتوني بدرواف وكنف) -

تقول كلما انتهيت من الكذوبة انتقلت إلى اخرى اكذب ترعم ان النبي «ص» اراد ان يكتب كتابا ولكن حال دون ذلك حائل وقد استهدفت عمر بن الخطاب لرد النبي «ص» وانه قال حسبنا كتاب الله وقد زدت اكثر بأنه نسب إلى رسول الله «ص» الهجر
أقول الحديث المذكور من الاحاديث المتواترة وقد اخرجه الثقة من حفاظ السنة المعروفين بنقد الحديث كالبخاري ومسلم في صحيحيهما وغيرهما من اهل الاثبات وحمله الآثار النبوية كما مر واما كلمة هجر المبدلة بكلمة غلبه الوجه فقد تواتر نسبتها إلى عمر (رض) كتواتر وجود عمر «رض» وهكذا قوله حسبنا كتاب الله بعد ان جابه النبي «ص» بتلك الكلمة الكفرة بما لا سبيل إلى إنكاره .

- (كلمة الخليفة عمر كانت مائة) -

تقول ثم إذا كانت مطرضة عمر «رض» حائلة دون الكتاب لأنها وصية في خلافة علي «ع» كما ترعم فما كان يمنع رسول الله «ص» لو امر بكتابة الكتاب حين خلا البيت من عمر «رض»
أقول إننا عدل النبي «ص» عن كتابة ذلك الكتاب حين خلا البيت من عمر «رض» لأنه رأى ان الحكمة والمصلحة تقتضيان المدول عن كتابته حفظاً على الدين وقياماً بالواجب من تقديم الالهم على المهم لأنه نظر «ص» إلى صدور الشك من القول بتأبئة عمر «رض» فلم ان ذلك الكتاب لا يرفعه وان يرفعه ابداً ولم يكن «ص» عدوله عن الكتاب لعدم الفائدة فيه بعد تلك المعارضة فحسب بل لأنه «ص» لو لم يعتن بقول عمر «رض» وكتبه اقالوا فيه انه كتبه وهو يهجر أو مغاوب للوجه فتكون خلافة علي «ع» خاصة والأئمة من ولده «ع» عامة الثابتة بالنصوص القطعية مردداً للشك والظن بل لا يبقى بعدها اثر لكتابة الكتاب سوى توسعة ذلك الاختلاف واللفظ ولا يؤمن وقوع الفتنة من بعده في انه هل هجر «والعاذ بالله» فيما كتب ام لم يهجر كما تنازعوا واكثروا اللفظ بمحضرة فلم يتسن له يومئذ اكثر من ان يقول لهم قوموا عني فلا ينبغي عندي نزاع بل لو اصر «ص» على الكتاب لأكثروا من قولهم هجر وتوسع اتباع قائله في إثبات هجره (نعوذ بالله) فسطروا الاساطير وملأوا الطوامير رداً على ذلك الكتاب وإسقاطه عن درجة الاعتبار فهذا «يا استاذ» واضعاف امثاله من حكمة الباقية منعه عن ذلك الكتاب لئلا ينفسح المجال لهؤلاء .

المعارضين وأشياءهم إلى الطعن في نبوة النبي (ص) فيذهب الدين من أصله وهو يعلم روحه فداء
ان علياً «ع» وأشياءه خاضعون للدلول ذلك الكتاب سواء عندهم أكتبه أم لم يكتبه وأعداؤه لا
يعملون به ولا يتعبرونه ولو كتبه

﴿ قوله ان عمر اراد التخفيف في قوله ﴾

تقول وإذا صح هذا الحديث فإن عمر «رض» أراد أن يخفف على النبي «ص» ويهون عليه
حرصه على أمته إذ خاف أن يضلوا بعده

أقول كأنك (يا أستاذ) تريد أن تقول ان الخليفة عمر (رض) خاف أن يكتب النبي (ص)
شيئاً لا يفهمه المنافقون فيتخذوا القرآن ظهرياً ويضلوا بعده على حد تعبيرك وملخص هذا القول
يرجع إلى الخوف من أن يكتب هديانا وهذا منك من أوضح الأدلة على النفاق في الدين
والخروج عن الطريق الواضح المبين وأين بقي في المدينة من المنافقين من يحتاج إلى عرض كتاب
النبي (ص) عليه أو يمتد بفهمه ويصار فيه إليهم كيف يوجب اعوجاج فهم جماعة قليلة من المنافقين
الحاملين ألوية الاختلاف بين صفوف المسلمين الذين يفهمون مواضع الكلام الرباني المبين لولا أن
يكون الأغلب ممن زعمت انهم خير القرون مخالفاً للنبي (ص) وآله الطاهرين مع انا نعلم ان
طعن هؤلاء لم يكن أشد وأقبح مما فعله الخليفة عمر «رض» بحضرة «النبي» من نسبته إليه
الهديان والمجرثم كيف يخفى ذلك على رسول الله (ص) وهو اعرف الناس بحال أصحابه ولم يخف
على عمر «رض» على ان ذلك لو سلمناه جدلاً لا يوجب ذلك القول الحسن في تعبير عمر «رض»

— (الكتاب مستعمل على النص في هذه مرة على «ع») —

تقول فالكتاب أريد للنص على خلافة أبي بكر قطعاً لأن النبي «ص» قدمه واختاره
لإمامة الصلاة

أقول لقد أريناك فساد هذه الامامة التي ما برحت تكرر في تضاعيف كتابك وأنبأتك
بأنها إن صحت لا تثبت فتيلاً فضلاً عن إمامة الأمة ولو جاز أن يكتب بذلك الكتاب الوصية
بالخلافة لأني بكر «رض» لما منعه عمر «رض» وحزبه لوجود المودة والاخاء بينهم ولأنهم تعاقدوا
على أن يكون هذا الأمر فيهم لذا ترامى أسرعوا إلى السقيفة فأبرموا ما تعاقدوا عليه وموهوا
الأمر على من حضر فيها كما مر ولان سبق النص على علي «ع» يوم الندير كان من أوضح الأدلة
عندهم على ان رسول الله (ص) أراد بذلك الكتاب أن يجدد فيه «ع» العهد والوصية ويؤكد
عليهم الحق ففهم ذلك الخليفة عمر «رض» فأمر عليه وصده إيقاعاً منه للشك في ذلك الكتاب
وان كتبه ولان الذي يضرهم هو كتابة الخلافة لطبي «ع» دون غيره كما أكدنا لك ذلك بما

أخرجه البخاري فيما سبق

- (الامامة باختيار الله) -

تقول الامامة باختيار الله وان الله اختار أبا بكر ولن تغلب إرادة المخلوق إرادة الخالق ولا اختارهم يسبق اختياره فليبتلع كلامك وضع في فيك التراب

أقول البدأة بالشم عند المناظرة آية الهزيمة والسب ملجأ الهارب وملاح العاجز المبهوت وهو بيت مال الحضرمي ومن هنا يتضح لك ارتباكك وإزجاء بضاعتك وخطوب جوابه وفراغ وطأه فلم يدرك ما يصنع ومن أين يلتصق الشاهد لتلك المزعمة الفاسدة فأوحى إليه ضميره (الظاهر) ان خير وسيلة في هذا الحال يعتمد عليه في إرجاع قواه المشهورة هو السب والقذف الأمر الذي أنبأنا بكذب مقاله واشعرنا بضعف رأيه ومتانة حجة خصومه ثم إنك (يا استاذ) لم تسلم من العثار في ردك وشتمك وقد بلغ بك العثار إلى حد التناقض فإنك قررت في صفحة ٣٢ من سواد كتابك (ان الله هو يخلق الاشياء التي يريدونها ويختارها وليس للخلق الحرية على الشكل الذي يريدون) وهنا نراك تقرر ان الله تعالى اختار ابا بكر لأن الناس أرادوه واختاروه فإذا كان ما يختاره الناس ويريدونه هو الذي يختاره الله ويريد (ولن تغلب إرادة المخلوق إرادة الخالق ولا اختارهم يسبق اختياره) كما تقول فقد اختار قوم موسى «ع» العجل وأرادوه وعكفوا على عبادته وتركوا هارون «ع» وأعرضوا عنه فهل يصح لمسلم عاقل ان يقول ان الله اراد لهم ذلك واختاره لهم لأنه (ان تغلب إرادة المخلوق إرادة الخالق ولا اختارهم يسبق اختياره) كما ترعم ايها (الاستاذ) المتناقض المبطل الذي اخذت العصية بجناحك فطقت تكلم بغير اسانك وتكتب بغير قلبك شأن السكران المأفون الذي لا يفهم ما يقول ثم من أين علمت ان الله تعالى اختار ابا بكر (رض) للخلافة افهمت ذلك من قول عمر «رض» بمحضر الصحابة ان بيعة ابي بكر «رض» كانت فلتة وقى الله المسلمين شرها فن عاد إلى مثله فاقتلوه ولم ينكر عليه رجل منهم ام فهمت ذلك من قول ابي بكر «رض» في مرضه ليتني في ظلة بني ساعدة ضربت بيدي على يد احد الرجلين فكان هو الامير وكنت انا الوزير^(١)

ام من قوله يوم السقيفة اني اختار لكم احد هذين الرجلين ولم يقل له رجل من الحاضرين بأن الله اختارك خليفة على المسلمين ام فهمت ذلك من اقتداء ابي بكر «رض» بسالم مولى ابي

(١) تجده في صفحة ١٧ من الامامة والسياسة وصفحة ٣٥٧ من السيرة الحلبية من جزئه الثالث وصفحة ١٨٦ من تاريخ الخميس من جزئه الثاني وإن شئت فراجع تاريخي ابن الاثير والطبري وغيرهما من مؤرخي السنة فإنك تجد هذا متواتراً عنه «رض»

حذيفة ثارة وعمر بن العاص طوراً وإبي عبيدة أخرى وقد صلى خلفهم وأتمر بأمرهم لأن النبي «ص» أمره بذلك وقال رسول الله «ص» من استعمل شخصاً على عشرة وفيهم ارضى الله ورسوله «ص» فقد خان الله ورسوله «ص» وجماعة المؤمنين فكيف اختاره الله ورسوله «ص» والحالة هذه لإمامة المؤمنين أم فهمت ذلك من قول أبي بكر «رض» ليتني سألت رسول الله «ص» عن الخليفة بعده وهل للانصار فيه نصيب أم فهمت ذلك من قوله ^(١) «أقبلوني إن لي شيطاناً يعتزبني فإذا ملت فقوموني فلو كان الله تعالى اختاره للخلافة بعد نبيه «ص» لكانت خلافته حقة فتكون استقالته منها معصية وكيف يختار الله إمامة العاصي للمؤمنين أم فهمت ذلك من بيعته هو وصاحبيه لعلي «ع» يوم الخديج حتى قال عمر بن الخطاب «رض» يتربع الكأيا أبا الحسن أصبحت مولاي ومولى كل مؤمن ومؤمنة أم فهمت ذلك من دعوى علي الخلافة واحتجاجه عليهم يوم الشورى ويوم السقيفة ^(٢) وقوله ليس ذا بأول يوم تظاهرت فيه علينا أهل البيت وانكم لتأخذوا ذلك منا غضباً وهو صادق بلا جدال وبشهادة آية التطهير بصدقه وتواتر قول النبي (ص) علي مع الحق والحق مع علي يدور معه حيث دار أم فهمت ذلك من قول عمر «رض» لا ينسب أن علياً (ع) أحق بالخلافة وأولى بها منهم لأن رسول الله ﷺ كان ينظر إليه بعين خاصة ويذكره لولاية الأمر بعده ^(٣) أم فهمت ذلك من هروبه عن ائرجف يوم ^(٤) خيبر وهو من الكبائر الموبقة وقال تعالى (وفضل الله المجاهدين على القاعدین) فما حال الممارين الموهنين بهروبهم عن الزحف قوة الدين أم فهمت ذلك من تخلفه عن جيش اسامة الذي علم هو وصاحبه قول النبي «ص» فيه نفذوا جيش اسامة لمن الله من تخلف عنه

(١) راجع صفحة ١٧٦ من الرياض النضرة من جزئه الاول وصفحة ١٨٨ من تاريخ الخميس من جزئه الثاني وصفحة ١٢-١٤ من الامامة والسياسة وغير هؤلاء كاطبري وابن الأثير وصفحة ٨-٧٥-٩٣ من الصواعق المحرقة لابن حجر وصفحة ٢٧ من تاريخ السيوطي و ص ١١٦ من منهاج السنة من جزئه الثالث تعلم ان هذا القول من أبي بكر «رض» من القواطع التي لا خلاف فيه بين الامة قاطبة

(٢) تجده في ص ٧٥-٨٣ من الصواعق المحرقة في الفصل الثاني من فضائل علي «ع» والباب الحادي عشر من فضائل أهل البيت النبوي

(٣) راجع ص ٢٠ من شرح ابن أبي الحديد من جزئه الثاني و ص ٢١٢ من كتاب محاضرات الراغب و ص ٤٨٠ من الاستيعاب من جزئه الثاني و ص ٧٤ من المقد الفريد من جزئه الثالث

(٤) تجده في ص ٤٤ من منتخب كنز العمال بهامش الجزء الخامس من مسند احمد بن ابن أبي شيبة وابن جرير وصححه وعكاه ابن عبد البر في ص ٤٧٠ من الاستيعاب من جزئه الثاني بصورة عامة ومنه الطبري في الرياض النضرة ص ١٨٧ من جزئه الثاني

يقولها ثلاثاً مؤكداً ذلك أم فهمت ذلك من فراره عن ساحة الحرب في غزوة أحد وحنين علي ما سجله عليه صاحب منتخب كنز العمال صفحة ١١١-١٦٧ بهامش الجزء الخامس من مسند أحمد عن جماعة من مؤرخي السنة وحفاظها كالطبري وابن السني والشاشي وابن حبان في صحيحه وقطني وإبي نعيم والحاكم وابن عساكر والمقدس في المختار وغير هؤلاء عن أم المؤمنين عائشة (رض) عن أبي بكر (رض) نفسه وحنكاه أيضاً ابن عبد البر في العقد الفريد صفحة ٢٨٥ من جزئه الثالث وبعد هذا كله واضاف امثاله هل يتجرأ مسلم عرف الله ورسوله (ص) ان يزعم ان الله تعالى اختاره واراده لامامة المسلمين

— (على (ع) لم يبايع ابو بكر (رض)) —

تقول لقد اخلت بحق علي (ع) ونقصت من شهرته التي طالما تغنيتم بها وفخرتم وتفاخرتم فعلي هذا تجلي لنا من اقرارك بأن علياً بايع مقهوراً بغير رضاء انه كلف غير مرغوب فيه من قبل القوم ولا محبباً في قلوبهم اذ لو كانوا له وهو سيدهم ومولاهم كما ادعيت لما ولوا عنه ولولا عنه رؤوسهم النخ

اقول نعم لقد أراد امير المؤمنين علي (ع) الاحتفاظ بحقه واراد الاحتجاج عليهم ولكن بشكل لا يتفرق بما شمل الأمة ولا تقع بينهم فوضى ينتهزها العدو لحق الاسلام وسحق المسلمين فلازم بيته حتى اخرجوه قهراً وكرها من غير قتال ولو أنه امرع اليهم لم تكمل له حجة ولم يفتق لها نور ولم تسطع لأشياءه أي دليل وبرهان فكان رومي فداء (ع) ما فعله من حسن الصنيع الذي جهله ابناء الجاهلية واعتبروه منقصة فيه جامعاً بين الاحتفاظ بحقه من خلافة المسلمين والاحتياط على كلمة الدين إذ لم يجد له في الامة يومئذ معيناً ولم ير من القوم مساعداً حتى ييوج بحجته وببلي عليهم بنصوص خلافته على أن الاحتجاج عليهم انما يحسن مع العلم بغفلتهم عنها وانهم سيثوبون إلى رشدهم ويدفعون اليه ما ابقوه منه وبعدلون اليه ان هو احتج بما عليهم أما إذا علم انهم مسمووه ووعرها ولكنهم مصرون على اغتصاب حقه وقادمون على دفعه وهضمه فلا يؤثر الاحتجاج عليهم الا إثارة الفتنة وتبعثر المسلمين وغزيق الدين لا سيما انهم جديرو عهد بالاسلام فأثر ضياع حقه على حصولها في تلك الظروف الحرجة إذ كان لا يؤمن منها على بيضة الاسلام من الاضمحلال حيث رأى ان حفظ حوزة الاسلام ودفع عادية اعدائها موقوف في تلك الظروف على المواجهة والمسالمة دون المناجزة واظهار العداء وسل السيف تقديماً لما هو الواجب الالم على المهم ولذا كان عليه السلام يتوخى السكينة في بث نصوص خلافته خوفاً على كلمة التوحيد وكان يعتذر مراراً عن سكوته وعدم مطالبته بحقه فيقول (ع) «لا يعاب المرء بتأخير حقه انما يعاب من أخذ ما ليس له» هكذا ذكره ابن أبي الحديد في شرح

النهج صفحة ٣٢٤ من جزئه الرابع وغيره من مؤرخي السنة

واما انصراف جمهور الناس عنه «ع» «يا استاذ» فذلك أمر لا ينكر في كل عصر ومصر من اجتماع اكثر الناس على الباطل وانصرافهم عن الحق وهذه عادة جارية من عهد نبي الله آدم (ع) إلى وقتنا هذا كما مر فليس في إعراض الناس عن الأنبياء «ع» والمرسلين «ع» وانصرافهم عن خلفائهم (ع) في العصور الأولى وما بعدها ما يدل على نفي نبوتهم وانتفاء سيادتهم على الناس ولا في مخالفتهم لهم عليهم السلام ما يدل على انهم على الحق دون الأنبياء وخلفائهم «ع» نعم إنما أضرت الناس أنفسهم بالأعراض عنهم وعدم الانصياع اليهم وهكذا كان حال علي «ع» مع جمهور العرب لا سيما قد وترها في سبيل الله وسفك دماءها بسيفه في اعلاء كلمته واظهار دينه لا تأخذه في الله لومة لائم فكل هذا واضعاف دعتهم إلى ان يلورا رؤوسهم عنه ويولوا عنه وجوههم وإنما يدل على سوء حظهم وعصيانهم لأمر الله ورسوله «ص» ويقول الكتاب (واذا قيل لهم تعالوا يستغفر لكم رسول الله لورا رؤوسهم رأيتهم يصدون وهم مستكبرون) وفي القرآن (وما اكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين) «وقليل من عبادي الشكور» على انه «ع» قد ملأ الطوامير عليهم بالحجج مع الحكمة البالغة التي كان يفعلها معهم لئلا يختل نظام الأمة وينحل عقد اجتماعها وتنشق عصاها فراجع ان شئت صفحة ٢٥-٣٧-٦٢-١٠١-١٢٢-١٥٤ ج ١ و صفحة ٤٨-١٠٣-١٦٧-٤٣٧ ج ٢ من شرح النهج لابن ابي الحديد و صفحة ٩ ج ١ من الامامة والسياسة وغيرهما من مؤرخي السنة كالطبري وابن الاثير لتعلم قلة احتجاجه عليهم والزامه لهم بالحجة البالغة والموعظة الحسنة ولو سلمنا جدلا انه لم يحتج عليهم بشيء من نصوص الخلافة والوصاية فإن ترك الاحتجاج لا يوجب الرضا بتقديمه عليه ولن يقتضي سقوط حقه وإلا لأوجب ان يكون النبي «ص» بترك الاحتجاج على أصحابه وسكوته عنهم فيما خالفوه فيه كما مر ايضاً راضياً بعصيانهم له وانكارهم عليه ومعزولاً عن نبوته لأنه لم يحتج عليهم بآيات نبوته ولم يقل لهم إني نبي حق لا تجوز معصيتي لأنهم يعلمون ذلك كله وإذا كان ترك القتال والمناجزة بالسيف يوجبان عزله عن الامامة والخلافة وانه راض بتقديمه عليه ويسلبان منه وصف النصرة للدين حيث تقاعد عن قتال المتقدمين عليه لأوجب أن يكون النبي «ص» بتركه قتال المشركين عام الحديبية ومحو اسمه الشريف من النبوة وكان معه يومئذ اربعةماية والف على ما رواه البخاري في صحيحه صفحة ٢٥ من جزئه الثاني في باب كيف يكتب هذا ما صالح عليه فلان بن فلان و صفحة ٢٩ من جزئه الثالث في باب غزوة الحديبية وغيره من حفاظ السنة ايضاً معزولاً عن نبوته ويسلب ذلك عنه وصف النصرة للدين لا سيما وقد اطاعهم على محو اسمه الشريف من النبوة وهو قادر على حربهم وقتالهم ومعه امير المؤمنين

«ع» فهل يصح لك ان تقول هذا اخلاق بحق النبي «ص» وانتقاص من شهرته والخط من كرامته فلماذا يا ترى انصاع اليهم وتنازل لهم وصالحهم مع ما عنده من السلاح والعدة والقوة والعدد ما لو اراد حريمهم بما لقهرهم وظهر عليهم فإن صح لك هذا صح ذاك وكل ذلك معلوم بالضرورة بطلانه فان قلت ان النبي «ص» فيما فعله مع القوم لم يكن معذوراً كفساك خزيًا وشاراً وان قلت كان معذوراً لأنه فعله لحكم دقيقة ومصالح جليلة فعلي «ع» في ذلك أعذر لعدم وجود الأعوان وعلي «ع» برسول الله «ص» الأسوة الحسنة فقد اقتدى به «ص» في هذا كما كان متبعاً له في شرعه ومنهجه فلم يقاقل غاصبيه حقه ولم يتجاوز دافعيه عن مقامه لغايات عظيمة ومقاصد سامية تعود على الأمة بأعظم الفوائد واكبرها حفظ الدين باصوله وفروعه وادلك وقوانينه الأمر الذي كان يدعوه كثيراً إلى ان يقدم نفسه المقدسة قرباناً في سبيل حفظه وبقائه واستمراره وانتشاره فضلاً عن حقه وتراثه

— (نص النبي «ص» على «ع») لا يلزم خروج احد عن الاسلام —

تقول إذا كان النبي «ص» يتخوف على قومه من الخروج عن الاسلام لو نص على خلافة علي فلم لم يتخوف حين قال من كنت مولاه فعلي مولاه اليس هذا بما يوجب التخوف أقول يظهر من كلامك يا «استاذ» انك في الأصل لم تفهم كلام الشيخ المظفر فاخذت تبني على عدم فهمك ما تشتهي النفس وما تشاء فإن الشيخ المظفر يقول كما يقول المسلمون — انما امتنع النبي «ص» عن التصريح شفاهاً أو كتباً — بعد قول عمر «رض» ان النبي «ص» ليهجر «عقوا» غلبه الوجع فلو كتبه والحالة هذه لأدى ذلك إلى التوسع في إثبات هجره «ص» «والعباد بالله» وانه كتاب من يهجر لا تعملوا عليه كما يقتضيه قول عمر «رض» حسبنا كتاب الله فالتمويل عليه يجر الأمر إلى الطعن في نبوته «ص» والخروج عن دينه اما يوم الغدير فلا يلزم منه ما يلزم هنا فإنه ما كان ليتسنى لعمر «رض» ولا لغيره يومئذ ان يقول ما يأخذ اللجاج بالبعض على الخروج عن الاسلام والفرق بين نص الولاية يوم الغدير وبين تجديدها بالوصية في مرض النبي «ص» بعد قول القوم ان النبي «ص» يهجر بعرفه من ترهع قليلاً عن رتبة العوام ولو كان يتسنى لأحد ان يعارضه يومئذ فيما يبلغه عن الله تعالى لامكنهم المعارضة في كثير من التكاليف كالجهاد والزكاة وغيرها من الأحكام كما انكر بعضهم ذلك عليه لما فيها من المشقة على النفوس الضعيفة والعقائد المزلزلة لا خصوص منصبه «ص» على خلافة علي «ع» وذلك وان كان فيه مشقة لا تطاق على بعض الناس إلا أنه ليس لهم ما يتمسكون به في رده وصدده كما وجدوا ذلك في مرض موته فاخفوا ذلك في انفسهم على مضض حتى مرضه فوجدوا المجال واسعا لظهار ما اخفوه خاصة وقد علم المعارض من قوله «ص» بانه وشيكاً

ينقل إلى ربه وإن الفرصة سانحة للوثوب عليه فطعن النبي (ص)، طعنة نجلاء بحجة قوله أنه
ليجبره فقص بها عليه (ع) وعلى ما عزم عليه من كتابة الوصية بالخلافة لعلي (ع) وسيعلم الذين
ظلموا أي منقلب ينقلبون)

— (الإشادة بذكر علي لا ينقص قدر الصحابة الكرام) —

نقول البس هذه المواضع تنقيص لقدر الصحابة وإيمانهم الم يخشى النبي (ص) على قومه
الخروج عن الاسلام

أقول كأنك تريد يا «استاذ» من رسول الله (ص) ان يبغض حق علي وينقص قدره
ابتغاء مرضاة قوم لا يؤمنون فانت تريد من النبي (ص) ان يجعل المطيع المخلص لله ولرسوله
(ص) في جهاده ومفاداته بالنفس والنفيس في إعلاء كلمة الدين كالمنافق الفاسق الذي يتغني
له الغوائل ويتربص به الدوائر وبكتم خلافه ويبطن بغضه فقد جئت يا هـذا بقسمة تكاد
السمارات تنفطرون منها وتخر الجبال هذا وفي القرآن يقول الله تعالى (أفمن كان مؤمناً كمن
كان فاسقاً لا يستويون) وقال تعالى (أفجعل المسلمين كالمجرمين مالم يكن كيف نحكمون) وما كان
رسول الله (ص) وهو سيد الأنبياء (ص) ليخالف كتاب الله ويساوي بين هذا وذاك وقد نفى
الله تعالى المساواة بينهما من جميع الوجوه ويقول الكتاب (فاصدع بما تؤمر واعرض عن المشركين)
فهل ترى يجوز لرسول الله (ص) ان يعصي الله فيما أمر به من التنويه بذكر علي وتنصيبه عليه
بالخلافة بعده لأن المشركين المبغضين لا يرضون أو أنه يوجب التنقص لقدر الصحابة وإيمانهم
لا «يا استاذ» إن ذلك ما هو بالذي يوجب التنقص لقدر الصحابة وإيمانهم وإلما الموجب لنقص
قدرهم وإيمانهم هو عدم اخلاصهم في الايمان وعدم قياسهم بما هو الواجب عليهم من اطاعة الله
واطاعة رسوله (ص) فيما أمرا به ونهيا عنه هذا ما يوجب تنقيص قدرهم وإيمانهم لا التنويه
بذكر علي (ع) وإعلاء شأنه اذ لا ربط بين تنقيص قدر الصحابة وإيمانهم وبين الإشادة بذكر
علي (ع) والتنويه باسمه وذكر فضائله فالسبب المبـاشر إذن لنقص قدرهم وإيمانهم هو عدم
الخضوع لله ولرسوله (ص) في نصوصه على خلافة علي (ع) ومخالفتهم له في امره ولعالمك يا حضرمي
ترى أنه لا يجوز للنبي (ص) ان يأمر أو ينهى أو ينوه عن شيء إلا إذا رضي بذلك أصحابه وإلا
كان تنقيصاً لقدرهم وإيمانهم فكان أمر الله ونهيه يدوران مدار رضا اصحاب النبي (ص) وعدم
رضاهم وفي القرآن « إن تكفروا انتم ومن في الأرض جميعاً فإن الله لغني حميد » وقال تعالى « وما كان لمؤمن ولا مؤمنة
إذا قضى الله ورسوله أمراً ان يكون لهم الخيرة من امرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضل
ضلالاً مبيناً »

(انضمام النبي بأمر على كان من امر الله تعالى) -

وعلى الجملة ان اهتمام النبي «ص» في أمر علي «ع» واعلاء شأنه والتنويه باسمه في حله وترحاله من مبدأ أمره إلى منتهى عمره «ص» لم يكن من قبل نفسه «ص» ولا محابة لابن عمه كما كان يقول المنافقون الذين في قلوبهم مرض البغض للوصي «ع» والحقد على النبي «ص» عند نزول آية المودة وغيرها كما في الصواعق المحرقة لابن حجر في هذه الآية إذ قال المنافقون ان هذا شيء افترأه في مجلسه أراد به ان يذلنا لقربته من بعده فنزلت «ام يقولون افترأ على الله كذباً» وانما كان بأمر الله ورحبه وفي القرآن (يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وان لم تفعل فما بلغت رسالته والله يعصمك من الناس)

فقد اخرج السيوطي في الدر المنثور صفحة ٢٩٨ من جزئه الثاني عن ابن ابي حاتم في تفسيره وابن مردويه وابن عساكر عن ابي سعيد انها نزلت في علي يوم غدیر خم وتفسير ابن ابي حاتم من التفاسير الصحيحة المعتمدة نص على اعتبار ابن تيمية في منهاجه صفحة ٤ من جزئه الرابع فهو من المتفق على صحته بين الفريقين فلا عبرة بخلافه بما اختلفوا فيه لشذوذه وسقوطه عن الحجة فهل ترى من الجائز على رسول الله «ص» ان يسكت عن مدح علي واعلاء شأنه وبيان منزلته وان امام الأمة وخليفتها الأول بعده «ص» وهل تريد منه «ص» ان يخالف ربه وبعضه أمره وهو المعصوم المبلغ عن الله إلى الامة ما قد حمل واستودع من احكام وفرائض وهو المبين لهم ما يجب عليهم امتثاله والانقياد اليه لأن الحضيض قد أوحى اليه حقه وبغضه الا بذكر علياً بشيء واخذت على نفسك ميثاقاً غليظاً ان نجده له كل فضيلة ومنقبة معها كبرت بعين الله وعين رسوله «ص» وليس في هذا قطعاً ما يوجب التنقيص لقدر الصحابة المتقين الذين يمثلون أمر النبي «ص» فيما يقول ويفعل لانهم على يقين ثابت واثمان راسخ انه لا ينطق عن الهوى ان هو إلا وحي يوحى وان ما يفعله في شأن علي «ع» واعلاء قدره كله من الوحي الالهي ومن الطبيعي أن من كان بهذا الوصف من الايمان والعقيدة من الصحابة لا يخشى النبي «ص» عليه من الخروج عن الاسلام ان هو قام بتنفيذ امر الله وتبليغه إلى الامة اما من لم يكن راسخ العقيدة ولا ثابت الايمان من اصحابه بان كان يظهر الايمان ويبطن الكفر فإنه لا يؤثر فيما منصرف اليه من تبليغ الأوامر الالهية سواء ارضي هؤلاء ام غضبوا اذ لا وزن لفضيحتهم فيما يجب عليه تبليغه عن الله فانت تريد من رسول الله «ص» ان لا يبلغ عن الله شيئاً ارحي اليه الا بعد مراجعة اصحابه ومشاورتهم مرة فإن رضوا قام بتنقيذه وتبليغه وان سقطوا من اجله سكنت عنه وتركه وهل يكون الطعن في الدين غير هذا على ان في تنويه النبي «ص» بأمم علي «ع» واعلاءه لشأنه من العوامل الفعالة التي من شأنها في الأقل تحريض الصحابة الحاملين

وترغيبهم إلى اكتساب الفضائل العالية والحاصل الحميدة لبناؤها ما قال أمير المؤمنين علي (ع) أعلاها وأجلها مجده وجهده وعلمه وجهاده وزهده وشجاعته وسابقته وتقواه إلى غير ما هنالك من الصفات المتعالية المتمثلة فيه وحده (ع) روعي فداء

ولو سلمنا جدلاً انه لم تكن هناك آيات تأمر النبي (ص) بأعلاء شأن علي وبيان علو قدره عند الله وعند رسوله صلى الله عليه وآله وسلم فما الذي ياترى يمنع رسول الله (ص) من ذلك وقد جمع علي (ع) من الفضائل النفسانية والجسدية والخارجية أعلاها وأجلها ما لم يبلغ شأوه أحد من الصحابة اجمعين

«١» وهذا كتاب الله قد مدح جماعة الصابرين والصادقين والمتصدقين والمتقين والخاشعين والركع السجود ومنهم أمير المؤمنين (ع) قطعاً ويتلوها المسلمون من حين تزولها في آناه الليل واطراف النهار إلى يوم يقوم الناس لرب العالمين فهل ياترى اوجب ذلك تنقبصاً لقدر المسلمين وإيمانهم ولم يخش الله تعالى في هذه المواضع خروجهم عن الاسلام مع العلم ان أكثرهم على العكس من تلك الصفات فإذا كان ذلك من النبي (ص) يوجب خروج الصحابة عن الاسلام وانه يريد بذلك ان ينقص من قدرهم وإيمانهم كما تزعم لزم ان يكون الله تعالى في مدحه وثنائه لأرائك الاصناف من المؤمنين ايضاً يريد خروجهم عن الاسلام ويريد ان ينقص من قدرهم وإيمانهم لأن أكثرهم لم يكونوا بتلك الصفات ولكأن الله في مدحه لهم وثنائه عليهم واعلانه لقدرهم حتى أنزل فيهم قرآناً ينل على سمر الدهور غلطاً عابثاً ظالماً جائراً تعالى الله عما يقول الكافرون علواً كبيراً اجل (يا استاذ) اراد الله بذلك المدح والثناء على تلك الطبقات ان يرغب المسلمين من ليس على هذا الوصف إلى المسارعة في الاعمال الصالحة وبين لهم ان من كان بهذه الصفات حقيق على الله ان يجزيه الجزاء الأوفى وجدير بالمدح والثناء والتنويه والاعلاء وعلى العكس إذا لم يكن له من العمل ما يساوي فلساً وهكذا اراد النبي (ص) في تنويعه بامم علي (ع) واعلانه لقدره عليه السلام «والحقيقة لا نهضم فإن هضمت استثارت لنفسها فاستثارت»

-(الاجتماع في السفيقة لا عجيبة فيه) -

نقول ليس هذا الاجتماع هو من ضمن الاجتماع من الصحابة على امر أقول أولاً نحن نطالبك (يا استاذ) أن تقيم لنا البرهان العلمي على حجية إجماع الصحابة فهل في كتاب الله آية تدل على حجية قول الصحابة أم في السنة المتفق عليها ما يدل على حجية إجماعها فهذا كتاب الله وتلك سنة نبيه (ص) خالين من هذا اللغو والباطل اما العقل فبطبيعته يمنع حجية إجماعها لأن الصحابة لم يكونوا معصومين من الخطأ والغلط فلا يؤمن من أن

يجتمعوا على الباطل والاستدلال له بالاجماع لا يتم إلا على وجه الدور الباطل لأنه إن اريد به اجماع الصحابة نفسها فهو الدور الصريح وإن اريد اجماع غيرهم على حجة اجماعهم فهو محل الخلاف بين المسلمين أجمعين لا يصح نصبه دليلاً عليه

وأما قولك أن ذلك من القواعد المقررة في اصول الفقه الاسلامي فهو أول الكلام فمن هذا الذي قرر هذا النوع من الاجماع في اصول الفقه الاسلامي ومن حكم بحجته فيأتي عليه ما ذكرنا لأن قولك هذا لا اعتبار به ما لم تقم عليه الحجة فإن كانت الحجة هي الاجماع كان دوراً فاسداً لتوقف حجته على حجته ولأن حجة الاجماع من الأمور المجعولة يجعل جاعل وهو الشرع وليس هو حجة في نفسه كالقطع فما لم يثبت من طريق الشرع حجته فليس بحجة في شيء

(أطعوا الله وأطعوا الرسول وأولي الأمر منكم)

لا يدل على حجة اجماع الصحابة

أما الاستدلال بهذه الآية على حجة اجماع الصحابة فباطل وغير صحيح أولاً لأن وجوب طاعة أولي الأمر موقوف على معرفة أولي الأمر المعنيين في منطوق الآية ولا سبيل إلى معرفتهم بالآية لاستلزامه الدور الباطل لأنه من التمسك بعموم الدليل في اثبات ما شك في كونه من مصاديقه وهو لا يتم إلا على وجه دائر فبطل أن يكون المراد من أولي الأمر اجماع الصحابة وثانياً إن اصحابه لم يكونوا معصومين لجواز الخطأ على كل واحد منهم فكذلك الجميع بخلاف أولي الأمر فإنه يجب أن يكونوا معصومين وذلك لأن الله تعالى قرن طاعتهم بطاعته على سبيل الجزم ومن قرن الله طاعته بطاعته كذلك يجب أن يكون معصوماً لظهور وحدة السياق واتحاد المتعاطفات في الحكم فكما أن الله تعالى لا يأمر إلا بالصواب فكذلك الرسول (ص) وأولي الأمر من بعده وثالثاً إن الاجماع شيء وطاعة أولي الأمر شيء آخر لا يفيد أحدهما معنى الآخر عند إطلاقه على أنه يلزم خروج أبي بكر «رض» عن أولي الأمر لأنه لم يكن من أهل الاجماع بل ممن اجتمعوا عليه فتأمل جيداً ورابعاً لم يختلف اثنان من أهل الإيمان في أن علياً (ع) من أولي الأمر المعنيين بقوله تعالى (وأولي الأمر منكم) فيكون هو المعنى باجماع الأمة فاطبة دون غيره من المتقدمين عليه وذلك لأن كل من قال إن أولي الأمر أمراء السرايا أو العلماء أو الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر أو أنهم علي والائمة من ولده (ع) يقول بذلك كله في علي «ع» وهذا بخلاف غيره من المتقدمين عليه لوجود الاختلاف فيهم فوجب أن يكون هو الامام بنص هذه الآية للاتفاق على أنه هو المقصود بها دون غيره لوجود الاختلاف في ذلك - وعدم الرفاق فيه وبشهادته أيضاً ما تقدم من قول النبي (ص) في الصحيح المتفق عليه من أطاع

علياً فقد أطاعني ومن عصا علياً فقد عصاني وهو حديث شريف صحيح مشهور ولا عبوة بخلافه لعدم كونه من المتفق عليه بين المسلمين فهو شاذ مطروح لا بصادم الجمع عليه الذي لا ريب فيه ولا يخفى ما فيه من الدلالة على ما قلناه وخامساً أن الآية صريحة في أن حكم أولي الأمر في الآية هو حكم الرسول (ص) فكما أنت النبي (ص) لا يمكن أن يكون منصوباً من قبل الناس فكذلك أولو الأمر وتلك قضية وحدة المتعاطفين في الحكم ولأن من شرط أولي الأمر العصمة كما يدل عليه منطوق الآية والعصمة من الأمور الخفية التي لا يطلع عليها إلا الله فيجب أن يكون النصب من قبله تعالى لا من قبل الناس لأنهم يجهلون ما هو الشرط فيهم والمشرط عدم عند عدم شرطه .

(حديث منه مات ولم يعرف إمام زمانه)

أما الاستدلال بقوله (ص) من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية فلا دلالة فيه على حجية الاجماع وإنما يدل على وجوب وجود الامام في كل زمان يجب التعرف به ولا يمكن اثباته بالحديث وتعيينه به لاستلزامه الدور الباطل فلا بد من تعيينه بغير هذا الحديث ألا وهو الاحاديث المتواترة الخاصة على خلافة علي (ع) خاصة والائمة من ولده عامة فدونها أدلة قاطعة لازاحة تلك العلة ورفع تلك المصلحة أما أنت (يا استاذ) فلما عجزت عن اثبات حجية اجماع الصحابة وأعيانك طلبه ادعيت البداهة في حجية اجماعها ظناً منك أن ذلك ممكن وهيهات ذلك فإن الحق أبلج والباطل للجلج .

وثانياً لو سلمنا لك جدلاً حجية اجماع الصحابة إلا أن الحجية منوطة باجماع جميع الصحابة فمخالفة بعضهم قاذحة في حجيتهم لعدم حصول القطع بما أجمع عليه البعض فالمخالفة ولو كانت من أحد الصحابة مسقطه له عن الحجية لا سيما أنهم خير القرون عندك بلا قيد ولا شرط وقد ثبت قطعاً تخلف جماعة عن هذا الاجماع فبطل أن يكون اجماعاً شرعياً له حجيتهم لا سيما أن نصوص خلافة علي (ع) مقدمة على هذا الاجماع المدعى وهو بتقدير انعقاده انما حدث بعد وفاة النبي (ص) وانقطاع الوحي وبعد أن بايع الجميع علياً (ع) يوم الغدير وشر الأمور محدثاتها وكل بدعة ضلالة وكل ذي ضلالة في النار

(السبب في نسبة الحضرمي ففاظ السنة بالغفيلين)

والغريب منك «يا استاذ» أنا نراك في كتابك لا تأتي على ذكر أحد من مؤرخي السنة وحفاظهم المعروفين في نقد الحديث سواء في ذلك المتقدمين منهم والمتأخرين ممن اجمع اهل السنة جميعاً على أنهم من المحققين للثقاة والنافذين المميزين لصحيح الحديث من سقيه الاوترمه

بالغلة تارة وبالبلاهة طوراً وبالسذاجة أخرى فإذا كان هؤلاء من حملة الآثار راحل الاثبات من امناء التاريخ عند أهل السنة في مختلف الادوار بمختلف الأجيال من عصر الصحابة والتابعين وتابعيهم إلى يومنا هذا من البله المغفلين ومن الناس السذج أو انهم يضعون الاحاديث واصحاب علي (ع) عندك طبعاً كلهم مغالون وكذابون يضعون الأحاديث في حق صاحبهم فما بقي حيثئذ على وجه الارض احد غير مغفل ولا ابله ولا كذاك إلا أنت والله الحمد فانك «ذكي لوذعي المعني فطن لبيب اريب لك بصيرة نافذة وفكرة وقادة ونظرية صائبة وطبيعة نقادة ترون الأشياء بموازين عقلية وشرعية كلها صحيحة» فهل ياترى للعنه والجنون معنى غير هذا فاخبرونا يا اولي الألباب نأل الله تعالى له العافية ولتكن على ثقة من أن الحضرمي لم يقل في حفاظ السنة وثقتهم في الحديث الذين رروا الأحاديث في فضل أمير المؤمنين علي (ع) انهم مغفلون جاهلون إلا لأنهم جهلوا وغفلوا عن انها ستكون سلاحاً مرهفاً في أيدي خصوم الحضرمي يصيبون به مقتله ويرجعون كل طعنة من طعناته إلى نحره لا لانهم جاهلون مغفلون حقيقة إذ لا يعقل ان يكونوا مغفلين جاهلين بروايتهم لهذه الأحاديث ولا يكونوا مغفلين جاهلين بروايتهم لها في فضل ابي بكر وعمر وعثمان (رض) وغيرهم من الصحابة لان الكل من واد واحد وحكمها واحد وموضوعها واحد فكيف لا يعقل أن يكونوا مغفلين جاهلين فيهما جميعاً وليس هذا (يا استاذ) بالأمر الذي ينطلي على السذج من الناس إذ لا يعقل أن يكونوا هؤلاء الحفاظ على كثرتهم وسعة اطلاعهم في الحديث وقوة تحقيقهم فيه كلهم مغفلين جاهلين على حد تعبيرك ولكن الحق في ذلك ان الدواعي الكثيرة قد استغفلت فطرتهم فاغتنمت الحقيقة منهم فرصها فرروا هذه الاحاديث لنا «ويأبى الله إلا أن يظهر الحق على لسان خصمه» هذا آخر ما كتبناه باختصار في ردنا على «كتاب رد السقيفة» ومن الله وحده نستمد المعونة انه ولي التوفيق

تم استنساخه في بصرة العراق في اليوم التاسع من جمادى الاولى

سنة ١٣٧٢ هـ على مهاجرها وآله وصحبه الكرام

أفضل الصلاة والسلام

الفهرس

الصفحة	الصفحة
٣١	٢ الديباجة
رسول الله (ص) وقوله	٤ الصحابي ومعناه
٣٤ مخالفة الخلفاء للنبي (ص) بعد وفاته (ص)	٦ آية كنتم خير أمة أخرجت للناس
٣٧ المتخلفون عن البيعة	٨ آية والسابقون الأولون
٣٨ الإجماع وفساده	١٠ والسابقون السابقون
٤٠ حديث القرون وما فيه	١١ في التأديب مع الصحابة
٤٢ دلالة العقل على بطلان حديث القرون	١٣ حديث الحوض
٤٤ القرون الأول ليس كلمهم صادقين	١٤ لا يجوز حسن الظن بالكل ولا تأويل
٤٦ حديث صلاة أبي بكر وبطلانه	ما وقع بينهم
٤٩ حديث الحوض	١٥ ليس كل الصحابة مجتهدين
٥٠ حديث ستفتروا	١٨ في عصمة غير الأنبياء (ع)
٥١ الفرقة الناجية	١٩ الأدلة على عصمة الامام
٥١ التهمة تقتل نفسها	١٩ آية المباهاة
٥٢ آية الانقلاب على الأعقاب	٢١ آية التطهير
٥٣ في تحقيق الاستفهام من كلامه (ص)	٢١ حديث علي (ع) مع القرآن
٥٥ اختيار الأمة ومعنى آية ما كان لهم الخيرة	والقرآن مع علي (ع)
٥٨ الخلافة ليست بقضاء الناس	٢٢ حديث ان علياً وذريته لم يخرجوكم
٥٩ اهل الحل والعقد	من باب هدى
٦١ قول عمر (رض) ببيعة أبي بكر فلتة	٢٢ حديث الحجة
٦٤ خلافة أبي بكر (رض) ليست رحمة	٢٣ حديث المتزلة
٦٥ آية وشاورهم في الأمر لا يدل على صحة اختيارهم	٢٣ أعمال المستخلفين بعد رسول الله (ص)
٦٦ قول الحضرمي ان كلام أبي بكر وعمر اعلم من علي (ع)	٢٣ أعمال الخليفة الأول (رض)
٦٨ النص على خلافة علي (ع) ومناقشته فيه	٢٦ أعمال الخليفة الثاني (رض)
	٢٧ أعمال الخليفة الثالث
	٣٠ أعمال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (ع)

صفحة	صفحة
٩٦ قوله «ص» انكن لانتقوا واحب يوسف «ع»	٦٨ الطريق إلى معرفة النص وغيره
٩٧ من هم اهل البيت	٦٩ آية الولاية
١٠٠ الاخبار الواردة في علي عليه السلام	٧١ آية وأولو الارحام بعضهم اولى ببعض
١٠٠ الميزان في قبول الحديث عن العلماء	٧٢ حديث المنزلة
١٠٢ كلمة في امير المؤمنين علي عليه السلام	٧٢ حديث الائمة من قریش
١٠٣ قول الفيلسوف كارليل في علي عليه السلام	٧٣ قول ابي بكر (رض) رضيت لكم احد الرجلين
١٠٤ الاستشهاد بقول عائشة	٧٤ اشارة عائشة (رض) على عمر بالاستغلاف
١٠٥ آية وانذر عشيرتك الاقربين	٧٦ قول ابي بكر (رض) هذا اوردني الموارد
١٠٨ حديث الاخوة	٧٧ ترك الاستغلاف
١٠٩ آية الغار لادلالة فيها على الفضيلة لأبي بكر (رض)	٧٩ الاجماع لم ينقصد وليست الخلافة كراثثة شيخ عشيرة
١١١ القول في الوراثة	٨١ قول عمر (رض) اقتلوا سعداً
١١١ حديث لا نورث	٨٢ حديث الغدير
١١٣ الوصاية ومعناها	٨٣ من هو مالك بن نويرة
١١٤ برز الايمان كله إلى الشرك كله	٨٤ السبب في قتل خالد لمالك
١١٦ فزوة خيبر	٨٥ قول عمر لابي بكر اقم الحد على خالد
١١٧ تكذيب الحضرمي لحديث المنزلة	٨٦ ابو بكر كان يحب سيدات خالد لحسناته
١٢٠ منازل هارون (ع) من موسى (ع)	٨٦ حمل خالد بن الوليد
١٢١ حديث سد الأبواب إلا باب علي (ع)	٨٧ زيادة توضيح من اعمال خالد
١٢١ حديث يا علي لا يحبك إلا مؤمن	٨٧ محاوره متمم بن نويرة اخي مالك مع ابي بكر (رض)
١٢٤ حديث الطائر	٨٨ مفاتحة الحضرمي علماء السنة بالاعراض عن احاديث النبي (ص)
١٢٤ حديث انا مدينة العلم وعلي بابها	٩٠ الاجتهاد
١٢٧ قوله القاعدة في تحطيط المدينة ان يكون لها ابواب	٩١ الأنبياء لا ينطقون عن اجتهاد
١٢٨ حديث علي اقضاكم	٩٢ في وطء الزوجة دوماً
١٢٩ علي مع الحق والحق مع علي	٩١ اوليات ابي بكر
١٣١ العصمة تجوز لغير الأنبياء (ع) من البشر	
١٣١ وجود المخصص لآية الانقلاب	

صفحة	صفحة
١٤٤ ما يزيد غيظ الحضرمي	١٣٢ لكل نبي وصي ووارث ؛ ان وصيي
١٤٥ آية المباهلة في قول الحضرمي	ووارثي علي بن ابي طالب
١٤٥ بحث اسامة	١٣٣ حديث الوصية
١٤٧ حديث آتوني بدواة وكتف	١٣٣ حديث عائشة في الوصية
١٤٧ كلمة الخليفة عمر كانت حائلة	١٣٥ ان علياً مني وانا من علي لا يؤدي عني
١٤٨ قوله ان عمر اراد التخفيف في قوله	إلا انا ار علي
١٤٨ الكتاب مشتمل على النص في خلافة علي (ع)	١٣٥ ان علياً مني وانا من علي وهو ولي كل
١٤٩ الامامة باختيار الله	مؤمن من بعدي
١٥١ علي (ع) لم يبايع ابا بكر (رض)	١٣٥ أنت ولي كل مؤمن من بعدي
١٥٣ نص النبي (ص) على علي (ع) لا يوجب	١٣٦ قول عمر (رض) لقد اعطيت علياً (ع)
خروج احد عن الاسلام	ابن ابي طالب ثلاثا
١٥٤ الاسادة بذكر علي لا ينقص قدر الصحابة	١٣٧ حديث الثقلين
الكرام	١٣٩ يزيد بن معاوية
١٥٥ اهتمام النبي بامر علي كان من امر الله تعالى	١٤٠ آية انما وليكم الله ورسوله
١٥٦ الاجتماع في السقيفة لا حجية فيه	١٤٠ آية الولاية ليست عامة في كل مؤمن
١٥٧ أطيعوا الله وأطيعوا الرسول واري	١٤٢ قوله ما قيمة خاتم لا يساوي درهما
الأمر منكم	١٤٢ نزول ثمانمائة آية في علي (ع)
١٥٧ لا يدل على حجية اجماع الصحابة	١٤٣ حقد الحضرمي وبغضه لعلي (ع)
١٥٨ حديث من مات ولم يعرف امام زمانه	١٤٤ لو علم الله في غير علي خيراً لآنزل فيه
١٥٨ السبب في تسمية الحضرمي لحفاظ السنة	قرآنا
بالمففلين	

« المصادر »

١١ الاحابة	٢١ الروضة البهية	١ القرآن الكريم
٤٢ تذكرة الحفاظ	٢٢ حلية الاولياء	٢ تفسير البغوي
٤٣ الخصائص العلمية	٢٣ كنز العمال	٣ تفسير ابن جرير
٤٤ فتح الباري	٢٤ منتخب كنز العمال	٤ تفسير البيضاوي
٤٥ الملل والنحل	٢٥ تاريخ السبوطي	٥ تفسير النيشابوري
٤٦ الرياض النضرة	٢٦ تاريخ الطبري	٦ تفسير الرازي
٤٧ الاستيعاب	٢٧ تاريخ ابن الاثير	٧ تفسير السبوطي
٤٨ عقد الفريد	٢٨ الامامة والسياسة	٨ تفسير الخازن
٤٩ شرح ابن ابي الحديد	٢٩ السيرة الحلبية	٩ تفسير ابي السعود
٥٠ ميزان الاعتدال	٣٠ السيرة النبوية	١٠ تفسير الثعلبي
٥١ منهاج ابن تيسية	٣١ تاريخ الخلفاء	١١ تفسير محمد عبده
٥٢ كتاب الفضل بن روزبهان	٣٢ كتاب الحضرمي نفسه	١٢ صحيح البخاري
٥٣ للقاموس	٣٣ بلاغات النساء	١٣ صحيح مسلم
٥٤ نهاية ابن الاثير	٣٤ النزاع والتخاصم	١٤ صحيح الترمذي
٥٥ ميزان الشعرا	٣٥ رسالة الجاحظ	١٥ صحيح ابن ماجه
٥٦ ابو الشهداء	٣٦ تاريخ الخطيب البغدادي	١٦ الجامع الصغير
٥٧ حياة محمد (ص)	٣٧ كامل ابن الاثير	١٧ مسند احمد
٥٨ الموطأ	٣٨ نقض العثمانية	١٨ مستدرك الحاكم
	٣٩ طبقات ابن سعد	١٩ تلخيص المستدرك
	٤٠ وفيات الاعيان	٢٠ الصواعق المحرقة

هذه المصادر كلها لاكثر اعلام السنة وحفاظها - واه في الحديث أو التفسير أو التاريخ قد اعتمدنا عليها في هذا الكتاب وليس فيها كتاب واحد لخصوم الحضرمي واعدائه وهناك غير هذا أيضاً لم يجده القاري، في مطاوي الكتاب والله الموفق إلى الصواب .

﴿ تنبيه ﴾

نظراً لقلّة الغلطات المطبعية في هذا الكتاب فقد عدنا
عن الإشارة اليها واوكلنا امر نصحيحها الى القراء الكرام.